وزارةالتعليم العالي والبحث العلمي
جامعةالجزائر –2– أبو القاسم سعد الله
كليةالآداب واللغات الشرقية
قسم اللغة العربية وآدابها

المستويات اللغوية وأثرها في توجيه المعاني من خلال:

تفسير الرازي

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الدراسات اللغوية

إعداد الطالبة:

فايزة طيبي أحمد

السنة الجامعية: 2016–2017

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله
كلية الآداب واللغات الشرقية
قسم اللغة العربية وآدابها

المستويات اللغوية وأثرها في توجيه المعاني من خلال:

تفسير الرازي

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الدراسات اللغوية

إعداد الطالبة:
فايزة طيبي أحمد

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد العيد رتيمة

السنة الجامعية 2016-2017

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ۖ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ سورة يوسف (108)

الإهـــــــداء

إلى القارئ النّهم الذي كان يتعقبني وأمله كبير في كل رحلة بحث أرحلها، وفي كل قصاصة أكتبها، مقتنعا أن لكل شيء نهاية إلا أن نهايته كانت أسرع، فلا وقت لديه هذه المرة ليسأل عن رحلتي ولا لقراءة ما كتبت؛

إليــك:

أبي الغالي: "***بن حليمة***" رحمه الله وأسكنه فسيح الجنان وجزاه عني خير جزاء المحسنين.

سائلة العلي القدير أن يجعل عملي صدقة جارية في ميزان حسناته إن انتفع به طلاب العلم وأبناء العربية.

إلى نبع الحنان وفيض الأمان، حافزي ودافعي للمضي للأمام، ومشاركي كل أحوالي طول الأيام أمي: "***بختة***" حفظك الله ورعاك وجزاك عني خير الجزاء.

إلى الذين كانوا معي في رحلة بحثي : عائلتي "**طيبي أحمد**" **إخواني وأخواتي.**

إلى ملاك الروح وقائدي إلى النجاح والتي ظهرت روحها في ثنايا البحث "**سمية زرار**" .

إلى : أساتذتي الذين أخذت عنهم العلم في كل أطوار تعليمي، وإلى أساتذتي الذين شاركوني البحث توجيها مساندة وتحفيزا .

إلى : -أهلي – أصدقائي – أحبابي

لكم جميعا أهدي ثمرة هذا العمل عسى أن ينتفع به كل قارئ.

شكر وتقدير:

شكر مقدّر موقّر لا شكر مكافئ أشكر أستاذي الفاضل المشرف الأستاذ الدكتور:

"**محمد العيد رتيمة**"، الأب الحاني والأستاذ الموجّه الذي رعى هذه الرسالة –بجهده وتوجيهه السديد وصبره علي– حتى استوت على ساقها يانعة، سائلة العلي الكريم أن يزيده نورا على نور ويرفع قدره في عليين ويجزيه خير الجزاء وأن ينفع به العربية والإسلام والمسلمين.

كما أشكر كل من كان له يد في رسالتي من قريب أو من بعيد؛ للجميع جزاكم الله خيرا.

مقـــدّمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين المبعوث رحمة للعالمين، وبعد:

شرّف الله العربية بالقرآن الكريم الذي هيأ له علماء فسروه ودرسوا علومه، وأقاموا لهذه اللغة قواعد وأسسا تحفظها فتركوا من خلفهم تراثا غنيا يعنى بكافة مستويات الظاهرة اللغوية:صوت، صرف، معجم، نحو، بلاغة، فقد ارتبطت العربية بالنص القرآني ارتباطا وثيقا، فهي وعاء له ودرسها هو السبيل الوحيدة لفهم هذا النص واستنباط الأحكام منه، ومن ثمة كانت نشأة الدرس اللغوي عند العرب موصولة الأسباب بالدرس الديني وكانت اللغة أداة بحث رئيسة امتلكتها طوائف عدة من المسلمين: مفسرين وفقهاء متكلمين وأصوليين وتلقف أصحاب هذه الطوائف النص القرآني بالدرس وعدتهم في ذلك اللغة فاتجه الدرس اللغوي اتجاهات مختلفة ونما بحث العربية في الإطار الإسلامي.

فجدير بالباحثين والمتخصصين الكشف عن هذا التراث وبيان أصالته، بهدف تخريج فكر يتوافق مع الحياة الحاضرة، ورؤية موضوع البحث لم تنطلق من قواعد حديثة لتبحث لها عن صدى في التراث اللغوي، وإنما لتبعث التراث اللغوي الذي أبدعه العلماء في ظلال النص القرآني لبيان أصالته وتميزه، فكان الغرض الرئيس هو محاولة استيفاء الدراسة لبعض جهود العلماء في ظل النص القرآني، وفهم ما ذهبوا إليه من نظريات وآراء، قد تتفق حينا مع نتائج الدرس اللغوي الحديث وقد تخالفه، ولعل جهود فخر الدين الرازي في هذا الإطار المنفتحة على عدة مجالات علمية جديرة بالبحث والدراسة، فوقع الاختيار على تفسيره المعروف بمفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ومن ثمة تبلور عنوان البحث موسوما بـ "المستويات اللغوية وأثرها في توجيه المعاني من خلال تفسير الرازي".

وإن الداعي لاختيار البحث في هذا الموضوع كان لأسباب ذاتية وموضوعية ، فأما الذاتية فانحصرت أساسا في حب خدمة اللغة العربية لغة القرآن الكريم، وحب الاشتغال في المجال اللغوي المرتبط أساسا بالقرآن الكريم.

وأما الأسباب الموضوعية فتمثلت في:
بيان أصالة التراث العربي باختلاف مشاربه إذ ينطلق البحث من الإيمان بالتراث اللغوي العربي الرائد، الذي لا يخفى على المتخصص قدر ما أسهم به في تاريخ الدرس اللغوي ومسيرته الطويلة، كما لا تغيب عنه قيمة ما قدمه هذا التراث؛ وهو ينطلق أيضا من الحاجة إلى عرض ما في تراثنا اللغوي من أفكار ومفاهيم لغوية رائدة والوقوف عليها الأمر الذي يجعل هذا التراث ذا مساهمة متجددة في الإطار الفكري الواسع، و ليس الهدف مقارنته أو مقاربته مع الدرس اللغوي الحديث، ونظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها عمل الرازي في تفسيره فقد اتجه إليه البحث بالتحديد.
ويعالج البحث في أبوابه إشكالية تجمع جملة من التساؤلات أهمها: كيف نظر علماء العربية لمستويات الدرس اللغوي؟ وكيف نظر فخر الدين الرازي إلى اللغة من خلال تفسيره؟ وهل ألّم بجميع مستويات الدرس اللغوي؟ وما الذي ميز طرحه اللغوي في إطار تفسيره؟ وما هي التطبيقات التي وظفها لخدمة المعنى وتحقيق الهدف من التفسير؟

لقد فرض عنوان البحث نفسه من حيث التدرج بهذه المستويات وهذا ما دعا إلى تقسيمه إلى بابين رئيسيين ومقدمة وخاتمة، فالباب الأول فهو الإطار النظري العام الذي بني عليه البحث فيقدم الأدوات العلمية المنهجية للدرس اللغوي من مصطلحات ومفاهيم ودراسات ورؤى لغوية حول المستويات اللغوية، والباب الثاني فهو تطبيقي تناول تجليات المستويات من خلال تفسير الرازي ومدى توجيهها للمعاني والدلالات المختلفة.

فأما الباب الأول والموسوم ب" المستويات اللغوية" فيضم ثلاثة فصول، فالأول: المستوى الصوتي والثاني المستوى الإفرادي والثالث المستوى التركيبي وكل فصل يتناول ثلاثة مباحث.

وأما الباب الثاني فعنون بـ تجليات المستويات اللغوية في تفسير الرازي وبدوره يضم ثلاثة فصول، الأول كان لتجليات المستوى الصوتي عند الرازي والثاني لتجليات المستوى الإفرادي

في التفسير، والثالث تناول المستوى التركيبي عند الرازي بين النحو البلاغة ، وضمت الفصول الثلاثة بدورها ثلاثة مباحث.

تحسن الإشارة إلى أن الباب التطبيقي قد قام على منهج انتقائي إذ تم فيه اختيار مواضع من التفسير وجعلها ميدانا للتطبيق والتحليل حسبما يقتضيه المستوى وهذا نظرا لكثرة الشواهد في التفسير.

لتختم صفحات البحث بخاتمة تضم ما تسنّى معرفته في رحاب هذه الرسالة مع المستويات اللغوية في التراث وفي تفسير الرازي للقرآن الكريم، ليذيل البحث بملحقين الأول حول حياة الرازي والثاني خاص بمنهج الرازي في تفسيره، إضافة إلى ثبت للمصادر والمراجع المعتمدة في البحث.

إن مسالك البحث في التراث تكتنفها الصعوبات، كما أن لغة الرازي المنطقية العلمية اقتضت بذل الجهد كبيرا لفك شبكتها والولوج إلى النصوص المتنوعة التي أفاد منها الرازي في مضان تفسيره، والتي مزج فيها بين علوم العربية والمنطق وأصول الفقه وغيرها، غير أن هذه الصعاب ذللت بعون الله وتوفيقهن فانفتحت المغاليق بعد وضوح الرؤية والاعتماد على المصادر والمراجع والالتزام بالتوجيهات.

ولما كان موضوع البحث التناول اللغوي للخطاب التفسيري الذي يقدمه الرازي في تفسيره لكتاب الله وذلك من عدة جوانب أهمها: تفسيره للأصوات في القرآن الكريم وللمفردة وللجملة وموقفه من القراءات المختلفة ووقوفه على إعجاز القرآن الكريم وبيان خصائصه؛ فإن المنهج المعتمد هو المنهج "الوصفي التحليلي" وذلك تبعا لما قام عليه البحث من تنظير وتطبيق، فالوصفي يعنى بجانب التنظير فيما تعلق بالمستويات اللغوية وقضاياها، وأما التحليلي فيعنى بتجليات تلك المستويات وتطبيقاتها عند الرازي في تفسيره، فاقترن المنهجان لتحقيق هدف البحث في الربط بين المستويات وتوجيهاتها للمعاني.

وقد أفضى ذلك إلى جملة من النتائج أهمها:

أن الدرس اللغوي في التراث العربي وفي إطار النص القرآني قارب الدرس اللغوي الحديث في كثير من المقاربات والرؤى، فالدرس التراثي مفتوح على كل المستويات اللسانية في كثير من المصادر اللغوية وغيرها.

-ضم تفسير الرازي جملة من الوقفات اللغوية والقضايا المتصلة بمختلف المستويات اللسانية أهلته إلى أن يكون لبنة أساسية في الدرس اللغوي العربي.

-كشف البحث من خلال التدرج في تجليات المستويات اللغوية في التفسير عن الحس اللغوي المرهف والكبير عند الرازي، فقد كان علما بالنحو والصرف والبلاغة والمنطق، ومتمرسا في القراءات من خلال ربطها بعلم الصوت.

قد اقتضى مني بحث المستويات اللغوية التشعب الكبير في المصادر والمراجع، فتباينت الإفادة منها بتباين فصول البحث وموضوعه، فتراوحت بين النحو والصرف والبلاغة واللسانيات والتفسير والمعاجم، فكانت سراجا أهتدي به للوصول إلى هدفي، فكان التفسير الكبير بمجلداته وأجزائه هو مادة البحث ومصدرها الأساسي، إضافة إلى المصادر والمراجع التي لها صلة بالقرآن الكريم وعلومه وإعجازه ومعانيه ونحوه وقد أثبت كل في موضعه.

ولا يفوتني في هذا المقام إلا أن أشيد بالدور الريادي الذي قام به أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور: " **محمد العيد رتيمة** " في رعاية تفاصيل هذه الرسالة، فوجهني وشدّ من أزري فعجزت وعجزت معي التعابيرِ والجمل أمامه، لذلك أقول جزاه الله عنّي خير جزاء المحسنين.

والشكر الكبير موصول للجنة المناقشة الموقرة على قبول رعاية البحث وتوجيهه وتصويبه ومناقشته على أمل الأخذ بهذه التوجيهات والتصويبات والتي تعد بداية للبحث الجاد في

ظل الضغوطات، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كلية الأداب واللغات الشرقية وإلى قسم اللغة العربية خاصة على أن كنت من ضمن طلبة هذا القسم ونهلت من أساتذته الكرام .

وبعد هذا؛ فلا أدعي للبحث الكمال وإنما حسبي أنني أنفقت جل وقتي بحثا ومتابعة واجتهادا رغبة في إخراج البحث إخراجا علميا موفقا، فإن وفقت فهو فضل الله وكرمه، وإن أخطأت فهو من نفسي، فأرجو أن يكون البحث لبنة في الدرس اللغوي خادما للعربية ونافعا لطلابها، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباب الأول:

المستويات اللغوية

الباب الأول

المستويات اللغوية

توطئة:

تعد اللغة منظومة عرفية رمزية مكونة من عدد من الأنظمة والأجهزة الفرعية، والتي يتألف كل واحد منها من مجموعة من المباني المعبرة عن المعاني، ثم طائفة من الوظائف والعلاقات التي تربط بين المباني والمعني، وتتمثل هذه الأنظمة في النظام الصوتي والصرفي والتركيبي والتي تعمل مشتركة متناسقة متكاملة في إطار اللغة، وإذا استقل جهاز أو نظام عن الآخر فذلك لا يكون إلا في مقام الوصف وأغراض التحليل، وإن تحليل المعنى إلى مستويات مختلفة ينبني على تشقيق اللغة وتفكيك كل نظام وشق.[1]

وقد ذهب كثير من الدارسين والباحثين في تقسيم المستويات اللغوية إلى أربعة أقسام ثم اختلفوا في التقسيم، وهذا الاختلاف حاصل من فهم المفاهيم وتحديد المجالات وموضوعاتها وتتمثل هذه المستويات في: المستوى الصوتي، والمستوى الإفرادي، والمستوى التركيبي والذي ينقسم إلى شقين أحدهما ثابت يعنى بالمستوى النحوي، والآخر متغير يعنى بالمستوى البلاغي.

وإن الحدود بين هذه المستويات متشابكة فهي ترتبط بعضا ببعض ولا وجود لحدود فاصلة بينها، فأصوات اللغة مثلا تتأثر كثيرا بالصيغ والعكس كما يوجد تبادل مطرد بين الصرف والنحو فكثيرا ما يجتمعان تحت اسم واحد والجميع يتأثر بالمعنى[2].

---

[1]-ينظر:اللغة العربية مبناها ومعناها، تمام حسان، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973، ص33-34، و: اللغة العربية – دراسات في اللغة والنحو والأدب، إبراهيم صبيح وآخرون، الطبعة الثالثة، 2004، دار المناهج للنشر، عمان –الأردن، ص 23-24-25.

[2]-ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2005، ص15، و:من وظائف الصوت اللغوي–محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي–، أحمد كشك، الطبعة01، 2006، دار غريب، القاهرة، ص14.

بناء على ما ذكر فإن دراسة اللغة – سواء كان المنهج وصفيا أم تاريخيا – تتدرج في مستويات وإن كانت الحدود بينها غير واضحة، والتمييز بين فروع الدراسة اللسانية هو ضرب من التقسيم المنهجي الذي تقتضيه ضرورة البحث، فهو عبارة عن مقاطعات لسانية مستقلة عن بعضها بعض وهي عبارة توحي بالتفاعل الحاصل بين فروع الدراسة اللسانية مما يجعل الفصل بين مباحثها أمرا صعب المنال.

لذلك يتعامل البحث اللغوي مع المستويات اللغوية على أنها تتكامل؛ فكل مستوى يرتبط بالآخر ويفيد منه، ولا يجوز الفصل بينها أو الاكتفاء بواحد منها في معالجة أي قضية لغوية، ذلك أن النص اللغوي كلّ لا يتجزأ فالصرف يعتمد على الأصوات في كثير من مسائله، وكذلك الصرف والنحو،وبذلك يكون الفصل بين هذه المستويات اللغوية فصلا إجرائيا فقط، إذ تتفاعل هذه المستويات فيما بينها وتتكامل وتتآزر لتأدية الفهم الذي هو نتيجة طبيعية لعملية التناسق الشكلي المنضوية تحت التركيب[1]، فالتغيرات التي تصيب الجملة العربية أصواتها ومفرداتها وعلاقاتها ومعانيها تتحقق لدى السامع أو القارئ في لحظة واحدة فهي كالحواس الخمسة تعمل في لحظة واحدة وهكذا يدرك القارئ اختلاف دلالة الصوت في اللغة في اللحظة التي يدرك فيها دلالة اختلاف البنية الصرفية أو التركيب اللغوي وهكذا.

فعلم اللغة يدرس الأصوات التي تتألف منها اللغة ويدرس البنية ويبحث في القواعد المتصلة بالصيغ واشتقاق الكلمات وتصريفها وتغيير أبنية الألفاظ للدلالة على المعاني المختلفة، ونظام الجملة وأثر كل جزء منها في الآخر وعلاقة هذه الأجزاء بعضها ببعض وطريقة ربطها، ويدرس معاني المفردات ودلالة الألفاظ والعلاقة بين هذه الدلالات والمعاني المختلفة[2].

---

[1] –ينظر: علم اللغة– مقدمة للقارئ العربي– محمود السعران، دار المعارف، القاهرة، ص205–206، و: اللغة العربية– مستوياتها وتطبيقاتها العملية، محسن علي عطية، ص11.

[2]– ينظر:العربية وعلم اللغة الحديث، محمد محمد داوود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص05.

المقصود بالمستوى اللساني:

لا يقوم أي تحليل لساني أو دراسة لسانيّة للّغة إلا بعد تعيين مستوياتها، أي جهاتها وعناصرها المكوِنة لها، وتتحدّد هذه المستويات ابتداء من وحدات اللغة الأساسية وما بينها من علاقات هرميّة تشدّ بعضها إلى بعض"[1]، وبناء عل ذلك فإن دراسة اللغة- مهما كان المنهج المعتمد- تتدرج في مستويات ثلاث هي :

1-**المستوى الصوتي** : ويدرس أصوات اللغة .

2-**المستوى الإفرادي:** ويعنى بدراسة الصيغ اللغوية، والوحدات الكلامية ذات الدلالة .

3-**المستوى التركيبي:** ويختص بتنظيم الكلمات في التراكيب اللغوية، الجمل والعبارات . وبدوره يتفرع إلى مستوى نحوي ومستوى بلاغي.

إذن فالمقصود بالمستويات في الدراسات اللغوية، هي التي تتناول الجانب الصوتي الفيزيائي والعضوي، كصفات الحروف ومخارجها، أو تدرس الأصوات من الناحية الوظيفية، أو تتناول البنية الصرفية للمفردات لتصنيفها وتحديد أنواعها، كما تدرس الوظائف الصرفية للمورفيمات، أو تدرس اللغة في جانبها المعجمي من حيث معنى المفردات، والعلاقات الدلالية بين الكلمات، وحقولها الدلالية، أو تجمع كعمل معجمي شامل أو موضوعي، أو تدرس اللغة في جانبها التركيبي النحوي، وأثر أنماط التراكيب في المعنى، وارتباطه بالسياق اللغوي وغير اللغوي، أو تدرس اللغة في جانبها السياقي، سواء كان سياقا لغويا أو سياق الحال، ولكل مستوى من هذه المستويات نظريات وتخصصات علمية لغوية تهدف إلى الكشف عن القوانين والدلالات اللغوية المتعددة، وتستمد آليات تحليلها من اللغة نفسها وطبيعتها الإنسانية، وترتبط بها ارتباطا مباشرا[2].

---

[1]- ينظر: مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، منشورات كلية الدراسات العربية الإسلامية، دبي، الطبعة الثانية، 2013، ص 115.

[2]-ينظر: منهج البحث اللغويين التراث وعلم اللغة الحديث- دراسات- علي الزوين، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، الطبعة الأولى، 1986، ص93، و: العربية وعلم اللغة الحديث، محمد داوود، ص10.

أما المقصود بالتحليل اللغوي فهو تفكيك الظاهرة اللغوية إلى عناصرها الأولية التي تتألف منها، وتتنوع طرق التحليل اللغوي تبعا لتنوع المستوى اللغوي الذي تنتمي إليه الظاهرة اللغوية المراد تحليلها إلى المستوى الصوتي أو التحليلي أو النحوي أو الصرفي، فتحليل الظاهرة التي تنتمي إلى المستوى الصرفي مثلا يختلف عن تحليل الظاهرة التي تنتمي إلى أحد المستويات اللغوية الأخرى كالمستوى الإفرادي والتركيبي[1].

ومن هنا نتحدث عن تلك المستويات والدراسات اللغوية المتصلة بها، كما نتحدث عن أنواع الدلالات المستمدة من كل تحليل بشيء من التفصيل، مع التطبيق على اللغة العربية ما أمكن.

---

[1]-ينظر: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسته في النشاط اللسان العربي- فاطمة الهاشمي البكوش، الطبعة الأولى،2004، إيتراك للنشر والتوزيع ، مصر، ص75-77.

الفصل الأول:

المستوى الصوتي

الفصل الأول

المستوى الصوتي

تقوم اللغة على ترابط ما يحتويه الفكر الإنساني من أصوات ناتجة عن عمليتي الإرسال والاستقبال، ومن هنا صارت مستويات تجمعها كلها غاية أساسية هي التواصل والإبلاغ والتبليغ مما يعد قنوات حاملة للدلالة.

يعد المستوى الصوتي أول مستويات اللغة ومنطلقاتها نطقا وتعاملا ودراسة، فمنه الانطلاقة في البناء والتركيب، وإليه العودة في التحليل والتقطيع، فهو الموجه لكل شكل وتشكيل دلالي في كل أداء وتبليغ وتواصل منطوق، لذلك يعتبر علماء اللغة المحدثون دراسة الأصوات أول خطوة في أي دراسة لغوية لأنها أصغر وحدات اللغة وأنها المادة الخام للكلام الإنساني ، فاللغة في ركنها الأول أصوات، والأصوات علامات دالة يطلق عليها مصطلح " فونيمات" وهي تترابط منسجمة في تكامل لتشكل البنية الصوتية[1].

المبحث الأول

الدراسة الصوتية العربية

فطنت العرب إلى البحث الصوتي منذ المراحل الأولى للدرس اللغوي ، وسبقت المباحث الصوتية بقية مباحث المستويات اللغوية الاخرى، فظهرت بذور هذا العلم تنموا شيئا فشيئا على يد مجموعة من أعلام اللغة العربية على اختلاف مشاربهم وثقافتهم ومذاهبهم ، وكان هدفهم الرئيس هو تقويم ألسنة القراء حتى يُعطوا حروف القرآن حقَّها،واعتبروا البحث الصوتي نواةً للبحث اللغوي الشامل؛ ومستوى من مستويات اللغة[2]؛ بل كان العنصر الصوتي أهم ركائز تعريف اللغة عندهم؛ حيث عرفوه على أنه "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[3].

---

[1]- ينظر: التحولات الصوتية والدلالية في المباني الإفرادية، سعاد بسناسي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث 2012، إربد-عمان-ص01، وهندسة المستويات اللسانية من المصادر العربية، مكي درار، الطبعة الأولى، 2012، عالم الكتب الحديث،ص7.وعلم الأصوات اللغوية، أحمد عزوز، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، ص 45.

[2]- ينظر: أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب العين، أحمد محمد قدور، طبعة مزيدة ومنقحة ، الطبعة الثانية، 2003، دار الفكر، دمشق، ص08، و: التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث – قراءة في كتاب سيبويه– عادل بيري الحساني، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، بغداد، 2009، ص25-26.

[3]- الخصائص، ابن جني، ج11، ص11.

فكان الخليل بن أحمد –رحمه الله– أول من تنبه إلى ذلك؛ وجعل البحث الصوتي هو المنطلق الأساسي إلى ضم المفاهيم اللغوية في وحدة فنية لا تنفصل بعضها عن بعض،فاتخذ التحليل الصوتي معبرًا ضروريا لحصر تلك المباحث وإحصائها؛ فكانت مقدمته في العين أول مادة في علم الأصوات العربي، ومصدرا أساسيا لمعرفة خصائص الحروف وصفاتها ومدخلا إلى الربط بين الصوت والصرف[1]، فظهرت بوادر المنهجية العلمية في البحث الصوتي عنده، لكن بلغت المنهجية ذروتها واستوى البحث الصوتي على سوقه على يدّ العلامة ابن جني حين أوثق نظرية الربط بين مباحث الأصوات وبين بقية المباحث اللغوية، إذ أفرد مؤلفا في علم الأصوات سماه بـ"سر صناعة الإعراب"، وهذه التسمية توحي بالعلاقة الوطيدة التي تجمع بين علم الصوت وعلم النحو، كما اتسمت دراسته الصوتية بالإبداع وارتفعت إلى مستوى الفكر المنهجي المخطط؛ فاستطاع أن يدرس المباحث الصوتية دراسة علمية منهجية، مع مراعاة التسلسل المنطقي في عرض مخارج الأصوات ومدارجها، وأقسامها وأصنافها، وأحكامها، ومميزاتها وخصائصها؛ ومراتبها كما اتضح ذلك في المقدمة[2]،واعتنى عناية فائقة بتحقيق المصطلحات الصوتية؛ حيث عُدّ أوّل من أطلق مصطلح "علم الأصوات" دلالة على هذا العلم؛ وذلك حين قال: "ولكن هذا القبيل من هذا العلم؛ أعني (علم الأصوات والحروف)، له تعلق ومشاركة للموسيقى، لما فيه من صنعة الأصوات والنغم".[3]

هذا وقد أفادت الظاهرة الصوتية في التراث العربي القديم من عدة حقول معرفية، إذ تناولها كل من الفيلسوف والبلاغي والناقد وعالم الكلام والنحوي وعالم التجويد، كل من زاوية نظره، ومن الموقع الذي يخدم فيه العلم الذي يهتم بوضعه، أو تأصيله، أو توضيح ما غمض منه، وعليه فالدرس الصوتي العربي مفتوح على عديد من العلوم وموزع بينها، وتحسن الإشارة إلى أن البحث الصوتي العربي لم يضمه مصدر واحد، ولم يتناوله عالم واحد لكنه تناثر بين طيات مصنفات علوم العربية المختلفة، الصوتية منها والنحوية الصرفية، والبلاغية، والتجويدية وإعجاز القرآن والمعاجم، وتعدد العلماء الذين شاركوا في

---

[1]- ينظر: العين، الخليل، ج1، ص10.

[2]- ينظر:سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح ابن جني، تح: حسن مهداوي،ج1، دار القلم، دمشق، 1995، ص 3-4.

[3]- سر صناعة الإعراب، ابن جني ، ص10.

إقامة صرحه وتوطيد بنيانه، وفي كل ذلك دلالة على عناية القدامى بعلم الأصوات وتعلقهم بهذا الميدان نظرا لأهميته وأثره الفعال في تفسير كثير من الظواهر اللغوية.

لم يعالج العرب الأصوات وحدها، إنما كانت معالجتهم لها مع قضايا لغوية أخرى، وكانت لها قيمة تاريخية وعلمية أخذت اتجاهات متعددة جمعت الفروع المختلفة لعلم الأصوات:منها الصوتيات النطقية والفيزيائية والوظيفية. الشيء الذي نتج عنه تحليل الظاهرة الصوتية وإلحاق كل عنصر منها بعلم من العلوم المذكورة والذي يهم من تلك التناولات المعرفية المختلفة هو تلك الإفرازات المنهجية المتعددة، التي أغنت حقل البحث في الأصوات بمقاربات تتقاطع وتتكامل والدرس للغوي الحديث.[1]

كان للجهود العربية السبق في مجال الصوتيات مجسدة خاصة في علوم" القراءات" و"الترتيل" و"الضبط والتجويد " التي حرص المسلمون -بحرصهم على القرآن الكريم- على ضبطها تنظيرا وتطبيقا،ابتغاء الدقة في أداء كلمات القرآن وعباراته، فتجلت العناية بالأداء الصوتي أي الوصول إلى التجويد السليم للنص القرآني فكانت تلك العلوم بذلك أكثر الدراسات العربية احتفاء بالدراسة الصوتية.

وقد استخدم علماء التجويد والقراءات مصطلحات كثيرة تميزت بالدقة في التعبير عن كيفية الأداء والنطق، وهي ذات صلة بالتنغيم ودرسه، وهي تصب فيما يسميه علماء الصوت اليوم بعلم وظائف الأصوات (**phonologie**) الذي يعنى بالصوت في إطار السياق اللغوي، فكان لهم دور هام في انبعاث الدرس الصوتي وفضل كبير، والذي بني أساسا على تلك العلوم وإن جاءت متأخرة من حيث الوضع النظري مقارنة بعلوم العربية الأخرى[2].

إن ما قام به العرب في المستوى الصوتي يعد سبقا تاريخيا وعلميا رغم تأخرهم زمنيا عن كثير من الأمم التي سبقتهم في مجال الدرس اللغوي، إلا أن هذا لا ينفي أن يكون العرب روادا في الدرس الصوتي، فأبجديتهم فيها مبادئ صوتية رائعة تحققت فيها أحدث

---

[1]- ينظر: البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، الطبعة08، 2003، دار عالم الكتب، القاهرة، ص93، 94.

[2]-ينظر:فقه اللغة في كتب العربية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ص129-130.وفي فقه اللغة وقضايا العربية ، سميح أبو مغلي، الطبعة الأولى، 1987، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، ص22، 24.

الآراء في الدرس الصوتي إذ جعلوا رمزا واحدا لكل واحدة صوتية فكان الخليل أول من فكَّر من العرب في تجريد الكلمة إلى مقاطع صوتية؛ كما دلَّ على ما أورده الليث بن المظفر في مقدمته في العين، ثم إن لهم سبقاً في إدراك معنى الجهاز النطقي ومعرفة وظيفته وطبيعته، وسبق أيضاً في ترتيب الأصوات حسب المخارج بدقة، ثم العناية بتصنيفها وتقسيمها إلى مجموعات متداخلة، كما أن منهجهم في الدراسة الصوتية يقوم على "أساس نطقي" كما عند الغربيين – الذي يعنى بالخواص النطقية للأصوات ووظائف جهاز النطق وحركات أعضائه عند إخراج الأصوات– وهو"منهج وصفي"يعنى بدراسة الظاهرة اللغوية في معزل عن تطوراتها التاريخية، ويخلو من الافتراضات العقلية والمتاهات الفلسفية، ويقوم على أساس من أهم أسس البحث الصوتي اليوم وهو الملاحظة الذاتية"[1].

1- الموضوعات الصوتية ومحتوياتها العلمية:

أسفرت وقفات العلماء العرب عند الأَصوات عن مفاهيم وعناوين صوتية عُدَّت حجرَ الأَساس الذي شيّد عليه صرح علم الأصوات، فامتازت الموضوعات الصوتية التي تطرقوا إليها بالأصالة والابتكار، وتوصلوا إلى نتائج علمية مهمة، والتي عُدَّتْ غالبها مع مرور الأيام حقائق علمية مثبتة بتجربة الأجهزة الفيزيولوجية الكاشفة والمتطورة[2].

ومن أهم الموضوعات الصوتية والحقائق العلمية التي تناولوها ووردت في مؤلفاتهم ما يأتي:

***-التفريق بين الحرف والصوت:**

يعد التفريق بين الحرف والصوت دليلا قويا على الدقة العلمية التي تميز بها علماؤنا في توظيف المصطلحات والتمييز بينها، بل إنه دليل مادي على عمق أصول التفكير الصوتي عندهم؛ فكان مفهوم الحرف مرتبطا بالمقطع، ومفهوم الصوت مرتبطا بالهواء الخارج من الرئتين متصلا من دون حاجز، وإذا عرض الحاجز للصوت صار حرفا؛ وإن رائد هذا التمييز والتوضيح هو "ابن جني" فيقول:"اعلم أن الصوت عرض

---

[1]- ينظر: الدرس الصوتي عند أحمد بن محمد الجزري، ميرفت يوسف كاظم المحياوي، الطبعة الأولى 1431هـ – 2010م، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ص25-26، و:علم الأصوات النطقي– دراسات وصفية تطبيقية–، هادي نهر، الطبعة الأولى، 2001، عالم الكتب الحديث، اربد– الأردن، ص (ج-د) وص04.

[2]- ينظر: منهج الدرس الصوتي عند العرب، حسين خليف، ص165.

يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تُثْنِيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا، وتختلف أجراس الحروف بحسب مقاطعها...[1]"، ولم يكتف بمجرد التفريق بل ذهب إلى شرح هذا الفرق بقوله: "وذلك أن الحرف حدّ منقطع الصوت وغايته وطرفه، كحرف الجبل ونحوه ، ويجوز أن تكون سميت حروفا لأنها جهات للكلم ونواح كحروف الشيء وجهاته المحدقة به[2]، ثم يضيف: "فقد ثبت بما قدمناه معرفة الصوت من الحروف وكشفنا عنهما بما هو متجاوز للإقناع في بابهما ووضحت حقيقتهما لمتأملهما"[3].

فمفهوم الصوت عند ابن جني هنا أنه ما ينتج من نطق بعض الأصوات من استمرار وتواصل وامتداد؛ وأما مفهومه للحرف فهو فهم شبيه بما يعرف في الدراسات الصوتية المعاصرة بـ" الفونيم".

كما بين الجاحظ أن كل ما يخرج من الفم صوت فإن صدر وصار كلاما أصبح حرفا سواء كان منطوقا أم مكتوبا، يقول:"الصوت آلة اللفظ والجوهر الذي يقوم به التقطيع وبه يوجد التأليف، ولا تكون حركات اللسان لفظا ولا كلاما موزونا ولا منثورا إلا بظهور الصوت، ولا تكون الحروف كلاما إلا بالتقطيع والتأليف"[4].

***- إثبات وجود صلة بين الدرس الصوتي والدرس الصرفي:**

صلة الصوت وثيقة بالدرس الصرفي عند العرب في كل جزئياته الصوتية، فإن ما توصل إليه العرب في البحث الصرفي عبارة عن استجابة فعلية لمفاهيم الأصوات[5]، ويعدّ الخليل أول من تنبه إلى هذه الصلة؛ فاعتبر البحث الصوتي هو المستوى الأول في الدرس اللغوي والمنطلق الأساسي للدراسات الصرفية والنحوية؛ فدفعه ذلك إلى العناية والاهتمام الخاص بهذا العنصر؛ فوضعه حيز التطبيق من أول سطر في مقدمة كتابه، وكذلك في خاتمته؛ حين قال: "بدأنا في مؤلفنا هذا بالعين، وهو أقصى الحروف ونضم

---

[1]-سر صناعة الإعراب، ابن جني أبو الفتح عثمان، تح: محمد حسن محمد حسن، ج1، ط2، 2007، دار الكتب العلمية، بيروت، ص06.

[2]-الخصائص، ابن جني، ص06.

[3]- المصدر نفسه، ص07.

[4]- البيان والتبيين، الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، ج1، ص79.

[5]- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 05.

إليه ما بعده حتى نستوعب كلام العرب الواضح والغريب، وبدأنا الأبنية بالمضاعف لأنه أخف على اللسان، وأقرب مأخذاً للمتفهم[1]"؛ فكان ما قدمه من مادة صوتية منطلقا أساسيا إلى معرفة خصائص الحروف وصفاتها ومدخلا أساسيا لربط الصوت بالصرف، ويظهر جليا أثر نظرية الربط بين الصوت والصرف عند الخليل حين أشار إلى أن الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف "حرف يبتدئ به، وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف، فإن صيرت الثنائي مثل : قد، هل، لو، اسما أدخلت عليه التشديد فقلت : هذه لوّ مكتوبة ، وهذه قد حسنة الكتبة ، زدت واواً على واو، ودالا على دال، ثم أدغمت وشدّدت فالتشديد علامة الإدغام، والحرف الثالث"[2]؛ وقد عزّز ابن جني الرابط بين الصوت والصرف والنحو في مؤلفه"سر صناعة الإعراب" من خلال بيان العلاقة الوطيدة التي تجمع مستويات البحث اللغوي بعضها ببعض.

***- وصف الجهاز الصوتي:**

من أحسن ما عرض العرب في دراسة الأصوات الاهتمام بالاعتبار الحركي العضوي من خلال النظر إلى مخارج الأصوات- وهي أماكن يمكن تعيينها في أعضاء النطق بوسائل متطورة ومختلفة- ابتداء من أقصى الحنجرة حتى الشفتين، ومن أوضح صور هذه العناية بهذا الاعتبار وصف الخليل الفراهيدي للجهاز الصوتي، وهو:(الحلق والفم إلى الشفتين) ثم تقسيمه إياه إلى مناطق ومدارج يختص كل منها بحرف أو مجموعة حروف، وما أشار إليه من ذوق الحروف لبيان حقيقة المخرج، فقد هدي إلى مقاييس صحيحة أقرّ كثيرا منها علماء الأصوات المحدثون، وهذه العناية الفائقة بوصف الأصوات حسب مخارجها جعلته يرفض الترتيبات القديمة للحروف، وجعل مخارج الأصوات على النحو الآتي:

-الحلق؛ ويخرج منه (العين والحاء والغين والخاء) ، هي:"الحروف الحلقية".

-اللهاة؛ ويخرج منها: (القاف والكاف) ، وهي: "الحروف اللهوية".

-شجر الفم؛ ويخرج منه (الجيم والشين والضاد) ، وهي:"الحروف الشجرية".

-أسلة اللسان؛ ويخرج منها (الصاد والسين والزاي) ، وهي: "الحروف الأسلية".

---

[1]- العين، الخليل، ج01، ص60.

[2]- المصدر نفسه، ص49-50.

- نطح الغار الأعلى؛ ويخرج منه (الطاء والتاء والدال)، وهي:"الحروف نطعية".
- اللثة؛ ويخرج منها (الظاء والذال والثاء)، وهي:."الحروف اللثوية".
- ذلق اللسان؛ ويخرج منه (الراء واللام والنون)، وهي:"الحروف الذلقية".
- الشفة؛ ويخرج منه (الفاء والباء والميم).
- الحروف الهوائية؛ وهي (الياء والواو والألف) فهي حروف يخرج من حيز واحد؛ لأنه لا يتعلق بها شيء[1].

ثم تلا الخليل تلميذه سيبويه إذ رتب المخارج على نحو خالف فيه أستاذه - رغم أن الأساس الذي اعتمده سيبويه في تصنيف الأصوات ومخارجها هو ما جاء به الخليل- من خلال : الخليل جعل الهمزة (هوائية) أخرا وسيبويه جعلها(حلقية) أولا، تقديم وتأخير بعض الأصوات: كترتيب القاف والكاف، والسين والصاد والزاي، ويظهر ذلك في "باب عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها"[2].

***- التناول المنهجي للصوامت والصوائت في العربية.:**

أرسى العلماء العرب القدماء كثيرا من القضايا الصوتية التي تخص الصوامت والصوائت، وقد انصب اهتمامهم على الصوامت باعتبارها الأصول ، فالبدايات الأولى كانت مع أبي الأسود الدؤلي وهو يتلو على كاتبه"خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فأنقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله فإن اتبعت شيئا من هذه الحركات غنة فأنقط نقطتين"[3].

من خلال هذا النص يرسي أبو الأسود أسسا صوتية ما تزال مستخدمة إلى الآن، متجلية في دور الشفتين عند النطق بهذه الصوائت القصيرة، كما نميز جانبين من جوانب الدراسة الصوتية:

- **الجانب الفيزيولوجي:** الذي يعتمد مظاهر الحركات المادية في نطق الحركات فعمل الشفتين عمل عضوي محض يمس جوانب علم الأصوات النطقي -فالمحدثون يرون أن

---

[1]- ينظر: أصالة الدرس الصوتي من خلال مقدمة الخليل . أحمد قدور، ص95.

[2]-ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ج4، الطبعة2، 1982، مكتبة الخانجي، ص431.

[3]- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباري عبد الرحمن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 2003، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ص18.

الشفتين عضوان أساسيان في إحداث الصوائت وتشكلها بل وتحديد خصائصها-وقد انتبه الدؤلي إلى ذلك.

-**الجانب العلمي:** الذي يعتمد الجانب الإدراكي اللغوي من خلال دفع كاتبه إلى الملاحظة طريقة النطق.[1]

إذن فعمل أبي الأسود الدؤلي لم يكن تنظيريا فحسب بل تعدى ذلك إلى محاولة إخضاع التقعيد إلى نتائج ملموسة، وان كان الدافع عنده هو الرسم لا الصوت في تمثيل الصوائت القصيرة؛ من هذا المنطلق أدرك الخليل العلاقات الصوتية " بين الصوائت القصيرة والطويلة فوضع الرموز القصيرة مشتقة من الطويلة ثم عدّ الصوائت القصيرة مجرد زوائد يتوصل بها إلى نطق الساكن"[2].

وقد فرّق العلماء العرب القدماء باختلاف مشاربهم بين الصوامت والصوائت وقسموا الأصوات إلى :صحاح (صوامت)، وجوف(صوائت)، يقول الخليل:" في العربية تسعة وعشرون حرفا منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا لها أحياز ومدارج وأربعة أحرف جوف وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة"[3]، ثم أشاروا إلى العلاقات الصوتية بين الصوائت القصيرة والطويلة وفرقوا بينها وأدركوا بأن لا فرق بينهما إلا في الكمية الصوتية التي تزيد وتنقص،يوضح ذلك ابن جني بقوله:"اعلم أن الحركات أبعاض الحروف المد واللين وهي الألف والياء والواو فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث... وقد كان متقدموا النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة وقد كانوا في ذلك على طريقة مستقيمة"[4]، كما فصّل القراء في مسألة المد الذي لا يكون إلا في الصوائت الطويلة حرصا منهم على الأداء السليم لقراءة القرآن الكريم، واختلفت مقادير المد وكميته بين القراء ولهم إشارات على الصوائت تتمثل في الروم والإشمام والاختلاس ومن أهم الظواهر الأدائية في القراءة والمتصلة بالصوائت:الإشباع والقصر والتفخيم والترقيق.

---

[1]-ينظر: في اللسانيات العربية -الصوائت عند فخر الدين الرازي، خثير عيسى، ص15.

[2]-ينظر: المرجع نفسه، ص 17.

[3]- العين، الخليل الفراهيدي، تح:عبد الحميد هنداوي، ج1، الطبعة01، 2003، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ص57.

[4]- سر صناعة الإعراب، ابن جني، ص33.

وازداد التناول المنهجي للصوامت والصوائت تبلورا ونصاعة عند الفلاسفة المسلمين، بحكم اشتغالهم بالموسيقى وبعلم التشريح وباطلاعهم على قضايا الطب والفلسفة اليونانية خاصة، كابن سينا والخوارزمي وفخر الدين الرازي وغيرهم ، فكانت لهم معالم صوتية دقيقة شملت القضايا الأساسية لنطق الصوت وفيزيائه، ففرق ابن سينا بين الصوائت والصوامت مبينا أن هذه الأخيرة " يندفع معها الهواء سلسا غير مزاحم، وبين الفرق بين نوعين من الواو والياء، وفرق بين الصوائت القصيرة والطويلة وتحدث عن كمية الصوائت، فالصائت الطويل يقع في ضعف أو أضعاف زمان الصائت القصير [1].

وتجدر الإشارة إلى تعدد مسميات الصوائت فقد عرفت بمصطلحات متعددة منها:" الصامت والصائت" أو " الصوامت والصوائت" أو "السواكن والحركات"، فيذهب الخليل إلى أن البناء هو الساكن أما الحركات فهي زوائد ، قال سيبويه:" وزعم الخليل أنّ الفتحة والضّمّة والكسرة زوائد، وهنّ يَلحقن الحرف ليوصل إلى التّكلُّم به. و البناء هو السّاكن"[2].

والظّاهر أنّ كلمةَ "ساكن" تطلق عند لغويينا القدماء على ما ليس بمتحرّك أي على ما لا تعقبه حركة، فالسّكون عندهم صفة للصوت بحسب ما بعده وليس باعتبار ذاته.

***-دراسة تأصيلية لظاهرة الإدغام الصوتي:**

تعد ظاهرة الإدغام من أهم القضايا في علم الأصوات وقد وجدت عناية عند علماء العربية، وبلغت بها العناية الفائقة على يد سيبويه، الذي قام بوضع قواعد هذا العلم وضوابطه وأحكامه وشروطه ومواضع استحسانه لا لفترة معينة من الزمن، بل يكاد يكون ذلك نهائياً، وكان تصرفه فيها تصرفا رائعا، صادرا عن عبقرية سبقت الزمن، فلم يكن ممن جاء بعده من العلماء والباحثين إلا أن اتبعوا نهجه سواء في ذلك علماء النحو وعلماء القراءة[3].

---

[1]- ينظر: في اللسانيات العربية -الصوائت عند فخر الدين الرازي، خثير عيسى، ص21.

[2]- الكتاب، سيبويه، ج:4، ص241-242.

[3]- ينظر:أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى، 1408هـ -1987م، مكبة الخانجي، القاهرة، ص205.

***– تناول ظاهرتي النبر والتنغيم :**

لم يفرد علماء اللغة العرب للنبر والتنغيم أبحاثا مستقلة – لكن ذلك لا يعني إغفالهم الحديث عنهما وتركهما طيّ النسيان– فقد أشاروا إليهما إشارات دقيقة وبمصطحات أخرى، فـ(النّبر والتّنغيم) عندهم في ذلك مثل الصرف في بداية النحو العربي، كانت مسائله تُدرس مع النحو، وبقيا توأمين مرتبطين إلى أن انفصلا وصار الصرف علماً قائماً بذاته[1].

وقد اعتنى النحاة واللغويون عناية خاصة بمباحث التنغيم، فهذا ابن جني يشير إشارات لطيفة إلى النبر والتنغيم عندما عرض لكلام العرب فيما يتعلق بقضية مسوغات حذف الصفة في قولهم: (سير عليه ليل) فيقول: "وكأن هذا إنما حُذفت فيه الصفة لمّا دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح (التطويل) والتضخيم والتعظيم، ما يقوم مقام قوله (طويل) أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته"[2]، ثم يبرز دور التنغيم أيضا عند مدح الرجل أو الثناء عليه قائلا: "وذلك أنك تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً، فتزيد في قوة اللفظ (والله) وتتمكّن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها؛ أي رجلا فاضلا أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً! وتمكّن الصوت بِ (إنسان) وتفخّمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إذا ذَمَمْته ووصفته بالضّيق قلت: سألناه وكان إنساناً! وتُزري وجهك وتقطّبه فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً أو إنساناً لحِزاً (ضيّق الخلُق) أو نحو ذلك... فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة ...فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز"[3].

تدلّ هذه الأمثلة على:

– إدراك ابن جني المتميز لظاهرتي النبر والتنغيم وأهميتهما في تذوق النص وفهمه وإصدار الحكم عليه.

---

[1]–ينظر: دور التنغيم في تحديد معنى الجملة، سامي عوض وعادل علي نعامة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (28)، العدد 01، 2006، ص90.

[2]–الخصائص، ابن جني، ج2، ص371.

[3]– المصدر نفسه، ص371–372.

–توظيفه لمصطلحات: التطويح، والتطريح، والتفخيم، والتعظيم، والتمطيط على أنها وسائل تنغيمية تصدر عن المتكلم، يمكن أن تحل محل الوحدة الدلالية المحذوفة وأنهما المعوض الدلالي السياقي عن هذا الحذف،وكل واحد من هذه المصطلحات يمكن أن يقابل مصطلح التنغيم في علم اللغة الحديث.

– أدرك بفكره الثاقب أن التنغيم وتعبيرات الوجه التي تصاحب قول القائل دلائل تساعد في فهم كثير من القضايا النحوية.

– من خلال قوله:" فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز"، يتبين وعيه العلمي وإشارته الذكية إلى اعتبار المقال والمقام في فهم الباب النحوي.

–الإشارة إلى الوظيفة الدلالية للنبر والتنغيم والتي تتصل بسياق الحال لأن اختيار المقطع المنبور أو نوع التنغيم محكوم بالأغراض الدلالية التي يريد المتكلم توصيلها للسامع[1].

ومن نماذج التنغيم والنبر أيضا ما ذهب إليه ابن يعيش في حديثه عن أسلوب الندبة قائلا: "اعلم أن المندوب مدعو ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنه على سبيل التفجع، فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب، كما تدعو المستغاث به وإن كان بحيث لا يسمع كأن تعده حاضرا، وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن، ولما كان مدعواً بحيث لا يسمع أتوا في أوله (بـ:يا أو: وا) لمد الصوت، ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرا للترنم"[2]، ويقول في حرف الندبة:"...وأما (وا) فمختص به الندبة لأن الندبة تفجع وحزن والمراد رفع الصوت ومده لإسماع جميع الحاضرين"[3]، استعمل ابن يعيش مصطلحات : التطريب والترنم ومد الصوت والتي تعد صورا للتنغيم. كما اهتم ابن سينا بالتنغيم من خلال بيانه أن نغم الجملة ذو وظيفة تميزية من حيث الدّلالة الإبداعية، فيتحدّد بما نسميّه (النبرة) نوع الجملة إن كان نداء أو تعجبّا، أو سؤالا، وقد اقترب ابن سينا من وضع تصّور شبه كامل للتنغيم –من خلال ما قدمه في مؤلفه الشفاء– تنظيرا وتطبيقا، ودرس هذه الظاهرة دراسة جدّية

---

[1]–ينظر:من وظائف الصوت اللغوي، أحمد كشك، ص57.

[2]– شرح المفصل، ابن يعيش، ج2، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ص13.

[3]–شرح المفصل، ابن يعيش، ج20، ص12.

علمية، فوصف الأصوات، وكيفية حدوثها، وأسباب اختلافها، وكيفية إدراكها في وصف العوالم النّفسية التي تقتضي الإبانة عمّا في النّفس والانفعالات وأثرها في التنغيم، والأغراض التي يصدر الكلام عنها[1].

كما يحسن الوقوف على مدى إدراك الفلاسفة أيضا للدور الّذي يؤديه التنغيم في الكلام، وجاء حديثهم عن ذلك في سياقات متعدّدة، فقد قسم الفارابي الألحان الإنسانية على ثلاثة أصناف صنف يكسب النّفس لذاذة، وصنف يفيد النّفس في التخيّل والتصّور للأشياء، وصنف يكون عن انفعالات، وعن أحوال ملذّة مؤذية[2].

أمّا إخوان الصفا فوظائف التنغيم عندهم لا تبتعد كثيرا عمّا بينّه الفارابي، فالأنغام والألحان منها ما يرقق القلوب، ومنها ما يشجع في الحروب، ومنها ما يشفي من الأمراض، كما أدرك إخوان الصفا أثر تنغيم القرآن الكريم وتجويده في نفوس المسلمين، حيث تتشّوق النّفوس إلى عالم الأرواح ونعيم الجنان، وفي هذا يقولون:"كما يقرأ غزاة المسلمين عند النّفير آيات من القرآن الكريم أنزلت في هذا المعنى لترقيق القلوب، وتشّوق النّفوس إلى عالم الأرواح ونعيم الجنان، مثل قوله تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَيَقْتُلُونَ، وَيُقْتَلُونَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ، وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ، فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ﴾[3]، ومنه فللقرآن سحره الخاصّ به، حتّى إنّه يؤثّر في الّذين لا يعرفون معانيه من خلال نغمه وهيئة أدائه[4].

أما علماء التجويد والقراءات فقد كانت لهم مساهمة فعالة وبيّنة في تقديم منهج متكامل للأداء القرآني القائم على أصول صوتية، فسجلوا خصائص صوتية تنفرد بها

---

[1]- الشفاء والخطابة، ابن سينا، أبو علي الحسن بن عبد الله، تحقيق محمد سليم سالم، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1954 م، ص198

[2]- الموسيقى الكبير، الفارابي، ابن نصر محمد بن طرخان، تحقيق غطاس خشبة، مراجعة وتصدير: الحفني، دار الكاتب العربي، القاهرة، ص62- 63.

[3]- التوبة، 111.

[4]-رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء، إخوان الصفا، بيروت، الدار الإسلامية، 1992م، م1، ص187-188

التلاوة، ومن هذه الخصائص ظاهرة الوقف والابتداء والسكت والقطع، وكلها تؤدي ما تؤديه النغمة في الكلام، ومن المعجب أنهم بنوا تقسيماتهم للوقف على معاني الآيات، مما يدل على أن هذه الظاهرة تعد ملمحا تمييزيا يؤدي وظيفة دلالية ونحوية، ويقوم بما تقوم به النغمة في الكلام[1]، فوظفوا مصطلحات دقيقة خاصة بكيفية الأداء والنطق إدراكا منهم لأهمية التنغيم ودوره في التعبير، ومن أهم تلك المصطلحات الآتي:

1- التجسيم: هو التغليظ والتفخيم والتحسين.[2]

2-التجويد:إقامة مخارج الحروف وصفاتها أيرد الحرف إلى مخرجه وأصله وإلحاقه بنظيره وشكله فهو الإتيان بالقراءة مجودة الألفاظ بريئة من الرداءة في النطق[3].

3-الترتيل:هو مرتبة من مراتب الأداء وهو ترتيب الحروف على حقها في التلاوة[4].

4-التطريب: التنغم بالقراءة والترنم بها بحيث يزيد في المد في موضع المد وغيره وهو من الأساليب الممنوعة في التلاوة[5].

5-**التفخيم:** هو امتلاء الفم بصدى الحرف المنطوق مفخما وهو بعكس الترقيق وبمدلول التغليظ والتجسيم نفسه إلا انه مختص بالراء.[6]

---

[1]- ينظر: دراسات في اللسانيات العربية- المشاكلة – التنغيم- رؤى تحليلية- عبد الحميد السيد، الطبعة الأولى، 2004، ص69.

[2]- نهاية القول المفيد في علم التجويد، محمد مكي نصر، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1349هـ، ص93.

[3]- ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري، ج01، ص210، و التمهيد في علم التجويد لابن الجزري، تح: غانم قدوري، الطبعة الأولى، 1986، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص57.

[4]-التجريد لمعجم مصطلحات التجويد، إبراهيم بن سعيد الدوسري، دار الحضارة للنشر والتوزيع، 2008، ص30.

[5]- ينظر:جهد المقل، محمد المرعشي، تحقيق : أبو السعود الفخراني، 1418هـ/ 1998م، المكتبة القرآنية، ص245، و:التجريد لمعجم مصطلحات التجويد، إبراهيم بن سعيد الدوسري، دار الحضارة للنشر والتوزيع، 2008، ص 31.

[6]- نهاية القول المفيد في علم التجويد، مكي نصر، ص93.

يضاف إلى هذه المصطلحات كل من مصطلح: مد التعظيم ومد التبرئة ومصطلح المبالغة والوقف والوقف التام ووقف التعسف والوقف الممنوع وغيرها[1].

***- وقفة:**

لم يبتعد علماء التجويد عن علماء العربية وعن جهودهم في الدرس الصوتي خاصة ما قدمه سيبويه في كتابه وابن جني في سر صناعة الإعراب، ويدل على ذلك ما قاله المرعشي(ت1150هـ) في حديثه عن موضوع علم التجويد وموقعه من العلوم: " قيل : موضوعه الكلمات القرآنية يعني حروفها وفيه نظر لأنه يبحث فيه عن أحوال الحروف أينما وقعت فلعله من علوم العربية وداخل في التصريف ولذا جعل جزءا من بعض كتبه كالشافية..."[2]، فإذا كان علماء التجويد قد اعتمدوا على علماء العربية أولا فإن علماء العربية صاروا يأخذون عنهم في آخر الأمر لما لهم من أفكار متميزة، مؤكدين بذلك الترابط بين العلمين بهدف خدمة القرآن الكريم واللغة العربية، فلم يكن علماء التجويد ناقلين لكلام علماء العربية في المخارج والصفات فحسب، وإنما كانت لهم زيادات متميزة في ذلك حتى صار علماء العربية ينقلون وجهات نظرهم في كتبهم مثل "ارتشاف الضرب من كلام العرب" لأبي حيان الأندلسي[3]، فقد عرف التفكير اللغوي العربي هذا الدور بالتلميح إليه تارة، وبالتصريح أخرى.

ما بعض هذه المقتطفات إلا إلماعات تثبت مدى الوعي الصوتي عند العلماء العرب- رغم أنها غير خاضعة لنسق قاعدي محدد ورغم أنهم لم يفردوا تصانيف خاصة بالنبر والتنغيم - والفرق بينها وبين الدرس الحديث يكمن في وضع المصطلح فقط؛

---

[1]- للمزيد من توضيح مدلول هذه المصطلحات ينظر: جهد المقل، محمد المرعشي، ص246وما بعدها ، و:معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات، إبراهيم الدوسري، الطبعة الأولى، 2004، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ص93 وما بعدها، وص110 وما بعدها.

[2]-جهد المقل، المرعشي، ص109.

[3]-ينظر: أهمية علم الأصوات اللغوية في دراسة علم التجويد، غانم بن قدوري الحمد، الطبعة الثانية، 2010، مركز تفسير للدراسات، الرياض، ص27-28.

فالتنغيم يميّز لغة الخطاب عن اللغة المكتوبة، فهو في الأولى كما الترقيم في الثانية، كلّ منهما يقوم بوظيفة دلالية في تحديد المعنى[1].

***- التفريق الدقيق بين صفتي الجهر والهمس:**

يعدُّ التفريق الدقيق بين صفتي الجهر والهمس من مميزات البحث الصوتي العربي، فقد كان لعلمائنا اهتمام خاص يقترب في جل معطياته من الحقائق العلمية التي يؤكدها علم الصوت الحديث-وإن ابتعدوا عن هذه الحقائق في بعض المواضع-، رغم غياب الأجهزة المتطورة في كشف مخارج الأصوات وصفاتها؛ وقد ظهر هذا التفريق دقيقا وجليا على يد سيبويه الذي أشار إلى أن الفرق بين الصوت المجهور والصوت المهموس يكمن في أن المجهور يصدر من الصدر والفم أي أن الجهر مرتبط بالذي يحسه الناطق في الصدر والذي يتسبب عند تسليط هواء الرئتين على المخرج فيحدث الجهر في المخرج بنتيجة لإشباع الاعتماد[2]، في حين يصدر المهموس من الفم فحسب، أي أن للرئتين عملا ما في صفة الجهر بينما ينفرد الفم وحده في صفة الهمس[3]؛ ويوضح هذا الفرق قوله عن المجهور أنه"حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت"، أما الصوت المهموس فهو"حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه[4]".

***- دراسة ظاهرة أمراض النطق أو الكلام:**

عنيت اللسانيات بأمراض الكلام وأصبح لها شان كبير في مجال الصوتيات التجريبية، وقد كان لعلماء العربية حضور ومشاركة فعالة في هذا الباب مثل ما قدمه المبرد في "الكامل" وما ألفه الكندي في رسالته"رسالة يعقوب الكندي في اللثغة[5]، ويعد الجاحظ من الأوائل الذين تناولوا دراسة ظاهرة "أمراض النطق وعيوب الكلام" بالبحث

---

[1]- ينظر:مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص 164.

[2]-ينظر: علم الأصوات النطقي – دراسات وصفية تطبيقية-، هادي نهر، ص41.

[3]-ينظر: التشكيل الصوتي في اللغة العربية، سلمان حسن العاني، ترجمة : ياسر الملاح ، الطبعة الأولى 1403هـ/ 1983م ، جدة- المملكة العربية السعودية، د- دار نشر، ص 141، و: المدخل إلى علم الأصوات العربية، غانم قدوري، الطبعة01، 2004، دار عمار للنشر والتوزيع، ص258.

[4]-الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، ج2، دار عالم الكتب، بيروت، 1983، ص405.

[5]- ينظر:تحت راية العربية- بحوث ومقالات في العربية ورجالاتها-، محمد حسان الطيان، الطبعة الأولى، 2008، دار الثقافة والتراث، دمشق- سوريا، 14.

والدراسة في كتابه البيان والتبيين، فعالج من خلاله الظاهرة معالجة وصفية علمية دقيقة؛ فتحدث عن مرض اللثغة، من حيث أوصافه ومراتبه الثلاث (الفصحاء والعوام والأعاجم) وصلة ذلك بالمجتمع، كما أنه قام بدراسة متأصلة عن التبادلات الصوتية للغة العربية عند الأعاجم. ولم يكتف بهذا القدر، بل انبرى يقترح بعض الحلول والعلاجات الطبيعية[1]؛ على نحو ما عليه الحال اليوم عند الباحثين المعاصرين المتخصصين في علاج عيوب النّطق وتقويم الكلام[2].

كانت هذه الموضوعات مدار اهتمام الصوتيات العربية ومجال عملها، وفي ذلك دلالة على أن البحث الصوتي عند العرب لم يكن عشوائية أو اعتباطية مقلّدة، بل كان مرتجلا وفق منهجية علمية رصينة، تميزت بها البحوث اللغوية –بصفة عامّة– والبحث الصوتي –بصفة خاصّة– في جانبين أساسين؛ هما: المنهج العلمي الذي سلكوه في معالجة الظواهر الصوتية، وكذلك الموضوعات العلمية المتنوعة التي طرقوها، ونتائج تحليلاتها التي توصلوا إليها.

المبحث الثاني

مفاهيم صوتية

الصوت ميزة أدائية يرتهن بها مصير المعنى ووجهته كما يرتهن بها مصير المستوى التعليمي ونجاعته، تختلف الأصوات التي تدخل في عملية التواصل اللغوي الإنساني عن غيرها، لذلك وجب التمييز بين الصوت بمفهومه العام والصوت اللغوي.

1–الصوت والصوت اللغوي

أولا:– تعريف الصوت:

أ/ الصوت لغة :

–ورد في لسان العرب: الصوت ، الجرس، والجمع أصوات، قال ابن السكيت: "الصوت صوت الإنسان وغيره، والصائت: الصائح، ورجل صيّت: أي شديد الصوت".[3]

[1]–ينظر :البيان والتبيين، الجاحظ، ج1، ص14.

[2]–الأصوات اللغوية– رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، سمير شريف استيتية، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص98.

[3]– لسان العرب –باب الصاد، مادة(صوت)، ابن منظور، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة1، ج27، ص25

– وجاء في مقاييس اللغة أنه: أصل صحيح يفيد بأنه جنس لكل ما وقر في أذن السامع[1].

–وورد معنى صوت في مختار الصحاح (ص و ت) : الصَّوْتُ معروف و صاتَ الشيء من باب قال و صَوَّتَ أيضا تَصويتا، و الصَّائِتُ الصائح ورجل صَيِّتٌ بتشديد الياء وكسرها، وصَاتٌ أيضا أي شديد الصوت والصِّيتُ بالكسر الذكر الجميل الذي ينتشر في الناس دون القبيح يقال ذهب صيته في الناس وربما قالوا:انتشر صَوْتُه في الناس بمعنى صيته.[2]

بـ/ اصطلاحا:

***–الصوت في اصطلاح القدامى:**

–الصوت : "عَرَض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتدادها"[3].

–الصوت:" آلة اللفظ والجوهر الذي يقوم به التقطيع وبه يوجد التأليف، وتكون حركات اللسان لفظا أو كلاما موزونا أو منثورا إلا بظهور الصوت"[4].

***–الصوت في اصطلاح المحدثين:**

الصوت هو:" الأثر السمعي الذي تحدثه تموجات ناشئة عن اهتزاز جسم ما ، فتنتشر هذه التموجات في الهواء بسرعة تقدر بحوالي 340م في الثانية، حتى تصل إلى أذن السامع"[5].

---

[1]– مقاييس اللغة (صوت)، ابن فارس، ج 3، ص318.

[2]– مختار الصحاح ، أبي بكر الرازي، طبعة مدققة ، مكتبة لبنان، ص11.

[3]– سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، تح: حسن الهنداوي، الطبعة الثانية،1993، دار قنب، دمشق، سوريا ، ص06.

[4]–البيان والتبيين، الجاحظ، تح: عبد السلام هارون،ج1، الطبعة الخامسة، 1985، دار الكتب، القاهرة مصر، ص75.

[5]– المدخل إلى علم أصوات العربية، غانم قدوري الحمد، الطبعة الأولى، 2004، دار عمار، عمان –الأردن، ص21.

الصوت ظاهرة فيزيائية منتشرة في الطبيعة عامّةٌ في الوجود، ولإنتاجها لابد من مصدر يولد اهتزازا كاحتكاك جسم صلب بآخر، مثل احتكاك الآلات الوترية، وقد يكون المصدر احتكاك عمود الهواء الخارج من الرئتين مع أحد أعضاء النطق الخاصة بالإنسان أو الحيوان، وقد يكون في الطبيعة من عدة مصادر وأجسام، كصوت الحجر والرعد والحديد والريح وغيرها، وأن هذه الاهتزازات المتولدة لابد أن تنتقل في وسط قد يكون غازيا أو صلبا أو سائلا بحيث يمكنها هذا الوسط من الوصول إلى جسم يستقبلها كأذن السامع ومنها إلى جهازه الإدراكي في المخ[1].

وقد أثبت العلماء المحدثون بتجارب أن كل صوت مسموع يتطلب ما يلي:

1- جسم يهتز لينتج الذبذبات
2- وسط ناقل لهذه الذبذبات
3- جسم يتلقى هذه الذبذبات

فالصوت إذن مفهوم عام يرتبط بكل أثر سمعي كان مصدره إنسان أو حيوان أو جماد[2].

ثانيا: تعريف الصوت اللغوي:

*-**الصوت اللغوي:** حدث إنساني وحركة تنتجها أعضاء النطق، فتخرج منها على شكل ذبذبات تنتقل عبر الهواء إلى أعضاء السمع، وهو أصغر وحدة صوتية يصل إليها التقطيع المزدوج (la double articulation)[3].

فالصوت اللغوي هو قاعدة الدراسات اللغوية كلها فهو حامل الدلالة، وموقع المعنى فيه كامن في إحدى مكوناته، التي هي الصوامت والصوائت والوحدات الصوتية، أو في اختلاف موقعيات العناصر والمكونات[4].

---

[1]-ينظر: الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1979، ص06، و: المدخل إلى علم الأصوات العربية، قدوري، ص21.

[2]-ينظر:علم الأصوات، كمال بشر، ص20، و: الصوت اللغوي في القرآن الكريم، محمد الصغير، دار المؤرخ العربي، بيروت، ص14.

[3]- ينظر: الصوت اللغوي في القرآن الكريم ، محمد الصغير، ص 118، و: دراسة في علم الأصوات، حازم علي كمال الدين، الطبعة الأولى، 1999، مكتبة الآداب، القاهرة، ص16.

[4]-ينظر:علم الأصوات، كمال بشر، ص 42.و:معرفة اللغة - تأليف جورج بول- ترجمة :محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 1995، ص55.

***- آلية إنتاج الصوت اللغوي:**

مادة الصوت الإنساني هي الهواء الخارج من الداخل وهو الزفير، وحين يكون الإنسان في حالة الصمت فإن مجرى النَّفَس يكون مفتوحا خلال الحنجرة والتجاويف التي فوقها، فيمر الهواء في عمليتي الشهيق والزفير، فإن أراد الإنسان إنتاج صوت لغوي احتاج إلى تحريك أعضاء آلة النطق لاعتراض هواء الزفير وتضييق مجراه أو غلقه وفتحه ، مما يؤدي إلى حدوث الصوت، ويتوقف إنتاج الأصوات اللغوية على وجود شيئين: النَّفَس والعارِض، أما النَّفَس فيتحصل من هواء الزفير، وأما العارض فيتأتى من تحريك أعضاء النطق، ويمكن أن يحدث ذلك في أي نقطة من آلة النطق، وقد يكون العارض بغلق مجرى النفس ثم فتحه ، وقد يكون بتضييقه فيمر الهواء من خلال منفذ ضيق ينتج عنه صوت مسموع[1].

وعملية إنتاج الأصوات اللغوية لا تتم في الغالب بحركة عضو واحد من أعضاء آلة النطق، بل عدد من حركات الأعضاء تؤدي إلى إنتاج الصوت،فعملية إنتاج الصوت اللغوي عملية معقدة، تتطلب توفر عوامل تسهم في إنتاجه وتمنحه جرْسه المميز له، وأهمها:

1- حالة الوترين الصوتيين عند إنتاج الصوت : تذبذبهما، أو تباعدهما من غير تذبذب، وينتج عن ذلك الهمس في الحروف أو الجهر.

2- موضع اعتراض النّفس في آلة النطق، وتتحدد بموجبه مخارج الحروف، بدءا من تجويف الحلق وانتهاء بالشفتين[2].

وأما حدوث الصوت اللغوي ومراحله فيكون وفقا للخطاطة الآتية:

---

[1]- ينظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 91، و: الكلام إنتاجه وتحليله، عبد الرحمن أيوب، الطبعة1، منشورات جامعة الكويت، 1984، ص215.

[2]-ينظر:مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ص193

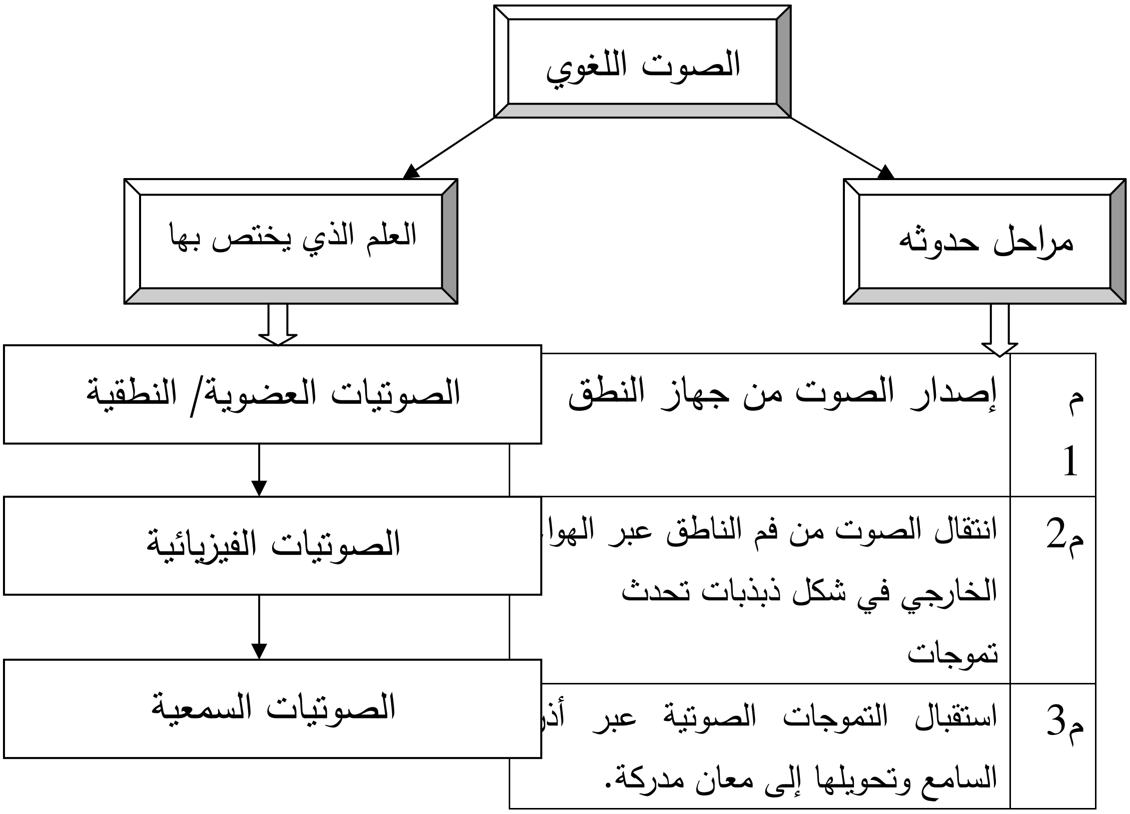

2-الوحدة الصوتية (الفونيم)

الفونيم: هو أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني، وهو أساس التحليل الفونولوجي الحديث، فالفونيم وحدة صوتية قادرة على التمييز بين المعاني فـ(ب– ق– ص) في باع، قاع، صاع:هي فونيمات مميزة للكلمات.[1]

وقد يكون الفونيم حركة؛ كالكسرة التي تميّز اسم الفاعل: مُخْرِج عن اسم المفعول: مُخرَج؛ فكلّ من الكسرة والفتحة هنا فونيم؛ ولهذا نجد أن إطلاق مصطلح "الفونيم" أوسع دلالة عند المحدثين من مدلول الحرف في العربية، لأنه يشمل الحرف والحركة[2].

***-أنواعه:**

الفونيم نوعان: قطعي، وفوق قطعي، ويشمل النوع الأول الصوامت والصوائت (الحروف والحركات)، وأما النوع الثاني فيشمل النبرات والأنغام والفواصل(النبر والتنغيم)[3].

---

[1]-ينظر: معرفة اللغة، جورج بول، ص68، و: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص96.

[2]-ينظر:اللسانيات العامة وقضايا عربية، ص16-18، و:معجم اللسانيات الحديثة، ص101-102.

[3]-دراسة السمع والكلام – صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك، سعيد مصلوح، الطبعة1، 2000، عالم الكتب، القاهرة، ص44، و: دراسة في علم الأصوات، حازم كمال الدين، ص491.

أولا:–الفونيم القطعي: الصوامت والصوائت:

قسم علماء اللغة المحدثون الأصوات إلى ثلاثة أقسام:

1–الصوامت.

ويعنون بها الحروف مثل ب ث ج ... الخ .

وإنما سميت بذلك لأنها أقل وضوحاً في السمع من الصوائت وهي الحركات، وذلك لأن الحروف عند النطق بها يعترض لها في الفم والحلق والشفتين معترض فيضيق معه مجرى الهواء يقلل من علوها.[1]

2–الصوائت.

وهي الحركات من فتحة وضمة وكسرة وكذلك مدها، أي إطالتها التي عرفها العرب بألف المد و واو المد و ياء المد، والصفة التي تجمع بين قصيرها وطويلها هي الوضوح في السمع، ذلك أن الهواء حين يندفع من الرئتين ماراً بالحنجرة يتخذ مجراه في الحلق والفم بحيث لا يجد ما يعترض سبيله من عوائق ومن ثم يضيق مجرى الصوت قليلاً فيحدث ذلك نوعاً من علو الصوت.[2]

3–أشباه الصوائت.

ويسميها العلماء أحيانا أشباه الصوامت وهي الياء في نحو سيْد، بيْن ، زيْت، جيْد بمعنى نعم والواو في نحو : يوْم، صوْم، لوْم، ونحوها.

وكذلك الأمر حين تقع الياء متطرفة أي لاماً للكلمات كما في نحو ظبي، ليٌّ.

كذلك الواو حين تقع لاما للكلمة في نحو: دلو ، ضو، شلو[3].

ثانيا: الفونيم فوق قطعي: الظواهر الصوتية فوق التركيبية:

أ/– التنغيم: "L'Intonation":

التنغيم من المصطلحات المهمة في علم الأصوات، وله أهمية بالغة في الدرس اللغوي بل إنه وثيق الصلة باللغة، إذ يُدرَس بمنهج التحليل اللغوي خاصة في مجال توضيح المعنى وتمييز الجمل بعضها عن بعض وأي انحراف عنه قد يؤدي إلى التعثر

---

[1]–ينظر: دراسة السمع والكلام ، سعيد مصلوح، ص47.

[2]–ينظر: دراسة في علم الأصوات، حازم كمال الدين، ص492.

[3]–المرجع نفسه، ص492، و: مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ص201.

في فهم كلام المتحدث؛ ومن هنا اهتم به مدرسوا اللغات وركزوا عليه في علمية تعليم اللغات للناطقين لغيرها[1].

يعرّف التنغيم بأنه: "مصطلح يدلّ على ارتفاع الصوت وانخفاضه في الكلام، ويسمّى أيضا موسيقى الكلام[2]"، ويرتبط الارتفاع والانخفاض بتذبذب الوترين الصوتين الذين يحدثان النغمة الموسيقية، فالتنغيم بهذا المفهوم يدل على العنصر الموسيقي في نظام اللغة[3]، بل هو من الظواهر الصوتية التي تساعد في تحديد المعنى، لأنّ "تغير النغمة قد يتبعه تغير في الدلالة في كثير من اللغات، وتختلف هذه الدلالة من سياق لغويّ لآخر، فوظيفته الدلالية النحوية مثلا تقتضي منه أن يكون فيصلا في الحكم بين كون الجملة تقريرية أو استفهامية[4].

وبما أن التنغيم من الفونيمات فوق التركيبية أو الإضافية التي تصاحب نطق الكلمات والجمل، فإنه يرتبط ارتباطا أساسيا بالتغيرات التي تطرأ على تردّد نغمة الأساس أثناء الكلام، ودراسته تعدّ من أدقّ جوانب الدراسة اللغوية وأكثرها خطورة، بسبب تعدد النغمات في البيئة اللغوية أو اللهجة الواحدة، وارتباط هذه النغمات بالمواقف النفسية، وبالثقافة وبالتراث وبالمستوى الاجتماعي[5].

ونظرا لهذه الأهمية فإن كتب اللغة والأصوات، خاصة الحديثة منها، لا تخل دون أن تتعرض للتنغيم ولو بيسير كلام.

-وظائف التنغيم.

ذكر سابقا أن دراسة التنغيم من أهم جوانب الدراسة الصوتية خصوصا واللغوية عموما، بل من أكثرها خطورة بسبب تعدد النغمات في البيئة أو البيئات اللغوية، إذ هو تناوب الصوت من صعود إلى هبوط، أو من انخفاض إلى ارتفاع، فيبرز خصائص

---

[1]- التنغيم في التراث العربي ، عليان بن محمد الحازمي، مجلة جامعة أم القرى العدد 19، ص58.

[2]-الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص128.

[3]-ينظر: دراسات لغوية في التراث القديم، صرف نحو، تركيب دلالة معاجم مناهج البحث، صبيح التميمي، الطبعة01، 2003، ص163.

[4]- ينظر: علم الأصوات ، كمال بشر، ص533.

[5]-ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص172-173، و: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، ط1، 1403هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص106.

الأساليب والتراكيب التي تكون محذوفة بعض عناصرها كقوله تعالى:﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾[1]، وهناك التراكيب التي تحتوي على أدوات استفهام وليست استفهامية كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ؟ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾[2]، وتلك التي لا تحتويها والسياق يشير إلى الاستفهام فيها.

وقد حُدّد للتنغيم وظائف متعددة أهمها:

-وظيفة إبلاغية وتظهر في كون الكلام قد اكتمل أولا وهل الكلام نفي أو استفهام أو دعاء.

-تؤدي النغمة في المعنى مؤدى الصيغة في الصرف فتعين على الكشف عن المعنى اللغوي فيختلف ذلك المعنى مع أن الصيغة واحدة.

-وظيفة تعبيرية تعطي إمكانية توضيح شخصية المتكلم وانتمائه إلى هذه الفئة الاجتماعية أو تلك.[3]

ب/- النبر:

-يعرّف J.Dubois النبر بأنه: "إجراء صوتي يتيح إبراز وحدة لسانية "unité linguistique"، أكبر من الفونيم وهي المورفيم، وذلك لإبرازها عن باقي الوحدات اللسانية"[4].

-النبر: " نشاط في جميع أعضاء النطق في وقت واحد ، فعند النطق بمقطع منبور تنشط جميع أعضاء النطق غاية النشاط؛ فتنشط عضلات الرئتين، كما تقوى حركات الوترين الصوتيين ويقترب أحدهما من الآخر ليسمحا بتسرب أّقل مقدار من الهواء، فتعظم لذلك سعة الذبذبات ويترتب عليه أن يصبح الصوت عاليا واضحا في السمع، هذا في حالة الأصوات المجهورة، أما مع الأصوات المهموسة فيبتعد الوتران الصوتيان أحدهما

---

[1]-الإنسان، 01.

[2]-التحريم، 01.

[3]-ينظر: دراسات لغوية في التراث القديم، صبيح التميمي، ص165، و: التنغيم وأثره في اختلاف المعنى ودلالة السياق، سهل ليلى، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد السابع، جوان 2010، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص10-11.

.[4]-Dictionnaire de linguistique, George Mounin, 2éme édition, Paris ;Quadrige,1995,p3

عن الآخر أكثر من ابتعادهما مع الصوت المهموس غير المنبور، وبذلك يتسرب مقدار أكبر من الهواء[1].

فالنبر هو وضوح نسبي لصوت أو لمقطع إذا قورن بغيره من الأصوات أو المقاطع المجاورة؛ فالصوت أو المقطع الذي ينطق بصورة أقوى يسمى صوتا منبورا[2]، أو هو "قوة التلفظ النسبية التي تُعطى للصائت في كل مقطع من مقاطع الكلمة، وتؤثر درجة النبرة في طول الصامت وعلو الصوت[3].

وهكذا، فإن للنبر أثرا في تغيير بنية الكلمة من معنى صرفي إلى آخر، فلو نطقت كلمة (كَتَبَ) مثلا بفتحة على عين الفعل، لوجد أن الأصوات فيها متساوية نبراً، لكن إذا ما نطقت بـ(كَتَّبَ) بالتضعيف، فإن عين الفعل تتفاوت في النبر عن الأصوات الأخرى، الأمر الذي يَنقل الكلمة إلى بنية أخرى ذات دلالة معينة، "ومن البديهي أنّ تغيير الصفة الصرفية، يؤدّي إلى نوع من التغير في الوظائف النحوية والدلالية[4].

***-علاقة النبر بالتنغيم:**

للنبر والتنغيم أهمية في الدراسات اللغوية، فالتنغيم" صلته بالنبر وثيقة، فلا يحدث تنغيم دون نبر للمقطع الأخير من الجملة، أي في الكلمة التي تقع في آخر الجملة"، وهما من الوحدات الصوتية التي لها وظيفة معينة في التركيب الصوتي، لأنها جزء أساسي منه.

ج/-المقطع:

اختلف علماء اللسان في مصطلح "المقطع" ويرجع هذا الاختلاف إلى غموضه من جهة واختلاف أنواعه باختلاف اللغات من جهة أخرى، فالمقطع الصوتي في أبسط صوره يمكن أن يعبّر عنه بأنّه وحدة صوتية، لكن مع ذلك لا يمكن إعطاء صورة دقيقة

---

[1]- ينظر:نبر الكلمة وقواعده في اللغة العربية - دراسة صوتية-، عبد الحميد زاهيد، ط01، 1999، دار وليلي للطباعة والنشر، ص10، 11.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 12.و : علم وظائف الأصوات، ص 121.

[3]- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص188.

[4]- علم الأصوات، كمال بشر، ص533.

عنه فهو " مزيج من صامت وحركة يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها وتعتمد على الإيقاع التنفس.[1]

وعرِّف أيضا أنه: "مجموعة من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصران بينهما قمة."[2] ، ومن الناحية الفيزيائية المقطع " عبارة عن قمة إسماع".[3]

المبحث الثالث

الجهاز النطقي والمخارج الصوتية

تبحث الدراسة الصوتية في النطق البشري من زاويتين مختلفتين ولكن إحداهما تعد أساسا للأخرى أو مقدمة لها، والزاويتان هما:

1- دراسة الأصوات مفردة دون النظر إلى موقعها ووظيفتها في الكلام ، وتبدأ عادة بالحديث عن أعضاء النطق عند الإنسان ، ثم بيان من أين تخرج الأصوات اللغوية وكيف تخرج ، فهي وصف للحركات العضوية التي يقوم بها الجهاز الصوتي أثناء النطق وكذلك الآثار السمعية المعاقبة لهذه الحركات، وتدرك تلك بالملاحظة الذاتية أو الخارجية – وهكذا أدركها متقدموا العرب_ وقد تستعمل الأجهزة والآلات لمزيد من الدقة في إدراك ذلك في معامل الأصوات اللغوية.[4]

2-دراسة الظواهر الصوتية وهي دراسة لما يحدث للأصوات من أثر بسبب مجاورة بعضها لبعض في الكلام، ولكل لغة ظواهرها المناسبة لنظامها الصوتي فهي دراسة للغة معينة وتتعلق هذه الدراسة بـ "علم وظائف الأصوات"وسيتركز الحديث عن الزاوية الأولى وبخاصة الجهاز النطقي والمخارج الصوتية.

---

[1]- مقدمة لدراسة علم اللغة، حلمي خليل ، ص 22.

[2]- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، محمد السعران، دار المعارف، القاهرة، ص: 24 .

[3]- ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص98، و: الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص75.

[4]- ينظر:علم الأصوات النطقي، هادي نهر، ص19.

أ/ الجهاز النطقي:

أطلق علماء الأصوات واللغة على هذه الأعضاء التي تشترك في عملية إنتاج الصوت أو الكلام اسم "الجهاز النطقي" أو"الجـهاز الصوتي"والذي ينقسم بدوره إلى قسمين: الجهاز التنفسي والجهاز النطقي.

أولا:الجهاز التنفسي:

الجهاز التنفسي هو الجهاز المسؤول عن إمداد الطاقة –المتمثلة في: الهواء أو النفس – للجهاز النطقي ويتكون من الأعضاء الآتية[1]:

***– الحجاب الحاجز:**"**Diaphragme**"

عبارة عن عضلة مرنة مطاطية، تمتد أسفل البطن وترتبط بمجموعة من الأربطة بالقفص الصدري فوقها، وتعتبر عضلة الحجاب الحاجز العامل الرئيس في عملية التنفس، إذ يقوم بضغط الهواء في الرئتين لخروجه أثناء الزفير، وهو المستخدم في إنتاج أغلب الأصوات اللغوية.

***– الرئتان :**"**poummans** ".

وهما مصدر الهواء اللازم لإنتاج الصوت، وبغيرهما لا يكون الكلام بل لا تكون حياة الإنسان

***– القصبة الهوائية "Traché":**

وتُسمى أيضا "قصبة الرئة"، وأطلق عليها العرب القدماء اسم"الحُلْقوم"، وتتكون من حَلَقاتٍ غضروفيّةٍ ناقصةِ الاستدارة، وهي أنبوب يمتد من العنق إلى الصدر، وللقصبة الهوائية دور مهم في عملية التنفس، ففيها يتخذ النفس مجراه قبل اندفاعه إلى الحنجرة، كما أنها تعتبر عاملا ضروريا لحدوث الصوت والتأثير في درجته فهي بمثابة غرفةِ رنينٍ[2].

---

[1]–ينظر:الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص110–111، و:منهج الدرس الصوتي عند العرب، ص54–56–57. و:أصوات اللغة العربية، عبد الغفار حامد هلال، ص38–39.

[2]–ينظر:أصوات اللغة العربية، عبد الغفار حامد هلال، ص38–39.

***- القفص الصدري:"cage thoracique"**

عبارة عن قفص عظمي، جداره عبارة عن مجموعة من الأضلاع، يبلغ عددها أثنى عشر زوجاً من الأضلاع، تتقوس من الأمام والخلف، وتلتقي في الخلف عند العمود الفقري، ومن الأمام عند عظمة القص،) عدا الزوجين الأسفلين، ترتبط الأضلاع بالحجاب الحاجز بمجموعة من الأربطة مما يجعل أضلاع القفص الصدري مرتبطة بحركة الحجاب الحاجز، فتتحرك الأضلاع للخارج عند انبساط الحجاب الحاجز مما يؤدي إلى اتساع القفص، وبالتالي تمدد الرئتان في عملية الشهيق، ثم يتحرك إلى الداخل عند انقباض الحجاب الحاجز فيضيق القفص الصدري ويضغط على الرئتين.[1]

ثانيا: الجهاز النطقي:

يضم جهاز النطق أعضاء عدة لكنها متكاملة ، فهي تشكل منظومة ميكانكية تعمل بدرجة عالية من الدقة والانضباط[2]، وتتمثل في الآتي:

***- الحنْجرة"Larynxe" :**

تقع مباشرة في أعلى القصبة الهوائية، وأسفل الحلق، وهي حجرة ذات اتساع تتكون من غضاريف، وفيها تفاحة آدم "Adams Apple"هذا الجزء البارز في الرقبة، وهو في الرّجل أكثر منه بروزا في المرأة، إذ لا يكاد يرى فيها.

***-الحبلان الصوتيان"cordes vocales":**

يطلق عليهما أيضا:" الوتران الصوتيان "و"الشفتان الصوتيتان" و" الطيتان الصوتيتان"، وهما اثنان ليس غير، أما الحديث عنهما بصيغة الجمع في كتب الأصوات واللغة فلعل مرجعه إلى الترجمة.

يوجد الحبلان في الحنجرة، وهما يلتقيان معا من الأمام عند تفاحة آدم، ومن الخلف يربط كلّ منهما بأحد الغضروفين الهَرَمِيَّيْن، إذْ هما بمثابة وتدين منفصلين قادرين على الحركة؛ الأمر الذي يُمكِّنهما من الحركة واتخاذهما أوضاعا مختلفة تسمح لهما بالتقارب أو التباعد؛ الأمر الذي يؤثر في كمية الزفير المحصور بينهما ويترك أثره في عملية اهتزاز الحبلين، وعلى هذا يمكن القول بأهمية الحنجرة في عملية إصدار الصوت، فهي

[1]- ينظر:الألسنية العربية، ريمون طحان، ص32

[2]- ينظر: علم الأصوات، كمال بشر، ص132.

فضلا عن أثرها الفعّال في إبراز الصوت، فإنها تلتقف الزفير الوارد من الرئتين عبر القصبة الهوائية؛ لتؤثر به من خلال غضاريفها على حركة الحبلين لتبدأ عملية تشكيل الصوت الإنساني باهتزازهما؛ وهناك أعضاء أخرى تقوم بعملية التمييز بين أصوات لغة الإنسان، حيث تتشكل فيها ملامح الصوت اللغوي التي تميزه عن غيره[1].

***-لسان المزمار"Epiglotte":**

أما "لسان المزمار " أو" الغَلْصَمَة"؛ فهو غضروفٌ مطاطيّ مثلث الشكل يُشْبه ورقة الشجرة، يقع في أعلى غضاريف الحنجرة فوق" المزمار"؛ ليكون بمثابة حاجز أو صمام أمان وظيفته حماية طريق التنفس في أثناء عملية بلع الطعام.

هناك فرق بين"المزمار"و"لسان المزمار"؛ فالمزمار "Glotte" هو هذه الفرجة التي بين الحبلين الصوتيين، أو الفراغ المثلث المحصور بينهما، ويسمى أيضا بـ"فراغ الحنجرة"[2].

***- الحلق :"Pharynxe."**

وهو العنصر المعروف عند كثير من المحدثين بـ" البلعوم" أيضا، وهو عبارة عن قناة عضلية مثبتة في الخلف بفقرات العنق في العمود الفقري، وتمتد من أعلى الحنجرة مباشرة لتتفرع في أعلاها إلى فرعين أو منفذين يتصل أحدهما بالفم، والآخر بالأنف؛ فالحلق أو البلعوم يشكل عضوا مشتركا لمرور الغذاء والهواء في الجهازين الهضمي والتنفسي[3].

وأما دوره في الجهاز التنفسي فيتمثل في عملية نقل الهواء المتجه من الحنجرة إلى الفم أو الأنف أو العكس؛ حيث يقوم بدور فعال في عمليتي (الشهيق/Inspiration والزفير/Expiration)، يرسل الهواء الشهيقي إلى الحنجرة ليمر من خلالها عبر القصبة الهوائية ليصل إلى الرئتين مركز تجمعه، كما يستقبله زفيراً منها ليرسله إلى الفم أو الأنف[4].

---

[1]- ينظر: مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ص196-197.

[2] -ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية، غانم قدوري، ص 52، و:أصوات اللغة، عبد الرحمن أيوب، ص48-49.

[3]-علم اللغة العام -علم الأصوات، كمال بشر، ص248-249.

[4]-دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، 74-75.

***-تجويف الفم:**

يضم تجويف الفم أكثر أعضاء النطق إذ يشمل: اللسان والأسنان وسقف الفم والشفتين.

1-اللسان(langue):

اللسان عضو عضلي مرن، وهو معقد التركيب، ومكون من مجموعة العضلات التي تمنحه مقدرة على الحركة باتجاهات مختلفة، مما يجعله يساهم بدور كبير في إنتاج الأصوات اللغوية، حتى سميت اللغة باسم اللسان، وأما عن أقسام اللسان فيوضحها الشكل الآتي[1].

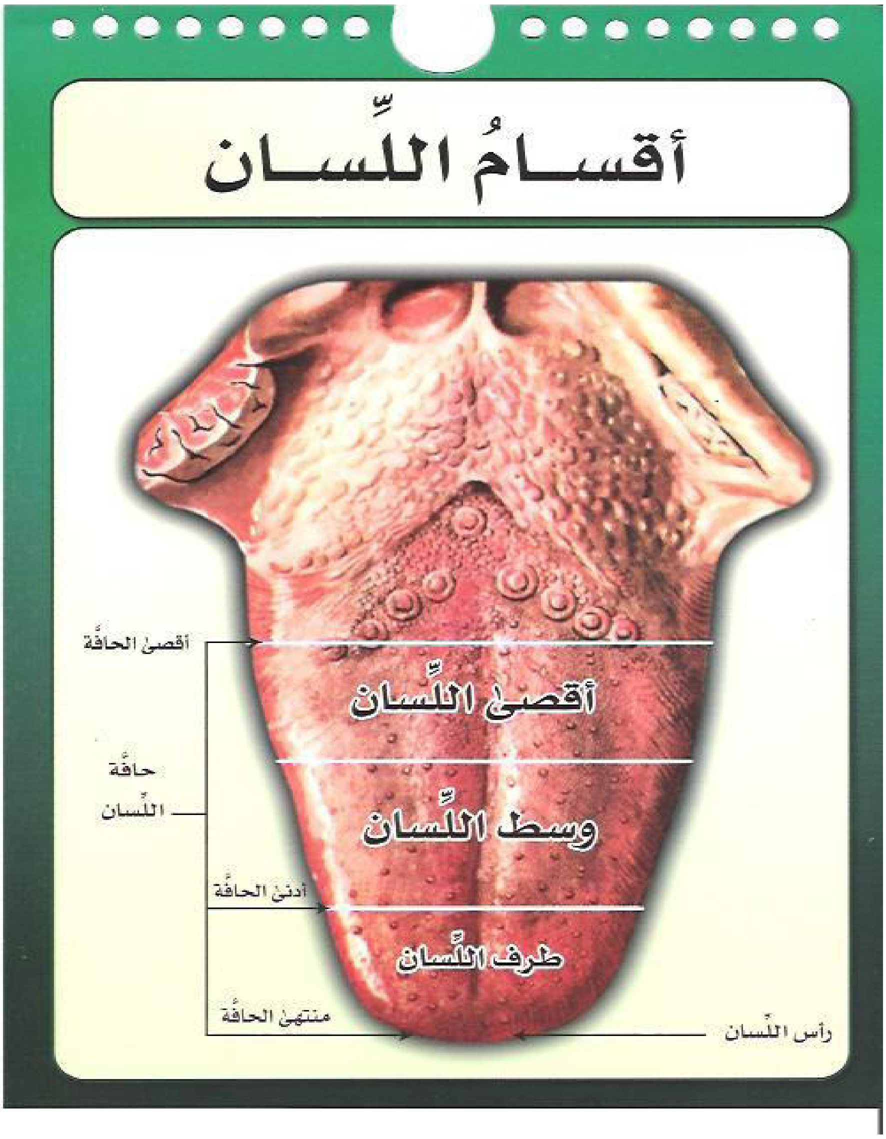

[1]- ينظر:مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ص198، و: أصوات اللغة، عبد الرحمن أيوب، ص75.

2-الشفتان:(lèvres):

ثنيتان لحميتان تغطيان عند انطباقهما الفم من فوق ومن تحت، وهما قابلتان للحركة بداعي الرغبة، فهما ذوات حركة إدارية"، فالشفتان من الأعضاء النطقية المتحركة، كل واحدة من الشفتين إلى حلقين: داخلي ويسمى باطن الشفة، وآخر خارجي يسمى ظاهر الشفة وإليهما تنسب الأصوات الشفوية.

وبهذا يكون في الشفتين أربعة حقول هي "باطن الشفة السفلى وباطن الشفة العليا، وظاهر الشفة السفلى وظاهر الشفة العليا ويغطي الشفتين مادة دهنية تقيهما من الجفاف والتشقق، ما يجعلهما صالحتين لأداء الوظائف الحيوية الكثيرة التي تقومان بها، ومن جملتهما الوظائف النطقية[1].

3-سقف الفم أو الحنك الأعلى:

يبدأ اللثة وهي اللحم الذي فيه منبت الأسنان وهو جزء عظمي صلب مبطن بنسيج لحمي لين، يسميه بعض الدارسين بمنطقة الغاز. وينتهي الجزء الصلب بعد منتصف سقف الفم بقليل، ويبدأ الجزء اللين (الطبق) الذي ينتهي باللهاة؛ وهي: لحمة مسترخية في آخر سقف الفم تقابل أقصى اللسان، ولها قابلية الصعود والانخفاض مع ما يحيط بها من الحنك اللين، فتسد مجرى النفس إلى الأنف أو تفتحه[2].

4-الأسنان:(Dents)

تشترك الأسنان مع أعضاء أخرى في إنتاج عدد من الأصوات اللغوية، ومن ثم حرص علماء الأصوات قدماء ومحدثين على الإشارة إليها عند الكلام على أعضاء النطق، وقد كان لعلماء اللغة العربية عناية بذكر أسماء الأسنان لدى الإنسان بغرض التمكن من تحديد مخارج الأصوات التي للأسنان دور بارز في إنتاجها[3].

---

[1]- ينظر: الأصوات اللغوية- رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية-، سمير شريف استيتية، ص19.

[2]- ينظر:دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص7، و: علم اللغة، محمود السعران، ص142.

[3]- ينظر: المدخل إلى أصوات العربية، غانم قدوري، ص59.

***-التجويف الأنفي:**

يسمى التجويف الأنفي بالخياشيم ويشترك في إنتاج أصوات الغنة (ن-م) وذلك حين ينخفض الحنك اللين ويندفع الهواء خلال التجويف الأنفي قادما من الفم[1].

إن الهدف من عرض أعضاء النطق هو محاولة الإلمام بأهم خصائص تلك الأعضاء وبكيفية مساهمتها في إنتاج الأصوات اللغوية لذلك لم يفصَّل فيها.

[1]- ينظر:أصوات اللغة، عبد الرحمن أيوب، ص68، ومباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ص198.

ب/ مخارج الأصوات وصفاتها:

1/ المخارج الصوتية:

*- تعريف المخرج:

المخرج عند علماء العربية القدماء :موقع ظهور الحرف وتمييزه عن غيْره؛ وهو إما محقق أو مقدر، فالمحقق ماكان له اعتماد على جزء من أجزاء الحلق أو اللسان و الشفتين، والمقدر ما لم يكن له اعتماد على ما ذكر، فالمخرج هو إعاقة الهواء كليا أو جزئيا أو دون اعتراض[1].

*- عدد المخارج:

قسم العلماء المخارج إلى عامة وخاصة، فأما العامَّة فخمسة هي: الجوف، والحلق، واللسان، والشفتان، والخيشوم. وأما الخاصة فهي ما تفرع منها وهي سبعة عشر مخرجا فرعيا.

ويوضِّح الجدول الآتي المخارج بالترتيب مرتبة من الداخل إلى الخارج على أساس خروج الصوت من الداخل إلى الخارج[2].

1-مخرج الجوف:

المخرج العام	الحروف
وهو الخلاء الممتدّ مِنْ فوق الصَّدر إلى الشَّفتين (أو فضاء الفم والحلق).	ا – و – ى

2- مخرج الحلق/المخرج العام: وهو الفراغ الواقع بين الحنجرة وأقصى اللِّسان.

المخرج الخاص	الحروف
أقصى الحلق(مما يلي الصدر)	أ –هـ
أوسط الحلق	ع – ح
أدنى الحلق	غ – خ

[1]- ينظر: الأصوات اللغوية- رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية-، سمير شريف استيتية، ص20.

[2]-ينظر:الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص3حتى ص21، و:علم الصوتيات العربي، المباركي، ص152-153-155، و علم الأصوات النطقي، هادي نهر، ص24-52-26.

3- مخرج اللسان:

الحروف	المخرج الخاص
ق	**1- مخرج القاف:** وهو أقصى اللِّسان وما يحاذيه مِنَ الحنك الأعلى.-
ك	**2- مخرج الكاف:** أقصى اللِّسان – تحت مخرج القاف – وما يحاذيه مِنَ الحنك الأعلى
ج – ش –ي	**3- مخرج الحروف الشَّجرِيَّة:** وهي منْ وسط اللِّسان – وهو شَجْر الفم – وما يحاذيه منَ الحنك الأعلى
ض	**4- مخرج الضّاد** من إحدى حافَّتي اللِّسان وما يحاذيه مِنَ الأضراس العليا
ل	**5-- مخرج اللاَّم:** قليلا من حافّة اللِّسان -أي جزءا من الحافَّة- إلى منتهى طرفه (مقدم الفم) وما يحاذيه مِنَ لثّة الأسنان العليا .
ن	**6-مخرج النّون:** طرف اللِّسان تحت مخرج اللاَّم مع ما يحاذيه مِن لثّة الأسنان العليا
ر	**7- مخرج الرَّاء:** طرف اللِّسان مائلاً قليلاً إلى ظهر اللِّسان مع ما يحاذيه مِنَ الأسنان العليا
س ز ص	8- **مخرج الحروف الأسليَّة:** طرف اللسان إذا اتّصل باللثّة العليا، بحيث يكون رأسه مع ما بَيْن الثنايا العليا والسُّفلى.
ت د ط	9- **مخرج الحروف النَّطعيَّة:** رأس اللِّسان إذا اتَّصل بأصول الثنايا العليا.
ث ذ ظ	10- **مخرج الحروف اللِّثويَّة:** رأس اللِّسان إذا اتَّصل بأطراف الثنايا العليا.

4- مخرج الشفتان:

الحروف	المخرج الخاص

مخرج الفاء: بطن الشَّفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا	ف
مخرج الشفتين ويأخذ 3 مواضع: –انضمامهما دون انفصال. – انطباقهما من الدّاخل. – انطباقهما من الخارج.	– و – ب – م

5–مخرج الخيشوم:

المخرج العام	الحروف
وهو أقصى الأنف المنجذب نحو سقف الفم	نّ – مّ

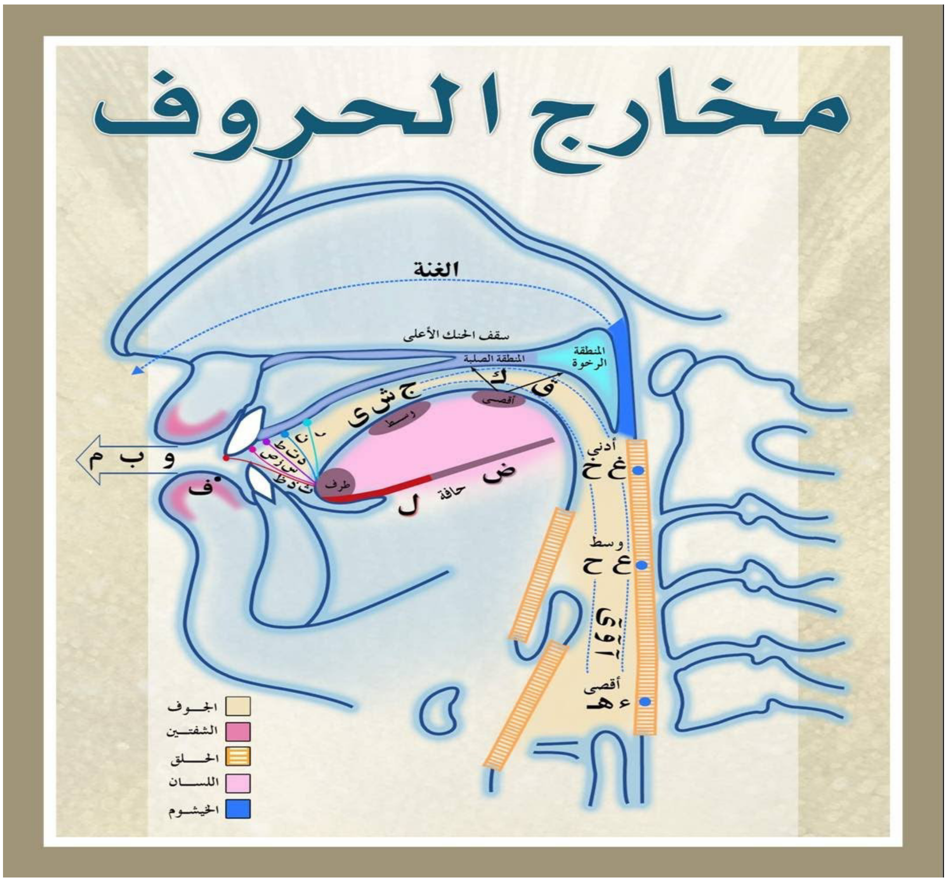

رسم توضيحي لمخارج الأصوات

2/- صفات الأصوات:

لما كان المخرج الواحد مشتملا على أكثر من صوت فقد قسم العلماء الأصوات بحسب الصفات، ولما كانت الصفة:كيفية يتعرض لها الحرف بعد تكوينه في مخرجه[1]، ولما كانت البيئة الصوتية أساسا في هذا التقسيم، فقد جعلوا الأصوات صامتة وصائتة، ثم جعلوا للأصوات الصامتة أقساما عديدة باعتبارات خاصة بغية تمييزها، فكانت الصفات الأساسية والصفات العرضية، فأما الأساسية فهي اللازمة الأصلية الطبيعية في الحرف فلا تنفك عنه البتة، وأما العرضية فهي غير اللازمة للحرف أي التي تلحقه أحيانا إن توفرت شروطها وتفارقه أحيانا أخرى إن تخلفت الشروط فلا تتحقق الصفة[2].

إذن فصفات الأصوات: هي الخواص والملامح المميزة لكل صوت، من همس أو جهر، وشدة أو رخاوة، واستعلاء أو استفال، وإطباق أو انفتاح، وغير ذلك من الصفات التي تحدد الحالة التي يكون عليها الصوت عند النطق به.
وقد استطاع علماء العربية تحديد معظم صفات الأصوات العربية بدقة ووضوح بحسهم اللغوي المرهف، قسّموها إلى صفات متضاد وصفات غير متضادة.

أما الصفات المتضادة فتمثلت في:الهمس والجهر/ الإطباق والانفتاح / الاستعلاء والاستفال/ التفخيم والترقيق/ الإذلاق والإصمات/ الشدة والرخاوة وبينهما التوسط.

وأما الصفات غير المتضادة فمنها الصّفير، والتكرير، التفشي، اللين، القلقلة، الاستطالة والانحراف.

ومهما يكن من أمر، فإن العرب قبل أربعة عشر قرنا توصلوا إلى التحديد الدقيق، والوصف السديد لكل ما يخص الصوت من درجات وصفات ومخارج بفاعليتهم الذهنية، وملاحظتهم الدقيقة التي أكدتها الأجهزة الصوتية الحديثة، ومن هنا اعتنى علماء اللغة

[1]- ينظر:المدخل إلى علم الصوتيات العربي، يحي المباركي، ص160.

[2]-ينظر للتفصيل في الصفات: علم الأصوات النطقي -دراسات وصفية تطبيقية-، هادي نهر، ص31-33، وعلم الصوتيات العربي، يحي المباركي، ص160 وما بعدها.و: في أصوات العربية- دراسة تطبيقية، مجدي إبراهيم محمد، ص55، مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ص165-175-180وما بعدها.

قديما وحديثا بأصوات العربية، فبينوا صفاتها ومخارجها، وتآلفها في أبنية الكلام العربي، ويتجلى ذلك في المصادر والمراجع الصوتية التي خلفوها وقدموها.

من خلال مباحث المستوى الصوتي تتجلى القيمة الحيوية الكبيرة لهذا المستوى في خدمة اللغة وتتجلى مزاياه في المجالات التطبيقية له، كما تتجلى جهود علمائنا في بيان ذلك من خلال:

أ/-علم الصرف

يرتبط المستوى الصوتي بالميدان الصرفي، ويتأكد هذا الارتباط في مسائل كثيرة، كشف عنها علماء اللغة العرب القدامى، فبيّنوا التغيرات التي تطرأ على أبنية الكلمات، وعرفوا نسيجها وأسس توالي المقاطع فيها، ورأوا أن كل دراسة صرفية تهمل الحقائق الصوتية التي تدرس الصيغ العربية وتفرق بين غيرها، إنما يكون مصيرها الفشل والإخفاق[1]. ودليل ذلك أن ترتيب الكلمات له نظام صوتي يحكمه إذ تجاور بعض الأصوات في بعض الصيغ ترفضه طبيعة تأليف الكلمات العربية، كما يقرر الصرفيون أن الغاية من موضوع الإبدال هي الانسجام الصوتي وتيسير النطق والتآلف بين لبنات الصيغة، وهذا يقارب ويشاكل ما توصل إليه الدرس الصوتي الحديث في كثير من جوانبه بل في ربط الصلة بين الصوت والصرف.

ومما يؤكد اعتماد الصرف على الأصوات هو موقعية النبر في المجال اللغوي والدور الذي يؤدي في التمييز بين الأنماط والأوزان الصرفية، وبذلك تستوي جميع اللغات في اعتماد علم الصرف على الجانب الصوتي، وليس من اختلاف بينهما سوى في نوع استغلال الحقائق الصوتية في المجال الصرفي.[2]

ب/-علم النحو

يرتبط النحو ارتباطا وثيقا بالدراسة الصوتية، وكل فصل بينهما يعتريه النقص ويخل بالمنهجية العلمية، ويتضح ذلك من خلال أن نشأة النحو العربي كانت بسبب فشوّ اللحن في الألسنة، وما هذه الظاهرة إلا ترك الصواب في الكلام والميل نحو الخطأ الصوتي

[1]- ينظر: علم الأصوات اللغوية، أحمد عزوز، ص 75.

[2]- ينظر: علم اللغة العام – الأصوات، كمال بشر، ص، 340-341، وأصوات اللغة العربية، هلال حامد عبد الغفار، ص 17، والأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 05.

الناجم عن حركة إعرابية مما يؤدي إلى تغيير في المعنى،وبالتمعن في أسباب تسمية الحركات بالرفع والفتح والجرّ فإننا نجدهم نسبوا الرفع كلّه إلى حركة الرفع لأنّ المتكلّم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه وجعل ما كان منه بغير حركة موسوما أيضا بسمة هي الأصل، فهذا تعليل عضوي مرتبط بالصوتيات، على الرغم من أنّ الحركات الإعرابية في تصميم الدراسات النّحوية.

وللتّنغيم أثر واضح في مباحث النّحو على الرغم من أنّه ظاهرة صوتية، ومن وظائفه النّحوية تحديد الإثبات والنّفي في الجملة التي لا تستعمل فيها أداة الاستفهام .

جـ/علم البلاغة:

يتعلّق البحث البلاغي بالدراسة الصّوتية، إذ أنّ الحديث عن الفصاحة يستلزم التعرّض إلى تنافر الحروف وائتلافها، ومخارج الأصوات داخل البناء البلاغي إلى غير ذلك من الموضوعات التي ترتبط بحقائق علم الأصوات.

د/علم القراءات:

إنّه الميدان الرحب للدراسات الصّوتية، فتجويد القرآن وتلاوته لا يتأتيّان لدارس القرآن الكريم إلاّ بمعرفة الوجوه الصوتية.

وقد حفلت كتب القراءات بمباحث صوتية عميقة في تحليلها ودقيقة في نتائجها، ممّا يؤكّد الارتباط الوثيق بين هذا العلم والدراسة الصّوتية.

الفصل الثاني:

المستوى الإفرادي

الفصل الثاني

المستوى الإفرادي

المبحث الأول

المستوى الصرفي

يعد المستوى الصرفي واحدا من مستويات التحليل اللغوي التي يجب على دارس اللغة أن يكون على دراية به، وتظهر أهميته في كونه يرتبط بعدد من الآليات المنتجة في اللغة، فهو أنموذج ومعيار يدخل في إطاره كل إجراء يحمل هذا المعنى، كالمقاييس والضوابط والقواعد والأوزان التي تبنى عليها قوانين اللغة، كما أنه يتصل بعملية التوليد في اللغة عبر مستويات عدة مثل الاشتقاق والتركيب وغيرها من المولدات، ومن هذا المنطلق نجد الأبعاد النظرية حاضرة في تغطية مكونات الدرس الصرفي سواء في تسلسله المعرفي بدءا من النصوص القديمة عند النحاة، أو من وجهات النظر اللغوية التي أعقبتها، أو من خلال مدونة الاصطلاح الصرفي المتميزة [1].

وللمستوى الصرفي دور أساسي في الربط بين المكونات الأخرى في الدرس اللساني كالصوتيات والدلالة والتركيب والمعجم وغيرها، وكلها مستويات تساهم في مستوى التغيير الذي تتبني عليه مقومات اللغة، باعتبارها تتقاطع فيما بينها ولا يمكن لأحدها أن يستقل عن الآخر إلا بنوع من التجريد[2].

إن من فاته علم الصرف فاته المعظم "وهذا القبيل من العلم أعن الصرف يحتاج إليه جميع أهل العربية أيّما حاجة، ولهم إليه أشد فاقة، لأنه من مميزات العربية، وقد تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا

---

[1]– ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1992، ص 17.

[2]–ينظر: مستويات التنظير في الصرف العربي، أحمد كروم، الطبعة الأولى، 2007، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ص07.

به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"[1].

لأنّا "نقول (وجد) وهي كلمة مبهمة، فإذا صرفنا أفصحت فقلنا في المال (وُجْد) ، وفي الضالة"(وجدانا) وفي الغضب (مَوْجَدَة)، وفي الحزن (وُجْدًا)، وقال تعالى:﴿ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾[2]، وقال تعالى:﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[3]، فانظر كيف تحول المعنى في التصريف من العدل إلى الجور"[4].

والبحث في المستوى الصرفي يشمل الكلمة المفردة في حال انعزالها عن التركيب، أي يتعامل مع الكلمة وبنيتها عن طريق تحليلها إلى عناصرها الصرفية المختلفة- هذا لا يعني عدم وجود أي ارتباط بين موقع الكلمة في الجملة ووضعها التصريفي- من خلال الوقوف على قوانين "علم الصرف" وأصوله؛ الأمر الذي يمكّن الدارس من صون اللسان من الخطأ في نطق المفردات واللحن، ومن معرفة سعة كلام العرب شاذِّه ومطرده، بمراعاة قواعده تخلو مفردات الكلام من مخالفة القياس التي تخل بالفصاحة وبلاغة الكلام، كما يمكّن من معرفة بنية الكلمات ومعانيها خلال استعمالها،لأنه يتناول الكلمة خارج التركيب فيدرس صيغها من حيث بناؤها والتغييرات التي تطرأ عليها من نقص أو زيادة وأثر ذلك في المعنى[5]؛ هذا ويذكر ابن عصفور أن التصريف:" أشرف شطري العربية وأغمضها، فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة، لأنه ميزان العربية، ألا ترى أنه يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، نحو قولهم:كل اسم في أوله ميم زائدة مما

1- المنصف، ابن جني، ج1، ص02.

2-الجن، 15.

3-الحجرات ، 09.

4-الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تح: أحمد صقر الحلبي، 1977، ص310-311.

5- ينظر:أساسيات علم الصرف، عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، ج01، الطبعة الثانية، 1999، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص11،و:علم الصرف بين النظرية والتطبيق، مجدي إبراهيم محمد إبراهيم، الطبعة الأولى، 2007، نور الإيمان للطباعة، ص6، و:أسس النحو العربي والصرف والمهارات التحريرية في الكتابة العربية، شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية،2006، ص148.

يعمل به وينقل فهو مكسور الأول نحو:مطرقة ومروحة إلا ما استثني من ذلك، فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة ولا يعلم ذلك إلا من جهة التصريف"[1].

مدخلات صرفية:

1/الصرف والتصريف:

شاع في الاستعمال عند اللغويين قديما وحديثا مصطلحا"الصرف والتصريف"، وقد أنهى كثير منهم ببيان أن المصطلحين يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر دون غموض، في حين يرى فريق آخر أن مصطلح الصرف هو الأنسب لانسجامه مع مصطلح النحو من حيث عدد الحروف والوزن، غير أن اللغويين القدماء وظفوا مصطلح "تصريف" منذ بدايات الدرس اللغوي- سيأتي تفصيل ذلك في المبحث الآتي-أما اللغويون في العصر الحديث فقد وظفوا المصطلحين معا في مؤلفاتهم دون بيان سبب اختيار المصطلح فمنهم من تمسّك بتسمية القدماء موظفا" تصريف" ومنهم من جعل الصرف عنوانا لمؤلفه.[2]

2/تعريف الوحدة الصرفية:(المورفيم):

يعد مصطلح مورفيم من أكثر المصطلحات اللغوية المعاصرة ذات الصلة بصيغة الكلمة، بل هو المصطلح الأساسي في التحليل الصرفي، وقد ظهرت فكرة "المورفيم" في النظرية اللغوية الحديثة كي تحل محل "الكلمة" التي بنى عليها القواعديون أصول نظريتهم في النحو والصرف.

ويعرف المورفيم – يبادل الدارسون بينه وبين الوحدة الصرفية-بأنه أصغر وحدة صرفية في بنية الوحدة اللغوية[3]، فهو (المورفيم) الذي يعرف أنه الوحدة الصغرى الدالة على معنى، أو أنه أصغر وحدة دلالية، أو أنه سلسلة فونيمية ذات معنى غير قابلة للانقسام، أو أنه صيغة سواء كانت حرة أم مقيدة لا يمكن تقسيمها إلى أجزاء أصغر ذات معنى، وهو لذلك يشمل الوحدات الصرفية كالسوابق واللواحق، وهذه الوحدة الصرفية كحرف السين في (سيكتب) لا تعدّ صيغة لأنها حرف، وليست متصرفة، وليس لها أصول

---

[1]- الممتع في التصريف، ابن عصفور تح: فخر الدين قباوة، 1970، حلب، ص27.

[2]-ينظر:تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، صالح سليم عبد القادر الفاخري، مؤسسة الثقافة الجامعية- مكتبة الاشعاع، د ت، الإسكندرية، ص24-25.

[3]-ينظر:المعنى وظلال المعنى، علي يونس، ص612.

اشتقاقية،وليسلها قوالب يحتذى بها، لذلك تعد الوحدات الصرفية أعممن الصيغة، وتشمل كلّ أنواع الكلم[1].

ويعرف بمصطلح "دال النسبة" فهو أحد القيم الصرفية التي تعبر عن النسب التي يقيمها العقل بين دوال الماهية[2].

اختلفت تصورات علماء اللغة للمورفيم، وتباينت وجهات نظرهم في أقسامه، وقيمه الدلالية، ووظائفه النحوية والصرفية، لكنهم وإن تباينوا في النواحي الشكلية، فهم متفقون على أنه الأساس في التركيب البنائي للوحدة اللغوية، ويقسم المورفيم إلى أقسام ثلاثة هي:

-المورفيم الحرّ:

المورفيم الحرّ وحدة صرفية مستقلة أو تركيب، ويطلق عليه بعض اللغويين المحدثين الوحدات الصرفية التتابعية وهذه الوحدات تتمثل في اللغة العربية بـ:

-الضمائر المنفصلة: أنا، أنتَ، أنت، نحن، أنتما، أنتنّ، هو، هي، هما، هم، هنّ، مضافا إليها الصوائت القصيرة في اعتماد بعض اللغويين.

-حروف الجر: من، على، في، عن ...

-أفعال الشروع: وهي الأفعال التي يدل معناها على بدء الدخول في الشيء والتلبس به ومباشرته، وأشهر أفعال الشروع: شرع، أنشأ، طفق، أخذ، علق، هبّ، قام، هلهل، وهذه الأفعال مورفيمات حرّة، وه أفعال ماضية، تدل على الشروع، ماضية في الظاهر، ولكن زمنها الحال. أما زمن المضارع الواقع في خبرها، فإنما هو متصور على الحال أيضا.[3]

-المورفيم المقيد:

هو كلّ وحدة صرفية متصلة بالكلمة، أي الذي لا يمكن أن يقوم بذاته ولا يعبر عن معناه بذاته وإنما يقترن بما يوضح معناه، نحو الضمائر المتصلة، والسوابق واللواحق، كما يعرف أيضا بأنه ما ارتبط مع المورفيم الحرّ، كـ(أل) التعريف و ألف الاثنين، واو الجماعة، أحرف المضارعة، مورفيمات مقيدة بالأفعال الثلاثية وأزمنتها

---

[1]- ينظر: علم اللغة، محمود السعران، ص226؛ و: الإعجاز الصرفي في القرآن، هنداوي، ص28.

2- ينظر:علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص106.

[3]- ينظر: جهود ابن جني في الصرف وتقويمها -في ضوء علم اللغة الحديث، غنيم الينبعاوي، ص345.

الثلاث[1]، هذه الوحدات الصرفية ترد إما قبل الكلمة أو بعدها أوفي وسطها على شكل مبان زائدة عن الأصل، وتجري أنواعها على الشكلي الآتي:

أ- **الصدور أو السوابق:** نحو:حروف المضارعة (أنيت): أدرسُ- ندرسُ-يدرسُ-تدرسُ، وهمزة التعدية في وزن (أفعل) مثل:خرج، أخرجَ، لبس زيدٌ ثوبًا، ألبست زيدًا ثوبًا، الألف والسين والتاء في وزن استفعل:استغفر، استرضى، كذلك (أل) التعريف.

ب- **الدواخل:** التضعيف في فعّل، وألف فاعل من الثلاثي للدلالة على اسم فاعل:كتب-كاتب، درس- دارس.

ج- **الأعجاز أو اللواحق:** مثل:الضمائر المتصلة: واو الفاعلين، تاء الفاعل، نون النسوة، ياء المؤنثة المخاطبة، ألف الاثنين، نون الوقاية[2].

-المورفيم الصفري:

يحمل هذا المورفيم القيمة الخطية أي لا وجود له في الرسم الكتابي، وإنما هو الصورة الموضوعة في الذهن مثل الضمائر المستترة، والصيغ في المشتقات، والإسناد في الجملة.

تتوزع مهمة هذه المورفيمات الثلاثة بين إضفاء قيمة تعريفية أو تحديدية أو تصنيفية أو توزيعية، ويكون المورفيم في هذه الأنواع الثلاثة إما عنصرًا صوتيا، أو مقطعًا، أو عدة مقاطع، وأحيانا يأتي المورفيم فونيما واحدا، فالوحدة الصرفية قد تكون جزءًا من كلمة أو كلمة قائمة بذاتها، وهي ما أطلق عليها فندريس (دوال الماهيّة)، وسماها ابن جني (الدلالة الصناعية) ، وسمّاها الغربيون (مورفيم Morpheme) [3]، وعلى هذا تكون المتوالية التركيبية للبنية في اللغة العربية على الوجه الآتي:

فونيمات ← **مقاطع** ← **مورفيمات** ← **تراكيب**

3/-الميزان الصرفي:

---

[1]- ينظر: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص107-108.

[2]-ينظر: الزوائد في الصيغ في اللغة العربية(الأسماء)، زين كامل الخويسكي، ص هـ، ومستويات التنظير في الصرف العربي، أحمد كروم، ص36، و:مستويات التحليل اللغوي، فايز تركي، ص93.

[3]- ينظر: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص108-110-111.

يعد الميزان الصرفي للكلمات من المباحث التي اهتم بها علماء الصرف وهو من أهم الظواهر التي طبعت المؤلفات اللغوية قديما، فبفضله أمكن استيعاب كل الصيغ من أسماء وأفعال، فهو لا يختص بمفردة دون أخرى إنما هو مقياس صوتي موحد، وإن لكل أهل صناعة معيار يقابلون به ما يعرض عليهم مما يدخل في صناعتهم، ولما كان نظر علماء الصرف إلى الكلمة من جهة حروفها التي تتألف منها ليعرفوا أصالتها وزيادتها، ومن جهة هيئة الحروف وضبطها على أية صورة كانت، اضطرهم ذلك إلى اتخاذ معيار من الحروف سموه بالميزان، ويذكر الصرفيون أن صناعة التصريف شبيهة بالصياغة، فالصائغ يصوغ من الأصل الواحد أشياء مختلفة ويتفنن في إبراز قيمتها الفنية، فكذلك الصرفي يحول المادة اللغوية الواحدة عن طريق صياغتها إلى صور مختلفة، لذلك احتاج الصرفي في عمله إلى ميزان يعرف به عدد حروف الكلمة وترتيبها وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات وما طرأ عليها من تغيير وما اعتراها من تحول تماما كاحتياج الصائغ إلى ميزان يعرف به مقدار ما يصوغه.[1]

يتركب الميزان من ثلاثة أحرف توصل إليها العرب بعد استقراء وبحث طويلين، وهذه الحروف هي الفاء والعين واللام، وجعلوا هذا المرطب مقابلا للكلمة المراد وزنها بحيث يكون شكل الكلمة مطابقا لشكل الكلمة الموزونة من حيث الحركات والسكنات والوزن، فالمفردة قبل أن توزن تمر بمراحل وأطوار، ولكن حقيقة المفردة عكس ذلك فلم يكن الميزان ليقدّر نهاية ما وصلت إليه الصيغة ، وإنما يقدّر أصلها وبدايتها قبل أن تصير إلى ما هي عليه، ومفردة ميزان ذاتها شاهدة ودليل على ذلك فننطقها ميزان ويكون وزنها (ميفال)، لكن ميزانها عند الصرفيين هو (مفعال) ويقابلها صوتيا (موزان)[2].

ومن هنا يحدد الميزان الأصول الثابتة لا الفروع المتغيرة، وبالتالي لا يعبر عن واقع اللغة على ما هي عليه حال النطق بها، لذلك فإن من شروط الميزان أن لا يعبّر إلا ما

---

[1]– ينظر :أبنية الصرف في كتاب سيبويه– معجم ودراسة–، خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، 2003، مكتبة لبان ناشرون، بيروت، ص63، و: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبدالجليل، ص42.

[2]– ينظر :المعنى وظلال المعنى– أنظمة الدلالة في العربية، محمد علي يونس، ص277.

كان له أصل ثابت في اللغة من العناصر والمكونات الصوتية وذو هيئة محددة واضحة الصورة[1].

يمكن القول أن الميزان الصرفي يظهر الصورة المجردة للكلمة إذ هو قواعد وضعها علماء الصرف لمعرفة أصول الكلمة، وتكمن أهميته في الآتي:

*- معرفة أصل الكلمة من حيث:

- عدد حروفها أي ثلاثية أو رباعية أو خماسية.

-البحث في طبيعة هذه الحروف: أهي أصلية في الكلمة أم مزيدة؟

- نوع الحروف: أي صحيحة أم معتلة؟

- ترتيب الحروف: فيما بينها وحركاتها وسكناتها.

- ترتيب الكلمات: فعلا أم اسما.

- نوع الفعل :ماض أم مضارع أم أمر والأسماء وأنواعها.

*تحديد المزيد والمجرد من الكلمات.

*- معرفة الإعلال: بالقلب، وبالنقل، والإعلال بالقلب والنقل معا.

*- معرفة الإبدال بتاء الافتعال.

*- معرفة التغيير الذي يكون بالإدغام[2].

ومن أ هم ملامح الميزان الصرفي:

1-**لما كان أكثر كلمات العربية ثلاثيا** عدّ علماء الصرف أصول الكلمات ثلاثة أحرف وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام مصورة بصورة الموزون.

2-**إذا زادت الكلمة عن ثلاثة أحرف فلها أحوال:** إما بزيادة لام أو لامين في الميزان على أحرف (فعل) أو بتكرير حرف من الأصول مع ما يقابله في الميزان، وإن كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حروف الزيادة العشرة (سألتمونيها) قابلت

---

[1]- ينظر:علم الصرف بين النظرية والتطبيق، مجدي إبراهيم، ص11-12،و:أسس النحو العربي والصرف والمهارات التحريرية في الكتابة العربية، شرف الدين الراجحي، ص149-150.

[2]-ينظر:علم الصرف بين النظرية والتطبيق، مجدي إبراهيم، ص27-28 و:اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص145.

الأصول بالأصول وعبرت عن الزائد بلفظه، وإذا كان الزائد مبدلا من تاء الافتعال نطق به نظرا إلى الأصل[1].

3- إن حصل حذف في الموزون حذف ما يقابله في الميزان.

4-إن حصل قلب في الموزون حصل أيضا في الميزان وهذه الحالة تسمى بـ " القلب المكاني"، أي وضع بعض حروف الكلمة في غير مكانه من حيث ترتيبه مع الأحرف الأخرى.[2]

4/- الاشتقاق:

تتمثل اللغات الاشتقاقية كالنسيج المحكم الذي يتكون من عقد مركب بعضها فوق بعض، فلا يمكن أن يفرّق بينهما إلا التضحية بالنسيج كله، فاللغة الاشتقاقية حين تتآلف أجزاؤها قد لا يمكن الفصل بينهما كما يبدو من امتناع الفصل بين الوزن والمادة اللغوية التي صبّت فيه، فأصبحت بذلك متفقة مع مفهوم التركيب الذي لا يكون معه فصل الأجزاء بعضها عن بعض، وذلك بخلاف اللغة الإلصاقية والتي هي مجموعة من اللواصق رتّبت فيما بينها، فهي بذلك تتفق ومفهوم الترتيب[3]، لذلك يعدّ الاشتقاق من المباحث الصرفية التي لاقت عناية في الدرس الصرفي وتناولا متميزا.

تعددت تعريفات الاشتقاق وتفاوتت في تشديدها على الصلة اللفظية والمعنوية بين المشتق والمشتق منه، وقد ذكر اللغويون القدماء أقوالا عدة قامت على أساس المماثلة بين الآخذ والمأخوذ، من حيث المعنى وترتيب الحروف والذي يحدد ذلك المناسبة بينهما إذ يقتضي ذلك قياس المسألة وما يحتم عليه من ظهور لفظة جديدة لها جذر ترتبط فيه لفظا

---

[1]- ينظر :التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، الطبعة الأولى، 2008، دار الميسرة، عمان، ص19-20.

[2]- للتفصيل في الميزان الصرفي وما يتعلق بأحواله وملامحه، ينظر: في الصرف وتطبيقاته، محمود مطرجي، الطبعة الأولى، 2000، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى،2007، خوارزم العلمية، جرة، بيروت، ص9-14، ومحاضرات في علم الصرف، ربيع الغامدي، ص10-12.

[3]-ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي، محمد عبد العزيز عبد الدايم، الطبعة الأولى، 2006، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ،الإسكندرية، ص175.

ومعنى، فالاشتقاق سنة سارت عليها العرب[1]، ولعل التهانوي استطاع أن يقدم تعريفا شاملا مجملا للاشتقاق بقوله:"الاشتقاق عند أهل العربية يحد تارة بالعلم كما قال الميداني: هو أن تجد بين اللفظين تناسبا في أصل المعنى والتركيب فترد أحدهما إلى الآخر، فالمردود مشتق والمردود إليه مشتق منه ، وتارة باعتبار العمل كما يُقال هو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه فالمأخوذ مشتق والمأخوذ منه مشتق منه"[2].

تتميز اللغة العربية بأنها لغة اشتقاقية فالمادة اللغوية المعينة يمكن تشكيلها تشكيلا جديدا على هيئات مختلفة كل هيئة منها لها وزن خاص ولها وظيفة خاصة[3]؛ فالاشتقاق فيها واضح غاية الوضوح تضبطه قواعد ومقاييس يوضحها التهانوي قائلا:"إعلم أنه لابد في المشتق اسما كان أو فعلا من أمور، أحدها أن يكون له أصل فإن المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر، ولو كان أصلا في الوضع غير مأخوذ من غيره لم يكن مشتقا، وثانيها أن يناسب المشتق الأصل في الحروف إذ الأصالة والفرعية باعتبار الأخذ لا تتحققان بدون التناسب بينهما والمعتبر المناسبة في جميع الحروف الأصلية... وثالثها المناسبة في المعنى سواء لم يتفقا فيه أو اتفقا فيه، وذلك الاتفاق بأن يكون في المشتق معنى الأصل إما مع الزيادة كالضرب فإنه للحدث المخصوص، والضارب فإنه لذات ماله ذلك الحدث. وإما بدون زيادة سواء كان هناك نقصان كما في اشتقاق الضرب من ضرب... وقال البعض لا بد في التناسب من التغاير من وجه فلا يجعل المقتل مصدرا مشتقا لعدم التغاير بين المعنيين وتعريف الاشتقاق يمكن حمله على جميع هذه المذاهب"[4].

تمثّل البنية الاشتقاقية في اللسان العربي بعدين، فأما الأول فمعنوي يضفي على العربية وبنائها القدرة على التوليد والصياغة ورفد متن اللغة ومده نماءً في كم الألفاظ

---

[1]-ينظر:المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، خديجة الحمداني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، ص14.

[2]- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي محمد علي الفاروقي، تقديم ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، الطبعة01. 1996، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ص766.

[3]- ينظر: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص37.

[4]-كشاف الاصطلاحات ، التهانوي، ص765-766.

ومراده إكساء المعاني المتنوعة تيسيرا للفكر وخدمة لتنوعات أغراضه؛ والثاني بعد لفظي يكمن في الطبيعة الائتلافية لعناصر الصوتية داخل الوحدة اللغوية، وهنا يبرز دور الصوامت والصوائت من خلال التبدلات الصوتية والتحولات عبر الانتقالات التصريفية فتخفف من الثقل النطقي فيسهل جريان الألفاظ[1].

***- بين الصرف والاشتقاق:**

قد يشتبه الصرف بمعناه العلمي بالاشتقاق، لكنّ بينهما فرقا، هو أنّ توليد الكلمة من أصلها وصدورها عن مادتها يسمّى اشتقاقا، أما صبّها في أوزان مخصوصة وقوالب محددة فهو ما يسمّى صرفا، ومن هنا يمكن القول إنّه إذا كان الاشتقاق يمثل الحركة الحيّة الدائمة في اللغة التي تلبّي أدق مطالب التعبير الفني أدبيًا كان أم علميا، فإن هذه المشتقات تندمج دون إبطال في صيغ مفصّلة على قدودها بل قد تولد لابسة هذه الصيغ "فنحن من الاشتقاق والتصريف أمام ظاهرتين متعاكستين، وأنّهما على تعاكسهما متداخلتان ومتكاملتان، أحدهما تنتج والأخرى تنظم، ومعنى تعاكسهما أنّ الاشتقاق يكثّر والتصريف يقلّل، وأنّهما معا ليعودان على اللغة العربية بالغنى، ويهبانها القدرة على التطور المنظم" وقد ألمح ابن جني إلى الترابط والتلازم بين الاشتقاق والصرف[2].

5/- تنوعات صرفية

هي صفات صرفية (صيغ) ذات تركيب معين تجري وفق ميزان، تحمل دلالات معينة إلى جانب دلالتها المعجمية المكتسبة من الجذر الذي تولدت منه؛ وهي تضم سبعة أصناف هي :

اسم الفاعل –اسم المفعول –الصفة المشبهة –اسم التفضيل –اسم المكان:- اسم الزمان- اسم الآلة.

***- صيغ المبالغة**

هي العلامة الصرفية التي تدل على المورفيمات، وصيغ المبالغة أسماء تشتق من الأفعال للدلالة على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة وهي تشتق من

1-ينظر: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص38.

2- ينظر :مستويات التنظير في الصرف العربي، أحمد كروم، ص104-105-106

"الفعل الثلاثي"المجرد والمزيد والمتعدي واللازم، ولها أوزان عدة بعضها قياسية وبعضها سماعية منها:

فعّال- فعول- مفعال- فعيل-فاعول- فيعول -مفعل- فعلة-فعّالة-مفعيل[1].

6/- أبنية الأفعال:

يعدّ البحث في الأبنية واحدا من المباحث التي عني بها المشتغلون بعلم الصرف، قدماء ومحدثون، وبإمعان النظر في دراساتهم لأبنية الأفعال نجد أنهم قد وضعوا لكلّ بناء عدّة معان،كما أنّهم تنبّهوا للمعاني التي تضيفها حروف الزيادة حين دخولها على الأفعال المجردة ، وهذه الأبنية قد تتوارد مع اختلاف المعنى، كما ذكر ابن سيده في باب (افتراق فعلت وأفعلت في المعنى)[2].

وقد أنكر بعض اللغويين توارد الأبنية مع اتّفاق المعنى في لغة واحدة ، فيرى ابن درستوية أنّه "لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد ،كما لم يكونا على بناء واحد، نحو شقاه الله وأشقاه، أي جعله شقيّا...إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأمّا من لغة واحدة، فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظن كثير من النحويين واللغويين"[3].

7/- القلب المكاني:

ظاهرة لغوية أصيلة في جميع لغات العالم، ويذهب ابن فارس إلى أنها من سنن العرب ويؤكد ابن دريد وجودها، وظاهرة صرفية تدور في ميدان تقديم بعض حروف الكلمة وتأخيرها.

واختلف العلماء القدماء في حقيقته، فذهب الكوفيون إلى أنه واقع في كل كلمتين اتحد معناهما واختلف ترتيب حروفهما ولو وجد أصل مستقل يرجع إليه كل منهما؛ وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن القلب المكاني لا يقع إلا في الكلمتين اللتين ترجعان إلى أصل واحد[4]، وهذا الذي ذهب إليه ابن جني فقال:"اعلم أن كل لفظين وجد فيهما تقديم أو تأخير فأمكن أن يكونا جميعا أصلين ليس لأحدهما مقلوبا عن صاحبه فهو

1-علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص294.

2- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص58

3-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، ج1، ص384.

4-ينظر: الكتاب، سيبويه، تح:عبد السلام هارون، ج3، ص 380.

القياس الذي لا يجوز غيره، وإن لم يمكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه...وذلك أنهما جميعا يتصرفان تصرفا واحدا"[1].

وأما القلب المكاني عند المحدثين فهو تبادل في المواقع يحدث بين الأصوات المتجاورة في السلسلة الكلامية هذا التبادل الموقعي الذي يؤثر في الميزان الصرفي[2].

8/- الدلالة الصرفية:

يعدُّ النظام الصرفي من مظاهر الانغلاق في العربية، فموضوعه يتعلق بدراسة الكلمات من جهة صيغها وأوزانها ومتغيرات أبنيتها اللفظية وليس من جهة معانيها المعجمية ولا من جهة معانيها النحوية أو السياقية أو التعبيرية المختلفة التي هي من مظاهر النظام المفتوح. وإن كان هنالك حديث عن المعاني في الدرس الصرفي فهو من جانب المعاني الصورية المجردة التي يمكن أن تدل عليها الصيغ الصرفية دلالة نموذجية «مغلقة». فكل صيغة إنما وُضعت لتدل على معنى صرفي عام؛ التصريف عبارة عن عملية هندسية للكلمة المفردة فتتولد منها صيغ مختلفة ذات معان مختلفة، ولذلك نجد أن تعريف البنية الصرفية يؤدي إلى التغير أيضا في دلالات الألفاظ .لقد لاحظ علماء اللغة القدامى المعاني الموجودة للكلمات المفردة خارج نطاق سياقاتها وتراكيبها، أمثال الخليل وسيبويه، قال ابن جني:" كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا، فقالوا صرَّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر، وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: النقران والغليان والغثيان فقابلوا بتوالي الحركات أمثال توالي حركات الأفعال"[3].

---

[1]-ينظر: تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، صالح سليم عبد القادر الفاخري، مؤسسة الثقافة الجامعية، جامعة الفاتح، ص59.

2- ينظر:علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص63.

[3]-ينظر:الخصائص ابن جني، ص26.

ويقول ابن جني أيضا : "ووجدت أن من هذا الحديث أشياء كثيرة تدل على سمة ما حداه وما مثاله، وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو الزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعة والصعصعة والجرجرة والقرقرة" [1] .

كل هذا يشير إلى مدى ترابط العلاقة بين البنية الصرفية للكلمة وبين مفهومها الدلالي، وما أكسب التصريف هذه الميزة إلا كونه هو المعيار الذي تمر فيه الكلمة المفردة قبل انتظامها في الجمل، ليجري عليها عملية التقويم والتغيير من اسم مفرد إلى التثنية والجمع، ومن معنى الفاعلية إلى المفعولية وغير ذلك من الأعمال التصريفية التي تخضع لها الكلمة المفردة قبل أن تحتل مكانها في التركيب الكلامي.

تنشأ الدلالة الصرفية عن طريق الصيغ وبنيتها، وأن أي تحول في الصيغة يؤدي حتما إلى تغير في محتوى الدلالة من خلال الإضافة الصوتية، أو الحذف الذي يحل على تركيب الصيغة الصوتي، من ذلك ما يظهر في أبنية الألفاظ (كتب، يكتب) وقد اختلف الزمن فمن الماضي حدث مرّ وانقضى، إلى الحضور الذي لا زال قائما ممتدا وكلاهما بحاجة إلى من قام بفعل هذا الحدث، فدور الزمن في صيغ الأفعال ذو وظيفة صرفية، وقد ينعت بأنّه زمن صرفي، وما الأصوات التي تتصدر الفعل المضارع إلاّ دوال الفاعلية، وإن حملت الزمن الاستقبالي للفعل الذي تزاد عليه، مثل ما يبدو أيضا في الصيغتين:(يَهدي، يُهدي) (والأول من هدى– الهداية) والثاني من (أهدى– الهدّية)، وكذلك المورفيمات التي تتصدر الفعل هي صور اختزالية لـ (أنا، نحن، هو، هي) وقد أشّرت حالات (الإفراد، الجنس، والعدد)[2].

إذن فقد أدرك علماء العربية القدامى القيمة الدلالية للمورفيم، وهم يفصّلون القول في مستويات اللغة المختلفة، فكشف ابن جني ببصيرة أنّ حروف المضارعة وإن حملت قيمًا متكافئة في الإفادة، والدلالة على الحال والاستقبال، للحدث المقترن بالزمن الذي زيدت عليه، فإنّها تحمل سمة دلالية أخرى هي (الفاعلية)، وعلى هذا فإنّها لم تتصدر الفعل اعتباطا، دون مدلول قيمي كما لاحظ أنّ في كثير من الصيغ الصرفية فروقاً في الدلالة

---

[1]– الخصائص، ابن جني، ص27.

[2]– ينظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص 172.و:علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ص111.

في حالة زيادة مورفيم في أوّل الصيغة، أو في وسطها على الجذر الأصلي ، وقد قيّد ذلك في خصائصه قائلاً: "... تقديمهم لحروف المعنى في أول الكلمة، فقدّموا، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أوّل الفعل إذ كنّ دلائل على الفاعلين".[1]

المبحث الثاني

الدرس الصرفي العربي القديم والحديث

1-الدرس الصرفي العربي القديم:

***-تعريف علم الصرف/ التصريف:**

يأخذ التصريف في اصطلاح المتقدمين من اللغويين والصرفيين تعريفات مختلفة أبرزها أنه:

-"بناء ما لم تنطق به العرب على مثال ما نطقت به"[2].

- " أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة أو تحريف بضرب من ضروب التغيير"[3].

-"معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب"[4]

-"علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب"[5].

-"علم بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك".[6]

---

[1]- الخصائص، ابن جني، ج01، ص255.

[2]- الكتاب، سيبويه، ج04، ص 242.

[3]- التصريف الملوكي، ابن جني، تحقيق دريزة سفال، الطبعة01، 1419هـ، دار الفكر العربي، بيروت، ص12.

[4]- الممتع في التصريف، ابن عصفور، ص30.

[5]-الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق:حسن أحمد العثمان، المكتبة الملكية، 1415هـ، ص06.

[6]-شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي، ج1، 1356هـ، مصر، ص07.

من خلال جملة التعريفات يمكن القول أن علم الصرف يعنى بأحوال الكلمة المفردة وبتغيراتها في ذاتها ولا يدخل في حيزه ما لا يقبل التغيير ويخرج من مجاله الكلمات الجامدة الثابتة على حال واحدة.

وقد أدمج القدماء لفظ (التصريف) بلفظ (الصرف) في دلالة واحدة، لكنهما مختلفين اشتقاقا ومختلفين اصطلاحا، فمن حيث اختلافهما اشتقاقا أنّ الصرف مصدر (صرف) والتصريف مصدر الرباعي (صرّف).

أمّا في الاصطلاح فإنّ الصرف والتّصريف عند المتأخّرين واحد، وإنّ التصريف عند سيبويه يختلف عن الصرف، إذ أنّ التصريف عنده يمثل الجانب العملي، وإنّ الصرف يمثل الجانب النظري، فهو يرى أنّ التصريف هو" أن نبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته"[1]، هو عنده بمعنى التدريب، أي أن نتعلم كيف نبني كلمة وفق القواعد الموضوعة المستقلة من أبنية العرب التي نطقوا بها، ولهذا عُرّف التصريف بأنّه: تحويل الأصل الواحد على أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلاّ بها[2].

وموضوع الصرف علمي (نظري) وعملي (تطبيقي)، الأول موضوعه القوانين والقواعد الكلية الخاصة بالوحدات الصوتية الدالة، وقد تكون تلك الوحدة الصرفية كلمة أو جزءا من كلمة في بدايتها أو وسطها أو نهايتها، وأحوال تلك الوحدات من أصالة حروف، أو حذف، أو نقل وقلب، أو إدغام، وصحة، وإعلال وتصغير، وتكسير، وتثنية، وجمع وشبه ذلك مما ليس بإعراب ولا بناء، وإنّما من حيث البنية والهيئة "بحيث تؤدي تلك الدراسات إلى خدمة العبارة، أو الجملة أو بعبارة أخرى تؤدي إلى اختلاف المعاني النّحوية"[3].

ويشمل موضوع (الصرف) العلمي أيضا قواعد المغايرة وقوانينها بين الصيغ كالمغايرة بين الفعل المبني للمعلوم، والفعل المبني للمجهول.

[1]- ينظر: الكتاب، سيبويه، ج 4، ص24.

[2]- المنهج الصوتي للبنية العربية- رؤية جديدة في الصوت، عبد الصبور شاهين، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1986، ص 23.

[3]- دراسات في اللغة، كمال بشر، ص 21.

والثاني يتمثل الأصل الواحد إلى كلمات متعددة ذات دلالات مختلفة لكنّها تشترك في بعض الوجوه في معنى الأصل، كتحويل المصدر إلى صيغتي الفاعل، والمفعول، واسمي الزمان والمكان، والمثنى والجمع وغير ذلك.

ومن هنا كان موضوع الصرف الكلمات العربية في "ذاتها وجوهرها لمعرفة ما فيها من التغيرات العارضة سواء أكان الداعي اللفظ أم المعنى"[1]، فلا علاقة له بالحروف كحروف الجر، والعطف، أو الأسماء الموصوفة أو الضمائر، أو الأفعال الجامدة من نحو: نعم، وبئس، وليس، وعسى وإنما الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة.

اهتم النحاة العرب بدراسة الصرف في مؤلفات عديدة وقفت بتركيز عند أهميته في اللغة، معتمدين الجانب الوصفي، الذي تظهر خصائصه انطلاقا من دراستهم وأبحاثهم عن الأبنية والأصول والتمارين الصرفية، وقد تميزت بدايات الدرس الصرفي القديم بالمزج بين المستويات والقضايا التي يقدمها النحو والصرف من غير تفصيل أو تبويب، وقد أجمع فقهاء اللغة على أن علم التصريف جزء من النحو لأن النحو أوسع من حيث المادة[2]،فكان اهتمامهم بالنحو لافتا للنظر من حيث كونه ميدان الدراسة والبحث، فـ"لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره"[3].

جاء علم الصرف عند النحاة العرب متأخرا عن النحو، وهو توجه استحسنه بعض النحاة، واعتبروا الاهتمام بالنحو من قبيل التنظير للصرف، وفي ذلك يقول ابن عصفور: "وقد كان ينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب إلا أنه أخر للطفه ودقته، فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطالب إلا وهو قد تدرب وارتاضه للقياس"[4].

---

[1]- تصريف الأسماء، محمد الطنطاوي، ص4.

[2]-ينظر: مستويات التنظير في الصرف العربي، أحمد كروم، ص15.

[3]-المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، أبو الفتح عثمان ابن الجني، ج01 ، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط02، 1954، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ص04.

[4]- الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج01، ص30.

فلم يكن الدرس الصرفي مستقلًا بذاته لأنه كان يُتناول ضمن القواعد النحوية، إذ كان قسيمًا للإعراب فقد عدّ معظم الدارسين القدامى النحو علما شاملا للصرف والإعراب، مع أن كلا منهما حظي باستقلال المسائل ووضوح الحدود الفاصلة بين هذا وذاك، ولأن الإعراب لا يقوم إلا على معطيات الصرف فإن النحاة القدامى مهدوا لأبواب الدراسة بالحديث عن اللفظ وأقسامه، وعن الشروط الصرفية التي لا يصح بها هذا الإعراب أو ذاك وأن النحو لا يستطيع أن يستغني عن نتائج الدراسة الصرفية، لأن العلاقة بين أجزاء التركيب تتأثر بشكل الصيغة بل إنها لتفسد أحيانا حين تبدل بصيغة أخرى[1]؛ وقد ذكر ابن جني أن الأَوْلى تقديم درس الصرف على درس الإعراب لأن "التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة."[2]

استقل الصرف العربي بظهور منظرين جدد من المدرستين(الكوفة والبصرة)، فألفت النصوص والمتون المختلفة في هذا العلم في أطروحات نظرية ومعالجات متميزة، فكان أبو عثمان المازني البصري أول من التفت إلى علم الصرف في مؤلف مستقل مدونا أبوابه ومفصلا في قضاياه بعد أن كان ملتحفا بالنحو من خلال كتابه"التصريف"، ثم توالت الدراسات على مستوى التنظير في مباحث الصرف، ليأتي بعدها ابن جني شارحا لكتاب التصريف للمازني ويسميه"المنصف في شرح التصريف" إضافة إلى مصنفه "التصريف الملوكي" الذي يعد دراسة متقدمة في ميدان الصرف العربي تقوم على منهج استقرائي وصفي، حين جمع القواعد وقسم الأبواب وأفاض في بيان القيم الصرفية، وتحسن الإشارة إلى كتاب "التكملة" لأبي علي الفارسي، و"المفتاح في الصرف" و"التصريف" لعبد القاهر الجرجاني، و"الوجيز في علم التصريف" لأبي البركات الأنباري، و"التتمة في التصريف" لأبي عبد الله القبيصي، ليأتي بعدهم"ابن الحاجب عثمان بن عمرو" ويضع مصنفا ضخما سماه " الشافية"–إذ أن الدراسات الصرفية من بعده قد اعتمدت عليه اعتمادا كليا ولا عجب–جمع فيه معظم ما قيل قبله ابتداء من سيبويه، وقد سلك فيه طريقة تقريرية فيحدد الموضوع ويقسمه ثم يشرح كل قسم على حدة، وقد نهج في

---

[1]– ينظر : محاضرات في علم الصرف، عبد الواحد توفيق الدويك، جامعة قناة السويس، قسم اللغة العربية و الدراسات االإسلامية، 2008 ، ص25.

[2]–المنصف، ابن جني، ص04.

تبويبه مسلكا دقيقا حين عالج المسائل والقضايا الصرفية وفق نظام دقيق الأمر الذي أثار انتباه المعنيين بالدراسات الصرفية فأقبلوا عليه شرحا وتقييما لما احتواه من مادة غزيرة لضروب الصرف، ويضاف إلى هذه المصادر المتميزة "الممتع في التصريف" لابن عصفور الإشبيلي، و"نزهة الطرف في علم الصرف" للميداني، و"شذا العرف في فن الصرف"للحملاوي[1].

ونتيجة لهذه الدراسات فقد ظهر علم الصرف مصطلحا جديدا، ومتنفسا لإبداعات اللغة التي تهتم بكل ما يلحق من تغييرات الكلمة، سواء في أصلها الاشتقاقي، أو مظهرها الخارجي[2].

الموضوعات الصرفية:

علم الصرف علم خصب فيدرس الكلمة في معزل عن السياق يتناول مكوناتها الصوتية بالبحث ويدرس تقلباتها من صيغة إلى صيغة أخرى، وبهذا يعرف جامد الأفعال ومتصرفها، أو جامد الأسماء ومشتقها؛ وقد حدد اللغويون مجاله أنه يبحث في الأسماء المتصرفة المعربة (المتمكنة) والأفعال المتصرفة وهي الأفعال التي تختلف أبنيتها باختلاف أزمنتها، وبناءا على هذا فإن علم الصرف لا يبحث في الأسماء المبنية، أو الأعجمية، ولا يبحث في الأفعال الجامدة، ولا يبحث في الحروف والأدوات.ومن أهم موضوعاته: الميزان الصرفي والاشتقاق بأنواعه والمشتقات بأنواعها مع أبنيتها.[3]

وبناءا على ما سبق يمكن وضع الأقسام الرئيسية التي تنظم هذه الموضوعات الصرفية، وهي كالآتي:

---

[1]- ينظر: الأصيل والجديد عند رواد المدارس الصرفية، مختار بوعناني، الطبعة01، 1990، مطبوعات جامعة وهران –كلية الآداب واللغات والفنون، ص13، و:مستويات التنظير في الصرف العربي ، أحمد كروم، ص15-16، و: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، الطبعة الأولى، 2010، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ص34-35.

[2]- ينظر: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم – دراسة نظرية تطبيقية، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، 2008، عالم الكتب الحديث، إربد، ص45.

[3]-ينظر: اللغة العربية مستوياتها وتطبيقاتها، محسن علي عطية، ص51، و: محاضرات في علم الصرف، عبد الواحد توفيق الدويك، ص 11-12، و: الصرف الكافي، أيمن أمين عبد الغني، الطبعة الأولى، 2000، دار الكتب العلمية، لبنان ، ص17..

القسم الأول: تصرف الكلمة لغاية معنوية وفيه:الاشتقاق وأنواعه،والنسب، والتصغير، والزيادة ومعانيها،ومسائل التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والتثنية.

القسم الثاني: وحدات التغيير التي تعتري (تدخل) الكلمات لغير غاية معنوية وفيه:الإعلال والإبدال والقلب والنقل والإدغام ومسائل أخرى كالوقف والإمالة والتقاء الساكنين.

القسم الثالث:مسائل التمرين: وهي تطبيقات على قواعد الصرف جيء بها لتدريب الطلاب على إتقان التصريف.

انصرف الاهتمام إلى أصول الكلمات قبل تركيبها، ثم البحث في أوزانها واشتقاقاتها ومعانيها الخاصة والمشتركة وأبنيتها المختلفة. فكان من الواجب حينها، على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف[1]، "لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المنتقلة إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بدئ قبله بمعرفة النحو ثم جيء به بعد فيكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه"[2].

كما تنبه علماؤنا القدامى إلى الصلة الوثيقة بين الأصوات والتغييرات الصرفية حين قدموا لأبواب الإدغام والبدل ونحوهما بعرض الأصوات العربية ومخارجها وصفاتها وما يأتلف منها في التركيب وما يختلف[3]، لكن دراسة الأصوات عندهم كانت تأتي ضمن الدراسة النحوية والصرفية والمعجمية من أمثال (معجم العين) للخليل، و(الجمهرة) لابن دريد؛ حتى جاء عثمان بن جني بدراساته القيمة في مجال الصوت خاصة وفي مجال الدراسات اللغوية عامة من خلال (سر صناعة الإعراب)[4].

---

[1]- ينظر: مستويات التنظير في الصرف العربي ، أحمد كروم، ص21، و: محاضرات في علم الصرف، محمد ربيع الغامدي، ص09.

[2]- المنصف في شرح التصريف، ابن جني، ج01، ص1-3.

[3]- ينظر:نشأة الدرس اللساني العربي الحديث – دراسة في النشاط اللساني العربي-، فاطمة الهاشمي البكوش، ص120.

[4]- ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب المعطيات والمآخذ، ص 141، و: علم اللغة العام – الأصوات-، إبراهيم أنيس، ص55.

2-الدرس الصرفي الحديث:

تعريف علم الصرف:(morphologie):

التصريف في علم اللغة الحديث هو ثاني أربعة مستويات أي بعد مستوى الأصوات، ومستوى النحو، ومستوى المفردات، فالمستوى الصرفي هو دراسة الصيغ اللغوية وبخاصة تلك التغيرات التي تعتري صيغ الكلمات فتحدث معنى جديدا مثل السوابق واللواحق والتغيرات الداخلية[1].

يعرِّف الدرس اللساني علم الصرف بأنه "بحث في نشأة الكلمات والتغيرات التي تطرأ على مظهرها الخارجي في الجملة"[2].

وقد عرّف علماء اللغة المحدثون الصرف في اصطلاحهم بتعريفات عدة أهمها أنه:

-"دراسة الوسائل التي تتخذها كل لغة من اللغات لتكوين الكلمات من الوحدات الصرفية المتاحة في تلك اللغة"[3].

-دراسة الصيغ اللغوية وخاصة التي تعتري صيغ الكلمات فتحدث معنى جديدا[4].

وقد حاول بعض الباحثين صياغة تعريف شامل، في ضوء تعريفات من تقدمهم، فمن ذلك:

-أن لعلم الصرف معنيبان:

*- **المعنى العملي:** وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها.[5]

---

[1]- ينظر:مدخل إلى علم اللغة، ص18، و: أسس علم اللغة، ماريو باي، تر: أحمد مختار عمر- ماريو باي، ترجمة أحمد مختار عمر، الطبعة 02، 1983، دار الكتب ، ص43-44.

[2]- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، الطبعة02، 1987، المطبعة العربية، تونس، ص87.

[3]- مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء، 1998، القاهرة، ص89.

[4]- أسس علم اللغة ، القاهرة، ص43

[5]- في الصرف العربي، عبد الفتاح الدجني، الطبعة 02، 1403هـ، مكتبة الفلاح، الكويت، ص16.

***المعنى العلمي:** وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء.[1]

-هو" العلم الذي يعالج الكلمة المفردة فيعالج تغيراتها وتحولاتها الذاتية."[2]

-" تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي."[3]

تثبت هذه التعريفات جميعها أن التصريف خاص بالتغيير الذي يحدث في الكلمة المفردة لكنها اختلفت في:

-أن التصريف علم بالأصول أي الأحكام والقوانين التي تعرف بها أحوال التغيير.

-أن التصريف هو ذات التغيير الذي يحدث في الكلمة، وليس أحكام ذلك التغيير.

-أن التصريف خاص بالتغيير الذي يحدث في الكلمة لغرض معنوي.

من خلال ما تقدم من تعريف المتقدمين من علماء الصرف وعلماء اللغة المحدثين يتبين أن المحدثين قصروا علم الصرف على الوحدات التصريفية التي تؤدي وظائف محددة في الصيغ[4]، وفي هذا يقول ماريو باي :"والموضوع الأساسي أو موضوع الدراسة في علم الصرف هو دور السوابق واللواحق والتغييرات الداخلية التي تؤدي إلى تغيير المعنى الأساسي للكلمة."[5]

وأما العلماء المتقدمون فقد قسموا علم التصريف قسمين قسم يوافق التعريف الحديث لهذا العلم وهو ما يحدث تغييرا في المعنى أما القسم الآخر فهو ما كان التغيير فيه لغرض لفظي، قال ابن عصفور:"والتصريف ينقسم قسمين: أحدهما: جعل الكلمة على

---

[1]- الصيغ الإفرادية العربية –نشأتها وتطورها، محمد السعود المعيني، جامعة البصرة، 1982، ص47.

[2]- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، فريد بن عبد العزيز السليم، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ، 1427هـ، القصيم، ص23.

[3]- المدخل إلى علم النحو والصرف، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ص09.

[4]- جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، غنيم الينبعاوي، الطبعة01، 1416هـ، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ص344.

[5]- أسس علم اللغة، ماريو باي، ص53.

صيغ مختلفة لضروب في المعاني...والآخر من قسمي التصريف تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة."[1]

قدّم ابن عصفور تعريفا جامعا فجعل للتصريف معنيين علمي وعملي، فتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة يمثل المعنى العملي، وأما معرفة الأصول والقوانين التي تفسر التغيير الطارئ على الكلمة والذي لا يحدث تغييرا في المعنى فيمثل المعنى العلمي.

مباحث الدرس الصرفي الحديث:

يعد علم الصرف من أهم موضوعات علم الدلالة وذلك من تعريف الأوزان الصرفية والتطرق إلى دلالات الكلمة وتبينها، كما يعنى الدرس الصرفي الحديث بتناول البنية التي تمثلها الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية التي تؤدي معاني صرفية أو نحوية، ويطلق الدارسون المحدثون على هذا الدرس مصطلح (المورفولوجيا)، وهو يشير عادة إلى دراسة الوحدات الصرفية ودراسة البنى الداخلية للكلمات دون أن يتطرق إلى مسائل التركيب النحوي، وهو المفهوم نفسه الذي نجده في التراث النحوي وإن عُبّر عنه كذلك بمصطلح تصريف[2]، فالصرف فيما استقرّ في المجال اللساني يشمل الاشتقاق والتصريف و"المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية –وهي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال– فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة ما في السياق، فتحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً في معنى واحد بعينه، وتحدده القرائن اللفظية، والمعنوية والحالية، على السواء"[3]،ويتعامل مع مسائل الصرف على أساس صوتي أي مع ما يعرف بالوحدة الصرفية أو المورفيم(morpheme)*

[1]– الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج1، ص31.

[2]– ينظر: العربية وعلم اللغة الحديث، محمد محمد داوود، ، ص106.

3–ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص163.

*– مصطلح:" المورفيم " المستعمل في اللّسانيات الأمريكية للإشارة إلى أصغر عنصر له معنى في التعبير اللّغوي. وهي تسمية قريبة في مدلولها من مصطلح "المونيم"(monème) هو الوحدة اللّغوية الدنيا(unité minimale) ولها شكل(دال) ومعنى(مدلول) ومثال ذلك في العربية كلمة(ستعلمون) المتكونة من ثلاث وحدات صغرى(س– تعلم– ون).

فيدرس التغيرات الصرفية التي تطرأ على بناء الكلمة لاعتبارات صوتية[1]، وتأتي دراسة الصرف على هذا النحو –ضمن تسلسل العناصر اللغوية – الذي انتهجته اللسانيات الحديثة، فيبدأ من الأصوات إلى البنية فالتركيب النحوي ثم الدلالة التي تمثل قمة هذه العناصر وثمرتها.

وتوصل اللّسانيون المحدثون إلى أنّ كثيراً من موضوعات علم الصرف لا تستقيم دراستها دراسة دقيقة إلاّ بالاعتماد على القوانين الصوتية، نحو الإعلال والإبدال والإدغام، فالدراسات اللغوية الحديثة تنصّ على فشل أيّة دراسة صرفية، أو نحوية لا تأخذ في الحسبان الجانب الصوتي للظاهرة المدروسة[2]، إذ تميّز النصف الثاني من القرن العشرين بأنّه شهد قفزة هائلة في الدراسات اللغوية وخاصة دراسة الأصوات اللغوية، ولعل أهمّ حدث في هذا المجال استعمال الأجهزة الإلكترونية في تحليل الأصوات وتسجيلها[3].

والفرع (الفنولوجي) هو الذي يعنى كلّ العناية بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام، نحوه وصرفه ، ولهذا يمكن أن يطلق عليه علم الأصوات الذي يخدم بنية الكلمات وتركيب الجمل في لغة من اللغات "[4]، وقد ظهرت مصطلحات حديثة تدل على علاقة الصوت بالصرف في العصر الحديث منها:علم الفونيمات الصرفي (الفنولوجيا الصرفية)، علم الأصوات الصرفي، التغيرات الصرفية الصوتية[5].

بعد عرض مباحث الدرس الصرفي العربي "القديم – الحديث" يمكن تمثيل أبعاده في الخطاطة الآتية:

---

[1]– ينظر مستويات التحليل اللغوي– رؤية منهجية في شرح ثعلب على ديوان زهير، فايز صبحي عبد السلام تركي، الطبعة الأولى، 2010، دار الكتب العلمية، بيروت، 93.

[2]– ينظر: الأصول في اللغة العربية وآدابها، ص41، دراسات في علم اللغة ، ج1، ص43، وعلم الأصوات عند سيبويه وعندنا، ص26.

[3]– ينظر اللغة والتطور، ص22.

[4]– ينظر الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس، ص05.

[5]– للتفصيل أكثر ينظر:مبادئ اللسانيات العامة، خولة طالب الإبراهيمي، ص96–97، و:أصواتالعربية، عبد الغفار حامد هلال، ص11، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيب البكوش، ص 15، و: علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل،ص152–155–156.

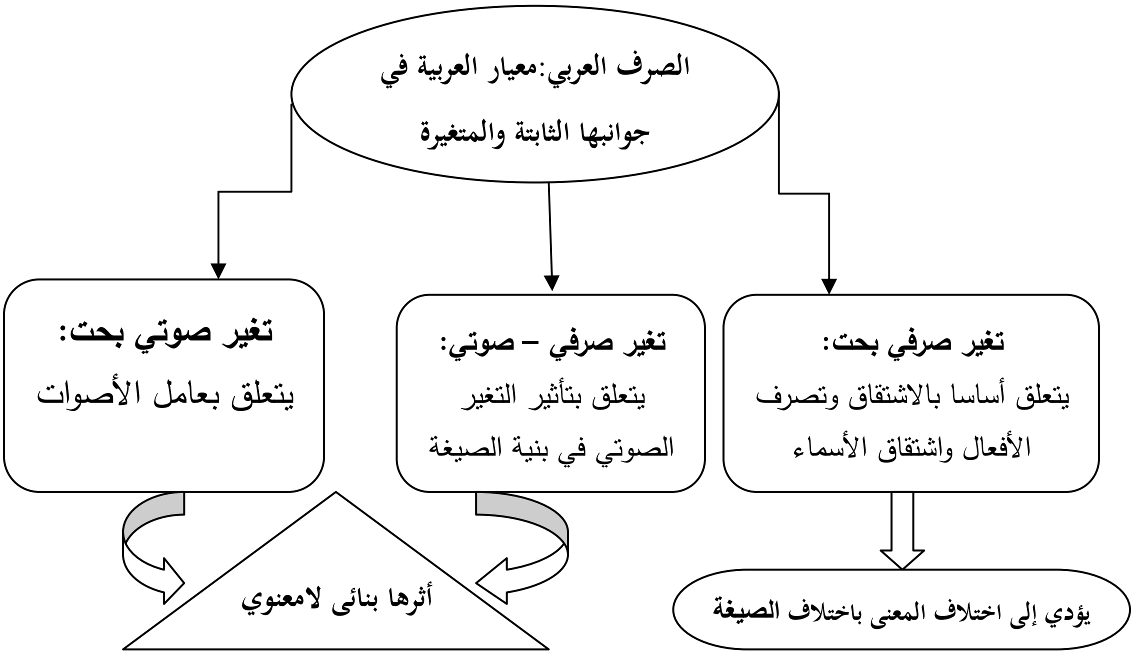

وعلى إثر ذلك كله يمكن تلخيص مرتكزات المستوى الصرفي في النقاط الآتية:

-الصرف أو التصريف هو بحث في أحوال الكلم العربية والتماس جوانب الرياضة، والتدرب على تقليب أبنيته بالصنعة فيه، وهو تارة "مسائل التمرين" وأخرى "مسائل التصريف" وثالثة: "مسائل البناء" ورابعة "أبنية التصريف"[1].

-الوظيفة الرئيسة للنظام الصرفي هي تشكيل العناصر التي يتألف منها نظام اللغة، وإبراز سماتها، وصياغة بناها، وتحديد معانيها الصرفية.

-المستوى الصرفي يدرس الوحدات الصرفية والصيغ اللغوية، كما يبحث في بناء الكلمة التي تتكون من تناسق الوحدات الصوتية بحيث تعطي معنى، أما إذا جاءت دون نسق فإنها لا تكوّن معنى.

-المستوى الصرفي يرتبط بالمستوى الصوتي ويبرهن ذلك على أن الوحدات الصوتية التي تنتمي أصلا للأصوات أضافت معاني جديدة على البنية الصرفية، ولكن هذا الصوت لا يتأتى إلاّ في سياق جملة وهنا يرتبط الصرف بالنحو أيضا وعليه فإن الدرس الصرفي مرتبط بالدرس الصوتي وبالدرس النحوي ورابط بينهما ولهما.

[1]-ينظر: دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، الطبعة 02، بيروت، ص159.

– يتميز النظام الصرفي العربي بانطوائه على قدر كبير من الدقة والانتظام في توزيع وحداته عبر تفريعاته الاشتقاقية وتقابلاته الصرفية المختلفة، هذه الخاصية مكّنت الصرفيين والنحاة من أن يستخرجوا من بنية كل كلمة وحدة نموذجية مقدّرة سموها المثال أو الحد[1]، وكان غرضهم من ذلك تصنيف الوحدات وتتبع مراتب صياغتها، ووضع نماذج عامة لقياس أبنيتها.

الصرف معيار العربية وبواسطته يوقف على أبنية الكلم في جوانبها الثابتة والمتغيرة، وهو سبيل الوقوف على التبدلات الصوتية، وهو بعد ذلك مقياس موحد تخضع له مفردات اللغة، ففيه تقويم اللسان وصون له من الزلل نطقا صوتيا، والوقوف على جوانب الدلالة المختلفة فيه.

---

[1]– ينظر: الكتاب، سيبويه، (تح :عبد السلام هارون)، ج 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 /1988، ص17، و:الخصائص، ابن جني، ج1، ص88.

المبحث الثالث

المستوى المعجمي

يساهم المستوى المعجمي في معرفة مقاصد الكلام إذ لكل كلمة في العربية معنى مخصوصا وطريقة معينة في الاستعمال، كما يعين هذا المستوى على تذوق النصوص تذوقا سليما وعلى معرفة مواقع الألفاظ وما يكون لها من معان متعددة، تتناوب بتناوب السياق وما يلقيه الاستعمال من لبوس على اللفظ من ظلال[1].

1/ مدخلات معجمية:

***-علم المعاجم:(lexicologie)**

علم المعاجم هو"علم المفردات الذي يهتم بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها وأبنيتها ودلالتها، وكذلك بالمترادفات والمشتركات اللفظية والتعابير الاصطلاحية والسياقية، فعلم المفردات يهيئ المعلومات الوافية عن المواد التي تدخل في المعجم"[2].

يهتم علم المعاجم بمظهر خاص من مظاهر اللغة -وإن كان له علاقة بكل علوم اللغة المختلفة والعلوم الإنسانية الأخرى-وهو المفردات من حيث تغيرها وتطورها وبكل الظواهر الخاصة بالوحدات المعجمية،فيدرس البنية الشكلية لتلك الوحدات المعجمية من حيث صيغتها وأصلها الاشتقاقي أو عناصرها المكونة لها من ناحية، ويهتم من ناحية أخرى بالجانب الدلالي[3]، فيدرسها من حيث دلالتها المعجمية العامة ودلالتها الخاصة

1- ينظر: جدل اللفظ والمعنى -دراسة في دلالة الكلمة العربية-، مهدي أسعد عرار، الطبعة الأولى، 2002، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ص20.

2- المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2003، بيروت، ص32.

3-ينظر:علم الدلالة في المعجم العربي، عبد القادر سلامي، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 47.

التي تكتسبها بالتطور أو الاستخدام في المجالات والحقول المختلفة، كما يهتم بدراسة اللفظ في علاقته بغيره من الألفاظ (العلاقات الدلالية)[1].

***-التأليف المعجمي العربي:**

يعد النشاط المعجمي عند العرب من أبرز ما ميز إنتاجهم المعرفي واللغوي على وجه الخصوص، ويمثل التأليف المعجمي العربي ضربا من ضروب النشاط الدؤوب للحفاظ على جوهر العربية، فاعتنوا بمفردات اللغة وثروتها اللفظية وجمعها مع دلالاتها ومعانيها في مصنفات هي المعجم[2].

***-علم المعاجم العربي أو المُعجمية العربية:**

علم من علوم اللغة العربية أرسى أسسها وقواعدها وتاريخ جذور كلماتها ومفرداتها.

***- تعريف المعجم:**

المعجم كتاب أو ديوان يضم بين دفتيه أكبر عدد من مفردات لغة ما مقرونة بشرحها وتفسير معناها، على أن تكون المواد مرتبة ترتيبا خاصا إما على حروف الهجاء أو الموضوع[3].

---

[1]- ينظر: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، ط1، 1998، ص20-21.

[2]- ينظر :ذاكرة المعنى دراسة في المعاجم العربية، عيسى برهومة، ط1، دار فارس للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص245.

[3]- ينظر: علم الدلالة والمعجم العربي، عبد القادر أبو شريفة- حسين لافي- داود غطاشة، الطبعة الأولى، 1989، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ص113، و: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص20-21.

***- المعجم الكامل:**

هو الذي يضم كل كلمة في اللغة مصحوبة بشرح معناها واشتقاقها وطريقة نطقها وشواهد تبين مواضع استعمالها.[1]

تعتبر المعاجم المنبع الأصيل والأساس المتين للباحث والدارس والمعلم والمتعلم والإنسان العربي الذي يريد أن يجمع رصيدا لغويا يساعده على التواصل وفهم ما التبس من الكلمات وما غمض من العبارات.

***- مكونات المعجم:**

يتكون المعجم من أربعة عناصر وهي: المادة المعجمية والمداخل والترتيب والشرح والتعريف، وهذا تفصيلها:

أولا:-المادة المعجمية:

المادة في عرف اللغويين هي كل ما كان مددا لغيره ومادة الشيء أصوله وعناصره التي يتكون منها حسية كانت أم معنوية ومواد اللغة كلماتها وألفاظها[2].

كانت العناية الأولى بجمع المادة اللغوية استجابة إلى ما توجبه المحافظة على القرآن الكريم وفهم معانيه، وما تهدف إليه من دقيق الدلالة والمغزى وصحيح المبنى والمعنى، وحدد اللغويون مادة جمعهم فيما صح عن العرب ضمن شروط ومعايير هي:

- شرط المكان(موطن الفصاحة في وسط الجزيرة العربية).

---

[1]- علم الدلالة والمعجم العربي، عبد القادر أبو شريفة- حسين لافي- داود غطاشة ، ص114.

[2]-ينظر: مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص121-122.

- شرط الزمان(وهو الفيصل في تحديد عصر الفصاحة عند منتصف القرن الثاني هجري ونهاية القرن الرابع هجري).- شرط الفصاحة(بمقتضاه يتم الحكم على فصاحة اللفظ إذا ثبتت نسبته إلى عربي قح والذي ينطبق عليه الشرطين السابقين).[1]

واللغة العربية لم تجمع دفعة واحدة بل اتخذت أشكالا مختلفة وقسمت إلى ثلاثة مراحل هي:

المرحلة الأولى: جمع الكلمات وتدوين كل ما يسمع من غير ترتيب ولا تنظيم.

المرحلة الثانية: جمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد وتوجت هذه المرحلة بظهور الرسائل اللغوية.

المرحلة الثالثة: وضع معجم يضم كل الكلمات على نمط خاص وترتيب معين وهي مرحلة التأليف المعجمي[2].

***جمع المادة المعجمية:**

اتبع علماء اللغة القدماء في جمع المادة المعجمية طريقتين:

1-طريقة الإحصاء التام بهدف استقصاء المادة اللغوية مستعملها ومهملها وفق ترتيب خاص مبني على أسس محددة(مثل كتاب العين للخليل الفراهيدي).

2- طريقة الإحصاء الناقص بهدف الاقتصار على بعض مفردات اللغة واختيارها دون غيرها (جمهرة اللغة لابن دريد).

---

[1]- ينظر: مقدمة الصحاح، أحمد عبد الغفور عطار، ص38-39.

[2]-ينظر:علوم العربية، نادية مرابط، ص 296، والمعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصار، ص 84-85.

وأما مصادر جمع المادة فتتمثل في:السماع والمشافهة عن العرب، والرواية النقلية وهي ما ميز المعاجم اللغوية بصفة عامة[1].

إذن فالمادة المعجمية هي الكلمات التي يجمعها المعجم ثم يرتبها ويشرح معناها إضافة إلى طريقة النطق وذكر مشتقاتها، ويرتبط بالمادة اللغوية في الدرس المعجمي مصطلحي الأصل والجذر، فهما يتفقان في المادة اللغوية ويختلفان في المخرجات، فمخرجات الأصل تصاريف تشتمل على الصيغ القياسية والسماعية، أما مخرجات الجذر فهي التقاليب المشتملة على البنى المستعملة والمهملة، وعلى هذا الأساس فإن ترتيب حروف المادة اللغوية في الأصل ثابت في كل مخرجاتها لكون اتجاه دراستها أفقيا لذلك تتفق جميعها في المعنى العام للمادة اللغوية، في حين مخرجات الجذر تختص بكل بنية أي لا تشاركها المعنى بنية أخرى وذلك لكون دراستها عموديا[2].

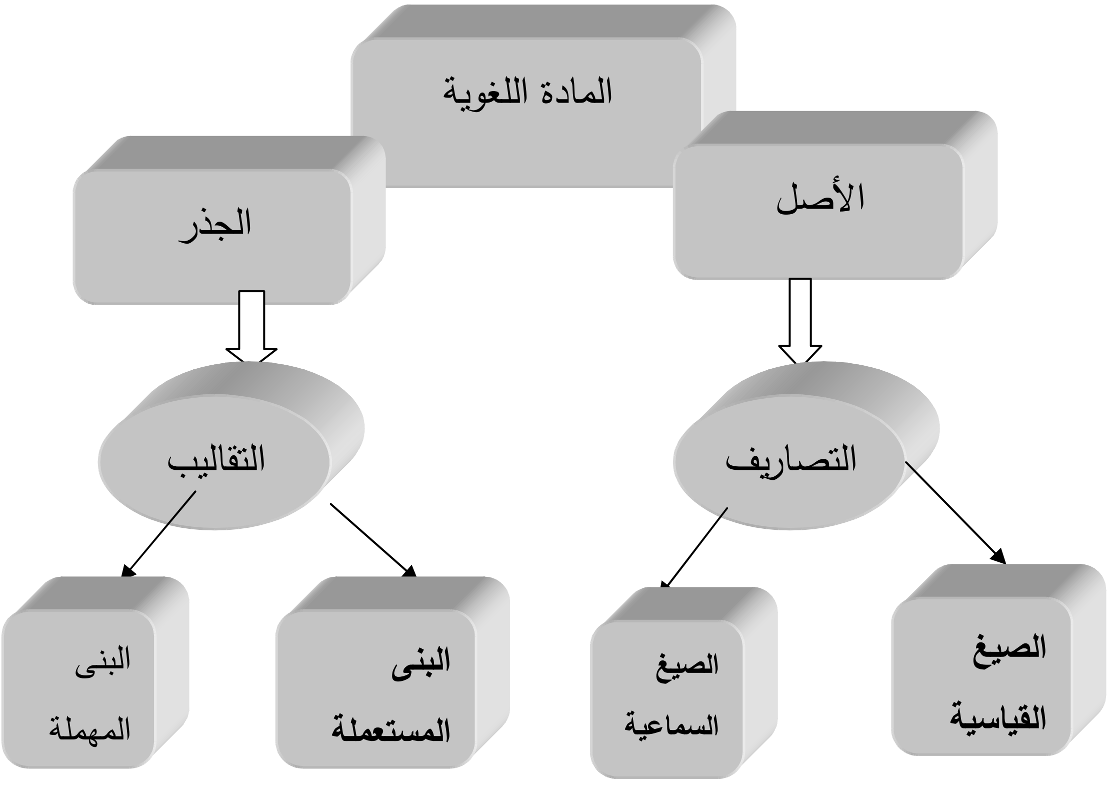

---

[1] - ينظر: الشكل والدلالة-دراسة نحوية للفظ والمعنى، عبد السلام السيد حامد، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، القاهرة، ص11-17.

[2] - ينظر:الأصل والجذر في الدرس المعجمي قراءة في المصطلح والمفهوم، صابر مجيد البياتي، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد19، مايو2016، العراق، ص171-172.

***/الكلمة:**

تعد الكلمة المادة الأساسية في المعجم اللغوي، ورغم وضوح مفهوم الكلمة في الذهن إلا أن الخلاف بين علماء اللغة – قدماء ومحدثين– كبير في تحديد ماهيتها وتعريفها، نظرا للجوانب المتعددة التي يمكن أن تحيط بها كالجوانب الصوتية والصرفية، غير أن علماء المعاجم انطلقوا في تعريفهم للكلمة من وجهة نظر تخالف غيرهم من العلماء ، لذلك لم يحاولوا البحث عن تعريف نظري لها وإنما انصرفوا إلى تحديد ماهيتها من الناحية العلمية، ذلك أن مهمة المعجم هي بيان الكلمات وشرح معانيها من ناحية المبنى والمعنى أي إدراكهم لجانبي الكلمة اللفظ والمعنى[1].

فقد برع العرب حين تنبهوا إلى جانبي الكلمة "اللفظ والمعنى"، وتعد قضية "اللفظ والمعنى" والعلاقة بينهما مسألة أساسية مشتركة في العلوم والدراسات العربية، فهيمنت على تفكير اللغويين والنحاة وشغلت الفقهاء والمتكلمين، واستأثرت باهتمام البلاغيين والمشتغلين بالنقد إضافة إلى المفسرين والشراح، فكان أن رتبت المعاجم إجمالا وفقا لهذين الجانبين، كما تعددت الطرق المنهجية في التراث العربي المعجمي حتى كادت تستنفد كل الاحتمالات الممكنة في التأليف[2]–وهذا ما يبدو جليا في المعاجم اللغوية القديمة– الأمر الذي نتج عنه ظهور نوعين من المعاجم :معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني، والمخطط الآتي يلخص رؤية علماء المعاجم للكلمة وتقسيمهم لأنواع المعاجم بحسبها.

---

[1]–الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، حلمي خليل، ص15–18، و: اللغة العربية مبناها معناها، تمام حسان، ص315.

[2]–البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ص175، و:الشكل والدلالة، عبد السلام السيد حامد، ص17.

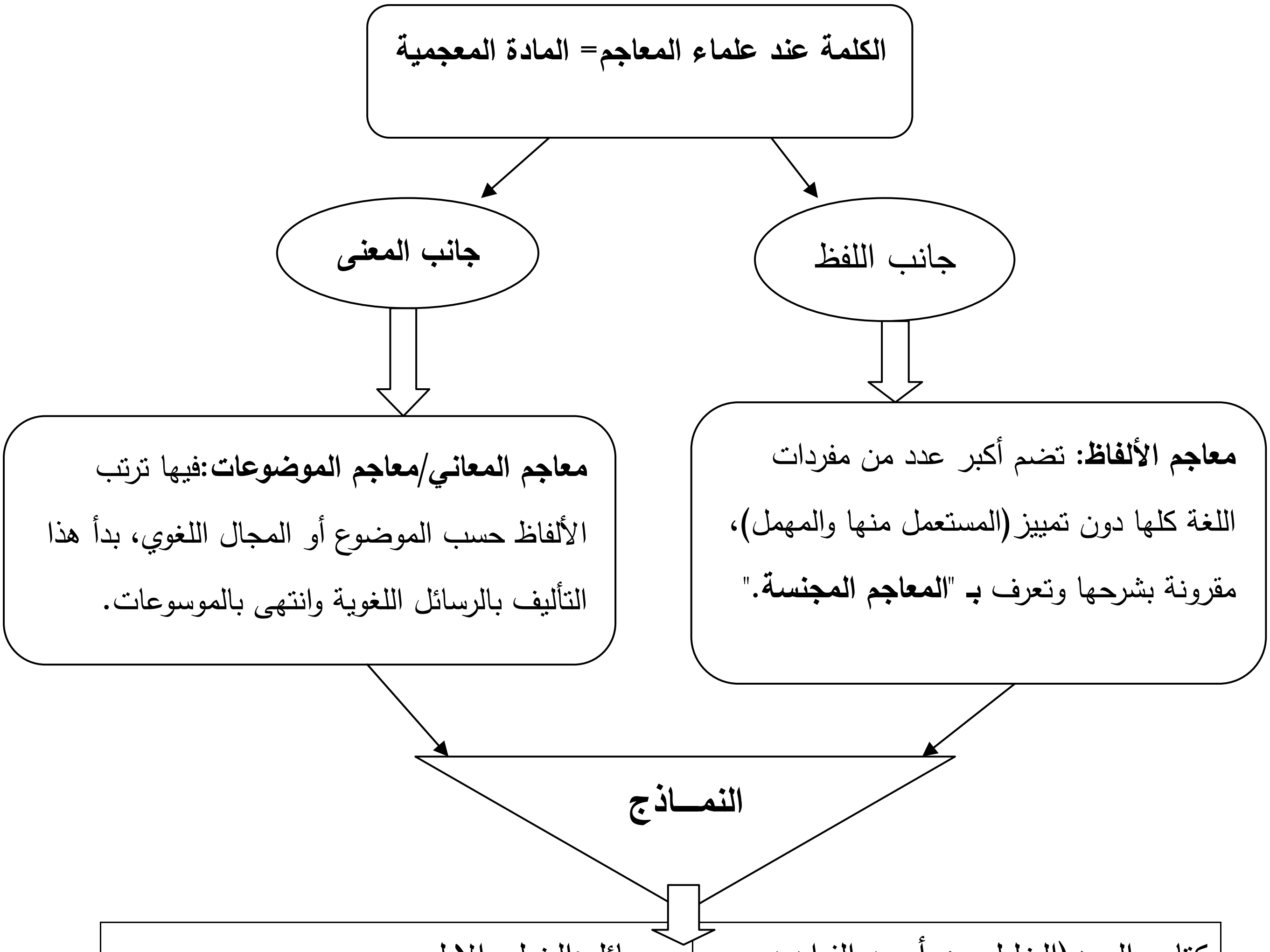

كتاب العين(الخليل بن أحمد الفراهيدي ت170هـ). معجم الجيم أبي عمرو الشيباني **(ت206هـ).** -جمهرة اللغة لابن دريد(ت271هـ). البارع للقالي(ت365هـ).	-رسائل:الخيل-الإبل - النبات(الأصمعيت216هـ). -الغريب المصنف(ابن سلام النحوي ت222هـ). -الحشرات(أبو خيرة الأعرابي لا يعرف تاريخ وفاته). -المخصص (ابن سيدة ت458هـ).

مخطط توضيحي لرؤية علماء المعاجم لـ: الكلمة وأنواع المعاجم[1]

---

[1]-ينظر:نشأة المعاجم العربية وتطورها (معاجم المعاني - معاجم الألفاظ)، دريزة سفال، الطبعة الأولى، 1991، دار الفكر العربي، ص15-19، ومعاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث ، سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 21، و: البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ص288.

ثانيا:-المداخل:

المداخل هي الشكل الذي يقابل المعنى أو اللفظ المنطوق الذي يتكلم به الإنسان (الوحدة اللغوية ذات الدلالة المعجمية)[1]، والتي توضع تحتها بقية الوحدات(المشتقات)، فالجذر اللغوي يمثل البنية الأساسية للكلمات المشروحة.

ثالثا:الترتيب.

يقصد بالترتيب تنظيم المداخل ثم ترتيبها حسب النظام المعمول به في كل معجم (ترتيب المداخل في المعجم وفق نظام ثابت).

وقد عالج المعجميون تنظيم مادتهم المعجمية عن طريق الترتيب الخارجي للمدخل فبرعوا في ضبطه من ذلك:-النظام الصوتي والتقليبات – النظام الألفبائي – نظام القوافي والأبنية، وإما عن طريق الترتب الداخلي للمداخل وهو ترتيب خاص للمعلومات في المدخل الواحد[2]، وهذا الترتيب أقل عناية من سابقه.

رابعا:الشرح أو التعريف:

من أهم المهام التي تلقى على عاتق واضع المعجم توضيح الكلمات وإزالة الغموض عنها من خلال تعريفها وشرح معانيها، فيضبط نطق الكلمة، ويرتب المعاني الحقيقية قبل المعاني المجازية، ولا يستخدم كلمات لم يسبق شرحها في المعجم.[3]

وقد تميز تعريف الكلمات أو تفسيرها في المعاجم العربية بأصناف مختلفة من التعريفات، وذلك بتوظيف جملة من الوسائل التي تساهم في توضيح الكلمات وبيانها،

---

[1]-ينظر:الشكل والدلالة، عبد السلام سيد حامد، ص11، و: الكلمة دراسة لغوية معجمية، حلمي خليل، ص45.

[2]- البحث اللغوي عند العرب، مختار عمر، ص181، ومعاجم الأبنية في اللغة العربية، أحمد مختار عمر، الطبعة 01، عالم الكتب، القاهرة، 1995، ص47.

[3]- ينظر: الفروق اللغوية في المعاجم العربية – كتاب " الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري- أنموذجا-، سوهيلة دريوش، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، 2011، تيزي وزو، ص44-45.

والجدول التوضيحي الآتي يتضمن أدوات تفسير الكلمات وشرحها في بعض المعاجم العربية[1]:

[1]-ينظر :دراسات لغوية في تراثنا القديم، صبيح تميمي، ص198-199-200، والتحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، محمود عكاشة، ص160-161.

الوسيلة	النموذج	المعجم
التعريف بالمرادف(نظير اللفظ في المعنى)	الريب= الشك الكمح=السيف الشكس=العسر	العين، ج8، ص387. الجيم، ج3، ص175. الجمهرة، ج3، ص23
التعريف بالضد(ذكر النقيض)	-الجور نقيض العدل -الرخاء ضد الشدة -الهدى ضد الضلالة	العين، ج6، ص176 التقفية، ص43 البارع، ص137
التعريف بالمعاقب (ورود المعنى باللفظة نفسها بعد أن حدث إبدال في أحد حروفها)	-القذم مثل القثم -بزق -بصق -الطّهاء- الطّخاء	التقفية، ص634 الجمهرة، ج1، 281 البارع، ص130
التعريف بالمقلوب (ذكر مقلوب اللفظ للإفادة منه في بيان معنى المتحدث عنه)	-جبذ الشيئ مثل جذب. -العوبط الداهية وهي العوطب.	الجمهرة، ج1، 206 الجمهرة، ج1، 207
التفسير بالسياق يؤتى بالمعنى ضمن عبارة ويفهم من خلال السياق العام)	-السوم أن تجشم إنسانا مشقة وخطة من السر. -الافتجار تقول للرجل إذا جاء برأي ما:أنت افتجرت هذا الرأي	العين ، ج3، ص54. -الجيم، ج3، ص55
التعريف بالمقارب	-المهمهة والهلتمة والدندنة قريب بعضه من بعض.	الجمهرة ، ج1، 165
التعريف بالعامي	المخذقة التي يسميها العامة المقلاع.	الجمهرة، ج2، 04.
التعريف بالأعجمي(اعتُمِد لتداوله بين الناس بسبب اختلاط العرب بالعجم)	العملول حشيشة، يؤكل مطبوخا يسميه الفرس برغست	-البارع، ص280

2/العلاقات الدلالية في المعجم:

تعتبر العلاقات الدلالية أدوات تحديد ماهية الكلمة من جهة، وآلية لإحصاء المادة المعجمية داخل المعاجم المصنفة(معاجم الحقول الدلالية) من جهة أخرى، أي أن كل حقل معجمي يحوي علاقة من هذه العلاقات بين الكلمات إن لم يحوها كلها؛ وقد أدرك علماء العربية منذ القديم العلاقات التي تربط الكلمات كأن يكون للكلمة أكثر من معنى أو يكون لمجموعة من الكلمات معنى واحد أو يكون للفظة نفسها مدلولين متضادين، فتنشأ هذه العلاقات بين الكلمات على أساس المعنى المعجمي بناءا على مدى التشابه أو التقارب أو الاختلاف بين المعاني المعجمية، فشكلت تلك العلاقات ظاهرة لسانية وثروة لغوية متعددة المزايا من جهة وطريقة لإحصاء المفردات من جهة أخرى[1]، وتتلخص هذه العلاقات في الآتي:

أولا:-الترادف:

تتعدد أشكال العلاقة بين اللفظ والمعنى، ومن هذه الأشكال علاقة الترادف، والتي تتمثل في وجود كلمات يمكن أن تتبادل المواقع مع بعضها دون أن يتغير المعنى على الرغم من اختلاف المكونات الصوتية لهذه الكلمات، والعلاقة في هذه الحالة علاقة إيجاب، تدل على وجود قرابة بين الكلمتين أو الكلمات التي تقبل التبادل مع بعضها، كما يعد الترادف من العلاقات الدلالية بين الكلمات التي شغلت حيزا هاما من اهتمامات علماء العربية قديما وحديثا، ويعرف بأنه "الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار"[2]، ويتبين من التعريف الآتي:

1- التعبير بألفاظ بصيغة الجمع يفيد أن الترادف يقع بين صيغتين أو لفظين فأكثر.

2-لا يوجد أي ربط في التعريف بين المفردات والسياق اللغوي، وفيه إشارة إلى أن المتعدد هو الألفاظ والثابت هو المعنى.

3- يربط التعريف الترادف بالألفاظ المفردة، ويوجد الترادف مع الألفاظ المفردة وغيرها.

---

[1]- ينظر:علم الدلالة، مختار عمر، ص181، و مباحث في علم اللغة، نور الهدى لوشن، ص237.

[2]- المزهر في علوم العربية، السيوطي، ج1، ص402.

وقد انقسم علماء العربية قدماء ومحدثين إزاء ظاهرة الترادف في اللغة بين مثبت لها ومنكر، وكثرت مؤلفاتهم فيها فأوردوا الحجج والشواهد والأسباب والشروط، كما كان لأهل التفسير آراءٌ في وجود الترادف في القرآن الكريم، واشتغلوا بتثبيت آرائهم وإسنادها إلى أدلة من القرآن، ذلك أن للترادف أثرا بالغا كذلك في تفسير آيٍ من القرآن وتبيان معانيها، فظهر إثر ذلك اتجاهان حول مسألة الترادف في القرآن الكريم بين مثبت ومنكر أيضا[1].

واللغوي بحاجة إلى استشارة المعجم لتحديد الدلالة الأصلية- لأن الوحدات المعجمية والكلمات والألفاظ تستخدم بوصفها مترادفات- والسياق لتحديد الدلالات الهامشية والربط بين الدلالتين، ثم يصنّف درجات القرابة، ويحدّد المستوى اللغوي، ويقوم بعملية الاستبدال، ويحكم بعد ذلك بوجود الترادف أو عدمه.

ثانيا:-التضاد:

عرّف التضاد بأن "يتفق اللفظ ويختلف المعنى فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعدا"[2].

ويعرفه فايز الداية بقوله: "أما التضاد فقد عد جزءا من المشترك ذلك أن المشترك يقع على شيئين ضدين وعلى مختلفين غير ضدين،فما يقع على الضدين كالجون للأبيض والأسود وجلل للعظيم والحقير، وما يقع على مختلفين غير ضدين كالعين"[3].

وانقسم العلماء قديما وحديثا في التضاد فريقين ولكلٍّ منهما رؤيتُه من خلال تحديد أسبابه وشروطه وأمثلته، فالفريق القديم يعني بالتضاد "اللفظ المستعمل في معنيَيْن

[1]-ينظر: علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، فايز الداية، ص83، و علم الدلالة، مختار عمر، ص189، ومستويات التحليل اللغوي، فايز تركي، ص308 وما بعدها.

[2]-علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، ص521

[3]-علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، فايز الداية، ص87.

متضادّين"[1]، بينما الفريق المحدث يعني بالتضاد: "وجود لفظين يختلفان لفظًا ويتضادّان معنى؛ كالقصيرِ في مقابل الطّويل والجميل في مقابل القبيح[2]".

وهناك من العلماء من يضع التضادّ نوعا من المشترك – إذ يدل اللفظ الواحد على أكثرَ من معنى – لكنّه نوع خاص، لذلك أفرد له اللغويون – قديما وحديثا – مبحثا مستقلاّ به، فالتضاد فرع للمشترك اللفظي، وهو بالنسبة له كالفرع لأصله.

ثالثا: -المشترك اللفظي:

المشترك اللفظي هو: "اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل اللغة"[3].

تعد ظاهرة المشترك اللفظي من العلاقات الدلالية الهامة، وقد أطلق لغويّوا العربية القدماء مصطلح "المشترك اللفظي على كل أنواع اللفظ الذي يدل على أكثر من معنى، سواء أتقاربت معانيه أم اختلفت فعرّفوا المشترك اللفظي بأنه"... اتفاق اللفظين لاختلاف المعنيين"[4]، وبناء على التعريفين يترتب أن كل معاني كلمات" عين" الموجودة في المعاجم مثلا تعدّ من قبيل المشترك، وتعطى مدخلا معجميّا واحدا في المعاجم، سواء تلك التي تقاربت معانيها؛ مثل: الجاسوس، والعضو الباصر، وفم القربة، أو تلك التي ليس لها صلة بهذه المعاني؛ مثل: الاعوجاج في الميزان، والمطر الذي يجيء ولا يقلع أيامًا، والسحابة التي تأتي من جهة القبلة، يظهر في المشترك اللفظي على وجه الخصوص الجانب المعجمي ظهورا واضحا ذلك أن التفكير المعجمي قائم على جملة أهداف من أهمها الكشف عن الدلالات المختلفة للكلمة الواحدة[5].

أما المشترك عند الأصوليين فهو "اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين أو أكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة، سواء كانت الدلالتان مستفادتَين من الوضع الأول

---

[1]-علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص191.

[2]-المرجع نفسه، ص191.

[3]-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن السيوطي، ج1، ص 369.

[4]-الكتاب، سيبويه، ج1، ص04.

5-اللسانيات-المجال والوظيفة والمنهج، شريف استيتية، ص314.

أومن كثرة الاستعمال، أو كانت إحداهما مستفادة من الوضعِ الأول أو من كثرة الاستعمال، أو كانت إحداهما مُستفادة مع الوضع والأخرى من كثرة الاستعمال"[1].

والظاهر أن علماء الأصول تفوَّقوا على اللغويين القدماء في البحث في المشترك اللفظي بتفريقهم الدقيق بين المشترك والمنقول، وهو تفريق يدعو إلى ضرورة إعطاء مداخل معجمية للمشترك اللفظي الحقيقي، تبعا لعدد المعاني التي يدل عليها، في حين يُكتفى بمدخل معجمي واحد للمنقول، أما المستعار، فلا يدوّن عادة في المعاجم إلا إذا أصبح من الاستعارات الميتة، وبذلك يصبح من المنقول[2].

وقد انقسم العلماء قديما وحديثا في ظاهرة المشترك اللفظي إلى مثبت ومنكر فكثرت مؤلفاتهم ووضحوا رؤيتهم وقدموا أدلتهم وحججهم فيها.

وأيّا ما كان سبب التضادّ والاشتراك واختلاف اللغويين حولهما، فإنَّ ما ثبَت من كلمات التضاد والاشتراك اللفظي ليست كثيرة، ويعولُ في تحديد معناها على السِّياق والقرينة، ووجودهما في المعجم قد يحتاجُ إليه في فهم النّصوص القديمة وليس فيها مع ذلك عبء على اللغة.

رابعا:-التضمين:

علاقة العموم والخصوص فالكلمات التي تندرج ضمن مفهوم التضمين تتميز بعلاقة التدرج أو التصنيف الهرمي الذي يبدأ من العام إلى الخاص[3].

خامسا:-الاشتمال:

الاشتمال هو تضمن من طرف واحد يكون(أ) مشتملا على (ب) حين يكون (ب) أعلى في التقسيم التصنيفي[4].

---

[1]- الإبهاج في شرح المنهاج، تاج الدين السبكي، ج1، ص248.

[2]- ينظر:علم الدلالة العربي، هادي نهر، ص124، واللسانيات –المجال والوظيفة والمنهج، شريف استيتية، ص315.

[3]- مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، نور الهدى لوشن، ص234-235.

[4]- الكلمة دراسة لغوية معجمية، حلمي خليل، ص 124.

تعد العلاقات الدلالية ظاهرة عامة في كل اللغات، وإن كان هناك من يرى أنها في العربية أكثر ظهورا حتى عدت من خصائص العربية، فالأصل أن يكون لكل لفظ (كلمة) دلالة (معنى) واحدة محددة، ولكن الدلالات تتغير وتنتقل وتتشابك، بحيث أنه قد تجتمع عدة دلالات على اللفظ الواحد، حتى تلك الدلالات التي تبدو متباعدة المجالات، فقد تصل إلى درجة التضاد الذي يوحي بعدم منطقية اللغة، كما أن حركية الدلالات قد تجعل عددا من الألفاظ لها جميعها دلالة واحدة ، ومن هنا ظهر في اللغة العلاقات الدلالية أبرزها: الترادف، والاشتراك، والتضاد.

3/ تقاطعات صرفية معجمية.

يتقاطع علم الصرف مع علم المعاجم في جوانب عدة تتصل بثابت المعجم ومتغيره، وذلك أن شأن المعجم متعلق بمبادئ الصرف حيث يدخر في كلماته ثقافة المجتمع وهويته باعتباره مرجعا وليس نظاما لغويا، فثابت المعجم ومتغيره يعد من تجليات التقاطع الواضح بين الصرف والمعجم حيث يلزم أن تكون حركة التبدل في القسم المتغير من المعجم أكثر منها في القسم الثابت منه[1].

كان للصرف دور كبير في بناء المعاجم والتنافس في إبداعها انطلاقا من التركيز على الجوانب المضمنة في بناء الكلمات وترتيب المادة المعجمية، فحفل التراث اللغوي العربي بثقافة معجمية صرفية ظهر تأثيرها في بناء المعاجم وتنميطها مثل معجم العين ومعجم البارع والصحاح والتاج واللسان والمقاييس، فحركة التبدل تعني ما يلحق المادة المعجمية من عوارض بعضها يطرأ على ثابت المعجم فلا يحصل له تغيير كتوسيع كلمة أو تقليصها وتشقيقها.

ومن حيث المنهج التأليفي نجد أن اعتماد نظام الكمية في البناء الأصلي للكلمات له دور أساسي في تخريج المنهج التأليفي للمادة المعجمية[2]، مثل ما فعل الخليل إذ

---

[1]- ينظر: من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، 1986، تونس، ص153وما بعدها.

[2]- مستويات التنظير في الصرف العربي، أحمد كروم، ص166-167.

أخضع مادته المعجمية لنظام الكمية فرأى أن الكلمات العربية باعتبار أصولها إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية، كما تظهر تقنية الصرف واضحة في تنميط المادة المعجمية من خلال نظام التقليبات وقد تأثر بنموذج الخليل عدد من أصحاب المعاجم في ترتيب الحروف وبناء الكلمات.

يلاحظ في صناعة المعاجم أن المعطى الصرفي له دور أساسي في تشكيل المعطى الصوتي قصد تشكيل المادة المعجمية[1]، بغرض تيسير البحث عن الألفاظ بطريقة سهلة تقوم على النظام الصرفي الذي يعتمد النسق الألفبائي بدلا من النظام الصوتي.

ولما اختلف علماء العربية القدماء في أنواع الاشتقاق ومدلول كل نوع نتج اضطراب في مذاهب العلماء حوله، فالبصريون يقولون أن أصل المشتقات هو المصدر وبه أخذ كثير من اللغويين، أما الكوفيون فأصل المشتقات عندهم هو الفعل لأن المصدر يأتي بعده في التصريف، وكذلك المحدثون من علماء العربية اختلفوا في أنواعه ومدلولاتها، فلما كان الاختلاف والاضطراب رأى بعض الباحثين أن الأخذ بطريقة المعجميين أو اللجوء إلى المعجم -والذي يعتبر أصل المشتقات هو الجذر الثلاثي للماد- سبيلا لحل هذه القضية[2]، إذ يقول تمام حسان:"والذي أراه أجدى لدراسة مشكلة الاشتقاق أن يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين، بل أن يجعلوا دراستها في إطار علم الصرف حسبه لوجه علم المعجم، مبتعدين بها عن مشكلة الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية، جانحين بها في اتجاه المعجم بحيث يكون الاشتقاق حدودا مشتركة بين المنهجين"[3]، حاول تمام حسان أن يعالج ما ذهب إليه البصريون والكوفيون في أصل المشتقات من خلال اعتباره قيام الاشتقاق على مجرد علاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معين، خير من قياسها على افتراض أصل وفرع؛ وهي رؤية فيها كثير من النور على هذه القضية بل كان لتمام حسان فضل تطويرها إلا أن لها أصلا عند بعض علماء

---

[1]-ينظر: دراسات في اللغة والمعاجم، حلمي خليل، ص 390وما بعدها.

[2]- ينظر: جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، غنيم الينبعاوي، المكتبة التجارية، الطبعة الأولى ، 1995، مكة المكرمة، ص351-352.

[3]-اللغة العربية مبناها ومعناها، تمام حسان، ص169

العربية القدماء الذين خالفوا البصريين والكوفيين فيما ذهبوا إليه، فقد نقل عن الزجاج قوله:" أن الكلم كله مشتق"[1]، ونقل أيضا عن ابن طلحة أنه " كان يرى أن الكلم كله أصل"[2]، وفي هذا السياق تأتي رؤية الدكتور جعفر دك الباب حول " المعجم العربي" إذ يرى أن الأصل الحقيقي في المعجم العربي (الذي هو رصيد للأصوات الصامتة التي تتألف منها المفردات وللمدلولات التي ترتبط بها)، هو ذلك الرصيد الذي يشتمل على الحد الأدنى من الصوامت المشتركة بين جميع الكلمات التي تدخل في العنقود الاشتقاقي الدلالي الواحد للمادة المعجمية ، وبالترتيب نفسه من دون أي إسقاط[3].

إذن فقضية الاشتقاق والمعالجات التي دارت في فلكها ما هي إلا دليل على التقاطع والتواصل بين الصرف والمعجم.

-للصيغة الصرفية أثر في تحديد المعنى المعجمي للمفردة، وذلك في الأفعال المشتقة من تصاريف، ومصادر، وأسماء تلتقي معها في مادتها ومعناها، ويكون هذا الالتقاء في اشتراكها في مقدار بعض حروفها وجزء من أصواتها، وتشترك الألفاظ المنتسبة إلى أصل واحد في قدر من المعنى، وهو معنى المادة الأصلية فتحصل الدلالة المعجمية لأن أغلب الألفاظ لا تدون في المعاجم إلا بعد اتفاق اجتماعي، فأصل المعنى المعجمي ما تدل عليه الكلمة من المعنى الوضعي وتمثل هذه الدلالة نقطة بداية للدلالات الأخرى[4]، فالكلمة داخل المعجم لها معنى مفرد معادل لبيان الدلالة وحين تدخل الكلمة في السياق التركيبي فإنها تتحدد بمعنى واحد وذلك بفضل القرائن المقالية فضلا عن ارتباط كل سياق بمقام معين تحدد أبعاده القرائن المتوفرة في النص.

---

[1]- المزهر في علوم اللغة، السيوطي، ج1، ص348.

[2]- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص257.

[3]-ينظر :نظرية جعفر دك الباب اللغوية العامة، تقديم: محمد العيد رتيمة- عمار ساسي، مخبر اللغة العربية وآدابها- جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010-2011، ص70-71ومابعدها، وص84.

[4]-ينظر :فقه اللغة وخصائص العربية، المبارك، ص22؛ و:علم اللغة، محمود السعران، ص233 - 277.

كانت هذه تقاطعات وتكاملات بين الصرف والمعجم لخصتها النقاط السالفة، ويمكن تلخيص المستوى الإفرادي في المخطط الآتي:

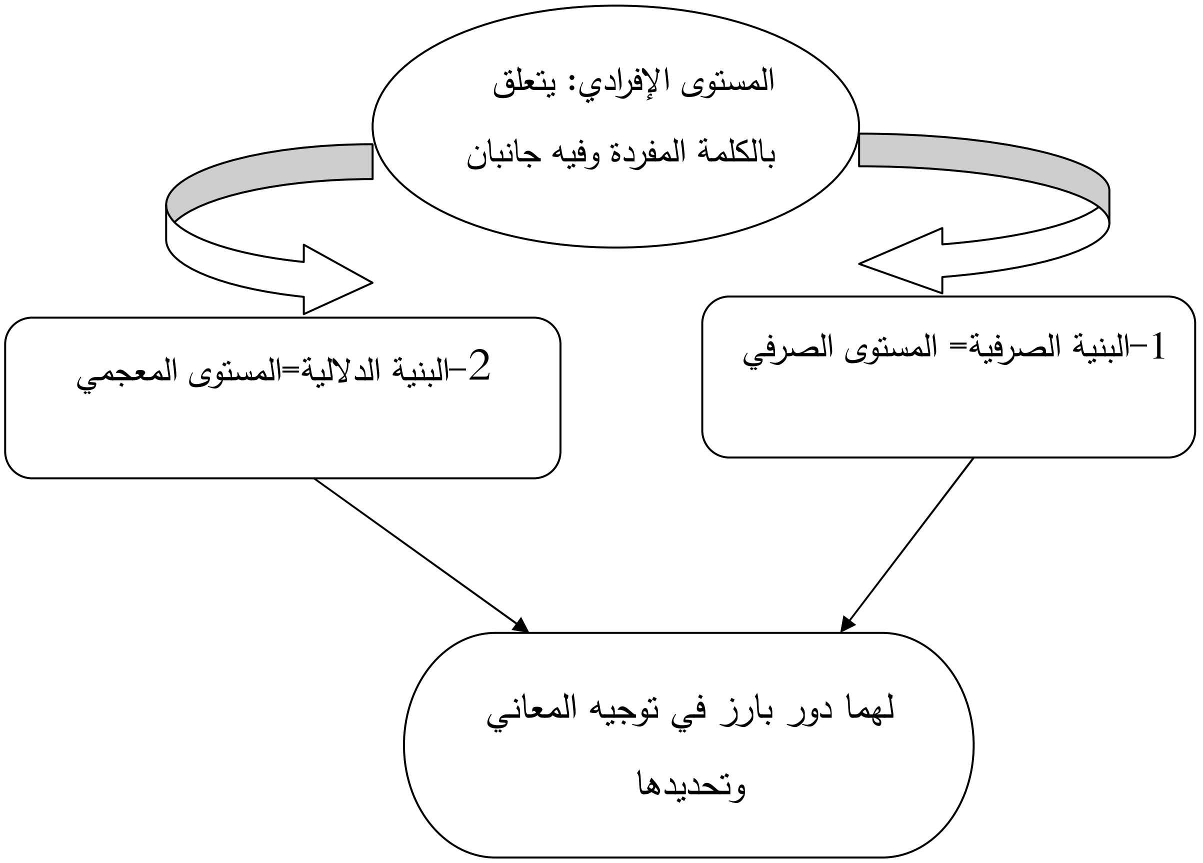

الفصل الثالث:

المستوى التركيبي

الفصل الثالث

المستوى التركيبي

تعددت التعريفات الساعية إلى تحديد مفهوم التركيب، إلا أن معظمها يتمحور حول فكرة "نظم الكلام" أو"تأليف العناصر"، وقد ورد في قاموس اللسانيات أن التركيب هو "تأليف وحدتين أوعدة وحدات متتابعة في السلسلة الكلامية"[1].

وقد تفطن كبار النحاة إلى أن التركيب هو الذي تضمن كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى لتتمّما معنى يفهمه المتحدث، فكل ما تضمن الإسناد هو جملة[2]، وأن الخبرة بتراكيب العربية هي في ذات الوقت خبرة بالأغراض التي تعبر عنها اللغة، أي أن هناك التحاما بين ما يسمى تراكيب وما يسمىالمعاني أو الخواطر[3]، وحول هذه المعاني التي ينبض بها التركيب يتمحور مفهوم "النظم".

يعد عبد القاهر أكثر علماء العربية القدماء اهتماما بدراسة العلاقات التركيبية ومعنى التراكيب، وذلك من خلال نظرية النظم التي تقوم على تناسق دلالة الألفاظ، وتلاقي معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، وأن يأتي ترتيب توالي الألفاظ في النص على ترتيب المعاني في النفس، فيربط مفهوم التركيب بالعضوية القائمة بين المعنى والبنية النحوية، فيقول:"واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها...فهو تعلق الكلم بعضها ببعض"[4]، بل يؤكد أن "لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم"[5]، فهو تعريف يبين

1–«Pour saussure ,un syntagme est la combinaison sur la chaîne parlée de deux ou plusieurs unités consécutives » Dictionnaire de la Linguistique, George Mounin, (2 eme édition; Paris : Quadrige, 1995), P 319.

2– ينظر:علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي–، محمود السعران، ص205–206.

3– ينظر: اللغة بين البلاغة والأسلوبية، مصطفى ناصف، النادي الأدبي، جدة، 1989، ص242.

4– دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، 1992م، ص81–82.

5–المصدر نفسه، ص370.

ضرورة مراعاة قواعد اللغة الشكلية والعلاقات الداخلية التي تربط بين أجزاء التراكيب والتي تتمثل في المعنى، والألفاظ عنده لبن هذا البناء أو المادة التي يقوم عليها نظم الكلام، وتأتي في المرحلة الثانية بعد المعاني، ومعرفة المعاني تأتي في المقام الأول، ثم مطابقة الألفاظ المعاني، ثم ترتيب المعاني في النفس، ثم يأتي في المرحلة الأخيرة ترتيب الألفاظ بما يتفق مع الفكر أوعلى نسق الفكر، ويوضح كل ذلك قوله :"اعلم أن ههنا أصلا أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف من جانب وينكر من آخر، وهو أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد، وهذا علم شريف وأصل عظيم، والدليل على ذلك أنا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة، إنما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها، لأدى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته"[1].

وقد ذهب ابن الأثير مذهب الجرجاني في أن التفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر مما يقع في مفرداتها فقال:" واعلم أن التفاوت والتفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر ما يقع في مفرداتها، لأن التركيب أعسر وأشق، ألا ترى ألفاظ القرآن الكريم من حيث انفرادها قد استعملها العرب ومن بعدهم، ومع ذلك فإنه يفوق جميع كلامهم ويعلو عليه، وليس ذلك إلا لفضيلة التركيب"[2]، ثم يذكر مثالاً على ذلك فيقول:" وهل تشك أيها المتأمل لكتابنا هذا إذا فكرت في قوله تعالى:﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[3].

أنك لم تجد ما وجدته لهذه الألفاظ من المزية الظاهرة إلا لأمر يرجع إلى تركيبها، وأنه لم يعرض لها هذا الحسن إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة، وكذلك إلى آخرها، فإن ارتبت في ذلك فتأمله لترى لفظة منها لو أخذت من مكانها، وأفردت من

---

[1]– دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص469.

[2]– المثال السائر في أدب الكاتب ابن الأثير، مج1، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية. لبنان، 1990، ص151.

[3]– هود، 44.

بين أخواتها كانت لابسة من الحسن ما لبست في موضعها من الآية، ومما في كلام آخر فتكرهها، فهذا ينكره من لم يذق طعم الفصاحة، ولا عرف أسرار الألفاظ في تركيبها وانفرادها[1].

علم التركيب:

علم التركيب "فرع من النحو يصف القواعد التي تتألف بموجبها الوحدات الدلالية في جمل"[2]،أي أنه يقوم بدراسة نظام هذه الوحدات وترتيبها والعلاقات الرابطة بينها، وفق معاييروعلاقات تراعى في ربط أجزاء الكلام وتأليفه، لإقامة المعنى المراد التعبير عنه.

وأما البحث في المستوى التركيبي فيتناول دراسة نظام الجملة ودور كل جزء في هذا البناء، وعلاقة أجزاء الجملة بعضها ببعض وأثر كل جزء في الآخر مع العناية بالعلامة الإعرابية، وبذلك تنطلق الدراسة التركيبية من التلازم بين النحو الذي هو الهيكل الأساسي والمعيار الداخلي الذي يتعلق بالأبنية التركيبية المؤلفة من الأبنية الإفرادية، وبين البلاغة ممثلة في أغراض المتكلم حسب الحال والمقام، أي أنها لا تقتصر في درسها لتراكيب الجمل وأنماطها على العلاقات الشكلية وإنما تتجاوزها إلى الدلالات والمعاني التي تؤديها تلك التراكيب دون فرض حدود فاصلة بين مستويات المادة اللغوية[3].

ونلخص المقصود بالمستوى التركيبي وفرعيه في الخطاطة الآتية :

---

[1]– المثل السائر، ابن الأثير، مج1، ص151.

[2]– البنية التركيبية للقصيدة الحديثة، رابح بن خوية، الطبعة الأولى، 2013،عالم الكتب، اربد الأردن، ص06.

[3]–ينظر: النحو العربي، إبراهيم البركات، الجزء الأول، دار النشر للجامعات، مصر، طبعة1، 2007، ص06–07، و:شكل القصيدة العربية في النقد العربي، جودت فخر الدين، ص87،و: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، الطبعة02، 1999، دار الفكر العربي المعاصر، دمشق– سورية، ص217.

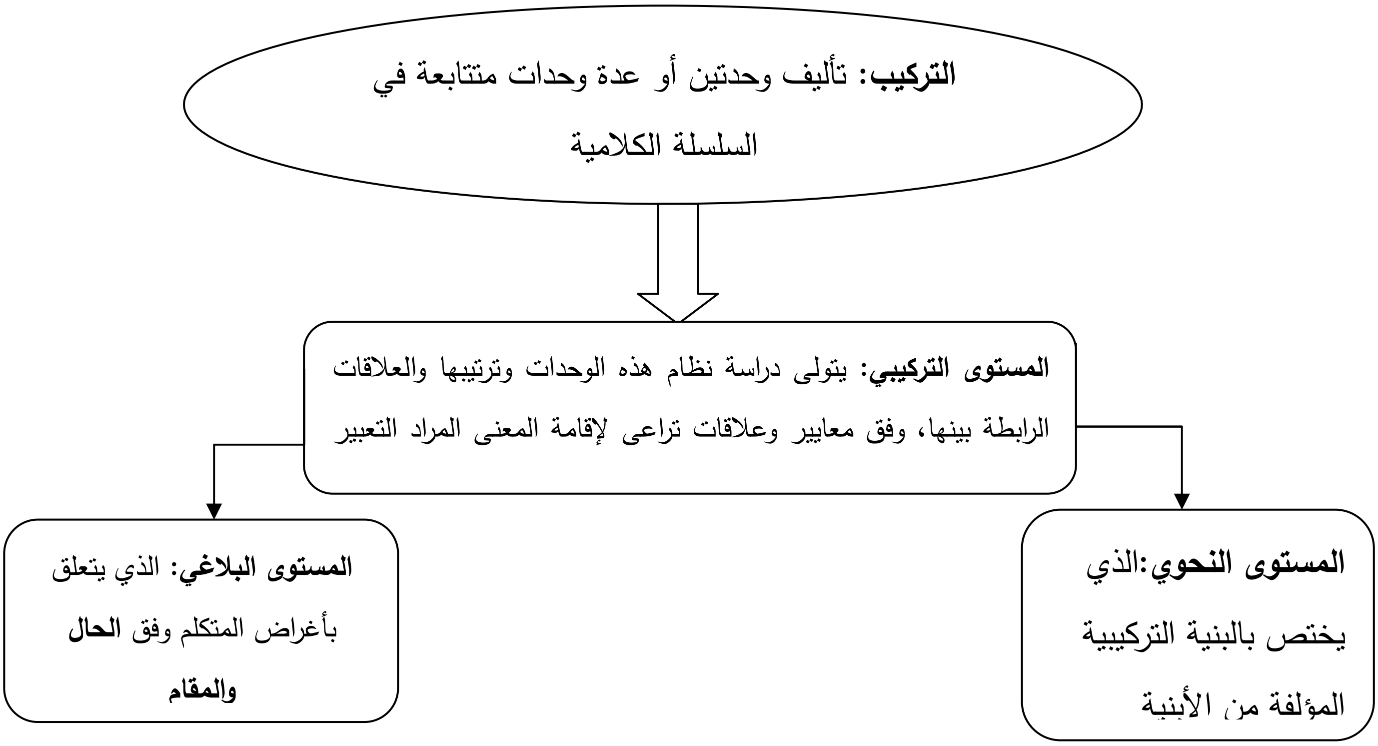

المبحث الأول

المستوى النحوي

يعد هذا المستوى من أهم المستويات اللغوية وأخطرها، لأن فيه تجمع المفردات ومنه يتغيرالتعبير، وفيه تنقل المعاني إلى دلالات، ومنه يبدأ الأسلوب والسياق، فهو ليس مستوى يضيق بحدود الإعراب ومشكلاته، بل يهتم بمجمل جوانب التركيب منها الموقعية، والرتبة، وما يريده المتحدث من توسيع لمعنى الجملة أو الاسم، وتمام الجملة وتمام الاسم، فالدراسة النحوية إذن تختص بدراسة تماسك الجملة وبيان العلاقات الواردة في أجزاء التركيب وتهتم بقضايا البنية والتركيب معا[1]، فيتعلق المستوى النحوي بالجانب التركيبي لوحدات الجملة التي تشكل بدخولها في هذا التجانس نسقا اعتدنا على تسميته "الوظائف النحوية"، ولقد استوفت الدراسات اللغوية العربية الجملة حقها من هذه الناحية وتمكنت من خلال النحو من ضبط قواعد ومعايير غاية في الدقة، ومن تفصيل الأدوارالوظيفية للكلمات.

---

[1]-ينظر: النحو العربي، إبراهيم البركات، الجزء الأول، ص06-07.

والنحو منذ نشأته الأولى يهتم بالمعنى ويعتدّ به وبأثره في التقعيد، فيمدّ الجملة بمعناها الأساسي، لأنه هو عصب التعرف على وظيفة الكلمة وموقعها الذي يكفل لها الصحة والسلامة، ويحدد عناصر معناها ويكشف تركيبها، سواء كان علامة إعرابية أم أساليب كلامية أم حروفا وأدوات نحوية أم قرائن وسياقات، لأن الجملة هي غاية كل نظام نحوي، فعلى مستوى التحليل يرتبط النحو بالجملة من الناحية الشكلية ويتبعه علم المعنى ليعطي هذه الجملة دلالتها ومعناها، إذ العلاقات التركيبية بين كلمات الجمل في اللغة العربية تصورها رسومات شكلية تعبر عن نفسها بأكثر من طريقة، فهناك الترتيب المعين للكلمات واحتلالها مواقع معينة تتفاوت بين المرونة والتقييد، وهناك المطابقة بين هذه الكلمات في صورة مطلقة أو جزئية، وهناك الحالات الإعرابية التي تكتسبها الكلمات في مواقعها النحوية المختلفة، وهناك النمط التركيبي المعين الذي يكون إطارا للتركيب كله كأن تكون الجملة اسمية مرة أو فعلية أخرى وهكذا[1].

اهتم العرب منذ القرن الأول هجري بالدراسة الوصفية للغة وبالأخص الدراسة النحوية، سعيا منهم إلى تقريب الدرس اللغوي من النص القرآني، فكان النحو العربي من العلوم التي تصدرت وسبقت علوم العربية قاطبة من أجل الدفاع عن القرآن الكريم، وليس ذلك وحسب وإن كفاه ذلك شرفا، لذلك فقد أجمع جمهور العلماء على أهميته والحاجة إليه لأن العربي "إن لم يكن عارفا بعلم النحو، فإنه يفسد ما يصوغه من الكلام، ويختل عليه ما يقصد من المعاني"[2].

فلم تعرف العربية علما من علومها كثر فيه الحديث والتأليف كالنحو –وإن تأخر التعريف به وبحدوده– فكان أول علم أنتجه العرب على يد واضعه أبي الأسود الدؤلي بإيحاء من علي ابن أبي طالب–رضي الله وعنه– على أرجح الروايات، ثم جاء من بعده سيبويه بكتابه فكان أول كتاب عربي نحوي على وجه الدقة والتحديد، ثم ظهر التخصص

---

[1]–ينظر:النحو والدلالة –مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، ص 09، و:الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة –دراسة تفسيرية، محمود عبد السلام شرف الدين، ج1، الطبعة الأولى، 1984، دار مرجان للطباعة–القاهرة–، ص4–5.

[2]–مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القسم الأول، ج01،1960، دار المعارف، مصر، ص310.

الذي أدى إلى التأويلات والتخريجات المنطقية، ودراسة التراكيب النحوية بمعزل عن الكلام والنصوص، ومن ثمة كثرت في النحو الحدود والتعريفات والأقاويل، واختلطت الآراء بالأحكام،والتصورات بالمسلمات، والمجريات والمجردات؛ واختلف بعض اللغويين في تدريسهم وفهمهم للنحو من حيث المنهج والمادة والطريقة، مع اختلاف واضح في كلّ هذا ولم يميّزوا بين ما تشابك من قواعد النحو،وما امتزج بغيرها، ولم يلبثوا أن أقحموا في مادة النحو قواعد المنطق وآراء الفلاسفة[1]، هذه نبذة مختصرة في نشأة النحو العربي وما يتعلق به.

أولا: محددات النحو العربي.

1-النحو العربي: الماهية والفائدة والوظيفة:

يأخذ مصطلح النحو في الدرس العام دلالة عامة في الدرس القديم، ودلالة خاصة في الدرس الحديث، فمصطلح "syntaxe" لا يعني النحو بمعناه العام وإنما يعني فرعا من فروع النحو"grammaire"، وهذا الأخيرهو الذي يقابل المعنى العام القديم، والتركيب "syntaxe" يعني التأليف أو نظم المفردات في شكل معين، وهو لا يعني الجملة المفيدة في كل السياقات، فقد يعني تأليف الحروف لتكوين كلمة، وهو ما يعرف بنظم حروف الكلمة ومصطلح "syntaxe" استخدمه التقليديون على أنه أحد فروع النحو"grammaire"[2].

وإدراكا من علماء اللّغة بأهمية النّحوفي الدراسات اللغوية،اعتبروه مقياسا أساسا للتفريق بين المعاني المتداخلة في مختلف التراكيب اللغوية، وبخاصة حينما يتعلق الأمر بالقرآن الكريم، فليس النّحو مقياسا شكليا يعتمد عليه كالمنوال تصب فيه الكلمات

---

[1]-ينظر: الكلام على نشأة النحو في:مراتب النحويين البصريين، أبو الطيب اللغوي (ت 351)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة 02، 1974، دار نهضة للطبع والنشر، القاهرة -مصر، ص 23. و:الفكر النحوي عند العرب- أصوله ومناهجه-، الياسري، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان، ص93، و:هندسة المستويات اللسانية من المصادر العربية، مكي درار، ص92، والتراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص41.

[2]-العلاقة بين الدلالة والتركيب -دراسات تطبيقية لبعض آيات النفس في القرآن الكريم-، عطية سليمان أحمد، الجزء الأول، ص74.

والتراكيب، وإنما هو تدرب على طبيعة الكلام العربي للتحكم في صياغته اللفظية والدلالية معا[1]، ويذكر الزجاجي أن الفائدة من النحو هي "الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدّل ولا مغيّر وتقويم كتاب الله -عزّ وجلّ- الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد ومعرفة أخبار النبي -صلى الله عليه وسلم- وإقامة معانيها على الحقيقة لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلاّ بتوفيتها حقّها من الإعراب..."[2].

يرى العلماء أن وظيفة النحو هي معرفة تأليف الكلام العربي كما نطق به الفصحاء من العرب وليس مجرد بحث في أواخر الكلم، ولقد كان ابن جني على درجة كبيرة من الوعي حين عرّف النّحو أنه:(انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتصغير والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل الغربية بأهلها في الفصاحة والتركيب فينطق بها، وإن لم يكن منهم)[3]؛ وانتحاء السمت يعني اتباع خطى العرب، وانتحاء سيرهم في السمت الذي هو (حسن الخلق)[4]، ويفهم من هذا، أن السمت اقتفاء وإقتداء لما هو حسن. وقالو في ذلك: (سمت لهم يسمت سمتا إذا هيا لهم وجه العمل ووجه الكلام والرأي، وهو يسمت سمته أي ينحو نحوه)[5]، السمت في المعاجم العربية يتجه وجهة واحدة هي الإتباع الحسن والقصد الهادف، فيتبين أن ابن جني يريد احتذاء كلام العرب في طبيعة نطقها وكيفية صياغة تراكيبها من حيث الإعراب والدلالة معا، وأما قوله :"ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة"، فيقصد بالفصاحة أن يتوصل الناطق باللسان العربي إلى اختيار ألفاظه، وصياغة تراكيبه وفصاحة لسانه وفق ما كان مألوفا من قبل لدى العرب.

---

[1]- ينظر:التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص41.

[2]- الجمل، الزجاجي، ص45.

3- الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار، ج1، ص34.

[4]- لسان العرب، ابن منظور، ج 2، ص46.

[5]-المصدر نفسه، ج 4، ص46.

فالنحو علم منتزع من استقرار هذه اللغة[1]، وهو العلم الذي يهدف إلى ضبط الملكة اللسانية بالقوانين المستقرأة، كما يرى ابن خلدون[2]، ويرى ابن عصفور أنه "علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"[3].

ولقد كان عبد القاهر الجرجاني أكثر تعمقا في فهم النّحو، وربطه بالدلالة والبلاغة، من خلال صياغة نظرية النظم، حيث يقول:"فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطأه إن كان خطأ إلى النظم، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزيّة وذلك الفضل إلى معاني النّحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتّصل بباب من أبوابه"[4].

فالنّحو عنده شامل للإعراب والمعنى والبلاغة معا، فهو المعيار الذي يميّز به نقصان الكلام أورجحانه، والأساس الذي به يحكم على الكلام من حيث الإجادة والإصابة في تصوير المعاني وملاءمتها للموضوع الذي تعبّر عنه، ذلك أنّ الفكر يتعلّق بمعاني النّحو أي بالكلام مضموما بعضه إلى بعض، وآخذا بعضه بأطراف بعض، وهذا هو المتوخى في علم النّحو، فلا يمكن الوصول إلى معاني الألفاظ ودلالتها عبر السياقات المختلفة إلاّ عن طريق إدراك العلاقات التي تربط بينها[5].

وعليه فإن النحو يشتمل على ثلاثة عناصر هي:

*القوانين النحوية التي يتحدد على ضوئها كيفية تركيب الجملة.

*القوانين الدلالية التي يتم على ضوئها تفسير الجملة وفهم معناها.

* القوانين الصوتية التي يتم على ضوئها تحديد كيفية نطق الأصوات التي تتشكل منها الجملة.

---

[1]- الخصائص، ابن جني، ج1، ص198.

[2]- المقدمة، ابن خلدون،ج4، ص1367.

[3]- المقرب، ابن عصفور، ج، 1ص 45.

[4]- دلائل الإعجاز، عيد القاهر الجرجاني، ص158.

[5]-ينظر:دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث- دراسة للوظائف الصوتية والبنوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق، عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، (د ط)، 1991، دار الكتب، القاهرة، ص282.

كما يعنى البحث النحوي بتحديد المنازل التي تتنزل فيها أجزاء الكلام، وذلك عن طريق التأليف بين أجزائه وتركيبها على الوجه الذي يتشكل بموجبه المعنى الذهني، فيقوم ببحث العلاقات التي تربط بين الكلمات في الجملة الواحدة، وبيان وظائفها ليقدم التفسير النهائي لتعقيدات التركيب اللغوي[1]، وفي هذا السياق يشير السكاكي إلى حقيقتين مهمتين تتعلقان بالهدف من علم النحو من خلال تعريفه له بأنه" أن تنحو معرفة كيفيةَ التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى، وفقا للمقاييس والقوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب[2].

فالأولى أن تركيب أجزاء الكلام وترتيبه خاضع لمقاييس وقوانين مقررة، والثانية أن وضع أجزاء الكلم في المنازل التي اختصت بها هي التي تعطيه الإفادة المرجوة والمعنى المراد، أي أن الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف.

2-بين النحو والإعراب:

ارتبطت نشأة النحوبملاحظة الخطأ في الإعراب أو ما سُمي باللحن، وعلى هذا الأساس كانت العناية بملاحظة الحركات في أواخر الكلمات كبيرة، وذلك لمعرفة أسباب تغيرها، فكان الانطلاق من وجود الحركة إذ هي الأصل، حتى ارتبطت الحركات بوظائف معينة تحتلها الكلمات من الجملة العربية، وسميت هذه الحركات بعلامات الإعراب، ولهذا قُدّر وجودها تقديرا إذالم تكن ظاهرة لفظا[3].

لم تحظ قضية بالبحث والاهتمام في النحو قديما وحديثا مثلما حظيت به قضية الإعراب والعلامة الإعرابية ومرد ذلك إلى أن العلامة الإعرابية قرينة مهمة من القرائن التي تعين على تحديد المعنى الوظيفي،- وهذا غاية التحليل النحوي- وكون هذه القرينة

---

[1]-ينظر: هندسة المستويات اللسانية، مكي درار، ص76-77.

[2]-مفتاح العلوم، السكاكي، ص45.

[3]-ينظر:الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أوس إبراهيم الشمسان، الطبعة الأولى،1981، مطابع الدجوي-القاهرة، ص10.

لفظية يجعل دلالتها أكثر وضوحا وأكثر جذبا للانتباه إليها من غيرها، فهي أثر شكلي له علاقة قوية بالمعنى.[1]

ولما كان الإعراب يشغل الحيز الأكبر في النظام النحوي العربي جعله بعضهم مرادفا للنحو، لكن مفهوم النحو يختلف من حيث وظيفته عن مفهوم الإعراب، ذلك أن النحو هو العلم الذي يحدد العلاقات بين الكلمات في التراكيب اللغوية، ويبيّن وظائفها الدلالية فهو، بينما الإعراب هو تلك الحركات التي تعدّ أعلاما لتبيان المعاني النّحوية، إذ " أن اختلاف الحركات الإعرابية التي تَعتوِرُ أواخر الكلمات يترتب عليها اختلاف في الدلالات"[2]، ومن هذا يظهر الفارق المهم بين النحو والإعراب إذ النحو انتحاء تعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا[3]، والإعراب إبانة عن هذا الانتحاء والتمركز في جهة ما، والجهة المقصودة هنا في مستوى التركيب هي الجملة باعتبارها جامعة للمفردات، ومنطلق الأسلوب، كما أنها الحلقة الوسطى بين الإفراد والتركيب بل هي واسطة الأداء أو العقد، فالعلاقة بين الإعراب والنحو والتركيب هي علاقة المسبب بالسبب، فالإعراب لا يتصور إلا في التركيب أو لا يحدث إلا بعد تركيبه وعقده[4].

ونظرا لأهمية الإعراب في العربيةفقد وقف النحاة عنده طويلا باحثين عن سبل تيسير فهمه إلى النشأة والمعتنقين للدين الجديد، فساروا في عرض هذه الظاهرة على نهج خاص يُمَكِّنُهم من الإلمام بجميع جوانبها واستيعابها؛ فأبدعوا "فكرة العامل" منذ مرحلة النشوء والنمو[5]، والتي تقوم على أصل مؤدّاه أن العناصر اللغوية تحكمها علاقات التأثير والتأثُّر، فعبرواعنها بـ"نظرية العامل".

---

[1]– ينظر:الشكل والدلالة–دراسة نحوية للفظ و المعنى، عبد السلام السيد حامد، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع 2002، القاهرة، ص60-61.

[2]– مفتاح العلوم، السكاكي، ص96.

[3]–ينظر: هندسة المستويات اللسانية من المصادر العربية، مكي درار، ص84، علم اللسان العربي– فقه اللغة–، عبد الكريم مجاهد، الطبعة الأولى، 2005، دار أسامة، عمان –الأردن، ص08.

[4]ينظر:الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، محمود عبد السلام شرف الدين، ص13.

[5]– ينظر: نشأة النحو، الشيخ الطنطاوي، ص 19- 22.

نظرية العامل:

تعد نظرية العامل عند النحاة أساسالتفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلَّق به، فقامت دراسات حول قضية العامل تناولت النظرية وأسسها وأصولها وقواعدها، ومشكلاتها وما خلَّفتهمن آثار ومواقف النحاة منها، قدماء ومحدثين،فهي محاولة منهم لتفسير ظاهرة الإعراب، وتقريب قواعدها إلى الأفهام، ومنهجهم في العامل جدواه وأهميته تكمن في تيسير القواعد وإيجازها، غير أن القدماء اقتنعوا بما صنعوا، ولم يخرج عليهم إلاّ بن مضاء القرطبي (592هـ) في كتابه " الردعلى النحاة"[1].

تعريف العامل:

العامل هو:"ما به يَتَقَوَّم المعنى المقتضي للإعراب"[2]، والمقصود بالتقوّم ما وضحه الاستربادي بقوله:" ويعني بالتقوم نحوًا من قيام العرض بالجوهر؛ فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضاف إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل، فالموجد لهذه العوامل هو المتكلم، والآلة العامل ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوها الآلة؛ كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها -كما تقدّم-؛ ولهذا سميت الآلات عوامل"[3].

ثانيا: أقسام العامل:

قسّم النحويون العامل إلى عامل لفظي وعامل معنوي، يقول ابن جني:"وإنما قال النحويون : عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمرا قائما، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه مع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما

---

[1]-ينظر:المقتضب، المبرد، ج4، ص

[2]-شرح الكافية في النحو، الاستربادي، ج1، ص25.

[3]-المصدر نفسه، ص25.

هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح"[1].

-القسم الأول:العامل اللفظي:

هو الألفاظ المؤثرة فيما بعدها، وهو الأصل في الإعمال؛ كالفعل يعمل الرفع في الفاعل، وأمّا عمله النصب في المفعول به فموضع خلاف بين النحاة[2].

القسم الثاني: العامل المعنوي:

وهو الذي يدرك بالعقل دون أن يُلفظ به، وهو عندسيبويه وجمهور البصريين محصور في موضعين:الابتداء وهو التعرية من العوامل، ووقوع الفعل المضارع موقع الاسم*.

2- حقيقة الإعراب:

اختلف العلماء في حقيقة الإعراب هل هي مرتبطة باللفظ أم المعنى؟ وكان هذا الخلاف في الأصل راجعًا إلى اختلافهم في تفسير كلام سيبويه، عند حديثه عن مجاري الكلم في العربية"[3]، قال سيبويه:"...وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب، والجرّ، والرفع، والجزم، والفتح، والضمّ، والكسر، والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[4].

---

[1]-الخصائص، ابن جني، ص117.

[2]-الكتاب، سيبويه، ج1،ص23-24، و:المقتضب، المبرد، ج4، ص126، و:أسرار العربية، ابن الأنباري، ص64-65.

*-اختلف البصريون والكوفيون في مواضع العامل المعنوي.

[3]-الكتاب، سيبويه، ج1، ص13.

[4]-الكتاب، سيبويه، ج1، ص14.

وعليه فإن الإعراب هو: "اختلاف في أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا"[1]، ويتضح من هذا التعريف أن:

*- الإعراب هو الفاصل بين المعانيوالتمييز بينها.

*- الحركات تضاف إلى الإعراب؛ فيقال: حركات الإعراب، ولو كانت الحركات – أنفسها- هي الإعراب لمّا جاز أن يضاف إليه؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، فالإعراب كما قال عنه ابن جني هو" الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[2].

3- ألقاب الإعراب ودلالاتها:

للإعراب أربعة ألقاب: الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم، والأصل في الرفع أن يكون بالضمة، وفي النصب أن يكون بالفتحة، وفي الجرّ أن يكون بالكسرة، وفي الجزم أن يكون بالسكون، فيشترك في الرفع والنصب الأسماء والأفعال، وأمّا الجرّ فيختص بالأسماء كما يختص الجزم بالأفعال، لكن قد ينوب عن هذه الحركات حروف كما في الأسماء الخمسة، والأفعال الخمسة، والمثنى والجمع[3].

وقد أجمع النحاة أن لحركات الإعراب دلالة خاصة، فلكل لقب من ألقابه دلالة تختص به، فالضمة دلالة على الإسناد (الفاعلية والابتداء)، والنصب دال على الفضلة (المفعولية)، والجرّ دال على الإضافة، هذا أصل الإعراب، وينوب عنه علامات فرعية في معناه نفسه، كالإعراب بالحروف والإعراب المقدر والمحلي الذي لا يظهر لدواعٍ صوتية، كالثقل والتعذر واشتغال المحل، فيحمل على الأصل، أما البناء فغالبا يحدث لأسباب تخص اللفظة ولاسيما الحروف والأسماء المحمولة عليها، تلزم حركة بناء واحدة لكنها تقع في مواقع الإعراب المختلفة، ويقدر عليها النظام الإعرابي نفسه، هذا للبناء اللازم، أما البناء العارض كالمنادى العلم واسم لا النافية للجنس ومركب الأعداد فإنها

1- أسرار العربية، ابن الأنباري، ص 33.

2-الخصائص، ابن جني، ج1، ص79.

3-ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص13-23، و: شرح ابن عقيل، ج1، ص43 وما بعدها.

محمولة على معان نحوية أخرى تشبهها فحمل بعضها على بعض، والمشابهة بينها جوهر النظام اللغوي للعربية.

أثر الإعراب في تأويل المعاني وتوجيهها:

للإعراب أثر كبير في توجيه المعاني وتأويلها، ولعلّ أحسن نموذج يمكن أن تبرز به الظاهرة النحوية المتميزة في اللسان العربي هو اختلاف الأداء في القراءات القرآنية وما ينجم عنه من تعدد في الوجوه، وما يرتبط بتلك الوجوه من توجيهات دلالية وتأويلات نحوية مختلفة عدَّها علماء القراءات شرطاً من شروط صحة القراءة[1].

ومن أمثلة الاختلاف بين القراء اختلافهم في قوله تعالى:﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[2]، قرأ حمزة: "والأرحامِ" خفضا، وقرأ الباقون:"والأرحامَ" نصبا، والمعنى- عند من قرأ بالنصب- اتقوا الأرحام أن تقطعوها، أي صلوها، ومن قرأ «والأرحامِ» فالمعنى: تساءلون به.

مما سبق يمكن القول إن النحاة قد أجمعوا على نظرية العامل في الدرس النحوي، وأنهم توسلوا من خلالها إلى تفسير ظاهرة الإعراب وضبط قواعدها التي عدت من أبرز موضوعات علم النحو العربي، إلى درجة أطلق عليها علم الإعراب نظرا للدور المنهجي الذي يؤديه العامل، فهما وجهان لعملة واحدة وهما من أهم الدعائم التي يقوم عليها النحو العربي؛ ومن أبرز سمات العربية.

3-الجملة:

تعد الجملة ميدان النحو وموضوع بحث علم التركيب ومادة درسه لذلك اتخذتها الدراسات الحديثة محورا لها كونها الوحدة الكلامية التي يعبر بها عن الفكرة، وبواسطتها تصل الفكرة للآخرين، فكان هدف البحث اللغوي الحديث دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة لأنها وسيلة للتعبير عن المعنى ومن ثم اعتبر المعنى قطبا مهما في دراسة

---

[1]-ينظر:حجة القراءات، ابن زنجلة أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد،تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان، ط5، 2001، ص12.

[2]-النساء، 01.

الجملة، لكن دراسة الجملة في ضوء الدلالة ليست من صنع المحدثين، بل هم في ذلك تابعون للقدماء من العرب فقد تنبه فريق منهم إلى قيمة الجملة ودراستهامن خلال المعانيومن مناظير مختلفة تدل على استيعابهم العميق لمفهوم الجملة[1].

***-مفهوم الجملة:**

الجملة العربية عند النحاة العرب هي" القول المركب منكلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى لتتمما معنى يفهمه المتحدث"[2].

يصبّ هذا التعريف في أن الجملة تتكون من ركنين أساسين هما: المسند والمسند إليه وهما عمدتان في الكلام، وباقي العناصر فيها عناصر توسيعية يمكن الاستغناء عنها وإن لم يصرح النحاة بهذا المفهوم العام، فكل ما تضمن هذا الإسناد فهو جملة، وقد يكون الإسناد أصليا نحو: أفلح المؤمن أو المؤمن مفلح؛ وقد يكون غير أصلي كما في إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فإنها ما أسند ت إليه ليست بكلام[3].

***- مصطلح جملة:**

يعد المبرد (ت285هـ) هو أول من استعمل مصطلح "الجملة" من الرعيل الأول، وذلك حين تعرض للحديث عن الفاعل قائلا: "هذا باب الفاعل وهو الرفع وذلك في قولك: قام عبد الله وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يستحسن عليهما السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبرإذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك القائم زيد"[4].

كما أشار سيبويه إلى مفهوم الجملة في كتابه تحت مصطلح الكلام، وأدرك -إلى حد كبير- مفهوم الإسناد من خلال عقده بابا لمصطلحي (المسند والمسند إليه)،

---

[1]-ينظر: الفكر النحوي عند العرب، الياسري، ص306-307،و: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص229.

[2]- ينظر: النحو العربي، إبراهيم بركات، ص 13، و:الأصول - دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب- النحو- فقه اللغة- البلاغة، تمام حسان، عالم الكتب، 2004، القاهرة، ص121.

[3]-الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، محمود شرف الدين، ص14.

[4]-المقتضب، المبرد، ص14.

باعتبارهما العنصران الأساسيان لتكوين الجملة، وعرفهما بقوله:"... وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منهما بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك (عبد الله أخوك) و(هذا أخوك)، ومثل ذلك (يذهب عبد الله) فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء"[1]،لأنهما "اللوازم للجملة والعمدة فيها التي لا تخلو منها وما عداهما فضلة"[2]، ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه لأن الإفادة تحصل بالإسناد،يقول الجرجاني:" اعلم أن الواحد من الاسم والفعلوالحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفاد سمي كلاما وسمي جملة"[3]، ثم يوضح الائتلاف بقوله:" واعلم أن الائتلاف هو الإفادة وذلك لا يكون إلا بين الاسم والاسم...أو بين الفعل والاسم ...واعلم أن الفعل لا يأتلف مع الفعل... وكذا لا يقع الائتلاف بين الحرف والحرف ولا بين الاسموالحرف"[4].

يرادف ابن جني الجملة بالكلام التام المفيد لمعناه، يقول: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو جملة"[5]، وكذلك فعل الزمخشري إذ يقول: "... والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما للأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر، ويسمى الجملة"[6]، ثم فرق الاستراباذي بين الجملة والكلام فاعتبر الكلام ما أفاد معنى تاما،قائلا: "الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، أو فعل واسم، والجملة تفيد ولا تفيد مثل جملة الصلة والشرط..."[7].

الجملة المفيدة كلام تام يدل على معنى أقلّه نسبة شيء إلى شيء إثباتا أو نفيا، أو إنشاء ربط بين شيء وشيء آخر يكفي لإنشائه القول، مثل أمر التكوين، أو الأمر بفعل[8]،

---

[1]- الكتاب، سيبويه، ج1،ص23.

[2]- شرح المفصل ، ابن يعيش، ج1، ص74.

[3]-دلائل الإعجاز، الجرجاني ، ص145.

[4]-ينظر: المصدر نفسه، ص51.

[5]- شرح المفصل"، لابن يعيش، ج1، مكتبة المتنبي، القاهرة، ص20.

[6]- المفصل، الزمخشري أبي القاسم محمود بن عمر،ص06.

[7]-شرح الرضي على الكافية: الاستربادي، ج1، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران، 1398هـ - 1978م.ص33.

بفعل[1]، يتبين مما سبق أن مفهوم الجملة هو كل تركيب إسنادي قائم على عنصرين مسند(prédicat) ومسند إليه (sujet)، وهما عنصران أساسيان لتكوين أية جملة، وهما يشكلان ما يسميه علم اللغة الحديث بالجملة النواة (phrase noyau)[2]، وهذا يعنى أن أية جملة لابد أن تشتمل على جملة نواة؛ لأنها لا تكون جملة بدون التركيب الإسنادي الذي تتشكل منه النواة، فإذا اقتصرت الجملة على عنصريها الأساسيين فإن علم اللغة الحديث يطلق عليها حينئذ مصطلح الجملة الدنيا، وهذا يعنى أن الجملة الدنيا هي الجملة المقصورة على نواتها الإسنادية دون أية توسيعات[3].

أنواع الجملة أقسامها:

قسّم النحاة الجملة معتمدين عدة منطلقات كالمنطلق الوظيفي والمنطلق التركيبي والموقعي؛ فأما أنواعها من حيث الدلالة فتنقسم إلى:

1-جملة خبريّة.2- جملة إنشائيّة.3-جملة طلبية.

وأما من حيث محلها الإعرابي ووظيفتها الإعرابية فتنقسم إلى قسمين :

أ – جمل لها محل من الإعراب: وهي التي يمكن أن تؤول بمفرد، وتأخذ تلك الجملة إعراب ذلك من حيث التركيب المفرد، وسمي المفرد بهذه التسمية:لأنه ليس جملة، ولا شبه جملة، فهو غير مركب ويعرب مباشرة بعلامة الإعراب الأصلية، وقد اختلف النحاة في عدد الجمل التي لها محل من الإعراب، وأشهرها : الجملة الواقعة خبرا، والواقعة حالا، والواقعة مفعولا، والواقعة مضافا إليه، والواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم، والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة لها محل من الإعراب[4].

ب – جمل لا محل لها من الإعراب: وهي الجمل التي لا تحل محل المفرد ، ولا تؤول به، ومن ثم لا يقال فيها إنها في موضع رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، وقد

---

[1]– البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن الميداني، ص156.

[2]–بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ص18.

[3]–الجملة العربية "مكوناتها– أنواعها– تحليلها– محمد إبراهيم عبادة، الطبعة3، 2007،مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، ص69–70.

[4]– الجملة العربية والمعنى، فاضل صالح السامرائي، ط1، 2000، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ص23–33.

اختلف النحاة في عددها كذلك وأشهرها:الجملة الابتدائية، الجملة المستأنفة، الجملة المعترضة والجملة التفسيرية، وجملة جواب القسم، الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم، أو جازم، ولم تقترن بـ(الفاء)، ولا بـ(إذا) الفجائية، الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف، والجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب[1].

كما قسم النحاة الجملة من حيث التركيب أو من حيث ما تبدأ به من مفردات، أو بحسب بنيتها اللفظية إلى قسمين:اسمية وفعلية، وذلك حسب صدورها والمراد بصدر الجملة: المسند والمسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليها من الحروف، وهذان الركنان هما عمدة الكلام؛ مضافا إليها الجملة الظرفية والشرطية .

ويظهر تأليف الجملة – تبعا للمسند – بصورتين: فعل مع اسم، أواسم مع اسم، وبالتعبير الاصطلاحي: فعل وفاعل، أو نائبه، أو:مبتدأ وخبر، وكل التعبيرات الأخرى إنما هي صور أخرى لهذين الأصلي والصورة الأساسية للجمل التي مسندها فعل، أن يتقدم الفعل على المسند إليه، ولا يتقدم المسند إليه على الفعل إلا لغرض يقتضيه المقام والصورة الأساسية للجمل التي مسندها اسم، أن يتقدم المسند إليهعلى المسند، أو بتعبيرآخر أن يتقدم المبتدأ على الخبر، ولا يتقدم الخبر إلا لسبب يقتضيه المقام، أو طبيعة الكلام.[2]

أ- **جملة اسمية** :وهي التي صدرها اسم؛ كزيد قائم، وهيهات العقيق.

ب- **جملة فعلية** :وهي التي صدرها فعل؛ كقام زيد، وضُرب اللص، ويقوم زيد، وقم.

ج-الجملة الظرفية: هي المصدرة بظرف أو جار ومجرور، وأما نظامها فيقوم على أساس تقديم الظرف أو الجار والمجرور الذي هو مند في الجملة، وتأخير المسند إليه النكرة بالظرف[3].

---

[1]-النحو الوافي، عباس حسن، ج1، ط5؛ مطبعة دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص73.

[2]-ينظر:معاني النحو، السامرائي صالح فاضل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1423هـ/2003، ص 15.

[3]- ينظر: في النحو العربي – قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، المهدي المخزومي، ص161.

د-**الجملة الشرطية:**هي المصدرة بأداة الشرط، وتتألف من أداة الشرط وفعل الشرط وجواب الشرط[1].

كما قسَّم ابن هشام الجملة من حيث طولها أو بساطتها إلى:

1-جملة كبرى 2- جملة صغرى

إذن فالمستوى النحوي يدرس التراكيب وما يتصل بها من خواص فبعد أن تحدد أقسام الكلام وتعرف فصائله النحوية، والتغيرات التي تطرأ عليه ، ينتقل إلى النظر في نظم الكلام والنظم يعني ترتيب الكلمات في جمل مفيدة وبمعنى آخر، فإن بناء الكلمة يعنى بوسائل تكوين الكلمات من الوحدات الصوتية المختلفة، وأما بناء الجمل فيدرس كيفية تكوين الجمل من الكلمات المختلفة.

النظام النحوي يؤسس على مواقع محددة تسمى معانٍ نحوية أو وظائف اصطلح عليها النحاة بمصطلحات محددة كالإسناد والفاعلية والمفعولية والوصفية والتبعية وغيرها على وفق ترتيب يتصف بالمرونة يسمح بتغيرات داخل نظامه مشابهة له.وتعضده أنظمة أخرى كنظام الإعراب والربط والنظام الصرفي ونظام الإضافة والتعلق وغيرها.

النحو نظام مبني على أصول محدودة ثم يتوسع فيها باتجاهات عديدة بحسب المعنى المراد، وإن كان دقيقاً أو ملمحا أو لغزا أو إبداعيا أو بلاغيا بتوسع هذه الأصول إلى ما يشبهها، وهذا الشبه قد يكون واضحاً جلياً كقواعد النحو ونظام الإعراب وقد يكون خفياً كالعدول في ضوء النظام نفسه، فالأصل يركب من معنيين نحويين ورابط وتفصيل يزيد المعنى وضوحاً وبياناً كالتمييز والحال والنعت والتوابع الأخرى ثم يتوسع بإحلال معان مختلفة بالموقعين النحويين أو الوظيفتين أو المعنيين، وكذلك الرابط يتوسع فيه بإحلال روابط مختلفة كالأداة والضمير والحرف وحركات الإعراب التي تعضد النظام، وكل معنى نحوي أو موقع تحل محله وظائف نحوية مختلفة كالفعل والاسم المبتدأ وما يشبهها من الأفعال الناقصة والأخرى المشبهة بالفعل في المعنى النحوي الأول[2].

وتحل محل المعنى النحوي الثاني أو الموقع معانٍ نحوية أو وظائف متعددة كالمفعولية والخبرية وغيرهما، وتحل معان نحوية مختلفة في (التفصيل) كالتبعية ومهما

---

[1]-الجملة الشرطية عند النحاة العرب، إبراهيم الشمسان، ص131.

[2]-في النحو العربي – نقد وتوجيه –، مهدي المخزومي، دار الرائد، ط2؛ بيروت، لبنان، 1986، ص80.

يتوسع النظام فيقوم على مشابهة الأصل حتى الأساليب التي يختلف نظامها كالاستفهام والشرط والاستثناء والنداء وغيرها.

إذن فالأصل في المعنى النحوي الإسناد، لأنه يفيد تعليق الألفاظ بعضها ببعض، ومنه النسبة بقسميها التامة والناقصة، والمعنى العام يقوم على معاني المفردات التي تؤلف مجموع المعنى، ولكل معنى إفرادي وظيفة في الكلام، وللمعنى العام دلالة تقوم على مجموع الوظائف التي تؤديها المفردات في التراكيب المختلفة بحسب المراد[1].

المبحث الثاني

المستوى البلاغي

قد لا يذكر الباحثون في الغالب أن هناك مستوى في البنية اللغوية يسمى المستوى البلاغي، لأنه متداخل مع المستوى الإبلاغي الذي يعتمد التراكيب أو الإسناد أساسا، و إنما هناك أنواع من التصرف في الكلام قد تجعله بليغا، و يتفاوت في ذلك المتكلمون، ومما يشير إلى أن الدلالة البلاغية في سياقاتها تختلف عن الدلالات الأخرى مع ارتباطها بها أننا لو أخذنا المثال المشهور من التراث اللغوي العربي (كثير الرماد).

فالدلالة النحوية هنا لو وقفنا عندها كانت أن شخصا ما عنده كثير من الرماد (بقايا النار)، وقد يكون ذلك للاتجار به أو أن يكون للقذارة وعدم التخلص منه، ولكن (كثير الرماد) في السياق البلاغي تكون للدلالة الكرم، وهذا الذي سمي عند الجرجاني بمعنى المعنى[2].

1-وقفة منهجية في نشأة البلاغة:

---

[1]-ينظر:في النحو العربي – قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، المهدي المخزومي، ص161.

2-ينظر: تيسير البلاغة في كتب التراث، عيسى باطاهر، ص61.و:المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، أحمد خليل، دار النهضة العربية، 1968، بيروت، ص93.

مرّ علم البلاغة بمراحل مختلفة إلى أن تحدّدت معالمه، واستُقرِئَت قواعده، وقد مثّل كلّ مرحلة من هذه المراحل عدد من الدارسين المبرّزين الذين أسهموا في تأسيس العلم وتطويره، واجتهدوا في وضع النظريات والتصوّرات والمصطلحات التي تخصّه وتحدّه، وقد كانت أولى هذه المراحل تلك التي عُنيت بتسجيل الملحوظات، ومثّلها عددٌ من الأدباء والعلماء الأعلام منهم أبو عبيدة (208هـ)، والجاحظ (255هـ)، وابن قتيبة (276هـ) وغيرهم، وجاءت المرحلة الثانية التي اهتمت بوضع الدراسات والأبحاث ذات الطابع الأدبي والعلمي المميّز[1]، وقد ظهر في رحابها عددٌ من الدارسين والنقاد البارعين، منهم من عُنيَ بدراسة الإعجاز القرآني مع السعي إلى الكشف عن خصائصه اللغوية من أمثال الرماني (386هـ)، والخطّابي (388هـ)، والباقلاني (403هـ)، ومنهم من عُني بدراسة الأدب بصورة عامة مثل عبد الله بن المعتز (296هـ)، وقدامة بن جعفر (337هـ)، وأبو هلال العسكري (395هـ)، ثمّ جاءت مرحلة الازدهار التي أفادت كثيرًا من الدراسات التي سبقتها، وأضافت إلى علم البلاغة نظرات جليلة، ونظريات جديدة كان لها الفضل في تأسيس هذا العلم وصياغته وتطوّره مضمونًا ومنهجًا وأسلوبًا، ومثّل هذه المرحلة خير تمثيل شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني (471 أو 474هـ)، وأمّا المرحلة الرابعة فقد كانت معنيةً بتحديد المصطلحات، وصياغة القواعد النهائية لهذا العلم، ومثّل هذه المرحلة خير تمثيل أبو يعقوب السكاكي (626هـ)، وتلميذه القزويني (739هـ)، ومع أنّ أغلب الدراسات استمرت بعد ذلك في السير على ما قرّره السّكاكيّ والقزويني[2]، إلاّ أنّ هذه المرحلة عرفت بعضًا من العلماء المجدّدين الذين أضافوا إلى الدرس البلاغي من النظرات والأفكار ما لا يمكن إنكاره من أمثال ابن الأثير (637هـ)، وحازم القرطاجنّي (684هـ)، والعلوي(749هـ).

لقد تنوّعت مناهج البلاغيين في تناول الدرس البلاغي عبر تلك مراحل تطوّر علم البلاغة، فمرحلة النظم التي مثّلها عبد القاهر الجرجاني هي محور الدراسات البلاغية التي جاءت بعد ذلك على التّتالي، وهي الأصل الذي نبتَ فيه علم البلاغة إلى أن استوى

1- البلاغة تطور وتاريخ، شوقي، ضيف ، ط(د.ت) ،دار المعارف، القاهرة، ص 272-273.

[2]- البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر، طه حسين، (د ت ط)، المكتبة العلمية، بيروت، ص 14، وص 29 وما بعدها.

عوده واستقام، كما أن المرحلة الرابعة مرحلة غنيةٌ بدارسي البلاغة من الأعلام الذين كانت لهم إضافات جليلة، ولا سيّما تلك الإضافات التي هدفت إلى تيسير البلاغة لدارسيها في بيئاتها المختلفة، وسَعت إلى إيضاح مشكلاتها، وصياغة مصطلحاتها العلمية بعد الاستفادة من ذلك التطوّر الكبير في مجالات العلوم المختلفة، فضلاً عن التجديد في الشواهد والنصوص والاهتمام بدراستها وتحليلها، ولهذه الإضافات في الدراسات البلاغية المتأخرة أهمّيتها التي لا يمكن إهمالها أو تجاوزها حين النظر في تاريخ تطوّر البلاغة عبر عصورها وبيئاتها المختلفة، مع مراعاة الظروف والأسباب التي رافقت ذلك التطوّر[1].

وإذا كانت البلاغة العربية في مرحلتها الأخيرة قد وُصفت بالجفاف والجمود، ووُصفت مناهج علمائها بالتكرار والتعقيد، فإنّه لا بدّ من النّظر بعين الإنصاف إلى التراث البلاغي القديم، والبحث بداية في الأسباب التي كانت وراء التعقيد والغموض اللذين لوحظا في بعض مسائل هذا العلم، ولا سيما في علاقة البلاغة بالفلسفة وعلم الكلام، وما أثاره الدارسون المحدثون بشأن هذه القضية، ثمّ دراسة جهود قدامى البلاغيين في تيسير الدرس البلاغي من خلال الوسائل كالتلخيصات والشروح، ومن خلال المناهج، والموضوعات، والمصطلحات، مع الإشارة إلى جهود الخطيب القزويني (739هـ) الذي يمثّل المدرسة الكلامية، وابن الأثير (638هـ) الذي يمثّل المدرسة الأدبية، ويحيى بن حمزة العلوي (749هـ) الذي يمثّل امتزاج المدرستين[2].

أشار بعض البلاغيين قديما إلى الأسباب التي أدت التعقيد والغموض في مسائل البلاغة العربية اللذين اكتنفا علم البلاغة بعد عبد القاهر الجرجاني، فقد ذكر القزويني في مقدّمة كتاب التلخيص أنّ مفتاح العلوم للسكاكي "أعظم ما صنّف في علم البلاغة، ولكنّه غير مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد"[3]، وقال العلوي في الطراز:"إنّ مباحث هذا

---

[1]– ينظر:التأثير الفلسفي في شروح التلخيص، فايز الداية، مكتبة كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1976م (مخطوط)، ص243.

[2]–ينظر: تيسير البلاغة في كتب التراث، عيسى باطاهر، ص165.

[3]–التلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، ضبط وشرح: عبد الرحمن البرقوقي، (د ت ط)، دار الفكر العربي، بيروت، ص21.

العلم (البلاغة) في غاية الدقّة، وأسراره في نهاية الغموض، فهو أحوج العلوم إلى الإيضاح والبيان"[1]، فهذه إشارات واضحة لبلاغيين مشهورين إلى قضية الغموض والتعقيد التي تسربت إلى مباحث البلاغة، وملاحظة هذا التعقيد في مسائل البلاغة، جعلت هؤلاء الدارسين يسجّلونه في مصنّفاتهم، وقد حرّك هذا الأمر هِممهم وجعلها متوجّهة إلى التصنيف والتأليف في هذا العلم بغرض إيضاحه وتيسيره لطالبيه، وتكثير مصنّفاته لدارسيه، فمن أهم أسباب التعقيد والغموض تأثير الفلسفة وعلم الكلام في البلاغة ونشأة البلاغة في بيئة المتكلّمين والأصوليين، وكون الأكثرية الغالبة من علماء البلاغة من غير العرب، وارتباط البلاغة بقضية إعجاز القرآن، وتراجع الأدب وعزلة العربية في العصور المتأخرة، ولا سيّما بعد القرن الخامس الهجري، ودراسة هذه الأسباب من شأنها الإسهام في الكشف عن الظروف التي رافقت تطوّر البلاغة منذ النشأة إلى عهود الازدهار والاستقرار، ووصولا إلى عصور التراجع والتكرار[2].

مصطلح البلاغة عند أهل الاصطلاح:

عرف الجاحظ البلاغة بقوله:"لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظَه، ولفظُه معناه فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبقَ من معناه إلى قلبك"[3].

وقال الرماني البلاغة:" توصيل المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ".[4]

وقال العسكري:"البلاغة كل ما تبلغُ به قلب السامع فتمكنه في نفسه كتمكّنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن"[5].

---

[1]–الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلوي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م، ج1، ص06.

[2]–البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية، عباس فضل حسن، ط1، دار النور، بيروت، 1989، ص 145، و:تيسير البلاغة في كتب التراث، بن عيسى باطاهر،ص185.

[3]– البيان والتبيين الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، تحقيق: عبد السلام هارون، ج1، ط(د.ت)، دار الفكر العربي، بيروت، ص 139.

[4]– النكت في إعجاز القرآن، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، الرماني، علي بن عيسى (386هـ)، تحقيق محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلاّم، 1968 ، دار المعارف، القاهرة ، ص61.

[5]–كتاب الصناعتين، الحسن بن سعيد العسكري، تح: محمد البجاوي، ط1، 1952، القاهرة، ص

وأما عبد القاهر الجرجاني فيعرفه بقوله:" خصوصية في كيفية النظم وطريقة مخصوصة في نسق الكلم بعضها على بعض"[1].

ويبين الرازي أن البلاغة هي" بلوغ الرجل بعبارته كنهَ ما في قلبه مع الاحتراز المخلّ والإطالة المملّة "[2].

وعرفها السكاكي بقوله" هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدًّا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقّها وإيراد التشبيه والمجاز والكناية على وجهها"[3].

وأما القزويني فقال" بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته"[4].

يلاحظ من خلال عرض أقوال العلماء أنّ تعريف البلاغة قبل عبد القاهر كان قائمًا على إبراز الغاية من البلاغة، وهي في توصيل الكلام إلى قلب المخاطب والتأثير فيه، وهو ما يسمى بالإبلاغية في العصر الحديث[5]، وأمّا مفهومها بعد عبد القاهر فقد اصطبغ بصبغة بصبغة علمية ركزّت على خصائص هذا الكلام الذي يقنع ويؤثّر في الآخرين، وأصبح مفهوم البلاغة معنيًا بخواص التركيب، والمقام الذي يُؤدى فيه وهو ما يُعرف بمقتضى الحال، ولعلّ هذه النظرة العلمية التي بدأها عبد القاهر هي التي جعلت من البلاغة علمًا له قواعده وأصوله الواضحة، فالانتقال من البلاغة الذوقية إلى البلاغة النظرية، ومن الحديث عن الأهداف إلى الحديث عن الخصائص واضح أشدّ الوضوح في تطوّر مصطلح البلاغة بعد عبد القاهر، كما أنّ الاتجاه إلى التيسير كان منصبًا على الإيجاز في تعريف هذه المصطلحات واختصارها قدر الإمكان، مع مراعاة الدقّة في اختيار

---

[1]-أسرار البلاغة، الجرجاني عبد القاهر تحقيق محمود شاكر، ط1، 1991، مطبعة المدني، جدّة، ص56.

[2]- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، تح:بكري شيخ أمين، ط1، 1985، دار العلم للملايين، بيروت، ص 75 .

[3]-مفتاح العلوم، السكاكي، طبعة الحلبي الثّانية، القاهرة، 1990، ص81.

[4]-الإيضاح في علم البلاغة، القزويني، ط1989، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ص18.

[5]-ينظر : البحث البلاغي عند العرب،: شفيع السيد، ط2 ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص 115 وما بعدها.

الألفاظ، فقد حرصوا على أن يكون المصطلح البلاغي جامعًا مانعًا، وأن يكون ضمن دائرة علم البلاغة لا يخرج عنه[1].

3- علوم البلاغة وفنونها:

يقول أبي يعقوب السكاكي (ت626هـ) عن البلاغة بأنّها "بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التّراكيب حقّها وإيراد أنواع التّشبيه والمجاز والكناية على وجهها"[2]، فقد اشترط للكلام البليغ كمال التّركيب وهو ما نشأ من أجله علم المعاني، أمّا شرطه الثّاني فهو توفّر خصائص بيانيّة أشار إليها بذكر بعضها وهو ما نشأ من أجله علم البيان.

والسكاكي شديد التّأثر بالجرجاني و تجسّد فضله أساسا في تصنيف علم البلاغة إلى الفروع العلميّة الثلاثة المعروفة وهي: علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع، وفي ما يأتي تعريفها تباعا:

أ- علم المعاني :

عرف القزويني علم المعاني بقوله:"علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال"[3]، وحصر هذه الأحوال في ثمانية أبواب:أحوال الإسناد الخبري،أحوال المسند إليه، أحوال متعلقات الفعل، القصر، الإنشاء، الفصل والوصل، الإيجاز والإطناب والمساواة.

وعرفه ابن الناظم هو العلم الذي "يُعرف منه الاحتراز عن الخطأ في كيفيّة التّراكيب، في الإفادة لتمام المراد من المعنى، وفي دلالة المركّب على قيد من قيودها"[4].

الاستفهام:

---

[1]-ينظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، أمين الخولي، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1961، ص168.

[2]- مفتاح العلوم، السكاكي، ص 227.

[3]-الإيضاح، القزويني، ص85.

[4]-ينظر: المصباح في المعاني والبيان والبديع ،ابن الناظم، تح: حسني عبد الجليل، مكتبة الآداب – القاهرة، 1989، ص04، (تحدث ابن الناظم في مقدمة مؤلفه عن البلاغة وتعريفها ثم ذكر وجوهها والأقسام المتصلة بها قيد من قيودها أي البلاغة).

الاستفهام في حقيقته؛ طلب ما في الخارج أو تحصيله في الذهن –كما تقدم– وعليه لا يكون حقيقياً إذا صدر من شاك مصدق بإمكان الإعلام، أما غير الشاك، فإنه إذا استفهم يلزم تحصيل الحاصل، وإذا لم يصدق بإمكان الإعلام انتفت فائدة الاستفهام[1]. وقد حاول بعض البلاغيين واللغويين تحديد هذه الأهداف أو الأغراض البلاغية، وحصرها بعدد معين كأن تنحصر في عشر جهات دلالية، أو كما اصطلح على تسميتها بـ (الجهات المجازية للاستفهام)، مثل: (التعجب، والتنبيه، والوعيد، والتقرير، والإنكار، والتهكم، والتحقير، والتهويل، والاستبعاد، والاستبطاء)[2]، وقد اختلف علماء النحو والبلاغة في تحديد عدد المعاني التي يخرج إليها هذا الأسلوب ولاسيما في القرآن الكريم[3]. فهي كثرة بلغت عند بعضهم واحدا وثلاثين معنى أو موضعا، ويزيد.[4]

التمني: "طلب المستحيل أَو الممكن غير المطموح في حصوله"[5]، أو طلب الشيء المحبوب الذي لا يرجى حصوله، إما لكونه مستحيلا[6].

ب– علم البيان :

يعرف علم البيان بأنه:" إظهار المعنى وإيضاح ما كان مستورا قبله وقيل هو الإخراج عن حد الإشكال"[7].

1– ينظر: البرهان في علوم القرآن، ج2، ص327.

2– ينظر: شرح التلخيص، ج2، ص286.

3– ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص 537–539.

4– ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ، ج2، ص 216.

5– الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص 42.

6– ينظر: من بلاغة النظم العربي، ج2، ص130.

7– كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني،ص56.

وعلم البيان عند السكاكي هو: "معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه"[1].

ويوضحه العلوي بقوله :"البيان عبارة عن الوصول إلى المعاني البديعة بالألفاظ الحسنة"[2].

جـ- علم البديع :

علم البديع هو العلم الذي "تعرف منه توابع البلاغة من طرق الفصاحة" [3]، وقد زاده زاده جلال الدين الخطيب القزويني إيضاحا في قوله : "هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال، ووضوح الدلالة"[4].

2-ارتباط البلاغة بالإعجاز القرآني:

تعد قضية إعجاز القرآن الكريم من أكبر القضايا التي أخذت حيزا كبيرا من اهتمام العلماء واستُجمِع لها كثير من الطاقات العلمية قديما وحديثا، كونها تتصل بأعظم كتاب تحدى الله به أفصح الأقوام، ويعد ارتباط البلاغة بقضية إعجاز القرآن في كثير من كتب البلاغة ومصادرها الأساسية أمرا واضحا جليا-إذ الاطلاع على عناوين بعضها ينبئ عن تلك العلاقة القويّة-من خلال جانبين أولهما الوقوف على الإعجاز القرآني، والثاني اعتبار أسلوبه في النظم والتأليف أنموذجا ينظر إليه لرفع مستوى الأداء في القول شعرا كان أو نثرا؛ ومنذ أنبدأ التأليف البلاغي القرآني عند أبي عبيدة في مجاز القرآن لم يغب هذان الأمران الأساسيان عن قصد المؤلفين، لاسيما إظهار الإعجاز في القرآن الكريم، وبما أن المؤلفات حول الإعجاز والنظم لم تنقطع كدلائل الإعجاز للجرجاني، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرازي، والطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز للعلوي، والتبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن لابن الزملكاني، وغيرها من كتب

---

[1]- مفتاح العلوم، السكاكي، ص342.

[2]-الطراز، العلوي، ج1، ص07.

[3]- المصباح في المعاني والبيان والبديع، ابن النّاظم، ص5.

[4]-الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، القاهرة د.ت، ج2، ص243.

البلاغة الأساسية التي كانت غاية بحثها الوصول إلى فهم الإعجاز في القرآن، فقد وُجد في كثير منها باب لدراسة الإعجاز يقدم رؤية خاصة لهذه القضية تختلف باختلاف منطلقات أصحابها تجاهها، وإن قضية إعجاز القرآن التي كان العرب الأوائل في زمن التنزيل يدركونها بفطرتهم اللغوية، أصبحت فيما بعد في العصور المتأخرة قضية فكرية تحتاج إلى التعليل العلمي بعد فقدان العرب لتلك الفطرة، وغدت حاجة المسلمين إلى إدراك هذا الإعجاز بالوسائل العلمية متاحة في عصرهم، وفي بيئة المتكلّمين كثرت أساليب الجدال بشأن الإعجاز، ولاسيما بين المعتزلة وغيرهم من أصحاب المذاهب الكلامية، وأصبحت البلاغة وسيلة من الوسائل التي يعلّل بها الإعجاز ويرد بها على الخصوم، وكانت حاضرة في علم الكلام حضورا بيّنا واضحا[1].

فهذا الارتباط بين علم البلاغة وقضية الإعجاز القرآني قد أفرز تلك الدراسات والمباحث الجليلة في فهم قضية الإعجاز ومحاولة تعليلها تعليلا لغويا وبلاغيا كما هو الشأن عند عبد القاهر- على سبيل التمثيل لا الحصر ولا التقليل- الذي تناول إعجاز القرآن من زاوية تخصصه اللغوي مؤسسا بذلك نظرية النظم والتي جمع فيها بين: النحو والبلاغة والنقد، وهي نظرة مكتملة تمكننا من فهم النص من خلال صياغته[2]، كما أفرز هذا الارتباط غموضًا ومسالك صعبة في علم البلاغة بسبب الاهتمام الزائد بمجادلة الخصوم ومحاولة إقناعهم وإفحامهم، فأصبحت قضية الإعجاز –مثلما أثّرت تأثيرا واضحا في توجيه التأليف في البلاغة- وسيلة من وسائل دراسة علم الكلام بل الهدف المقصود، والغرض الأساسي من دراسة البلاغة[3].

المبحث الثالث

العلاقة بين النحو والبلاغة

---

[1]–ينظر:خصائص العربية وإعجاز القرآن في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، أحمد شامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص88-89.

[2]–ينظر:المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني- نشأتها وتطورها حتى القرن السابع هجري، أحمد جمال العمري، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1996، ص121.

[3]– ينظر :التأثير الفلسفي في شروح التلخيص، فايز الداية، ص 248.

إن الوظيفة الأساسية للغة هي الإبلاغ والذي لا يحصل إلا بربط النحو بالبلاغة وهو مبدأ أصيل في اللسان العربي، فقد أكد الجرجاني على الوظيفة الإبلاغية للغة، ودعا إلى عدم الفصل بين النحو والبلاغة من خلال تحديده لمفهوم النظم، ويوضح تمام حسان العلاقة بين العلمين بقوله: "إذا كانت الشركة في دراسة الجملة قائمة على علم النحو وعلم المعاني فإن النحو يبدأ بالمفردات وينتهي إلى الجملة الواحدة على حين يبدأ علم المعاني بالجملة وقد يتخطاها إلى علاقاتها بالجملة الأخرى في السياق الذي هي فيه ... فإذا وضعنا ما تقدم بين العلمين في اعتبار فلربما تلقينا بالقبول دعوى أن النحو ينظم البواب في الجملة وأن علم المعاني ينظم الجمل في أسلوب كلام متصل أو دعوى أن النحو تحليلي وعلم المعاني تركيبي"[1].

إن المقصد هو دلالة التركيب أو الجملة، أي علاقته المتماسكة وأثرها في المعنى، والمتلقي يدرك بوعيه اللغوي مقاصد اللغة، ومعاني الألفاظ ترتبط بالسياق النصي العام الذي جاءت فيه، وتعدّ دراسة النص من خلال تركيبه هي الأساس في فهم دلالته، لأن التركيب متى افتقد لدلالة افتقد قيمته، وقيمة المفردات في وظائفها الدلالية[2]، إن النحو يقوم ببحث العلاقات التي تربط بين الكلمات في الجملة الواحدة، وبيان وظائفها إذ أنه وسيلة نحو التفسير النهائي لتعقيدات التركيب اللغوي، والدلالة هي التي تبرز الاختلاف بين التراكيب المختلفة ، فالنحو والدلالة يتعاونان معا على توضيح النص وتفسيره، إن الدلالة التركيبية هي الدلالة الناشئة عن العلاقة بين وحدات التركيب أو المستمدة من ترتيب وحداته، على نحو يوافق القواعد، فالنظام التركيبي ذو فاعلية في خلق المعنى المتعدد، فهو جزء أساسي من حيوية اللغة[3].

وقد بذل العلماء ما في وسعهم من أجل توضيح العلاقة بين المعنى والتركيب ، ذلك أن النظام التركيبي ذو فاعلية في خلق المعنى المتعدد، فاتجهوا إلى المعنى ، فالجملة تشكل شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية ، والتي تعتمد في وضوحها على التآخي بينها وبين القرائن اللفظية

[1]– اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص216.

[2]– أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث ، توفيق الزيدي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص 73.

[3]– ينظر:الدلالة ونظرية النحو العربي، معين عامر محمد، ص7، و:النحو والدلالة – مدخل لدراسة المعنى الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، ص9.

في السياق ، فقد خرج النحو من إطار الكلمة ووظيفتها في التركيب إلى نطاق السياق، بل امتد دور النحو في دراسة النص جميعه ، فلقد تخطى دور النحو الإعراب ومشكلاته على مستوى الكلمة ، وتعداه إلى مستوى التركيب، وما يتعلق به من وظائف الكلمات والعلاقة المعنوية التي تربط مفرداته ومسائل نظم الكلام وتأليفه[1].

وقد استطاع ابن جني وعبد القاهر الجرجاني أن يكشفا العلاقات الداخلية بين المفردات التي يتألف منها التركيب ، وجعل ابن جني المعنى أساس صحة التركيب النحوي وقبوله ، كما أن عبد القاهر رأى أن اللفظ مفرداً لا يشكل قيمة دلالية ، ولا نستطيع تقييمه منفردا بعيدا عن السياق اللغوي ، كما أن تأليف الكلام أو نظمه على قواعد النحو ، ليس أساساً في صحة التركيب ، بل الأساس اتساق التركيب في المعنى مع قواعد التركيب.

قام ابن جني بدراسة رائدة في علاقة النحو بالمعنى فأطلق على معنى التركيب اسم الدلالة المعنوية، ويقصد بها (المعنى الذي يتحقق من تراكيب الكلام، وذلك من خلال العلاقات الإعرابية أو العلاقات التي يقيمها نظام الإعراب ، وهي علاقات معنوية تنشأ في التركيب) ، ويؤكد ابن جني أن وظيفة الألفاظ في التركيب تتبين من ناحية المعنى لا من ناحية اللفظ " فقد علمت أن دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه[2] "، وسيطرت فكرة الدلالة التركيبية أو دلالة الجملة على ابن جني، ولهذا نجده يحكم بفساد التركيب لفساد معناه، وإن صح التركيب شكلاً " ، ومن المحال أن تنقض أول كلامك بآخره ، وذلك كقوله : قمت غداً ، أو سأقوم أمس"[3].

واستشهد ابن جني على فساد بعض التراكيب لتناقضها في المعنى ، مثل الياقوت أفضل الطعام، وزيد أفضل الحمير، وتبين من ذلك أن التركيب يصبح فاسدا إذا تناقض منطقيا أو استحال قبول معناه عقلا ، وهذا سبق فريد من ابن جني حيث ربط بين المعنى والشكل ، فرفض التراكيب الشكلية المصنوعة التي لا تتسق مع الواقع

---

[1]- ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، القسم الثاني ، الطبعة2، 1971، دار المعارف، ص94.

[2]-ينظر: الخصائص، ابن جني، ص145.

[3]-ينظر: المصدر نفسه، ص201.

والعقل ، فالدلالة عنده تقوم على صحة الشكل والمضمون معا، فلا يكفي صحة الإعراب في بناء الجملة بل من الضروري اتساق المعنى مع الواقع وقبوله منطقيا، وتوسع في ذلك فربط بين المضمون والعالم الخارجي، وذهب إلى ضرورة اتساق المضمون مع العالم الخارجي[1].

وذهب عبد القاهر مذهب ابن جني، فأبطل كثيرا من التراكيب التي يستحيل حدوث معناها، وضرب كثيرا من الأمثلة الدالة على فساد التركيب، نحو قول الفرزدق يمدح يعد عبد القاهر أكثر علماء العربية القدماء اهتماما بدراسة العلاقات التركيبية ، ومعنى التراكيب وإمامه في ذلك ابن جني ، وذلك من خلال نظرية النظم التي تقوم على تناسق دلالة الألفاظ ، وتلاقي معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل ، وأن يأتي ترتيب توالي الألفاظ في النص على ترتيب المعاني في النفس وفق الإعراب وقواعد اللغة ويرى عبد القاهر ضرورة مراعاة قواعد اللغة الشكلية والعلاقات الداخلية التي تربط بين أجزاء التراكيب ، والتي تتمثل في المعنى و الألفاظ عنده لبن هذا البناء أو المادة التي يقوم عليها نظم الكلام.

إذن فالمستوى النحوي يدرس التراكيب وما يتصل بها من خواص فبعد أن تحدد أقسام الكلام وتعرف فصائله النحوية ، والتغيرات التي تطرأ عليه ، ينتقل إلى النظر في نظم الكلام والنظم يعني ترتيب الكلمات في جمل مفيدة، أي أن الإسناد هو المعنى الأول وأن المعاني الأخرى وهي المعاني البلاغية متعلقة به، لأنه قد يعدل به عن أصل وضعه في اللغة، وذلك في نسبتهم الكلام إلى الحقيقة أو المجاز ولكن يبقى المعنى النحوي هو المعنى الحقيقي وهو ما يؤديه التركيب من أصل المعنى، لأن الإسناد معنى يفيد ربط الكلام بتعليق بعضه ببعض فقد يدل على الثبوت أو التجدد خبرا أو طلبا وإثباتا أو نفيا، إذ يشكل مع متعلقاته المعنى النحوي العام الذي يضم الدلالات الوضعية للمعاني الإفرادية كالاسمية والفعلية والحرفية وهي معان متحركة بالتبادل والعدول والتركيب والسلب والتطفل وغيرها، فثمة معان ثابتة وأخرى متحركة[2]، وسنمثل بأسلوب التقديم والتأخير كنموذج عن علاقة النحو بالمعنى والبلاغة.

---

[1]-التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، محمد عكاشة، ص132.

[2]-ينظر:التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص161.والأصول، تمام حسان، 165.

أسلوب التقديم والتأخير وأثره في المعاني:

يعتبر موضوع التقديم والتأخير من الموضوعات التي تناولها الدارسون بالعرض والتحليل، للوقوف على مدى شجاعة اللغة العربية في الخروج على المألوف الذي جاء في تركيبهم، ولكن هذا الخروج على المعهود لم يكن ضربا من الخبط والعشوائية، ولكن كان له ما يبرره، وكانت له دواع اقتضاها التعبير أو المقام أو السياق الذي جاء فيه التغيير المتحدث عنه، فإحداث تغيير في بنية التركيب يأتي لتحقيق غرض جديد، يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم، حسب مقتضيات الظروف، فأي تحول في مباني التراكيب يحدث تغييرا في المعنى والمواقف والدوافع النفسية والشعورية لطرفي عملية الاتصال، المبدع والمتلقي[1] .

تعريف التقديم والتأخير:

هو نقل لفظ عن رتبته في نظام الجملة العربية؛ فرتبة الفاعل قبل المفعول، والمبتدأ قبل الخبر، فإذا جاء الكلام على عكس ذلك؛ قيل: إن فيه تقديما وتأخيرا، وهو متغير أسلوبي في اللغة لأنه عدول عن القاعدة العامة، وذلك بتحويل الألفاظ عن مواقعها الأصلية لغرض يتطلبه المقام[2].

المقصود بالرتبة:

هي المعيار الشكلي المعتمد في تحديد النمط التصنيفي لنوع الجملة في العربية، وتصل الرتبة ذروتها في التحليل للوصول إلى المعنى عند غياب الحركة الإعرابية، وهي نوعان الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة فالأولى هي التي لا تخضع لتبديل مواضع عناصرها وإلا وقع خلل في التركيب يذهب أهمية المعنى كالنعت والمنعوت والبدل والمبدل منه وحرف الجر والاسم المجرور والمعطوف والمعطوف عليه .

---

[1]-ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها- منهج وتطبيق-، خليل عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، ط01، 1984، ص36-38.

[2]-ينظر: أثر الترجمة في أسلوب التقديم والتأخير في القرآن الكريم (اللغة الانجليزية)، هناء محمود شهاب، مجلة قسم اللغة العربية، جامعة الموصل، بغداد، 2009، ص143.

أما الرتبة غير المحفوظة فهي التي تكشف عن الأساليب البلاغية نحو التقديم والتأخير فكانت منطلقا لكثير من الأحكام البلاغية.

فالرتبة في وظيفتها تجمع بين النحو والبلاغة فهي في النحو قرينة على المعنى باعتبارها معيارا شكليا، وفي البلاغة مؤشر إبداع ووسيلة وتقليب العبارة واستجلاب معنى جديد، باعتبارها معيارا دلاليا[1]، يقول الجرجاني: "الترتيب فن من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء أصحاب اللسان في الأساليب وأولئك الذين يجيدون التصرف في القول ووضعه الموضع الذي يقتضيه المعنى"[2].

وأشار سيبويه إلى ذلك بقوله عن العرب: "إنهم يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه أعنى؛ وإن كانا جميعًا يهمّانهم ويعنيانهم"[3]، ثمّ قسّم التقديم قائلا:" إما أن يقدم في الرتبة دون الحكم؛ كتقدم المفعول به على فاعله، وإما أن يقدم في الرتبة والحكم معًا؛ كتقديم رتبة المفعول وحكمه في باب الاشتغال إذا ما ارتفع بالابتداء؛ كما في قولهم: زيد ضربته"[4].

ويمدح عبد القاهر الجرجاني التقديم والتأخير بقوله:

"هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، ولا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد أن الذي راقك ولطفه عندك أن قدم فيه شيئًا وحول اللفظ عن مكان إلى مكان"[5].

ومن أهم صور التقديم والتأخير والأغراض والمعاني[6]، الآتي:

- **تقديم الخبر المفرد على المبتدأ:** ومن أغراضه التعبيرية: التخصيص الافتخار.
- **تقديم الخبر الظرف والجار والمجرور:** ومن أغراضه التعبيرية:الاختصاص والحصر.

---

[1]- ينظر :البيان في روائع القرآن، تمام حسان، الطبعة01، 1993، عالم الكتب، القاهرة، ص91.

[2]- دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص 352.

[3]- الكتاب، سيبويه، ج2، ص212.

[4]-المصدر نفسه، ص214.

[5]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص33.

[6]-ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها، فضل حسن عباس، ص229وما بعدها، و: دلالات للتقديم والتأخير في القرآن الكريم – دراسة تحليلية، منير محمود المسيري، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، 2005، القاهرة، ص49-51-55.

-**تقديم المبتدأ على الفعل:** ومن أغراضه التعبيرية: التخصيص أو الحصر، وتحقيق الأمر وإزالة الشك من ذهن السامع، تعظيم المقدّم أو تحقيره، التعبير عن الغرابة في أمر المقدّم.

-**تقديم المفعول على الفاعل:**ومن أغراضه التعبيرية الاعتناء بأمر المقدّم على الفاعل.

-**تقديم المفعول على الفعل:**ومن أغراضه التعبيرية الاختصاص، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]، أي نخصك بالعبادة والاستعانة، بخلاف قولنا "نعبد إياك"، الذي يدل على الإقرار بعبادة الله ولا يمنع من عبادة غيره.

من خلال الأمثلة، يتبين مدى ما يمكن أن تتحلى به الجملة العربية من المرونة في التركيب، ومن التوسع في دلالات الكلام، ومن الدقة في التعبير عن المعاني المتباينة، داخل التراكيب والسياقات المتشابهة عند التعرض لظاهرة التقديم والتأخير في اللسان العربي، وتجدر الإشارة إلى خاصية الإعراب باعتبارها قرينة كبرى، تحصل بها إمكانية التوسع بالتقديم والتأخير، وتمتنع بوجودها قرينة الرتبة إلا فيما يدخل على التركيب من الطوارئ، فقد يطرأ على الرتبة غير المحفوظة ما يدعو إلى حفظها، مما يُخشى معه اللبس مثل "ضرب موسى عيسى"، فالطارئ هنا هو غياب العلامة الإعرابية وقد يكون الطارئ مخالفة حكم من أحكام الباب، كالتقديم الواجب في الخبر في مثل قولنا:"عندي درهم" لورود المبتدأ نكرة والأصل فيه أن يعرّف، وكورود الفاعل ضميرا في مثل قولنا: " زرت محمداً"[2].

ومجمل القول في مباحث المستوى التركيبي الآتي:

– تعدّ الجملة هي الوحدة اللغوية الأساسية في التركيب الكلامي لذلك ننظر إلى التركيب على أنه بنية نحوية (منطقية) تشتمل على المسند والمسند إليه من ناحية، وعلى أنه كلام يمكن السكوت عليه من ناحية ثانية، لأنه يؤدي وظيفة إبلاغية (غرضاً بلاغياً)؛ ووفقا لذلك نميز فيه جانبين أو مستويين:

---

[1]-الفاتحة، 05.

[2]-ينظر: بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، علي أبو القاسم عون، الطبعة01، 2005، دار المدار الإسلامي، ص81-82.

*/ جانب نحوي ساكن (لارتباطه ببنية الجملة المنطقية بمعزل عن السياق الكلامي)، وهو المتعلق بالمستوى النحوي.

*/ جانب إبلاغي متغير حسب حال السامع (لارتباطه بالموقف ضمن السياق الكلامي والمقام)، وهو المتعلق بالمستوى البلاغي ومجاله الدراسة الإبلاغية للبنية المعنوية للجملة، ويشترط في هذا المجال توافر الإفادة بالنسبة إلى السامع؛ ويختص علم المعاني في البلاغة العربية بمجال الدراسة الإبلاغية للبنية المعنوية للجملة عن طريق تتبع أحوال المسند والمسند إليه، من أجل بيان كيفية ارتباط الإسناد بالإفادة التي تحملها الجملة للمخاطب (السامع) في السياقات الكلامية والمقامات المختلفة.

وعلى هذا الاعتبار تعدّ الجملة بنية نحوية تقوم على توافر الإسناد فيها، ووظيفتها أن تستخدم وحدة للإبلاغ، أي أن تصبح كلاما يؤدي معنى (غرضا) تاما يمكن السكوت عليه، وتعدّ بنية معنوية أو كلاما يعبِّر عن خبر أو سؤال أو طلب (أمر أو نهي) أو تعجب.

أما خلاصة باب المستويات اللغوية في الدراسات اللغوية فتتجلى في النقاط الآتية:

*/ نظام اللغة، أو علوم اللغة العربية نظام متكامل، ينبني على سلّم تصاعدي: صوت ثمّ مفردة (صرف ومعجم)، ثم تركيب (نحو وبلاغة)، وبذلك فهو نظام تكاملي قائم بالأساس على ذلك الارتباط العضوي بين ما سُمّيَ في اللسانيات الحديثة بمستويات اللغة، ومن هنا نسجل ذلك السبق اللغوي لأسلافنا في الكثير من القضايا والمباحث اللغوية التي توصلت إليها مناهج البحث اللغوي الحديث، وذلك يستوجب العودة إلى تراثنا اللغوي على ما ينطوي عليه من آراء متطورة تلتقي بلا ريب مع ما توصلت إليه البحوث اللسانية الحديثة، ولربط الماضي بالحاضر، وبين هذا وذاك تفاعل وتكامل لا خصام ولا صدام.

*/ درس العرب الصوت بوسائل حسية لا تستند إلى إمكانيات مادية، وتفوقوا فيه باعتراف علماء الغرب أنفسهم وصنفوا مخارجه بدقة، ذلك أنّ الصوت يشكل المستوى الأول من مستويات اللغة، لأنه على أساس وحداته تتشكل أبنية الكلمات.

*/ اهتم اللغويون القدامى -بجهودهم المعهودة في وضع قوانين اللغة العربية بكل مجالاتها وتصنيفاتها- اهتماماً كبيراً بالكلمة مفردة فتناولوا بينتها حرفا حرفا في إطار التركيب النحوي، ووضعوا قوانين التغيرات الصرفية والتقليبات الصوتية المؤثرة في المعنى، والمتعلقة بالظواهر اللغوية المتنوعة.

*/ شكّلت الدراسات اللغوية المعمقة المتعلقة بالتركيب- لأن الجملة هي مناط التحليل وأساسه- والمتصلة اتصالا وثيقا بمجالات إعجاز القرآن الكريم؛ منهجا جديدا ينبثق أساسا من كون الإعجاز في القرآن الكريم نابعا أصلا من ثنايا طريقة نظمه وأسلوب تأليفه، وأثر ذلك كله في المضمون الإبلاغي للآية الكريمة، ففتحت تلك الدراسات بابا جديدا في مجال الدراسات اللغوية العربية والبلاغة على وجه التحديد.

*/ حاول البحث في هذا الباب توضيح كيفية تفاعل المستويات اللغوية في تفسير ظواهر اللغة، وكيف تتكامل هذه المستويات في التفسير اللساني، مبرزا أن تحليل أيّ ظاهرة من ظواهر اللغة يستلزم تفاعلَ وتكاملَ مستوياتها اللسانية الإفرادية والصوتية من جهة، والتركيبية والدلالية من جهة ثانية، وأن كلّ إجراء تركيبي ينتج عنه تغيير دلالي. لأن هذا التحليل يعتمد على أصغر وحدة في البنية وهي الصوت، ثم البنية الإفرادية بسوابقها ولواحقها وعلاقاتها الدلالية، ثم تراكيبها مع غيرها من الكلمات في سياق معيّن تتلوّن بتلوّنه المعاني وتصطبغ.

*/ تتجلى تكاملية علوم اللغة وشرف القصد منها من خلال التركيز على الدور الفعال لقواعد التقديم والتأخير والحذف وما إليها، وعلاقتها بالتراكيب النحويّة، بل وما تعلق بالحروف، بحيث يُتوخّى لها الموضع المناسب للمعنى الذي يؤديه الحرف مركّباً مع غيره،

لأن كل حرف ينفرد بخصوصيّة في المعنى المناسب له، لأنه لا يحمل معنى في نفسه، ويتجلّى هذا الجهد خاصة عند عبد القاهر الجرجاني، حين ربط بين النحو والبلاغة ودعا إلى عدم التفريق بينهما، وحين ربط النحو بالدلالة والمعنى، فجعل مفهوم نظم الكلام وشرفه وسر البلاغة فيه متوقفا على وضعه الوضع الذي يقتضيه علم النحو، والعمل على قوانينه وأصوله، ومعرفة مناهجه وحدوده وعدم الزيغ عنها.

الباب الثاني

تجليات المستويات

اللغوية في تفسير الرازي

الفصل الأول

تجليات المستوى الصوتي عند الرازي

الفصل الأول

تجليات المستوى الصوتي عند الرازي

تمهيد:

أفادت الظاهرة الصوتية في التراث العربي القديم من عدة حقول معرفية فقد تناولها كل من الفيلسوف والبلاغي والناقد وعالم الكلام والنحوي وعالم التجويد ،كل من زاوية نظره ومن الموقع الذي يخدم فيه العلم الذي يهتم بوضعه أو تأصيله أو الإسهام في توضيح ما غمض منه، فالدرس الصوتي العربي مفتوح على عديد من العلوم وموزع بينها، الأمر الذي نتج عنه تحليل الظاهرة الصوتية، التي أغنت حقل البحث الصوتي بمقاربات تتقاطع وتتكامل، لتجعل في الأخير هذا الجسم شفافا، لا يحتاج سوى ترسيم الحدود بين مادية الصوت_ في تحققها الفيزيائي والنطقي_ وبين وظيفته في تمييزه لمعنى عن آخر مع استقراء القيم الخلافية التي تفرق بين كل صوت وآخر[1]، وقد أسفرت وقفات العلماء عند الأَصوات عن مفاهيم وعناوين صوتية عُدَّت حجر الأَساس الذي يُشيّد عليه صرح علم الأَصوات، إلاّ أَنّ تسخير تلك المفاهيم الصوتية في القرآن الكريم لم يجد نصيبه الذي ينبغي أَن يحظى به، وهذا ما يجعل دراسة الصوت بدلالة ما–قرآنيا–أَمرا لا يتأتّى بِيُسر[2]، فليس السبيل معبّدا، ولا المعالم واضحة حتى تقْصد، وهذا ما يحتاج إلى الصبر في التأمّل والأَناة في التفتيش بين السطور ما يحسبه الباحث نافعا، وقد يصيب أحيانا ويخطئ أحيانا أخر في اختيار المواضع التي يراها موافقة للدراسة الصوتية التي تدرج ضمن عنوان بحثه، وكان تفسير الرازي غنيا بوقفات صوتية يقف الباحث عندها مليا سواء في مقدمة التفسير أو في ثنايا صفحاته.

---

[1]–ينظر: فكرة الصوت الساذج وأثرها في الدرس الصوتي العربي، غانم قدوري الحمد، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الرابع، 2007، العراق– تكريت، ص114-115.

[2]–ينظر: المصطلح الصوتي عند علماء العربية المتقدمين في ضوء علم اللغة الحديث، عبد القادر مرعي، ص 39.

المبحث الأول

تجليات المستوى الصوتي في مقدمة تفسير الرازي

لاستجلاء مكامن التصور اللساني عند الرازي_ رحمه الله_ في شقه الصوتي، وتتبع المواقع المعرفية والصروح التي نظر من خلالها إلى محاور اللغة في بعديها التحققي والتجريدي، تتبعنا ما يزخر به تفسير الرازي من معالجة جادة لقضايا لغوية وصوتية، فقد تناول الرازي مسائل الأصوات بالبحث والاستقصاء، فأعلن صراحة أن بحثه سيكون عن حقيقة الصوت، وعن أسباب وجوده قائلا: " لا شك أن هذه الكلمات إنما تحصل من الأصوات والحروف، فعند ذلك يجب البحث عن حقيقة الصوت وعن أسباب وجوده، ولا شك أن وجود الصوت في الحيوان إنما كان بسبب خروج النفس من الصدر، فعندها يجب البحث عن حقيقة النفس، وأنه ما الحكمة في كون الإنسان متنفسا على سبيل الضرورة، وأن هذا الصوت يحصل بسبب استدخال النفس أو إخراجه، وعند هذا تحتاج هذه المباحث إلى معرفة أحوال القلب والرئة، ومعرفة الحجاب الذي هو المبدأ الأول لحركة الصوت، ومعرفة سائر العضلات المحركة للبطن والحنجرة واللسان والشفتين، وأما الحرف فيجب البحث هل هو نفس الصوت، أو هيئة موجودة في الصوت مغايرة له، ولا شك أن هذه الحروف إنما تتولد عند تقطيع الصوت، وهي مخارج مخصوصة في الحلق واللسان والأسنان والشفتين، فيجب البحث عن أحوال تلك المحابس ، ويجب البحث عن أحوال العضلات التي باعتبارها تتمكن الحيوانات من إدخال الأنواع الكثيرة من الجنس في الوجود، وهذه المباحث لا تتم دلالتها إلا عند الوقوف على علم التشريح"[1].

وفي ضوء هذه المقولة تتحدد لنا معالم الدراسة الصوتية في مقدمة تفسير الرازي في النقاط الآتية:

1-التفسير الكبير، ج1، ص 34.

أولا: الصوتيات الفيزيائية والتشريحية عند الرازي:

1_ الصوتيات الفيزيائية:

يرى الرازي أن الإنسان خلق ليستعمل جميع الوسائل المتاحة له للاتصال من ذلك استعماله للأصوات، فيقول بأن للصوت وجوها أحدها:"أن النّفس يكون عند الإخراج سببا لحدوث الصوت، والأصوات عند تقطيعاتها أسباب لحدوث الحروف المختلفة، وتحصل هذه المعاني من غير كلفة ومعرفة بخلاف الكتابة والإشارة وغيرهما، والثاني أن هذه الأصوات كما توجد تفنى عقيبه في الحال، فعند الاحتياج إليه تحصل وعند زوال الحاجة تفنى وتنقضي. والثالث: أن الأصوات بحسب تقطيعات كثيرة في مخارج الحروف تتولد منها الحروف الكثيرة"[1].

***-تحديد الصوت اللغوي:**

يتشكل الصوت اللغوي لدى فخر الدين الرازي من اندفاع النّفس وخروجه، ثم يحدث أن يصادف المقاطع التّي هي مخارج الأصوات، وهو لا يكلف الإنسان أكثر مما تكلفه الوسائل الأخرى، ثم إن الصوت مآله الفناء والزوال.

والصوت سببه القريب تموج الهواء، ولا نعني بالتموج حركة انتقالية من مبدأ واحد بعينه إلى منتهى واحد بعينه، بل حالة شبيهة بتموج الهواء "فإنه أمر يحدث شيئا فشيئا لصدم بعد صدم وسكون بعد سكون، وأما سبب التموج فإمساس عنيف، وهو القرع، أو تفريق عنيف وهو القلع[2].

يتناول الرازي الجانب الفيزيائي للصوت من خلال التحديد الطبيعي لماهيته وأسباب وجوده.

أ_ ماهية الصوت:

تناول الرازي في هذا القسم طبيعة الصوت عبر مجوعة من الآراء والآراء المضادة، فهو يبدأ أولا بقضية مفصلية وهي ضرورة توضيح المصطلحات الفلسفية لجعلها مقدمة لتوضيح ما غمض من الأفكار، فهو يرد على ابن سينا مقوما تعريفه للصوت، ويأخذ عليه عدم تفريقه بين ماهية الشيء وسبب حدوثه.

1-التفسير الكبير، ج1، ص37.

2-المصدر نفسه، ص40.

فتعريف الصوت" أنه كيفية تحدث من تموج الهواء بين قارع ومقروع[1] " مردود حسب الرازي لـ" أن هذا الذي قيل إن كان ولابد فهو إشارة إلى سبب حدوث الصوت، لا إلى تعريف ماهيته، لأن ماهية الصوت مدركة بحس السمع وليس شيء أظهر من المحسوس حتى يعرف المحسوس به"[2]، فتكون من هذه المخارج الأصوات المصوتة والصامتة، ومن هذه الأخيرة "ما لا يمكن تمديده كالباء والتاء والذال والطاء وهي لا توجد إلا في الآن الذّي هو آخر زمان حبس النفس وأول زمان إرساله وهي بالنسبة إلى الصوت كالنقطة بالنسبة إلى الخط، والآن بالنسبة إلى الزمان"[3]، ويعني بذلك الصوامت الانسدادية الّتي يحبس عند نطقها مجرى الهواء الخارج من الرئتين حبسا تاما. ثم هنالك مت الصوامت "ما يمكن تمديدها بحسب الظاهر ثم هذه على قسمين منها ما يغلب الظن فيها أنها آنية الوجود في نفس الأمر وإن كانت زمنية بحسب الحس (الحاء الخاء)، ومنها ما الظن الغالب كونها زمنية في الحقيقة (كالسين والشين) فإنها هيئات عارضة للصوت مستمرّة"[4]، فهي الصوامت الانسيابية، التي تسمح بمرور الهواء ولو جزئيا، بينما تبقى المصوتة من الأصوات المتميزة عن الصوامت لدى فخر الدين الرازي في بعض الملامح والمعايير الصوتية.

ب –سبب حدوث الصوت : كان للفلاسفة وعلماء الكلام في بيان ماهية الصوت وسبب حدوثه دور كبير في التراث الصوتي، كما أن محاولاتهم في تحديده واختلافهم حوله يعد قدم سبق في ضبط الوجود الفيزيولوجي والفيزيائي للصوت، ووضع مقياس محدد لفهم عملية التصويت[5].

وقد انتهت دراسة علم الأصوات في العقود الأخيرة إلى الكشف عن آلية إنتاج الأصوات اللغوية على نحو واضح، وهناك عدد من العوامل التي تؤدي إلى تنوع الصوت اللغوي، وأهمها ثلاثة هي:

1_حالة الوترين الصوتيين عند إنتاج الصوت.

1- التفسير الكبير ، ج1، ص40.

2– المصدر نفسه ، ص42.

3–المصدر نفسه، ص41.

4–المصدر نفسه ، ص42.

5– ينظر: فكرة الصوت الساذج، غانم قدوري، ص195.

2_موضع اعتراض النَفس في آلة النطق.

3_كيفية اعتراض النَفس في ذلك الموضعفي هذا المسار[1]، يحدد الرازي السبب القريب لحدوث الصوت هو تموج الهواء، وهو تعريف منسوب إلى مجهول، ثم يضيف أن التموج ليس"حركة انتقالية من مبدأ واحد بعينه إلى منتهى واحد بعينه، بل إنه أمر يحدث شيئا فشيئا لصدم بعد صدم وسكون بعد سكون"[2]، ثم يبين أن لهذا التموج أسبابا، فإما أن يحدث عن قرع وإما عن قلع وأن يكون لكل منهما قوة معينة، فيقول: "وأما سبب التموج فإمساس عنيف وهو القرع، أو تفريق عنيف وهو القلع"[3]، ثم يبين أن القلع مثل فصل أحد شقي شيء مشقوق عن الشق الآخر مثل خشبة يفصل أحد شقيها عن الآخر فصلا طوليا.

وفي مذهبه هذا موافقة لرأي ابن سينا حين قال:" فإن قرعت جسما كالصوف بقرع لين جدا لم تحس صوتا بل يجب أن يكون للجسم الذي تقرعه مقاومة ما، وأن يكون للحركة التي للمقروع به إلى المقروع عنف صادم... وكذلك إذا شققت شيئا يسيرا وكان الشيء لا صلابة له، لم يكن للقلع صوت البتة".[4]

انطلاقا من أقوال الرازي يمكن حصر العملية الصوتية عنده في ثلاثة عناصر هي:

1-وجود جسم في حالة تذبذب، وهو ما عبر عنه بـ"القرع والقلع".

2-وجود وسط تنتقل فيه الذبذبة الصادرة عن الجسم المتذبذب، وهو ما عبر عنه بـ"تموج الهواء"3

-وجود جسم يستقبل الذبذبات وهو ما عبر عنه بقوله:"إن ماهية الصوت مدركة بحاسة السمع"[5].

1-ينظر: علم الأصوات، كمال بشر، ص119.

2- التفسير الكبير، ج1، ص34.

3- المصدر نفسه، ص37.

4-رسالة أسباب حدوث الحروف، ابن سينا الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله، تحقيق: محمد حسّان الطيّان ويحي منير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، (بدمشق)، سورية، ط1، 1403هـ/ 1983م، ص05.

5- ينظر: التفسير الكبير،ج1، ص42.

يقارب الرازي في تصوره للعملية الصوتية تصور الدرس الصوتي الفيزيائي الحديث الذي اهتدى إلى أن" الصوت عبارة عن اهتزازات محسوسة في موجات الهواء، تنطلق من جهة الصوت، وتذبذب من مصانعه المصدرة له، فتسبح في الفضاء حتى تتلاشى، ويستقر الجزء الأكبر منها في السمع حسب درجة تذبذبها ، فتوحي بدلائلها، فرحا أو حزنا، نهيا أو أمرا، خبرا أو إنشاء، صدى أو موسيقى، أو شيئا عاديا، مما يفسره التشابك العصبي في الدماغ ، أو يترجمه الحس المتوافر في أجهزة المخ بكل دقائقها"[1].

ثم يذهب الرازي إلى بيان مراتب الصوت اللغوي موضحا أن الهواء الخارج من الصدر حادث ومحابس ومقاطع للصوت في الحلق واللسان والأسنان والشفتين، ويحدث بسبب ذلك الحروف المختلفة، فالصوت الحادث من الحلق ينقسم إلى ما يكون حدوثه مخصوصا بأحوال مخصوصة مثل هذه الحروف، وإلى ما يكون من أصوات عند الأوجاع والسعال وغيرها، فالصوت جنس بعيد واللفظ جنس قريب[2]، ثم يفرق بين الأصوات المحاكية للطبيعة وبين الأصوات اللغوية التي تحمل معنى بقوله:"ويحدث بسبب ذلك الحروف المختلفة وأودع في هذا النطق والكلام حكما عالية وأسرارا باهرة"[3].

3-**تحديد الحرف:**يعرف الرازي الحرف بقوله:"هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر مثله في الخفة والثقل تميزا في المسموع"[4]، وهو في هذا قد اقتفى أثر ابن سينا في تعريفه لحد الحرف[5].

يحمل هذا التعريف في جزئياته حمولات معرفية قائمة بذاتها، ظهرت في هذا المقام مستنبطة من ألفاظ قليلة، ويمكن تفكيك مصطلحات هذا التعريف في النقاط الآتية:

*-**الصوت المطلق حدث فيزيائي محض** (physique du son)، فدرس انتقال الأصوات في الهواء على شكل موجات، أي التركيز على الجانب الأكوستيكي (acoustique) للصوت كظاهرة طبيعية.

---

[1]-ينظر:الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص132.و: الصوت اللغوي في القرآن الكريم، محمد علي الصغير، دار المؤرخ العربي، لبنان، بيروت، (د ت ط)، ص14.

[2]-ينظر: التفسير الكبير، ج1، ص9-10.

3-المصدر نفسه، ص10.

[4]-المصدر نفسه، ص11.

[5]-ينظر:أسباب حدوث الحروف،ابن سينا، ص15.

***-هيئة عارضة للصوت:**

يؤكد الرازي أن الكلام ظاهرة إنسانية محضة، أي أنها تحدث عند الإنسان منفردا دون سائر الخلائق، انطلاقا منه وإليه، باعتباره الناطق والسامع في الوقت نفسه، كما بين أن هذا الصوت الناتج عبارة عن سلسلة من الذبذبات الهوائية المترابطة الحلقات تندفع في ثلاث ممرات رئيسية متمايزة هي: الفم والقصبة الهوائية والأنف، وتعرف بالممر الصوتي أو المجرى الهوائي، ثم إن المقدر الحكيم والمدبر الرحيم – حسب الرازي- "خلق محابس ومقاطع للصوت" فالمحابس هنا توازي في الاصطلاح ما توارد لدى القدماء عند استعمالهم لكلمة "مخارج" التي تعني أماكن حبس الهواء، بنوعي هذا الحبس التام وغير التام، أما مقاطع الصوت فهي "ما يعرض له فيقطع استمراره واتصاله وامتداده"[1]، وعبر الرازي عن هذه العوارض بـ" الحلق واللسان والأسنان والشفتين" وهي السبب في حدوث هذه الحروف المختلفة.

***- التمايز:**

يتميز الصوت عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع، من خلال هذا التمييز تقترب رؤية الرازي من الإرهاصات الأولى لمفهوم التغاير الذي تقوم عليه دراسة الأصوات اللغوية من الجانب الفونولوجي إذ يلمس اتجاها نحو تحديد الوحدة اللغوية باعتبارها تقوم على التمايز والتغاير مع وحدة لغوية أخرى .

***-وظيفة السمع :**

أدرك الرازي أن للسمع وظيفة في تمييز صوت عن صوت آخر؛ وفي هذا مقاربة لما أفرزه البحث عند دي سوسير الذي يقول:" إن هذا صحيح أكثر فيما يتعلق بالدال اللغوي"signifiant" الذي ليس هو أبدا في جوهره صوتيا إذ لا جسد له، ومكون ليس من مادته المادية، وإنما من الفروق التي تفصل صورته السمعية عن بقية الصور السمعية الأخرى"[2].

1-التفسير الكبير، ج1، ص44.

2- محاضرات في الألسنية العامة، فردينان دو سوسير، ترجمة يوسف غازي، الطبعة الأولى،1986 ، المؤسسة الجزائرية للطباعة الجزائر، ص51.

ويمكن تلخيص رؤية فخر الدين الرازي في مجال الصوتيات الفيزيائية في الركائز الآتية:

*-معالجة الجانب الصوتي فيزيائيا من خلال التحديد الطبيعي لماهية الصوت وأسباب وجوده.

*- التركيز على الوظيفة السيميولوجية للأصوات، التي تمكن الإنسان من أن يميز بين النفس والصوت والحرف.

*-ربط العلاقة وثيقة بين الصوتيات والعلوم الطبيعية.

*- وضع مصطلحات جديدة في تفسيره أثناء معالجته الصوتية،فيها دقة ودلالة على البحث نحو توظيفه لمصطلح : تموج الهواء، إمساس عنيف، قرع، قلع، تفريق عنيف... وغيرها.

*- مقاربة الرازي للدراسات اللغوية الحديثة في شقها الصوتي.

2- الصوتيات التشريحية:

بعد أن تناول الرازي في تفسيره حقيقة الصوت اللغوي وأسباب حدوثه من الناحية الفيزيائية، ينتقل إلى بيان أهمية علم التشريح في معرفة مخارج الأصوات، وكيفية خروج الصوت منها، على غرار ما فعله ابن سينا (ت 428 ه) في دراسته الصوتية، ثم عرّج إلى بيان دلالة الصوت داخل الكلمة والجملة والسياق، وعلى الرغم من أن دلالة الصوت من المباحث الحديثة في علم الدلالة، إلا أن الرازي قد قطع شوطا كبيرا فضمّنه أصولا لأغلب ما وقف عليه المحدثون في علم الصوت الحديث، من ذلك:

أ-مخارج الأصوات وصفاتها:

ذهب الرازي إلى أن دلالة الأصوات يمكن التوصل إليها عند الوقوف على علم التشريح، فالحروف مثلا " تتولد عند تقطيع الصوت، وهي مخارج مخصوصة في الحلق واللسان والأسنان والشفتين، فيجب البحث عن أَحوال تلك المحابس ويجب أيضا البحث عن أَحوال العضلات"[1]، ويضيف أن هذا الصوت الناتج عبارة عن سلسلة من الذبذبات

1-التفسير الكبير، ج1، ص11.

الهوائية المترابطة الحلقات" تندفع في ثلاث ممرات رئيسية متمايزة هي الفم والقصبة الهوائية والأنف وتعرف بالممر الصوتي أو المجرى الهوائي"[1].

ب- دور الشفتين في إنتاج الصوائت القصيرة:

سجّل العلماء العرب القدامى أهمية حركة الشفتين في إنتاج الصوائت، بدءا بأبي الأسود الدؤلي الّذي حدد الصوائت القصيرة من خلال حركة الشفتين، وها هو فخر الدين الرازي في تفسيره يفصل لأوضاع الشفتين في نطق الصوائت القصيرة، فقد أشار إلى مخرج الضمة والفتحة والكسرة بقوله: "فتأخذ الشفاه وضعا خاصا عند النطق بالحركات"[2]، ويرى أن دور عضلة الشفتين ملمح تكميلي في تشكيل الصوائت لأن اللسان هو الأساس في تشكيلها، ثم جعل الرازي الشفتين الحد الفاصل لتمييز الصوائت بين اللغات يقول: "... فإنّ أهل أذربيجان يغلب على جميع ألفاظهم إشمام الضمة، وكثير من البلاد يغلب على لغاتهم إشمام الكسرة"[3].

لا تختلف الصوائت القصيرة عند فخر الدين الرازي عن التقسيم المعروف عند القدماء أو المحدثين في إشارته الدالة عليها بقوله: " الحركات المفردة هي الفتحة والضمة والكسرة"[4]، فوصفها بالصوائت المفردة تعبيرا عن تخصيص هذه الأصوات، حتى لا تلتبس بغيرها من الصوائت، وينفي عنها أن تكون شيئا عارضا، فهي محددة بعددها ونوعها، بل إنه يرى بأنها تتميز عن بعضها فيقول: "اعلم أن الحروف بأسرها على قسمين بعضها بينة المخارج ظاهرة المقاطع وبعضها خفية المخارج مشتبهة المقاطع، وحروف العرب على قسمين بأسرها ظاهرة المخارج بينة المقاطع، ولا يشتبه شيء منها بالأخر. وأما الحروف المستعملة في سائر اللغات فليست كذلك بل قد يحصل فيها حرف يشتبه بعضها ببعض، وذلك يخل بكمال الفصاحة، وأيضا الحركات المستعملة في سائر لغة العرب

1-ينظر :التفسير الكبير، ج1، ،ص21.

2- علم الأصوات، كمال بشر، ص 150.

3- التفسير الكبير،ج1، ص56.

4-المصدر نفسه، ص 55.

حركات ظاهرة جلية وهي النصب والرفع والجر، وكل واحدة من الثلاثة فإنه يمتاز عن غيره امتيازا ظاهرا جليا، وأما الإشمام والروم فيقل حصولها في لغات العرب"[1].

ج-تصنيف الأصوات:

قسم فخر الدين الرازي الأصوات إلى قسمين:

1-الأصوات الصامتة:

عرف الرازي الأصوات الصامتة بقوله:" هي ما لا يمكن تحديده كالباء والتاء والدال والطاء، وهي لا توجد إلا في الآن الذي هو آخر زمان حبس النفس، وأول زمان إرساله، وهي بالنسبة إلى الصوت كالنقطة بالنسبة إلى الخط"[2]، وقوله هذا تعبير موفق عن فكرة الأصوات الانفجارية"[3]، ثم يضيف قائلا:"ومنها ما يمكن تمديده بعض التمدد: كالخاء والحاء في طائفة، والسين والشين في أَخرى، ويعني بذلك الأصوات الاحتكاكية الأخرى"[4].

2- الأصوات الصائتة:

ويعني بها أصوات المد واللين، وهي: (الألف، والواو، والياء) ويرى أنَّ الحركات أبعاض هذه الأصوات أو الحروف[5]، وهي: (الفتحة والضمة والكسرة)،وعرف الحركة بأَنها:"عبارة عن الصوت الذي يحصل التلفظ به بعد التلفظ بالحرف".[6]

أكد الرازي على الأهمية الوظيفية اللغوية لأصوات المد وللصوامت والصوائت على حد السواء، ويأتي رأيه هذا اتفاقا مع السابقين وفكرتهم بأن الحركات زوائد تلحق الحروف لجعلهم الحروف أصولا وليس ضدا لهم[7]، فهو يؤكد الأهمية الوظيفية للصوامت، أو

1- التفسير الكبير ، ص85.

2- المصدر نفسه ، ج1، ص30.

3-في الأصوات اللغوية، ص 100.

4-التفسير الكبير، ص30.

5-ينظر:المصدر نفسه، ص30.

6-المصدر نفسه، ص47.

7-في الأصوات اللغوية، ص101.

الحركات ودورها في التوصل للنطق بالصوامت، أو الحروف فضلا عن أثر النطق بها في تغيير دلالة الكلمة.

وفصّل القول بين هذين القسمين مبينا الفرق بينهما بذكر صفاتهما، وكيفية النطق بهما، وعملية خروجهما من المخارج الصوتية المخصصة لهما، وما يطرأ عليهما من تغيرات قابلة للزيادة والنقصان، وأسبقية النطق بهما وما إلى ذلك، وقاده البحث في أسبقية النطق بأحد هذه الأصوات رأيه في أَن" الصامت سابق على المصوت المقصود الذي يسمى بالحركة"[1]، إلى الخوض في مسائل ومحاججات الفرق الكلامية وما أثاروه من مباحث فلسفية وعقلية وجدلية في أَسبقية النطق بحروف القرآن الكريم، فخاض فيه بحثا مفصلا، مبينا آراء الفرق الكلامية كالمعتزلة والحشوية والكرامية والأشعرية وغيرهم.[2]

وفي السياق نفسه امتدح الرازي لغة العرب وفضلها على سائر اللغات بسبب ما تمتاز به أصواتها من صفات، وما ينتج عن تلك الأصوات من دلالات متنوعة، خاصة الصفات الصوتية في لغة القرآن الكريم التي أنتجت دلالات غير متناهية فكانت أحد أسباب الإعجاز البياني القرآني[3]، وهو ما تبنّاه أغلب القائلين بالإعجاز البياني القرآني من من القدماء والمحدثين، فذهبوا إلى أن الانسجام الصوتي بين الحروف والأَصوات في الكلمات والقرآنية وجمال الإيقاع القرآني في كلماته وجمله من أبرز مظاهر الإعجاز البياني في القرآن الكريم.[4]

وقابل بين مصطلحي (الأصوات)، و(الحروف) بقوله: "واعلم أن الحروف على قسمين: بعضها بينة المخارج ظاهرة المقاطع، وبعضها خفية المخارج مشتبهة المقاطع، وحروف العرب بأسرها ظاهرة المخارج بينة المقاطع"[5]، كما فرّق بين مصطلحي (الحروف) و(الحركات) بقوله:" الحركات المستعملة في سائر لغة العرب حركات ظاهرة

---

[1]- التفسير الكبير، ج1، ص30.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص31-32.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج27، ص95.

[4]- ينظر:ثلاث رسائل في إعجاز القران، ص87-89.

[5]- التفسير الكبير، ج27، ص96.

جلية، وهي النصب والرفع والجر، وكل واحد من هذه الثلاثة، فانه يمتاز عن غيره امتيازا ظاهرا جليا، وأما الإشمام والروم، فيقل حصولهما في لغات العرب، وذلك أيضا من جنس ما يوجب الفصاحة".[1]

تمثل الصوائت المفردة عند الرازي وهي: الكسرة والضمة والفتحة مثلث الصوائت وهي عناصر صوتية رئيسية، فهي الصوائت الأساسية الصريحة التي أشار إليها، لأنه يدرك وجود صوائت قصيرة تتفرع عنها.

بعد ذلك عرض الرازي لمجموعة من الآراء الصوتية ، مجسدة في مجموعة من المقولات المنسوبة إلى مجهول.

أول هذه الآراء ما قال به "إبراهيم النظام" والذي كان يزعم أن الصوت جسم، ولمعارضيه حجاج عقلية متميزة، أبطلوا بها هذا الزعم، منها أن الأجسام مشتركة في الجسمية وغير مشتركة في الصوت، ومنها أن الأجسام مبصرة وملموسة أولا وثانيا وليس الصوت كذلك، ومنها أن الجسم باق والصوت ليس كذلك[2]، فالصوت بطرح المعارضين يعتبر من المعقولات المدركة إدراكا لا يكون إلا بالحواس ، وحاسة الصوت هنا هي السمع، واتفاق العقلاء على أن الأجسام لا تدرك بالسمع ، يبطل زعم النظام كون الصوت جسما، لكن مع ذلك ، يعتبر الرازي النظامَ من أذكياء الناس، ليس فيما يذهب إليه من تجسيم الصوت حسب المبطلين لهذا الرأي، وإنما في تأوله لكلامه على أنه قصد بتموج الهواء سبب حدوث الصوت وليس عين ذلك الصوت[3]، أما باقي الآراء الأخرى في ماهية الصوت فيعرضها الرازي في اختصار شديد، ثم يحاول في محاجة منطقية أن يعارضها في كلمات دقيقة ومركزة المعنى.

يقول في موضع إن:" الصوت هو اصطكاك الأجسام الصلبة فهو باطل، لأن الاصطكاك عبارة عن المماسة وهي مبصرة ، والصوت ليس كذلك، وقيل: الصوت نفس

1- التفسير الكبير ، ج1، ص96.

2-ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 36.

3-المصدر نفسه، ص37.

القرع أو القلع، وقيل أنه تموج الحركة، وكل ذلك باطل، لأن هذه الأحوال مبصرة والصوت غير مبصر والله أعلم".[1]

ففي النصوص المتقدمة نجد أنه يذكر الرازي مصطلح كل من: (الأصوات، الحروف، الحركات) مفرقا بينها على غرار ما نجده عند المحدثين، ثم قسم الحروف أو الأصوات على أساس انطلاقها من المخارج الصوتية، وصفاتها في النطق وما يطرأ عليها من تغيير في البناء فكانت كالآتي:[2]

*- متقاربة المخرج ومتباعدة المخرج.

*- صلبة ورخوة.

*- صلبة متقاربة ورخوة متقاربة، وصلبة متباعدة ورخوة متباعدة.

يوضح الرازي هذه النقطة بقوله: " فإذا توالى في الكلمة حرفان صلبان متقاربان صعب اللفظ بهما لأن سبب تقارب المخرج يصير التلفظ بها جاريا مجرى ما إذا كان الإنسان مقيدا ثم يمشي؛وبسبب صلابة تلك الحروف تتوارد الأعمال الشاقة القوية على الموضع الواحد من المخرج وتوالي الأعمال الشاقة يوجب الضعف والإعياء، ومثل هذا التركيب في اللغة العربية قليل"[3]، يتبن من كلامه أنه لا يمكن أن يتوالى صوتان صامتان، ولابد من وجود صوت مد أو حركة بينهما لتسهل عملية النطق وتتصل.

*- الأصوات ثنائية وثلاثية ورباعية، وأعدلها -في رأيه- الثلاثية؛ "لأن الصوت إنَّما يتولد بسبب الحركة، والحركة لابد لها من مبدأ ووسط ومنتهى، فهذه ثلاث مراتب، فالكلمة لابد وأَن يحصل فيها هذه المراتب الثلاث حتى تكون تامة، أما الثنائية وهي ناقصة،وأما الرباعية فهي زائدة، والغالب في الكلام العرب الثلاثيات...".[4]

وقد تنبه إلى إن الصوت في سياقه يختلف عن الصوت المجرد من حيث كمية الجهد اللازمة لإنتاجه ومن حيث تأثره بالأصوات السابقة واللاحقة به، ولهذا التأثر قوانين

1- التفسير الكبير ، ص37.

2-ينظر: المصدر نفسه ، ص96.

3-المصدر نفسه، ج1، ص 96.

4-المصدر نفسه، ص96.

عامة يمكن الكشف من خلالها عن الانسجام والتلاؤم الصوتي بين حروف الكلمة الواحدة الذي ينتج عن تقارب الحروف والأصوات، أو تباعدها، أَو الاعتدال بين ذلك، مشيرا إلى حالة الإعياء في النطق في حال عدم توفر الانسجام والتلاؤم الصوتي.

المبحث الثاني

الظواهر الصوتية وتجلياتها في تفسير الرازي.

أولا: الإبدال:

الإبدال:"ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة ، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعني واحد حتى لا يختلفان إلا في حرف واحد"[1]، على أن يكون بين الحرف المبدل والمبدل منه علاقة مقاربة، أو مماثلة في المخرج والصفة، أو في واحد منهما، وإلا كان المفهوم أقرب إلى العوض منه إلى الإبدال، عند تبادل أماكن الحروف إذ لا يشترط أن تكون هذهِ العلاقة قائمة في العوض، أما في الإبدال فلابد من وجودها بين الحرف المبدل والمبدل منه وإلا فلا يسمى إبدالا[2].

وترجع أسباب هذهِ الظاهرة الصوتية إلى اختلاف اللهجات والقراءات، وفي الغالب تحتفظ الكلمات التي يطرأ عليها الإبدال بمدلولها الأصلي، فهي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة، إذ تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد[3].

وقد تنبه الرازي إلى الآثار الدلالية التي تنتجها هذه الظاهرة الصوتية في بعض القراءات القرآنية، وفي الوقت نفسه نبه إلى عدم تأثر دلالة الكلمة الأصلية نتيجة اختلاف

---

[1]-الإبدال، أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العربي دمشق ، 1960-1961، ج1، ص15.

[2]-ينظر:المزهر في علوم اللغة وأنواعه، السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته: محمد أحمد جاد المولي، علي محمد البحاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دار الجيل -بيروت- لبنان، دط، دت، ص460.

[3]-ينظر: سر صناعة الإعراب: ج1، ص244، و:ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين، محمد حماسة عبد اللطيف، ص163، 166، 167.

القراءات، فتبقى الكلمة على دلالتها الأصلية مع وجود صورتين في نطق حروفها، بسبب القراءة على أن هاتين الصورتين متفقتان في النطق والمخرج، أو على الأقل في الصفة التي يشترك بها الحرفان المبدل والمبدل منه.

مثال ذلك رأيه بأَن (الختم)، و(الكتم): أخوان في بيانه لدلالة (الختم) في قوله تعالى:﴿خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ﴾[1]، ولعل المقصود بقوله: أخوان، إنهما يشتركان في الصفة والمخرج فضلا عن اشتراكهما في الدلالة، لأن (الخاء) في (الختم)، و(الكاف) في (الكتم)،كلاهما ينتميان إلى الأصوات الطبقية، أي إنهما ينتميان إلى مخرج واحد، لذلك قال الرازي: " الختم والكتم أخوان؛ لأن في الاستيثاق من الشيء بضرب الخاتم عليه كتماً له وتغطية لئلا يتوصل إليه أو يطلع عليه"[2]، في إشارة منه إلى أن دلالتهما واحدة.

وقد تتفق القراءتان للكلمة الواحدة بدلالة واحدة، إلا أن الإبدال الذي يطرأ على هذه الكلمة في القراءتين قد يؤدي إلى تخصيص هذه الدلالة أَو تعميمها مع الحفاظ على الأصل الدلالي لها،ويوضح الرازي هذه الصورة بقراءتي:(العمه) و(العمى) في قوله تعالى: ﴿اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[3]، إذ تنبه إلى الفرق الدلالي الدقيق الذي أحدثه الإبدال بين حروف هذه الكلمة في القراءتين على الرغم من تقارب المعنى بينهما، فقال: " والعمه مثل العمى، إلا أن العمى عام في البصر والرأي، والعمه في الرأي خاصة، وهو التردد والتحير لا يدري أين يتوجه".[4]

وعليه يقترب مفهوم الرازي للإبدال من مفهوم القدماء له، إذ ذهبوا إلى أن الإبدال أو التغير -إذا وقع في أصوات الكلمة- لا يؤدي إلى تغيير المعنى الأصلي لها، وإنما يؤدي في أكثر حالاته إلى تفريع المعنى، وتوسيعه، أو إلى تخصيصه وتضيقه، والمعنى الأصلي يبقى ثابتا.

---

[1]-البقرة، 7.

[2]-التفسير الكبير،ج2، ص49.

[3]-البقرة: 15.

[4]-التفسير الكبير، ج2، ص72.

وفي سياق بحث الفوارق الدلالية الناتجة عن أثر الإبدال في تفريع وتوسيع دلالة الكلمة استنتج الرازي عدة فوارق ناتجة عن اختلاف القراءات القرآنية، وذلك في تفسيره قوله تعالى:﴿إِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْراً فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾[1]، إذ اختلفت القراءات بين (ثومها) بالثاء، و(فومها) بالفاء[2]، ولعل اختلاف هذه القراءات يرجع إلى التقارب الصوتي في الصفة والمخرج بين (الثاء) و(الفاء)، وهو من مسوغات الإبدال، إلا أن الرازي نحا منحى آخر في توجيه اختلاف هذه القراءات فحاول التماس الفرق الدلالي بين قراءتي (الفوم) و(الثوم): فذهب إلى أنّ (الثوم) ما يوافق العدس والبصل، و(الفوم): ما يوافق الحنطة والخبز[3]، وقد ذهب المحدثون إلى التماس التطور اللغوي الذي طرأ على أصل هذهِ الكلمة في العربية الناتج عن اختلاف اللهجات،إذ أن أصلها بـ (الثاء) و(الفاء) تطور عنها.[4]

ومن الآيات التي حدد فيها الرازي الفروق الدلالية الناتجة عن الإبدال قوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[5]، فبعد أن فرق بين القراءتين بالراء والزاي قائلا:" فالنشر: الإحياء قال: أنشر الله الميت ونشره والنشز بالزاي: الرفع"[6]، ذكر أن معناهما واحد:"إنه تعالى ركب العظام بعضها على بعض حتى اتصلت على نظام ثم بسط اللحم عليها ونشر العروق

---

[1]-البقرة: 61.

[2]-ينظر: المحتسب، ج1، ص88، و: البحر المحيط، ج1، ص395.

[3]-ينظر: التفسير الكبير، ج3، ص99، 100.

[4]-ينظر: فصول في فقه اللغة، ص47.

[5]-البقرة، 259.

[6]-التفسير الكبير، ج7، ص39.

والأعصاب واللحوم والجلود عليها ورفع بعضه إلى جنب البعض فيكون كل القراءات داخلا في ذلك".[1]

وأما في قوله تعالى:﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾[2]، يحدد الرازي الفرق الدلالي بين القراءتين (بكة) و(مكة)، بالآتي:

1- معنى (بكة):"من البك الذي هو عبارة عن دفع البعض بعضاً، يقال: بكه يبكه بكاً إذا دفعه وزحمه".[3]

2- سميت (بكة)، "لأنها تبك أعناق الجبابرة لا يريدها جبار بسوء إلا اندقت عنقه".[4]

3- سميت (مكة)، لأنها" تمك الذنوب: تزيلها كلها".[5]

4- سميت بذلك" لاجتلابها الناس من كل جانب من الأرض... يقال تمككت العظم إذا استقصيت ما فيه... سميت مكة لقلة مائها... إن مكة: وسط الأرض".[6]

ومن جملة الفروق التي ذكرها بينهما أيضا أن (بكة): اسم للمسجد خاصة، و(مكة): اسم لكل البلد، وأنّ (مكة): اسم للمسجد والمطاف، و(بكة): اسم البلد، إلا أن أصل التسمية يدل على بيت الله الحرام، وما حوله.[7]

وعليه فقد أحدث الإبدال تغيرا في الدلالة الأصلية بين الكلمتين بقدر ما يحدث فوارق دلالية فرعية لا تؤثر على أصل المعنى، لأن (الباء) و(الميم) كلاهما من الأصوات الشفوية، ويتفقان في بعض صفاتهما كالجهر، وينتميان إلى مخرج واحد هو

---

[1]-المصدر نفسه، ص39.

[2]-آل عمران، 96.

[3]-ينظر: التفسير الكبير، ج8، ص156.

[4]-المصدر نفسه، ص157.

[5]-المصدر نفسه، ص157.

[6]-المصدر نفسه، ص157.

[7]-ينظر: المصدر نفسه، ص157.

الشفتين[1]، كان هذا من أهم مسوغات الإبدال بين هذين الصوتين في اللهجات والقراءات القرآنية.

ويبين في موضع آخر الفرق الدلالي الذي أحدثه الإبدال بين الشين والسين في (أَشاء) بالشين، و(أساء) بالسين في قوله تعالى:﴿وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ ۚ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ ۖ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾[2]، فالأصل في الآية (أشاء) بالشين، والقراءة (أساء) بالسين، ولكل منهما دلالة، فأما دلالة القراءة الأولى وهي الأصل: "إني أعذب من أشاء وليس لأحد عليَّ اعتراض لأن الكل ملكي"[3]، ودلالة القراءة القراءة الثانية (أَساء) من الإساءة[4]، والإبدال بين السين والشين واقع للتقارب بين الصوتين الصوتين في الصفات والمخرج، فكلاهما من الأصوات الأسنانية اللثوية، وصفاتهما إنهما من الأصوات الرخوة المهموسة المرققة.[5]

وأما في تفريقه بين دلالتي (الطلح)و(الطلع)، فقد تابع الرازي ابن جني في بيان ذلك، فيقول في قوله تعالى: ﴿وطلح منضود﴾[6]، " فالأصل في الآية (الطلع) بالحاء، وقرأت (الطلع) بالعين، وهناك فرق دلالي بين القراءتين بدليل ترجيح علي رضي الله عنه قراءة (الطلح) بالحاء في هذه الآية، والذي يؤيد هذا أنه لو كان طلع لكان قوله تعالى: ﴿وفاكهة كثيرة﴾[7]، تكرار أحرف من غير فائدة، ف(الطلح) مخصوص بثمر شجرة معينة معينة هي شجرة الموز، و(الطلع) غير مخصوص، وإنما يشمل جملة الثمر"[8].

---

[1]-ينظر:سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج1، ص48.

[2]-الأعراف، 156.

[3]-التفسير الكبير، ج15، ص21.

[4]-ينظر: المصدر نفسه، ص21.

[5]-ينظر:الأصوات اللغوية، ص63-64، و:مدخل إلى علم اللغة، ص47-50.

6-الواقعة،29.

7-الواقعة، 32.

8-التفسير الكبير، ج29، ص163.

وعلى رغم ما أحدثه الإبدال من تخصيص دلالة (الطلح)، وتعميم دلالة (الطلع)، إلا أنه لم يؤثر على أصل دلالة الكلمة فهي الثمر سواء أكان خاصا، أم عاما، والأرجح توجيه هذا الإبدال توجيها صوتيا متمثلا بالعلاقة الوثيقة بين (الحاء) و(العين)، التي عبَّر عنها ابن جني بقوله: "ولولا بحة في الحاء لكانت عينا"[1]، فكلاهما صوت رخو مرقق، إلا أن ثمة فرق دقيق بينهما هو الهمس، والجهر، فهما من الأصوات الحلقية، فالحاء تميل إلى الهمس والعين إلى الجهر.[2]

ثانيا: الإدغام:

ظاهرة صوتية الغرض منها التخفيف والسهولة والتيسير في النطق، ويميل إليها اللسان عندما يتوالى صوتان متماثلان أو متقاربان في (كلمة واحدة)،أو في (كلمتين متجاورتين)[3]، فالإدغام ضرب من ضروب المماثلة الصوتية[4]، ويحدث بتأثر" الصوت الأول بالصوت الثاني تأثرا تاما فيماثله ويفنى فيه فناء تاما، وفي هذه الحالة لا يكون للصوت الأول أي أثر في النطق".[5]

وتطرق الرازي إلى أثر الإدغام في توجيه دلالة النص القرآني وحلل صور الإدغام التي وردت في القرآن، من ذلك كلمة "يشقق" في قوله تعالى:﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ﴾[6]، فقد بين أن التاء أدغمت في (يشَّقَّق) فهي (يتشقق) كقوله: (يذَّكر) أي (يتذكر)[7]، ودلالة هذا الإدغام:"أي من الحجارة لما يتصدع فيخرج منه الماء فيكون عينا لا نهرا جاريا، أي أن الحجارة قد تندى بالماء الكثير وبالماء القليل وفي ذلك دليل تفاوت الرطوبة فيها، وإنها قد تكثر في حال حتى

1-سر صناعة الإعراب، ج1، ص241.

2-ينظر: مدخل إلى علم اللغة، ص55، و:الصوت اللغوي في القرآن، علي الصغير، ص22.

3-ينظر: ارتشاف الضرب: 2/702-717.

4-ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص126-129، و:علم الأصوات اللغوية، ص138، 139.

5-المصطلح الصوتي عند علماء العربية، ص182.

6-البقرة، 74.

7-ينظر: التفسير الكبير، ج3، ص130.

يخرج منها ما يجري منه الأَنهار وقد تقل، وهؤلاء قلوبهم في نهاية الصلابة، لا تندى بقبول شيء من المواعظ ولا تنشرح لذلك ولا تتوجه إلى الاهتداء".[1]

يقترب الرازي في تحليله إدغام التاء والشين في (يشَّقّق) أو بين التاء والذال في (يذَّكر) وكشفه عن بعض حالات التطور الصوتي الذي يطرأ على الصوامت، ويؤدي بدوره إلى تطور أو تغير في دلالة الكلمة؛من التحليل الصوتي الحديث الذي يقوم على القوانين الصوتية الدقيقة، أو ما يطلق عليه المحدثون: ظاهرة الانسجام الصوتي، أو المماثلة.[2]

وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[3]،بين الرازي دلالة الإدغام في (يضار) (يضار) فذكر فيه دلالتين إذ يحتمل أن يكون هذا نهيا للكاتب والشهيد عن إضرار من له الحق،ويحتمل أن يكون نهيا لصاحب الحق عن إِضرار الكاتب والشهيد بأَن يضرهما أو يمنعهما عن مهماتهما.[4]

وكلا الوجهين جائز في اللغة –في رأيه– فأحدهما"أن يكون أصله لا يضارر بكسر الراء الأولى، فيكون الكاتب والشهيد هما الفاعلان للضرار، والثاني أن يكون أصله لا يضارَرْ بفتح الراء الأولى فيكون هما المفعول بهما الضرار"[5].

وقد بحث الرازي صورة الإدغام التي تأتي عليها اللام في لفظ الجلالة (الله)، وحللها مبينا أثر هذه الظاهرة الصوتية في دلالة النص القرآني، فقال: "تشديد اللام من قولك الله للإدغام فإنه حصل هناك لامان: الأولى: لام التعريف، وهي ساكنة، والثانية لام الأصل، وهي متحركة، وإذا التقى حرفان مثلان من الحروف كلها، وكان أول الحرفين ساكنا، والثاني متحركا أدغم الساكن في المتحرك ضرورة سواء كانا في كلمتين أم كلمة

1–المصدر نفسه، ص130.

2–ينظر:الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 128–129، 139، والصوت اللغوي في القرآن، ص24، 117.

3–البقرة، 282.

[4]–ينظر: التفسير الكبير، ج7، ص127.

[5]–المصدر نفسه، ص127.

واحدة..."[1]،ثم بيّن كيفية حدوث هذه الظاهرة بقوله: "واعلم أن الألف واللام والواو والياء إن كانت ساكنة امتنع اجتماع مثلين وإن كانت متحركة واجتمع فيها مثلان كان الإدغام جائزا".[2]

كما بحث صور إدغام (اللام) مع (الراء) مشيرا إلى اتفاق القراء في لزوم إدغام لام التعريف في (الراء) وفي ثلاثة عشر حرفا سواه[3]، وفي رأيه أنّ العلة الموجبة لمثل هذا الإدغام هو قرب المخرج فاللام وما يقاربها من الحروف في المخرج وهو طرف اللسان حسن فيها الإدغام ولا خلاف بين القراء في امتناع إدغام لام التعريف فيما عدا هذه الثلاثة عشر حرفا، كقوله تعالى:﴿الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ﴾[4]، " كلها بالإظهار وإنما لم يجز الإدغام فيها لبعد المخرج فإنه إذا بعد مخرج الحرف الأول عن مخرج الحرف الثاني ثقل النطق بهما دفعة، فوجب تميز كل واحد منها عن الآخر، بخلاف الحرفين اللذين يقرب مخرجهما، لأن التمييز بينهما مشكل صعب".[5]

ولم يغفل الرازي مفهوم ظاهرة الإدغام في حال وقوعها في كلمة واحدة، أو في كلمتين، مثال ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ ۗ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[6]، وقع الإدغام في كلمتين،هما:"أنبَتَتْ سبع"،بين (التاء) و(السين)، وذكر الرازي إن في هذا الإدغام قراءتين: الأولى بإدغام التاء في السين لأنهما حرفان مهموسان، ينتميان إلى الأصوات الأسنانية اللثوية، فالتاء صوت شديد مهموس مرقق، والسين صوت رخو مهموس مرقق[7]، وهذا

1- التفسير الكبير، ج1، ص104.

2-المصدر نفسه، ص104.

3-ينظر: التفسير الكبير، ج1 ، ص105.

4-التوبة، 112.

5-التفسير الكبير، ج1، ص155.

6-البقرة، 261.

7-التفسير الكبير، ج7، ص48.

التقارب في المخرج والصفة سوغ إدغام التاء في السين في هذه القراءة، والثانية: بالإظهار وهي الأصل في الآية الكريمة على حد رأيه.[1]

يتبين مما تقدم أن الإدغام ظاهرة صوتية يميل إليها اللسان للتخفيف والسهولة، وتقليل الجهد المبذول في النطق، وقد وقعت ظاهرة الإدغام في القرآن الكريم على بعض الألفاظ لأَغراض دلالية حاول الرازي شرحها في تفسيره مبينا الفرق بين هذه الألفاظ في حالتي وقوع الإدغام وعدمه وما يمكن أن تؤول إليه دلالة النص في الحالتين.

المبحث الثالث

ظواهر صوتية متفرقة

1-تفخيم اللام وترقيقها:

توجه الرازي إلى تحليل ظاهرة تفخيم اللام وترقيقها تحليلا صوتيا دقيقا، أثناء تناوله التغيرات الصوتية التي تطرأ على الأصوات في حالتي التفخيم والترقيق، ولاسيما صوت اللام في لفظ الجلالة، وقد رصد الرازي في تفسيره صور التغير الصوتي التي تطرأ على اللام، والصور الصوتية التي تأتي عليها في الرسم القرآني، والحالات الصوتية التي تلفظ بها في التلاوة فذكر نوعين منها، هما: المرققة والمفخمة، ثم تطرق إلى الأسباب التي تؤدي إلى ترقيق اللام أو تفخيمها، فالأصل في اللام الترقيق. ويأتي تفخيمها في حالات خاصة يقول:"أطبق القراء على ترك تغليظ اللام في قوله بسم الله وفي قوله الحمد لله، والسبب فيه أن الانتقال من الكسرة إلى اللام المفخمة ثقيل لأن الكسرة توجب التَسفل، واللام المفخمة حرف مستعل، والانتقال من التسفل إلى التصعد ثقيل وإنما استحسنوا تفخيم اللام وتغليظها من هذه الكلمة في حال كونها مرفوعة أو منصوبة كقوله تعالى:﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ﴾".[2]

ويمكن تلخيص رأيه في حالات التفخيم والترقيق في صوت اللام على النحو الآتي:

---

[1] ينظر: التفسير الكبير، ص48.

[2]- التفسير الكبير ، ج1، ص103.

1- أَنّه فرق بين اللام المرققة واللام المفخمة، وصفة المخرج الصوتي في حال نطق كل منهما، يقول: "نسبة اللام الرقيقة إلى اللام الغليظة كنسبة الدال إلى الطاء وكنسبة السين إلى الصاد، فإنَّ الدال تذكر بطرف اللسان، والطاء تذكر بكل اللسان، وكذلك السين تذكر بطرف اللسان، والصاد تذكر بكل اللسان، فثبت أن نسبة اللام الرقيقة إلى اللام الغليظة كنسبة الدال إلى الطاء وكنسبة السين إلى الصاد، ثم إنا رأينا أن القوم قالوا: الدال حرف، والطاء حرف آخر، وكذلك السين حرف، والصاد حرف آخر، فكان الواجب أيضاً أن يقولوا: اللام الرقيقة حرف واللام الغليظة حرف آخر، وإنهم ما فعلوا ذلك، ولابد من الفرق".[1]

وفي نصه هذا إشارة إلى وجوب التفريق بين اللام المفخمة واللام المرققة، مقرا بعدم تفريق الدراسات التي سبقته بينهما لذا دعا إلى ضرورة التفريق بينهما في مثل هذا الموضع.

2- ذكر شروط تفخيم اللام واتفاق القراء في وضع هذه الشروط فهي -في رأيهم- تفخم في لفظ الجلالة (الله)إذا كان قبله مفتوح أو مضموم، وأشار إلى استحسان القراء تفخيمها وتغليظها في لفظ الجلالة (الله)، في حال كونها مرفوعة أو منصوبة، والأسباب التي دعت إلى ترك التفخيم في هذه الحال، فقال:" لأن الكسرة توجب التسفل واللام المفخمة حرف مستعل، والانتقال من التسفل إلى التصعد ثقيل".[2]

3- بحث دلالة اللام في كل صورة من الصور الصوتية التي جاءت بها في القرآن الكريم، ففرق بين دلالتها في حالتي التفخيم وعدمه، فالتفخيم مشعر بالتعظيم، أو المبالغة في التعظيم، أو إن العمل بذكر اللام المفخمة أدخل في الثواب من اللام الرقيقة التي تذكر بطرف اللسان، أو للتفريق بينها في لفظ الجلالة وبين لفظ اللام في الذكر[3]؛ وهنا تجدر وقفة في هذا المقام وهي إنّ لفظ الجلالة معظّم في الترقيق والتفخيم.

---

[1]-التفسير الكبير، ج1، ص103.

[2]-المصدر نفسه، ص104.

[3]-ينظر: المصدر نفسه، ص103.

نستنتج مما تقدم أن الرازي تطرق إلى دقائق البحث الصوتي في صوت اللام، ابتداء من طريقة النطق به ومخرجه، إلى التغيرات الصوتية، وما يصاحبها من تغيرات دلالية تطرأ عليه، إلى تحليل الصوت اللغوي، ويعكس تحليله هذا رؤية صوتية دقيقة لظاهرة التفخيم عموما، وهو ما يتناسب ومستويات البحث الصوتي الحديث الذي يتخذ من دلالة الصوت أساسا في الدراسات اللغوية.

2-تخفيف الهمز:

أخذ صوت الهمزة مع ما يطرأ عليه من تبدلات صوتية وما يمتاز به من صفات، حيزا لا بأس به في مباحث الرازي الصوتية، ذلك أن تخفيف الهمزة ظاهرة صوتية تشمل التبدلات التي تطرأ على هذا الصوت إبدالا، وحذفا، ونقلا، وتليينا وتسهيلا، لذلك نجد الهمزة من أكثر الأصوات التي تطرأ عليها حالات التخفيف، والتيسير في اللغة العربية، لأنها صوت شديد وعملية النطق بها، وهي محققة من أشق العمليات الصوتية[1]، ومن هنا مالت اللهجات العربية إلى التخلص من الهمزة المحققة الشديدة النطق إلى تيسيرها وتخفيفها فاختلفت القراءات القرآنية باختلاف اللهجات في الهمز[2].

تتبع الرازي دلالة الألفاظ في حال تحقيق الهمزة، وتخفيفها محللا القيمة الدلالية لهذا الصوت، والوظيفة التي يؤديها في تكوين المعنى وتحديده في الأصل الاشتقاقي للكلمات، ولاسيما تلك التي تضم بنيتها أحد حروف المد، من ذلك ما أورده في لفظة (السورة) في تفسير قوله تعالى:﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُواْ شُهَدَاءكُم مِّن دُونِ اللّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[3]، والتي أرجعها إلى (السؤرة)، بمعنى: البقية من الشيء، وعليه تكون واوها منقلبة عن الهمزة للعلاقة الصوتية بينهما؛ ففرق بين أصل دلالتها في حال كون واوها أصلية ودلالتها في حال كونها منقلبة عن الهمزة، فقال:" السورة: هي طائفة من القرآن، وواوها إن كانت أصلا فإما أن تسمى بسور المدنية وهو حائطها؛ لأنها طائفة من القرآن محدودة كالبلد المسور، أو

[1]-ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص71-74، فقه اللغة العربية، ص 210-218، و:الصوت اللغوي في القرآن، علي الصغير، ص 22.و: في اللهجات العربية،ص112.

[2]-ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص102-103.

[3]-البقرة، 23.

لأنها محتوية على فنون من العلم كاحتواء سور المدينة على ما فيها، وإما أن تسمى بالسورة التي هي الرتبة؛ لأن السور بمنزلة المنازل والمراتب، يترقى فيها القارئ، وهي أيضا في أنفسها: طوال، وأوساط، وقصار، أو لرفعة شأنها وجلالة محلها في الدين، وإن جُعلت واوها منقلبة عن همزة، فلأنها قطعة وطائفة من القرآن كالسورة التي هي البقية من الشيء، والفضلة منه".[1]

كما ركّز الرازي في بحث صوت الهمزة على العلاقة بين قراءة الهمزة ودلالتها، وما يطرأ عليها من تبدلات صوتية أثناء القراءة والتي قد تؤدي إلى تغير المعنى، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ﴾[2]، يقول فيقوله: (والصابئين): "والقراءة المعروفة الصابئين، والصابئون، بالهمزة فيهما حيث كانا،وعن نافع وشيبة، والزهري، والصابين بياء ساكنة من غير همز، والصابون بياء مضمومة وحذف الهمزة، وعن العمري بجعل الهمزة فيهما، وعن أبي جعفر بياءين خالصتين، فهما بدل الهمزة".[3]

وقراءة (الصابئين) إما بتحقيق الهمزة، أو بحذفها، أو بإبدالها " ... فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون من صبا يصبو إذا مال إلى الشيء فأحبه، والآخر قلب الهمزة، فنقول: الصابيين والصابيون، والاختيار الهمز؛ لأنه قراءة الأكثر وإلى معنى التفسير أقرب؛ لأن أهل العلم قالوا: هو الخارج من دين إلى دين، واعلم أن عادة الله إذا ذكر وعدا أو وعيدا، عقبه بما يضاده ليكون الكلام تاما فههنا لما ذكر حكم الكفرة من أهل الكتاب، وما حل بهم من العقوبة، أخبر بما للمؤمنين من الأجر العظيم، والثواب الكريم، دالا على أَنه سبحانه وتعالى يجازي المحسن بإحسانه، والمسيء بإساءته".[4]

---

[1]-التفسير الكبير، ج2، ص117.

[2]-البقرة، 62.

[3]-التفسير الكبير، ج3، ص104.

4-المصدر نفسه، ص104.

ويعد هذا التوجيه للخلاف في قراءة الهمزة بحثا دقيقا في الدلالة الصوتية، إذ أدرك الرازي أن لكل صوت دلالته في الكلمة أو السياق، وهذه التفاتة تقترب إلى حد كبير من البحوث الحديثة في مجال الدلالة الصوتية.

وقد أثبت الرازي في بحثه الصوتي إن لكل وحدة لغوية ابتداء من الصوت فالحرف فالكلمة دلالته الخاصة، ثم أثرها في دلالة النص العامة، وكان بالغ الدقة في مجال التحليل الصوتي، يقول في قراءة (فَأذَنوا) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ﴾[1]:"قرأ عاصم وحمزة (فآذِنوا) مفتوحة الألف، ممدودة مكسورة الذال على مثال: فآمنوا، والباقون (فأْذنَوا) بسكون الهمزة مفتوحة الذال مقصورة"[2]، ثم يشير الرازي إلى دلالة الفعل بين قراءة المد وتحقيق الهمزة بقوله:"وروي عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، وعن علي –رضي الله عنه–أنّهما قرآ كذلك فآذنوا ممدودة، أي فاعلموا من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾[3] بالمدة، ومفعول الإيذان محذوف في هذهِ الآية، والتقدير: فاعلموا من لم ينته عن الربا بحرب من الله ورسوله، وإذا أمروا بإعلام غيرهم فهم أيضاً قد علموا ذلك لكن ليس في علمهم دلالة على إعلام غيرهم فهذه القراءة في البلاغة آكد، وقال أحمد بن يحيى قراءة العامة من الإذن، أَي كونوا على علم وإذن، وقرأ الحسن (فأيقنوا)، وهو دليل لقراءة العامة".[4]

وفي موضع آخر ذكر الرازي قراءتين في (أَرأيت) في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾[5]، بحذف الهمزة وإثباتها، ويأتي حذفها في بعض القراءات من باب اجتماع همزة متحركة وحرف ساكن، فتحذف الهمزة الثانية، فتتحول (أرأيت)، إلى (أرْيت)،

1–البقرة، 279.

2–التفسير الكبير،ج7، ص106.

3–الأنبياء، 109.

4–التفسير الكبير،7ج، ص106.

5–الماعون، 1.

فأصبحت (أرى) بدلا من (أرأى)، ومن (أرى) سرى الحذف إلى (يَرَى) و(يُرى)[1]، ثم وجّه الرازي قراءة الهمزة توجيها دلاليا قائلا:" قوله أرأيت معناه هل عرفت الذي يكذب بالجزاء من هو، فإن لم تعرفه (فهو الذي يدع اليتيم) واعلم إن هذا اللفظ وإن كان في صورة الاستفهام لكن الغرض بمثله المبالغة في التعجب، كقولك: أرأيت فلاناً ماذا ارتكب ولماذا عرض نفسه؟...".[2]

فمنهج الرازي في توجيه القراءات توجيها صوتيا لا يعتمد على التزام القراء بمنهج التواتر والسَّنة في أخذ القراءة الصحيحة أو إثباتها، أو روايتها، وإنما كانت القراءات عنده وسيلة اعتمدها في تفسير بعض النصوص القرآنية، إذ وجد في الخلاف القائم بين القراءات في الجوانب اللغوية، ولاسيما الصوتية ثراء دلاليا في منهجه التفسيري، لذا ذكر مذاهب اللغويين والنحاة في توجيه بعض هذهِ القراءات واثبات بعضها وترك بعضها الآخر، فوفق بين منهجي النحاة والقراء في أخذ ما يتناسب منها مع تفسير النص القرآني.

3-التخفيف والتشديد:

تؤدي ظاهرة التشديد في أغلب التحليلات الدلالية التي وقف عندها الرازي في تفسير دلالة (التكثير والمبالغة) بخلاف (ظاهرة التخفيف)،فيرى أن التشديد والبناء للمجهول في بعض الفواصل يدل على المبالغة ويتناسب مع صورة التهويل في عرض أحوال يوم القيامة، والتشديد في الفواصل الأخر يرتبط بصور المبالغة والتهويل المعروضة في هذه السورة، فأقسم بظواهر كونية وطبيعية تتناسب والدلالة العامة في هذهِ السورة وهي بيان قدرة الخالق، ثم تتدرج الصورة من مشاهد التهويل والمبالغة إلى دلالات تأكيد المعنى عندما يثبت القسم في هذهِ السورة بقوله تعالى:﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾[3]، فيأتي بالفواصل

1-ينظر: المصطلح الصوتي عند علماء العربية، ص145، 146.

2-التفسير الكبير، ص111.

3- التكوير، 19.

التي تناسب التأكيد على هذا المعنى، والتي تحوي حرف مد طويل وهو (الياء) ليتناسب ودلالة التأكيد في الفواصل: (كريم، مكين، أمين، مبين، ضنين، رجيم، يستقيم..).[1]

وفي قوله تعالى:﴿الذي جمع مالا وعدّده﴾[2]، قرأت (جَمَع) بتشديد الميم وتخفيفها، فقراءة التشديد (جَمَّعَ). أفادت"أنه جمعه من هنا وههنا، وأنه لم يجمعه في يوم واحد ولا في يومين، ولا في شهر، ولا في شهرين"[3]، ودلت على أنه كرر الفعل وداوم على الجمع، أما قراءة التخفيف فقد أفادت الجمع الواحد المتقارب فهو جمع واحد لمال واحد، أو أنها لا تفيد ما أفادته قراءة التشديد من الدلالة[4]، على المبالغة والزيادة في المعنى، والذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿وعدّده﴾،الذي ذكر في دلالته ثلاثة وجوه[5]:

-الأول: إنه مأخوذ من العدة، وهي الذخيرة، يقال: أعددت الشيء لكذا وعددته إذا جعلته عدة وذخيرة لحوادث الدهر.

- الثاني: عدده، أي: أحصاه، وجاء بالتشديد لكثرة المعدود، كما يقال: فلان يعدد فضائل فلان.

- الثالث: عدده، أي كثره، يقال: بني فلان عدد، أي كثرة.

وبين أن القولين الأخيرين راجعان إلى معنى العدد، والقول الأول إلى معنى العدة.

أما قراءة التخفيف عند من قرأ (عَدَدَه) فذكر في دلالتها، وجهين:" أحدهما: أن يكون المعنى، جمع المال وضبط عدده وأَحصاه، وثانيهما: جمع ماله وعدد قومه الذين ينصرونه من قولك: فلان ذو عُدد وعَدد إذا كان له عددٌ وافر من الأنصار والرجل متى كان كذلك كان أدخل في التفاخر".[6]

---

[1]-التكوير، 19-28.

[2]-الهمزة، 2.

[3]-التفسير الكبير، ج32، ص92.

[4]-ينظر: المصدر نفسه، ص92.

[5]-المصدر نفسه، ص93.

[6]-التفسير الكبير، ج32، ص93. وينظر المواضع التي ورد فيها التشديد للمبالغة والتأكيد في: ج5، ص101، ج31، ص55، ج32، ص139.

وعليه وجه الرازي دلالة (التشديد والتخفيف) كظاهرة صوتية لها أثر دلالي، توجيها يتناسب والمعنى العام للنص القرآني.

4-التناوب الحركي

يطرأ التطور اللغوي على بعض الكلمات فتتولد عنه ظواهر صوتية معينة كظاهرة التناوب الحركي إذ إنّ الحرف في الكلمة قد يرد مرة بالضم، وأخرى بالكسر، وثالثة بالفتح، من غير أن يؤثر ذلك في المعنى لذا عرفها بعضهم بأنها:" تحول صوت مد معين إلى صوت مد آخر، مع احتفاظ الكلمة بدلالتها ومعناها الأَصلي"[1]، وهذا ليس بالقياس، ففي بعض الأحيان يؤدي التناوب إلى تغير المعنى كلياً أو جزئياً، وعليه تكون الحركات وسيلة من وسائل تنوع المعنى الأصلي، الثابت بثبوت الحروف في البنية الواحدة، إذ يؤدي اختلاف الحركة مع الاتفاق في الحروف الأصلية إلى اختلاف كلي أو جزئي في المعنى، وقد لا يؤدي إلى تغير ذلك المعنى.[2]

ويعد الميل إلى التناوب الحركي ظاهرة لغوية أو لهجية[3]، وطريقة من طرق التطور في الأصوات التي" تتغير بتغير البيئة والزمان"[4]، فشواهدها واضحة في اللهجات العربية والقراءات القرآنية، فكثير من المفردات مرة بالضم، وأخرى بالكسر أو الفتح وهكذا.

وللرازي وقفات متأنية عند اختلاف وجوه الدلالة القرآنية باختلاف وجوه القراءة بالصوائتِ (الحركات) وهي كالآتي:

أولا: بين الفتح والضم:

في قوله تعالى:﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾[5]، فقد ذكر اختلاف القراء بين ضم الحاء وسكون السين في

1-علم اللغة،ج1، ص30.

2- ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية، ص 179-181، و:في الأصوات اللغوية، ص55، 157.

3- ينظر: في اللهجات العربية، ص 90-99.

4-في الأصوات اللغوية، 54.

5-البقرة، 83.

في قوله تعالى (حُسْناً)، وفتح الحاء والسين معا في (حَسَناً)،على معنى الوصف للقول، فكأنه قال في قراءة الفتح: قولوا للناس قولا حَسَناً، ويبدو من تعليقه على اختلاف القراءتين إنه يرجح قراءة الضم (حُسْناً) مستشهدا في ترجيحه هذا على ورودها في مواضع أخرى ، ثم ذكر أوجه اختلاف دلالة النص في هذهِ القراءة على النحو الآتي:[1]

1- معناه قولا ذا حسن.

2- يجوز أن يكون (حُسْناً) في موضع (حَسَناً) كما تقول: رجل عَدْل.

3- أن يكون معنى قوله: "وقولوا للناس حُسْناً": أي ليحسن قولكم، نصب على مصدر الفعل الذي دل عليه الكلام الأول.

4- حسناً، أي قولٌ هو حسن في نفسه لإفراط حُسنه.

ومن هنا يتبين لنا أن اختلاف القراءة بين الفتح والضم، قد يؤدي إلى اختلاف الدلالة ما بين القلة والكثرة، أو عدد المرات أو صورة الاعتراف، من غير أن يؤدي إلى اختلاف الدلالة الأصلية للنص القرآني، والحُسن والحَسن، والرُّشْد والرَّشَد، والغَرفة والغُرفة، يلاحظ فيها أن أصلها الدلالي واحد فيما وردت فيه من قراءات قرآنية، مع اختلاف يسير ينشأ عن الاختلاف في القراءة بالصوائت.

ومن الألفاظ التي تختلف فيها الحركة مع الاتفاق في الحروف الأصلية مع اختلاف جزئي في المعنى الاختلاف بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول[2] من الأفعال، كما في القراءة (يغل) بفتح الياء وضمها في قوله تعالى: ﴿**وما كان لنبي أن يغل**﴾[3]، فقراءة فتح الياء وضم الغين (يَغُل)، أفادت دلالة الفعل في حال بنائه للمعلوم، أي ما كان للنبي أن يخون، وقراءة ضم الياء وفتح الغين (يُغَل) أفادت دلالة الفعل في حال بنائه للمجهول، أي ما كان لنبي أن يُخان، وقد التفتَ الرازي إلى اختلاف دلالة الفعل بينَ القراءتين وحاول ربط هذا الاختلاف بأسباب النزول، فقال:

1-ينظر: التفسير الكبير، ج3، ص167.

[2]ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية،ص181.

[3]-آل عمران، 161.

"واختلفوا في أسباب النزول فبعضها يوافق القراءة الأولى، وبعضها يوافق القراءة الثانية"[1]، إذ يرى أن أسباب النزول بحسب القراءة الأولى (يَغُل) تتعلق بالغنائم التي أصابها رسول اللهصلى الله عليه وسلم المشركين في موقعه بدر أو أحد فيكون المراد من الآية في رأيه النهي عن أن يكتم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من الغنيمة من أصحابه لنفسه، أو المقصود نهيه عن الغلول بأن يعطي للبعض دون البعض[2].

وفي القراءة الثانية تتعلق بما أصابه رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم كالطعام أو اللباس يوم حنين، أو خيبر[3].

ثم رجح القراءة التي يراها مناسبة لسياق النص، وما ورد من روايات في نزولها، ويمثل التناوب الحركي بين الكسر والفتح ظاهرة لهجية، إذ تميل بعض اللهجات إلى الكسر فتنتقل من الفتح إلى الكسر[4].

ثالثا: بين الضم والكسر:

يطلق علماء الأصوات على صوتي الضمة والكسرة اسم: (أصوات العلة الضيقة)، ويطلقون على صوت الفتحة اسم: (صوت العلة المتسع)، وتقسيمهم هذا له أهميته فيما يصيب هذهِ الأصوات من تطور وتغير، كالتناوب فيما بينها وقد تنبه الباحثون قديما وحديثا[5]، إلى الصلة بين صوتي الضمة والكسرة، فأشاروا في تعليلاتهم الصوتية إلى علاقة القربى بين هذين الصوتين، فكلاهما من فصيلة واحدة، لذا أَجاز وقوع إحداهما مكان الأُخرى في اللهجات العربية والقراءات القرآنية.

وهكذا كشف البحث الصوتي في التفسير الكبير عن دقة القضايا الصوتية التي تناولتها الرازي بدءا من المصطلح الصوتي، فقد فرق بين الصوائت والصوامت، ذاكراً

---

[1]–التفسير الكبير، ج9، ص69.

[2]–التفسير الكبير، ج9، ص69–70.

[3]–المصدر نفسه، ص70– 71.

[4]–ينظر: فقه اللغة العربية، ص249.

[5]–ينظر:تصحيح الفصيح: 105 وما بعدها. المزهر: ج1، ص207. المدخل إلى فقه اللغة،ص94، و: فقه اللغة العربية، ص250.

المصطلحات الصوتية التي تدل عليها، مثل: الحركات، والحروف، فضلاً على ذكره مصطلحات صوتية أخرى كالمخارج، وصفات الأصوات: كالمهموسة والمجهورة، وما إلى ذلك.

وبحث العلاقة القائمة بين الأصوات، وهو ما يعرف في علم الصوت الحديث بالتجانس، والمماثلة، ووقف عند الاختلاف في حركات الكلمة وما يطرأ عليها من تناوب حركي يؤدي إلى تغير معناها، وتناول أعضاء النطق، مثل: (الحجاب، واللسان، والشفتين)، وقسّم اللسان إلى طرف وحافة ووسط، كما تحدث عن مخارج الأصوات بطريقة تفصيلية، ووصف الأصوات بحسب المخارج، وقسمها إلى شديدة ورخوة، ومجهورة، ومهموسة، ومطبقة، ومنفتحة، ومستعلية، ومنخفضة، على أَساس اتساع المخرج، ووضعه في أثناء نطق الصوت.

وفرق بين دلالة الصوامت موازنا بينها في الثقل، والخفة، والتشديد، والتخفيف، مدركا في ذلك كله أن دراسة الدلالة ترتبط ارتباطا وثيقا بدراسة التبدلات الصوتية في الموقع الواحد، وإن دراسة لغة النص القرآني لا يمكن الاستغناء فيها عن علم الأصوات.

ويتبين لنا مما تقدم تباين دلالة النص القرآني بتباين الظواهر الصوتية التي تطرأ على الصوامت والصوائت، وقد أَثرت القراءات القرآنية في مجال تباين هذهِ الدلالات ومن هنا وجد المفسرون مجالا رحبا في بحث الدلالة الصوتية من خلال ما يطرأ عليها من ظواهر صوتية مختلفة، فالبناء الخارجي يكون ذا تأثير على البناء الصوتي،أو الدلالي لكل لفظة، فالصوت يتعلق بالمعنى لأن القوة التعبيرية للكلمة المفردة لا تتأتي من معناها وحده بل من طبيعة شكلها الصوتي أيضا، فالمعنى والصوت كلاهما مرتبط بالآخر ارتباطا لا يقبل التفرقة.

وهكذا نجد أن الرازي لم يغفل جانبا من جوانب المستوى الصوتي في تفسيره، فقد تناول الجانب الفيزيائي ليربطه بالجانب التشريحي خدمة للصوت، ليركز بعد ذلك على استخراج المعاني وتوضيح الدلالات الكامنة في الأصوات وظواهرها، كل ذلك بهدف تجلية المعاني القرآنية وإيصالها إلى المتلقي حتى يحصل له الفهم.

الفصل الثاني

المستوى الإفرادي عند الرازي

اعتنى الرازي في التفسير الكبير بمباحث الألفاظ والمفردات، وفصّل القول فيها متناولا جميع أحوالها، كما اهتم بقضية الاشتقاق ودقّق فيها وخصّها بفصول هامة في تفسيره، كما توسّع في عرض معاني المفردات في سياقات مختلفة إلى جانب التركيز على العلاقات الدلالية، فربط بين شكل المفردة ومضمونها مؤسسا لعمل صرفي- معجمي تتضح معالمه في المباحث الآتية:

المبحث الأول:

المستوى الصرفي عند الرازي

يعد البحث في الصيغة الصرفية من أهم القرائن اللفظية التي تعين على فهم الخطاب خاصة ما تعلق بنظم القرآن الكريم، وقد تتبع الرازي في التفسير الكبير الصيغ الصرفية واختلافها من موضع إلى آخر في سور القرآن الكريم من ذلك أبنية الأسماء وأبنية الأفعال تبعا للسياق الواردة فيه، ذلك أن البحث في دلالة الأبنية والمغايرة بين الألفاظ ظاهرة خاضعة للسياق، وهي أحدى أهم سبل الوصول للغاية الدلالية من تشاكل الألفاظ.

وقبل تناول تجليات هذه الرؤية عند الرازي، تجدر الإشارة إلى أنه اهتم كثيرا بتحديد المصطلحات وضبطها بالتعريف في كثير من المواضع، فكانت الكلمة وتعريفاتها مقدمة عمله الصرفي، لينتقل بعدها إلى تجليات الظواهر الصرفية التي تعين على فهم معاني آي القرآن الكريم.

1-تعريف الكلمة:

اهتم الرازي بتحديد المصطلحات وضبطها بالتعريف في كل موضع، وأول ما ركز عليه هو تعريفه للكلمة فقدم لها تعريفين.

-**التعريف الأول**:الكلمة هي اللفظة المفردة الدالة بالاصطلاح على معنى[1].

-**التعريف الثاني**:كل منطوق به أفاد شيئا بالوضع فهو كلمة[2].

يركب الرازي تعريفه الأول للكلمة في أربعة قيود هي:

-**القيد الأول**:كونه لفظا: يشير الرازي إلى المفهوم اللغوي للفظ وهو الرمي وأن إطلاق اللفظ على الأصوات والحروف على سبيل المجاز، فالإنسان يرمي ذلك النفس من داخل الصدر إلى خارجه فيلفظه وذلك هو الإخراج، ثم يربط هذه الدلالة اللغوية بالدلالة الاصطلاحية ويقسم اللفظ إلى مهمل ومستعمل[3].

-**القيد الثاني** : كونها مفردا، **القيد الثالث**: دالة، و**الرابع** كونها دالة بالاصطلاح.

ويوضح الرازي مفهوم الكلمة في موضع أخر بقوله: " فإطلاق لفظ الكلمة على الكلام المركب يكون إطلاقا لاسم الجزء على الكل فلفظة كلمة قد تستعمل في اللفظة الواحدة ويراد بها الكلام الكثير الذي قد ارتبط بعضه ببعض كتسمية القصيدة بأسرها كلمة"[4].

1- التفسيرالكبير، ج1، ص29.

[2]- المصدر نفسه، ص30.

[3]-ينظر: التفسير الكبير،ج1، ص24.

[4]-المصدر نفسه، ص28.

بعد ضبطه لمفهوم الكلمة، ينتقل الرازي إلى عرض نماذج كثيرة من دلالات المباني الصرفية في تفسيره، فكان ذلك بمثابة توطئة للولوج في لبنات المستوى الصرفي خدمة للمعاني،ومن أهم ما تناوله في دلالات أبنية المصادر الآتي:

-**فعال**:تدل في أكثر الأحيان على مكروه أو منكر إما في المعاني وإما في الأعيان[1].

-**التفاعل**: يقع على أحد وجوه ثلاثة: "يحتمل أن يكون بين الاثنين فيكون (مفاعلة)، ويحتمل تكلف الفعل تقول (تكارهت على كذا) أي فعلته وأنت كاره وتقول (تعاميت عن الأمر) إذا تكلفت العمى عنه وتقول (تغافلت) ويحتمل أيضا الفعل نفسه كما تقول (تباعدت عن الأمر) أي بعدت عنه[2].

-**الافتعال**:للتلبس بالفعل فـ"الانتصار التلبس بالنصرة ومن هذا الباب الانتقام والادخار والأذهان[3].

-**الفعللة**: تدل على التكرير، فـ" الكبكبة" تكرير الكب، جعل التكرير في اللفظ دليلا على التكرير في المعنى[4].

-**التفعُّل**: يدل على شدة اعتناء ذلك الفاعل بإظهار ذلك الفعل كالتبصر والتجلد إلا أنه يفيد نوع تكلف على خلاف الطبع[5].

---

[1]- التفسير الكبير، ج1، ص72.

[2]-ينظر: المصدر نفسه، ج13، ص45.

[3]- المصدر نفسه ،ج1، ص47.

[4]-المصدر نفسه، ص49.

[5]-ينظر: التفسير الكبير، ج13، ص52.

-**صيغ المبالغة:** أشار الرازي إلى دلالات صيغ المبالغة التي هي إما المبالغة في الشدة وإما في الكثرة[1].

-**صيغة فعّال:** هي صيغة تنبئ عن الإعادة والتكرار[2].

-**صيغة فِعّيل:** لمن يكون الفعل عادة له، فـ"صدّيق" مبالغة في كونه صادقا وهو الذي يكون عادته الصدق، لأن هذا البناء ينبئ عن ذلك، يقال خمّير وسكّير للمولع بهذه الأفعال[3].

-صيغة **فُعال:** وهي مبالغة فعيل يقول في صيغة كبّار:" فأول المراتب الكبير والأوسط الكُبَار بالتخفيف والنهاية الكبار بالتثقيل ونظيره جميل وجُمال وجُمَّال"[4].

-صيغة **فِعّيل** لمن تكرر منه الشيء[5].

2-دلالة الألفاظ المفردة عند الرازي:

أ-اللفظ المفرد:

بحث الرازي في قسم الألفاظ الكلمات من حيث إفرادها وتركيبها وأحصى ذلك، واللفظ المفرد عنده لا يخرج عن تصور من سبقه خاصة الفارابي وابن سينا، فأقسام الألفاظ باعتبار دلالتها تنتظم في قسمين:

1-الألفاظ المفردة ذات الدلالة المفردة، فاللفظ المفرد هو ما دلّ جزؤه على جزء معناه، ودلالته قابلة للتجزئة.

2- الألفاظ المركبة ذات الدلالة المفردة فهي نقيض الأولى غير قابلة للتجزئة، وهي مالا يدل جزؤه على جزء معناه[6].

---

[1]-ينظر:التفسير الكبير، ص61-62.

[2]-المصدر نفسه، ص63.

[3]- المصدر نفسه، ص89.

[4]- المصدر نفسه، ص93.

[5]- المصدر نفسه، ص101.

[6]-ينظر: معيار العلم في المنطق، الغزالي، ص53، و: التفسير الكبير، ج13، ص120.

وقد استمد الرازي تقسيمه للفظ من التقسيم الأرسطي، واعتبر القسمة ثلاثية وهي مفرد، مركب، مؤلّف.

ثم يوضّح الفرق بين كل قسم عندما يقسم اللفظ إلى مهمل ومستعمل محددا دلالته: يقول: "اللفظ إما أن يكون مهملا، وهو معلوم، أو مستعملا وهو ثلاثة أقسام: أحدها: أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء من المعاني البتة وهذا هو اللفظ المفرد كقولنا فرس، وجمل. وثانيا: أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء أصلا حين هو جزؤه، أما باعتبار آخر فإنه يحصل لأجزائه دلالة على المعاني كقولنا (عبد الله)"[1].

ليبين بعدها ماهية اللفظ المركب قائلا: " إذا اعتبرنا هذا المجموع اسم علم لم يحصل شيء لأجزائه دلالة على شيء أصلا، أما إذا جعلناه مضافا ومضافا إليه فإنه يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على شيء آخر، وهذا نسميه بالمركب"[2]، ويضيف تقسيما ثالثا:" أن يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على مدلول آخر من جميع الاعتبارات وهو كقولنا: "العالم حادث، والسماء كرة، وزيد منطلق، وهذا نسميه بالمؤلف[3].

أقام الرازي تقسيماته بحسب القسمة الثلاثية، الإفراد والتركيب والتأليف، فالمفرد ما كانت دلالته واحدة لا تتجزأ، ويكون اللفظ المفرد مركبا: بحيث إذا تجزأت دلالته لم تفصح عنه وإنما تتحول إلى دال فيه أن يجزأ مثل "عبد" و "الله" ولكن لا تكون دلالته من حيث يراد أن يقال "عبد الله".

ويبرز الرازي المعنى التعييني للفظ حيث يورد تفريعا للفظ الدال: "المسموع المفيد أربع أقسام:إما أن يكون اللفظ مؤلفا، والمعنى مؤلفا مثل: " الإنسان حيوان" وغلام زيد.

---

[1]- التفسير الكبير، ج1، ص30.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص 30-31.

[3]- ينظر: المصدر نفسه ، ص31-32.

وإما أن يكون المسموع مفردا والمعنى مفرد مثل: الوحدة والنقطة، "الله سبحانه وتعالى"، وإما أن يكون اللفظ مفردا والمعنى مؤلفا مثل "إنسان"، فإن اللفظ مفرد والمعنى ماهية مركبة من أمور كثيرة. وإما أن يكون اللفظ مركب والمعنى مفردا وهو محال"[1].

بهذا يحدد الرازي قيمة الألفاظ في إفرادها مركزا على دلالتها ويمثل بلفظ " إنسان" وهي بمثابة الكلمة الغطاء التي تشرف على حقل دلالي معلومة عناصره أو غير محددة؛ فكلمة "إنسان" تضم مجموعة من العناصر البشرية تصح أن يطلق على كل منها لفظ "إنسان" وهي عناصر غير متناهية،فحقلها الدلالي مجال مغلق من جهة ومفتوح من جهة ثانية، وهذا ما يقصد به اللفظ مفرد والمعنى مؤلف، فكلمة "إنسان" تسوق حقلا معجميا مفتوحا غير محصور من جنس معين له سمات ومميزات وكل منطوق به أفاد شيئا بالوضع يدخل فيه المفرد والمركب، ومعنى دلالة اللفظ أن يكون: "إذا استقر في الخيال مقارنة بين اللفظ المعيّن والمعنى المعين، فعند حصول الشعور باللفظ ينتقل الخيال إلى المعنى وحينئذ يندفع الدور"[2]

إذن المعنى اسم للصورة الذهنية، لا للموجودات الخارجية، لأن المعنى عبارة عن الشيء الذي عناه المعاني وقصده القاصد وذاك بالذات هو الأمور الذهنية، وبالعرض الأشياء الخارجية...[3].

ويعتبر الفخر الرازي أن اللفظ الدال "لكسيما" رئيسيا مشرفا على حقل من الألفاظ حيث يضع تقسيمات للأسماء الواقعة على المسميات أو أسماء المسميات فيقول:" مدلولات الألفاظ قد تكون أشياء مغايرة للألفاظ، كلفظة السماء والأرض، وقد تكون مدلولاتها أيضا ألفاظ كقولنا: اسم، وفعل، وحرف، وعام، وخاص، ومجمل ومبين،فإن هذه الألفاظ أسماء ومسمياتها ألفاظ"[4].

---

[1]- التفسير الكبير، ج1، ص21.

[2]- المصدر نفسه، ج1 ، ص23.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ص24.

[4]- المصدر نفسه ، ص27.

وهو يرى بأنه كلما كانت الحاجة إلى التعبير عن المعنى أهم كلما كان وضع اللفظ بإزائه أولى، مثل: صيغ الأوامر، النواهي، والعموم، والخصوص.

3-أسماء المسميات:

تطرق فخر الدين الرازي في تفسيره إلى فكرة أسماء المسميات قائلا: "الاسم غير المسمى وغير التسمية"[1]، ووضع تقسيمات للأسماء الواقعة على المسميات وهي **تسعة**: "فأولها الاسم الواقع على الذات، وثانيا الاسم الواقع على الشيء بحسب جزء من أجزاء ذاته، كما إذا قلنا للجدار أنه جسم وجوهر...."[2]، ويواصل التقسيم كالآتي:

ثالثا:الاسم الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية قائمة بذاته مثل: قولنا للشيء أسود وأبيض وحار وبارد، فالسواد والبياض.... صفات حقيقية قائمة بالذات لا تتعلق بالأشياء الخارجية وهنا يشير إلى التضاد.

رابعها: الاسم الواقع على الشيء بحسب صفة إضافية مثل: قولنا للشيء إنه معلوم ومفهوم ومذكور ومالك ومملوك.

خامسها: الاسم الواقع على الشيء بحسب حالة سلبية مثل: غنه أعمى، فقير، أو سليم عن الآفات.

سادسها: الاسم الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة إضافية مثل: قولنا للشيء إنه عالم وقادر.

سابعها: الاسم الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة سلبية بالمفهوم من مجموع قولنا قادر لا يعجز عن الشيء، وعالم لا يجهل شيئا.

ثامنها: الاسم الواقع على الشيء بحسب صفة إضافية مع صفة سلبية مثل: لفظ الأول عبارة عن مجموع أمرين أحدهما أن يكون سابقا على غيره، وهو صفة إضافية مع صفة سلبية مثل: لفظ الأول عبارة عن مجموع أمرين أحدهما أن يكون سابقا على غيره،

---

[1]- التفسير الكبير، ص27.

[2]-المصدر نفسه، ج1، ص111.

وهو صفة إضافية، والثاني لا يسبقه غيره وهو صفة سلبية مثل القيوم:"معناه كونه قائم بنفسه مقوما لغيره..."[1].

تاسعها: الاسم الواقع على الشيء بحسب مجموع صفة حقيقية، وإضافية وسلبية[2].

يعرض الرازي لهذه المسميات حيث تناول الصفات الحقيقية والإضافية[3]، للاسم الدال على الذات وسنذكر ذلك في الترادف فهو يقيم حقولا دلالية لدلالة الألفاظ بحسب الصفات الحقيقية والإضافية، ويصنفها في ذات الله وصفاته ببناء العلاقات الدلالية بين جملة الحقول التي يؤسسها وبين الدلالة التي تحملها.

المبحث الثاني

الاشتقاق عند الرازي

اعتنى العرب الدّارسون بالقيمة التعبيرية للحروف ومناسبة الحروف لمعانيها، فلم يغنهم الصوت فحسب، بل اهتموا بالأحرف الدوال. وكما أثبتت القيمة التعبيرية للصوت البسيط، أثبتت للصوت المركب لأنّ المستوى الصوتي في شكله البسيط، يقع صوت معين ثم يوحي بالمعنى المناسب سواء كان في أول اللفظة أو وسطها أو آخرها.

يعتبر الاشتقاق مجالا واسعا للإثراء الدلالي، وقد ركزت الدراسات الحديثة الغربية على البحث المورفولوجي ودراسته في مجال الصوتيات الوظيفية التوليدية وذلك في تفسير ظواهر التناوب الصرفي الصوتي، هذا المصطلح أصبح شائعا الاستعمال في معظم اللغات.

---

[1]- التفسير الكبير، ص111.

[2]- المصدر نفسه، ص111.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص112.

حيث يتخذ مورفيم " Morpheme " معين صورا صوتية متميزة مع أنها مرتبطة ببعضها البعض في الظروف المختلفة"[1].

يقول الرازي نقلا عن ابن جني: "وضعوا لفظ الخضم لأكل الرطب، نحو البطيخ والقثاء، ولفظ القضم لأكل اليابس، لأن الخاء يشبه صوت أكل الشيء الرطب، وحرف القاف يشبه صوت أكل الشيء اليابس"[2]

وكذلك يمثل للأصوات الحادثة عند الأوجاع و الراحات والسعال وغيرها، فالإنسان عند الوجع يقول: "أخ" وعند السعال: "أح أح"، فهذه أصوات مركبة وحروف مؤلفة، وهي دالة على معاني مخصوصة ودلالتها على مدلولاتها بالطبع. هذه الأصوات الطبيعية بمعانيها، لم يتواضع عليها الناس، بل مستمدة من الطبيعة وكذلك " صوت القطا يشبه كأنه يقول " قطا قطا" صوت اللقلق يشبه كأنه يقول "لق لق" [3].

يذكر الرازي تقاليب المادة "ك ل م" متبعا ابن جني، "اعلم أن تركيب الكاف واللام والميم بحسب تقاليبها الممكنة تفيد القوة والشدة، خمسة منها معتبرة، وواحد ضائع، فالأول: "ك ل م"، فمنه الكلام لأنه يقرع السمع ويؤثر فيه، وأيضا يؤثر في الذهن بواسطة إفادة المعنى، ومنه الكلم للجرح، وفيه شدة، والكلام ما غلظ من الأرض وذلك لشدته"[4]، ثم يواصل في إيراد التقاليب:

-(ك م ل): الكامل أقوى من الناقص.

-(ل ك م): الشدة في اللكم الظاهر.

---

[1]- مدارس اللسانيات، التسابق والتطور، جفري سامبسون ، ترجمة محمد زياد كبة، النشر و المطابع/ جامعة الملك سعود، 1994، ص 199.

[2]- التفسير الكبير، ج1، ص22.

[3]-المصدر نفسه، ج1، ص18.

[4]-المصدر نفسه، ، ص14.

- (م ك ل): منه "بئر مكول إذا قلّ ماؤها أو كان ورودها مكروها، فتحصل شدة عند ورودها"[1].

-(م ل ك): ملكت العجينة إذا أمعنت عجنه فاشتد وقوي، ملك الإنسان لأنه نوع قدرة "أملكت الجارية" لأن بعلها يقدر عليها".

وكلها تشترك في المعنى وتفيد القوة والشدة، وهي مادة ثلاثية دالة على مدلول مشترك.

يسمي الرازي هذا الاشتقاق بالأكبر ويسميه ابن جني الاشتقاق الكبير فيقول "...أغرب مأخذ مما تقتضيه صناعة الاشتقاق، لأن ذلك إنما يلتزم فيه شرح واحد من تتالي الحروف، من غير تقليب لها ولا تحريف"[2]. وطبيعة هذا الاشتقاق تقتضي بالتّجوز في التعبير والإكثار من إخراج الكلام عن ظاهره، وتلمس الألفاظ العامة[3].

أما الاشتقاق الأكبر، فهو يرتبط بدلالة الحرف السحرية، وقيمته التعبيرية الموحية، فنرى ابن جني يخلط حروف مادة ما ويمزج بعضها ببعض ويقلبها في تركيب ثلاثي. ويعتمد هذا الاشتقاق على الإبدال مثل "س ل م" يستبدلها ب "ن س ل" لأن النون أخت اللام- كما أوضح[4].

أما الاشتقاق الكبير فيعتمد على القلب وقد أغفله الرازي ولم يذكره لأنه لم يفرق بين الاشتقاق الأكبر والكبير ووضعهما تحت " الاشتقاق الأكبر".

---

[1]-التفسير الكبير، ص15.

[2]- الخصائص، ابن جني، ج1، ص11.

[3]- فقه اللغة، صبحي الصالح، ص201.

[4]-المرجع نفسه، ص208.

إنه يؤكد ما جاء عند عبد القاهر من أن اللفظة المفردة لا قيمة لها إذا لم تكن هناك مناسبة بين اللفظ والمعنى، ودور المعنى في الإفادة. ويعرض للخيال ودوره لفهم المعنى وحصول الشعور باللفظ عن طريق الخيال. بهذا التحليل يتناول العلاقة بين الكلمات والأفكار فالقيمة الدلالية تكمن في المقارنة بين اللفظ والمعنى وعند الشعور باللفظ ينتقل الخيال إلى المعنى، فتتكشّف القيمة الدلالية الكامنة في العلاقة بين الدال والمدلول، وهذا الإشكال حاصل في اللفظ المفرد وهو غير موجود في اللفظ المركب حسب الرازي لأنّ إفادة الألفاظ المفردة لمعانيها إفادة وضعية كدلالة الحجر والجدار على مسماها، أما التركيبات فعقلية، ويوضح أنه إذا استقر في الخيال مقارنة بين اللّفظ المعين، والمعنى المعين فعند حصول الشعور باللّفظ ينتقل الخيال إلى المعنى، وحينئذ يندفع الدور، فلا جرم عند سماع تلك المفردات يعتبر العقل تركيباتها ثم يتوصل بتلك التركيبات العقلية إلى العلم بتلك المركبات فظهر الفرق[1].

المبحث الثالث

المستوى المعجمي عند الرازي

*-العلاقات الدلالية في تفسير الرازي

يقسّم الرازي الأسماء إلى أسماء الأجناس، والأسماء المشتقة -كما سبق وذكر ذلك- ثم يوضح أن العلم لا يفيد صفة المسمى حيث يقول:"الأجناس لها أعلام مثل: "أسد" اسم جنس لهذه الحقيقية، أسامه اسم علم لها"[2]. ونفس القول ينطبق على "ثعلب"و"ثعالة". كما يفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس من وجهين:"أن اسم العلم هو الذي يفيد الشخص

[1]-ينظر: التفسير الكبير، ج1، ص23.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص40-41.

المعيّن من حيث أنه ذلك المعين، فزيد لفظ وضع لتعريف هذه الذات، ولتعريف تلك من حيث إنها تلك على سبيل الاشتراك"[1].

إنه يدخل هذه الألفاظ في الاشتراك اللفظي مثل:"أسامة" إذا أفادت كل واحدة من أشخاص الأسد، فتكون علم الجنس، وإذا وضعت لإفادة الماهية التي هي القدر المشترك بين هذه الأشخاص فقط، من غير أن يكون فيها دلالة على الشخص المعين كانت اسم جنس[2].

لقد أوقع الاشتراك الألفاظ إذا كانت مفيدة لعلم الجنس، ثم يعرض للعلم:كإبراهيم، موسى، عيسى، والكنية: كإسرائيل، أبي لهب، وبيّن اللفظ من حيث إفادته إما مجموعا كالاسم مع الكنية، أو اللقب مع الكنية، وتناول ما أفرده سيبويه من أمثلة حول تركيب الكنية والاسم مثل: "الضبع"، اسمها"حضاجر"، وكنيتها "أم عامر"، "الأسد، أسامة"، "أبو الحارث"، "الثعلب، ثعالة"، أبو الحصين"، "العقرب، شبوة، أم عريط.

وبالنسبة للاسم دون الكنية مثل: "قثم" لذكر الضبع، أما الكنية إضافة إلى الآباء والأمهات والبنين والبنات من ذلك:

كني بالآباء، الذئب: "أبو الجون".

للأمهات، للخمرة: "أم ليلى"...

للبنون، للغراب: "ابن دأية".

للبنات، للصدى: "ابنة الجبل"، للحصى: "ابنة الأرض"[3]

يدرج الأصوليون اسم الجنس واسم العلم في مفهوم اللقب الذي هو من أقسام المخالفة ودرجة من درجاتها وتندرج ضمن طرق الدلالة[4].

---

[1]- التفسير الكبير، ج1، ص40-41.

[2]- المصدر نفسه ، ص40-41.

[3]- المصدر نفسه ، ص41.

[4]- دراسة المعنى عند الأصوليين، طاهر سليمان حمودة، ص161-162.

1-تعدد اللفظ والمعنى:

ذكر الرازي في اشتقاق "الكلمة واللفظ والعبارة" أن بعضها مترادف وبعضها متباين، فقد وضّح في أسماء المسميات أن الاسم مغاير للمسمى لأن الاسم قد يكون موجودا والمسمى مفقودا، ويكون للشيء أسماء متعددة وهو المترادف[1].

أ.المشترك اللفظي:

من العلاقات الدلالية التي عرض لها الرازي في تفسيره "المشترك اللفظي" يعرفه بقوله:" أن الأسماء تكون كثيرة مع كون المسمى واحد كالأسماء المترادفة، وقد يكون الاسم والمسميات كثيرة كالأسماء المشتركة"[2].

فتعريفه هذا يدل على أن المشترك اللفظي كثير الوقوع فإذا كان كذلك في القرآن ففي اللغة أكثر وقوعا،ثم يتعرض الرازي للفظ المشترك متسائلا: هل نجيزه أم لا نجيزه؟هل نتوصل به إلى المقصود أم لا نتوصل؟ هل كلمة قرء في الآية الكريمة:﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[3]، مشتركة بين الحيض والطهر أم إنها لواحد منها فقط؟"[4].

وهو كغيره من اختلف الأصوليين الذين اختلفوا اختلافا شديدا حول (القرء)،إذ يعتبرونه مشتركا بين معان لغوية مستدلين بالقرائن في تحديد المعنى، فمن رأى دلالتها على الطهر استدل بالقرينة اللفظية بتأنيث العدد "ثلاثة" الدال على المذكر، ويكون المراد الأطهار،

1-التفسير الكبير، ج1، ص28.

2-المصدر نفسه، ص109.

3- البقرة، 228.

4- مناهج البحث عند مفكري الإسلام، سامي النشار، ص51.

ومن رأى أنه الحيض استدل بالقرائن الحالية والواقع أن كلاهما جائز في الآية وهما متفقان في حقيقة واحدة وهي الوقت[1].

عرض الرازي رؤيته للمشترك اللفظي في القرآن الكريم وذلك في تفسيره لجملة من الآيات، من ذلك وقوفه عند قوله تعالى: ﴿لَوَجَدُوا اللَّهَ﴾[2]، إذ يفسر الآية مركزا على لفظ "وجدوا" فيقول:" فلفظ الوجود يقال بالاشتراك على معنيين أحدهما أن يراد بالوجود الوجدان والإدراك والشعور، ويتساءل هل وضع أو لا للإدراك والوجدان؟ ثم نقل ثانيا إلى حصول الشيء في نفسه أو الأمر فيه بالعكس أو وضعا معا... وهو يجزم أن وضع اللفظ بمعنى الشعور والإدراك سابقا على وصفه لحصول الشيء في نفسه، واحتجّ بالآية السابقة على أنه بمعنى الوجدان والعرفان، والمعنى الثاني غير موجود في القرآن"[3].

توصل الرازي ومن سبقه إلى استنباط العلاقات الأساسية بين الأدلة في الحقول الدلالية بناء على التقابل والتضاد والمشترك الترادف، فنظرية الحقول الدلالية تكشف عن القرابة الدلالية بين مدلولات عدد معين من الألفاظ.

إن الرازي يمثل حقلا دلاليا أفاد منه الدرس الدلالي كثيرا حينما أشار إلى كثرة المشترك في اللغة:" لأنه ليس مقصورا على الأسماء التي يقع الاشتراك فيها قليلا، وإنما يشمل الأفعال، فالأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والإنشاء، كما في الدعاء، والمضارع

---

[1]–دراسة المعنى عند الأصوليين، سليمان الطاهر حمودة، ص84-86.

[2]– النساء: 64.

[3]– التفسير الكبير، ج1، ص118-119.

في دلالته على الزمن مشترك بين الحال والاستقبال، والأمر مشترك بين الوجوب والندب في دلالته على الطلب والحروف كما يذكر النحاة يدل كل منها على أكثر من معنى"[1].

فعند وقوفه على الفعل "أعوذ"لم يوافق الرازي بعض الأصوليين في دلالته، بدليل أن الأصل في الماضي أن يدل على الخبر وأن دلالته على الإنشاء خاصة بصيغ العقود ونحوها، واشتراك المضارع مختلف فيه أو أن أحد المعنيين حقيقة فيه والآخر مجاز، وما قال الرازي يبدو مقبولا فيما يخص صيغة الأمر في ترددها بين الوجوب والندب، وفي الحروف ودلالة كل منها على أكثر من معنى.

وفي تفسير الآية:﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾[2]،بين الرازي أن المراد من الفعل الماضي (أمرنا)هو الأمر بالفعل والمعنى أمرناهم بالأعمال الصالحة[3].

وفي تفسير قوله تعالى :﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾[4]، يبين أن تزرعون خبر بمعنى الأمر والدليل عليه "فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ".[5].

وفي الآية:﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ﴾[6]، يبين أن "إذا" موضوعة للمستقبل ثم قال: "فلما كشفنا" وهذا للماضي وهو يرى أن هذا النظم يدل أن معنى الآية أنه كان هكذا فيما مضى وهكذا يكون في المستقبل فدلّ ما للفعل المستقبل على ماضيه من المعنى المستقبل وما فيه من الفعل الماضي على ما فيه من المعنى الماضي.

---

[1]- دراسة المعنى عند الأصوليين، الطاهر سليمان حمودة،ص 92.

[2]- الإسراء، 16 .

[3]- التفسير الكبير، ج20، ص144.

[4]- يوسف: 47.

[5]-التفسير الكبير، ج18، ص150.

[6]- يونس، 12.

من خلال هذه الآية يبين الرازي الاشتراك في الأفعال بين زمن المستقبل وزمن الماضي[1].

وفي تفسيره للآية: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾[2]، ذهب الرازي إلى أن المشترك في سياق الاستعمال لا يراد به إلا معنى واحد، لأن اللفظ موضوع بإزاء هذه المعاني على سبيل التبادل، وقد أكد على ذلك فحمل لفظ السجود على أمرين، في حق الدابة بمعنى التواضع، وفي الملائكة بمعنى السجود، وهو يضعّف هذا الاحتمال ويفسّر معنى السجود هنا بالتواضع والانقياد: لأن استعمال اللفظ المشترك إفادة جميع مفهوماته معا غير جائز[3].

فلا يمكن إرادة جميع المعاني لأنه يكون مخالفة لأصل الوضع، إذ اللفظ قد وضع بإزاء كل معنى من معانيه وضعا خاصا، ولم يوضع لجميع المعاني، ومن ثم لابد من الاستدلال بالقرائن على تحديد المعنى المقصود، كما يشير إلى وجوب مراعاة أن اللفظ إذا كان له معنيان أحدهما لغوي والآخر اصطلاحي شرعا، فإن اللفظ يحمل على معناه الشرعي ما لم تقدم قرينة تصرفه إلى المعنى اللغوي، يقول الرازي: " لفظ الصلاة بمعنى الدعاء في مواضع وهو معناه اللغوي وبمعنى أنها ركن من الأركان وما يقوم به المسلم من ركوع وسجود[4].

في موضع آخر من تفسيره نجده يجوّز احتمال اللفظ لمعنيين في سياق واحد في الآية: "بِشِقِّ الأَنفُس"[5]، بفتح الشين وكسرها، فالشق يحمل معنيين في الآية، فيكون المراد "المشقة " والشق نصف الشيء، فحمل اللفظ ههنا على كلا المعنيين جائز فإذا حمل على

---

[1]- التفسير الكبير، ج17، ص52.

[2]- النحل: 49.

[3]- التفسير الكبير، ج20، ص44.

[4]- المصدر نفسه، ج2، ص29.

[5]- النحل، 07.

المشقة كان المعنى لم تكونوا بالغيه إلا بالمشقة، وإذا حمل على نصف الشيء كان المعنى لم تكونوا بالغيه إلا عند ذهاب النصف من قوتكم، وبدنكم"[1].

ومن أبرز نماذج المشترك اللفظي في تفسير الرازي سياقاتها المختلفة الآتي:

*- **لفظ** "**النور**" في قوله تعالى:﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [2]، يذكر الرازي أن هذا اللفظ يقع على معان أهمها[3]:

-بمعنى **القرآن** ويوضحه قوله تعالى:﴿وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[4].

-بمعنى **الرسول محمد** -صلى الله عليه وسلم- من خلال قوله تعالى:﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾[5].

-بمعنى **الدين** من قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾[6].

---

[1]- التفسير الكبير، ج19، ص229.

[2]- النور، 35.

[3]- التفسير الكبير، ج2، ص17-21.

[4]- الأعراف، 157.

[5]- المائدة، 15.

[6]- الصف، 08.

-بمعنى **البيان** في قوله تعالى:﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[1].

-بمعنى **التوراة** في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُور﴾[2].

-بمعنى **الإنجيل** في قوله تعالى:﴿وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾[3].

-بمعنى **الإيمان** في قوله تعالى: ﴿يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾[4]

*- **لفظ** "**التقوى**": ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾[5].والذي يقع في عدة معان من ذلك:

-بمعنى الخشية﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾[6].

-بمعنى الإيمان والتوحيد: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾[7]، وهو الغرض الأصلي.

-بمعنى التوبة:﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾[8]، أي تابوا.

-بمعنى الطاعة:﴿أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾[9].

-ترك المعصية: ﴿وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾[10]، أي فلا تعصوه.

---

[1]- الزمر، 22.

[2]- المائدة، 44.

[3]- المائدة، 46.

[4]- الحديد، 12.

[5]- النساء، 01.

[6]- الشعراء، 106.

[7]-الفتح، 26.

[8]- الأعراف، 96.

[9]- النحل، 02.

[10]- البقرة، 189.

– الإخلاص: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾[1]، أي إخلاص القلوب[2] ، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾[3].

*–**لفظ شكر**: يذكره الرازي أثناء تفسيره قوله تعالى:﴿لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ﴾[4]، سكّرت بالتّخفيف والتشديد على الكاف، بمعنى غشيت وسدت بالسحر وفي الأصل اللغوي هو سد الشق لئلا ينفجر الماء. ومأخوذ من سكر الشرب؛ يعني أن الأبصار حارت ووقع بها من فساد النظر مثل ما يقع بالرجل "السكران" ومن تغيّر العقل، وهذا معناه بالتخفيف.

وأما بالتشديد فمراده وقوع هذا الأمر مرة بعد أخرى، و"سكّرت" الريح سكرا أذا سكنت، وسكرت عينه أذا تحيرت وسكنت عن النظر، وكان معنى السكر قطع الشيء عن سننه الجارية مثل سكر الماء"[5].

كانت هذه نماذج المشترك اللفظي عند الرازي في تفسيره والتي توضح موقفه من هذه الظاهرة اللغوية.

2– التــرادف:

يقف الرازي في تفسيره عند ظاهرة لغوية بارزة في العربية، والتي أسالت حبر كثير من العلماء قدماء ومحدثين وهي ظاهرة الترادف، يعرّفها بقوله: " هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، وقال: احترزنا بالإفراد عن الاسم والحد، فليس مترادفين وبوحدة الاعتبار عن المتباينين كالسيف والصارم، فإنهما دلا على شيء لكن باعتبارين: أحدهما على الذات والآخر على الصفة"[6].

---

[1]– الحج، 32.

[2]– التفسير الكبير، ج2، ص20–21.

[3]– البقرة، 41.

[4]– الحجر، 15.

[5]– التفسير الكبير، ج19، ص167.

[6]– المزهر، السيوطي ، ج1، ص406.

إنه يحدد المترادف تحديدا علميا دقيقا حتى لا يختلط بغيره عند تعدد الدلالات ويفرّق بينه وبين الصفة، والفرق بينه وبين والتوكيد، والفرق بينه وبين التابع، ويتحرز عن الاسم والحد بالإفراد.

ثم نجده في موضع آخر يبرز ما وصفه اللغويين في باب الترادف في علم الذوات، فوضعوا "أعوج ولا حقا" علمين لفرسين، شذقما و"عليا الفحلين"، "ضمران لكلب"، و" كساب لكلبة"[1]، وذكر ابن جني أمثلة كثيرة في هذا الباب.

تناول الدارسون ظاهرة الترادف أمثال: سيبويه في "الكتاب" وابن جني تحت اسم " تعادي الأمثلة وتلاقي المعاني"، ومن أقدم الكتب التي حملت اسم الترادف هو كتاب الرماني تحت عنوان" كتاب الألفاظ المترادفة والمتقاربة في المعنى"[2]. وقد ألّف أبو هلال العسكري " الفروق في اللغة" إنكارا للترادف وأثبت الفروق بين الألفاظ المترادفة، كما أنكره ابن فارس حيث يقول: "يسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف، المهند، الحسام، والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد هو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى"[3].

أفاض الرازي القول في الترادف في تفسيره وقدّم تطبيقات كثيرة له، فهو يورد ثلاثين مرادفا للعلم مثلا، فيقول: "في البحث عن الألفاظ يظن بها أنها مرادفة للعلم وهي ثلاثون"[4].

-الإدراك: وهو اللقاء والوصول. قال تعالى:﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾ [5].

---

[1]- التفسير الكبير، ج1، ص43.

[2]-المصدر نفسه، ج1، ص409.

[3]- المصدر نفسه، ص409.

[4]-المصدر نفسه ، ج2، ص203.

[5]- الشعراء، 61.

الشعور، الذكر: قال تعالى:﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، الحفظ، المعرفة، الفهم، الفقه، العقل، الذهن:﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[2]. الفكر، الخيال، البديهية، الخبرة...[3].

في حديثه عن صفات الله يقسّمها إلى حقيقية وإضافية، حيث يتناول لفظة العلم: ﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾[4]. ومن ألفاظ هذا الباب يدرج الرازي أيضا الخبر والخبرة، الشهود والمشاهدة. الحكمة ويراد بها العلم، "وهي ترك ما لا ينبغي وفعل ما ينبغي، "اللطيف" يراد به العلم بالدقائق وقد يراد به إيصال المنافع إلى العباد بطريق خفية عجيبة"[5].

كما يضع حقلا واسعا لدلالة اللفظة الإرادة وما بمعناها " الرضا، المحبة، الكراهية"، عبارة عن: "أن يريد أن لا يفعل"[6]. بعض الكلمات التي تنتمي إلى الترادف مع فروق بينها، فهي تقترب من أن تكون مترادفة، أي متقاربة مع حصول بعض الفرق فيها مثل: "الموجد، والمحدّث، والمكوّن، والمنشئ، والمبدع، والمخترع، والصانع، والخالق، والفاطر، والبارئ".

إن ما أورد الرازي يمثل هذا النوع، فكلمة "الموجد" تعني المؤثر في الوجود، والمحدث معناه الذي جعله موجودا بعد أن كان معدوما، المكوّن مرادف للموجد، المنشئ مشتق من النشوء والنماء وهو الذي يكوّن قليلا على التدريج، والمبدع، هو الذي يكوّن دفعة واحدة وهما نوعان تحت جنس الموجد المخترع قريب من المبدع.

---

[1]- الحجر، 09.

[2]- النحل، 78.

[3]- التفسير الكبير، ج2، ص203-207.

[4]- الطلاق، 12.

[5]- التفسير الكبير، ج1، ص140.

[6]- المصدر نفسه، ص142.

والخلق عبارة عن التقدير وهو في حق الله تعالى يرجع للعلم، الفاطر مشتق من الفطر أي الشق، ويشبه أن يكون معناه هو الإحداث دفعة[1].

هذه المداخل المعجمية متقاربة ومشتركة في معنى متشابه مع بعض الفروق لكن كل لفظ يختلف بملمح هام واحد عن الآخر. ويمثل حقلا دلاليا محصورا محدودا من الكلمات مثل: الرؤوف الرحيم، الرؤوف أميل إلى جانب إيصال النفع، الرحيم أميل إلى جانب دفع الضر[2].

وفي لفظ الخشية الذي مرادفة الخوف في الآية الكريمة:﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾[3]، يقول: "المراد من الخشية من الله خوف الجلال والمهابة والعظمة"[4]، ويستدل بالآية:﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[5]، كما في الآية:﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾[6]، فالخوف كان منه أعظم لما كانت معرفة الله أتم، فهو فهو خوف الإجلال والكبرياء[7].

ولكن في هذين اللفظين يفرّق السيوطي بينهما من حيث أن الخشية أعلى وأشد من الخوف، وأن الخوف يكون من ضعف الخائف والخشية تدل على العظمة[8].

---

[1]- التفسير الكبير، ج1، ص126.

[2]- المصدر نفسه، ص 136-137.

[3]- الرعد، 21.

[4]- التفسير الكبير، ج19، ص43.

[5]-النحل، 50.

[6]-فاطر، 28.

[7]-التفسير الكبير، ج30، ص45.

[8]- معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطي، ج3، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي القاهرة، 1969، ص202-206.

كما ذكر الفخر الرازي الترادف بين الصيغتين في قوله: " وقوله تعالى: (تَأَذَّنَ) بمعنى آذن أي أعلم، وبناء (تفعَّل) هنا ليس معناه أنه أظهر شيئا ليس فيه، بل معناه (فعل) "[1]،

يمكن أن يتحقق الترادف بالنسبة للكلمات التي تبدو متقاربة جدا، ويعجز الشخص عن تحديد الفروق بينها. من كل هذا نجد الرازي يعرض للألفاظ المترادفة المتطابقة وللألفاظ المتقاربة مع الفروق مظهرا المعنى الذي يتحقق فيه المفهوم الذهني.

3- التضـــــاد:

في هذه المسألة يبيّن الرازي من خلال التفسير بعض الألفاظ الأضداد مثل: "المُعز والمُذل" فيقول: " الإعزاز والإذلال" هما متضادان، " المحي المميت"، فهما يتقابلان تقابل الضدين، "القابض والباسط، الخافض، والرافع"، فيقول: " يقرب من أن يكون تقابلهما تقابل العدم والوجود، القبض هو أن لا يعطيه المال الكثير، والخفض عبارة عن أن لا يعطيه الجاه الكبير"[2]. ويذكر في باب أضداد العلم، وهي كل صفة من صفات صفات النقائص ينزّه عنها تعالى، نفي النوم[3]،﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ﴾[4].

- الجهل: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[5].

- النسيان: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾[6].

---

[1]-التفسير الكبير، ج15، ص34

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص 136-137.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص139.

[4]- البقرة،255.

[5]- سبأ، 03.

[6]- مريم، 64.

يركزّ الإمام الرازي على الأضداد التي تعني " بوجود لفظين مختلفان نطقا ويتضادان معنى"[1]. فقد ألف القدماء الكثير في ظاهرة الأضداد التي تستخدم اللفظ الواحد في معنيين متضادين، من هؤلاء "ابن الأنباري (ت 328 هـ)، (الأصمعي (216هـ)، قطرب (ت206هـ) "[2].

ونخلص أخيرا إلى أن الرازي في باب الاشتراك والترادف والتضاد قد حاول إبراز الحقول الدلالية في هذه الظواهر مفصّلا القول في صفات الذات الإلهية، وعند تفسيره للآيات كان يعتمد على من سبقه من اللغويين في اشتقاقات اللفظة ومعانيها، مفنّدا أو مخالفا، شارحا ومضيفا بعض الإضافات الجديدة خاصة في علاقة الاشتراك والترادف.

ومن هاهنا تجلى تمكن الرازي في الإحاطة بالمستوى الإفرادي في جانبيه الصرفي والمعجمي، وكذلك تناوله لقضية الاشتقاق.

---

[1]– علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص191.

[2]–المرجع نفسه، ص202.

الفصل الثالث

تجليات المستوى التركيبي في تفسير الرازي

يقوم تحليل أي نص على معطيات ذلك النص بما فيه من مفردات وعلاقات تأتلف في نظام معين، وهذا التأليف يكوّن السياق اللغوي، ويبنيه بروابطه وعلاقاته، ويحدد أبعاده النصية، وقد كانت نظرة الرازي إلى التركيب قائمة على التفريق بين دلالتي اللفظ المفرد والتركيب، فالذي يحصل "في المفرد غير حاصل في المركب؛ لأن إفادة الألفاظ المفردة لمعانيها وظيفية، أما التركيبات فعقلية، فلا جرم عند سماع تلك المفردات يعتبر العقل تركيباتها، ثم يتوصل بتلك التركيبات العقلية إلى العلم بتلك المركبات، فظهر الفرق"[1].

وقد وقف الرازي عند الأسلوب القرآني متأنيا متأملا مأخوذا ببلاغة النظم وإعجازه وروعته، فانطلق في الوصول إلى حد إعجازه من الصوت إلى الحرف، إلى الكلمة إلى الجملة إلى السياق، وأحوال النظم، والعلاقات القائمة بين التراكيب، وكان في ذلك كله يقف عند محورين:

الأول: توخي قواعد النحو، وأَثرها في إقامة العلاقات الدلالية في الجملة.

والثاني: مراعاة مقتضى الحال والسياق العام للنص القرآني.

فقام بتتبع الترتيب الذهني للدلالات التي يستهدفها النص القرآني عن طريق التحولات التي تطرأ على الجملة: كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والفصل والوصل، وغيرها، والتي ينتج عنها بعض الأبعاد الدلالية الخاصة.

وكان بحثه في أحوال الجملة متأثرا بأفكاره البلاغية، ولاسيما في (نظرية النظم)، التي عُدَّ بسببها حلقة وصل بين بلاغة عبد القاهر الجرجاني والسكاكي، فكان يقف عند النظم القرآني باحثا متأملا في أسرار التركيب لينتهي إلى أن استقلال الآيات في معانيها الجزئية لم يُخِل بالوحدة المعنوية التي تجمع بين الآيات في السورة الواحدة، وبين الآيات التي تجمعها وحدة الموضوع، وإن كانت في سور متعددة، فيقول: "القرآن كله كالسورة

---

[1]-التفسير الكبير، الرازي، ج1، ص23.

الواحدة وكالآية الواحدة"[1]؛ لاتصال بعضه ببعض، بما يحقق الترابط المعنوي على مستوى العبارة والآية والآيات والسورة والسور، مشيرا بذلك إلى الوحدة القرآنية بما تتضمنه من وحدة المعنى، ووحدة المبنى، والتي تعد من وجوه الإعجاز للنص القرآني.

وقد اتبع الرازي منهجا تحليليا يجمع بين أجزاء التركيب ووظيفته الدلالية، وذلك للتفاعل والتبادل التأثيري المستمر بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية[2]، إذ لا يمكن تحليل التركيب تحليلا لغويا إلا بمعرفة العلاقات القائمة بين عناصره، لذلك كان تحليل المفسرين اللغوي أشمل من تحليل النحاة؛ لأن هؤلاء المفسرين استندوا إلى أصول متنوعة في الوصول إلى فهم دلالة التركيب، وهي من آليات علم التفسير، فكانت آثار ثقافتهم المتنوعة واضحة المعالم على مناهجهم اللغوية، إذ استثمروا في بحوثهم جوانب متعددة من المعرفة التي نعدّها اليوم مستويات لعلم واحد يجمعها بوصفها مراحل وخطوات تهدف لغاية مشتركة، علما أن النحو العربي لم يَخْل تماما من الطاقة التفسيرية، ولكن ليس بالقدر الذي نجده في مباحث المفسرين اللغوية. لأن البحث الدلالي هو دراسة لغوية تدخل في إطار علم النحو بمعناه الدقيق.

المبحث الأول

تجليات المستوى النحوي في تفسير الرازي

كان النحو أحد العلوم التي مثلت مادة التفسير التي استمد منها الرازي دلالات النص القرآني، وعدته التي اعتمدها في فهم كتاب الله تعالى، وشرح معانيه، لذا تناول بنية النص القرآني بما فيه من ألفاظ وتراكيب ومعاني، محللا تلك التراكيب في ضوء الصنعة الإعرابية وأصولها التي حكمها في معانيه، واحتكم إليها في تحديد مدلولاته، وإن خرج في بعض المواضع عن قواعد النحاة ومذاهبهم النحوية.

وقد ضم تفسيره قدرا كبيرا من المباحث النحوية –وإن لم تكن الطابع المميز لهذا التفسير الضخم– والتي كانت ذات طابع عقلي منطقي، وقد عكست أهمية التحليل اللغوي في الوصول إلى العلاقات القائمة بين عناصر التركيب الرئيسة والفرعية.

---

[1]–التفسير الكبير، ج32، ص104.

[2]– ينظر:أضواء على الدراسات اللغوية، ص293.

تعد دراسة اللغة في ضوء المستوى النحوي دراسة في طورها الناضج الهادف، فيه تدرك أسرار التركيب، وأبعاد المعنى، فهو قمة الدراسة اللغوية، وتجسيد لقواعد اللغة .

ونظرا لهذه الأهمية والفاعلية، اهتم الرازي بهذا المستوى في تفسيره بل وأولاه عناية فائقة تجلت في عدة مظاهر تضافرت معا لتخدم المعنى وتوجهه؛ ومن هنا تبدو أهمية دراسة الدلالة النحوية في كتب التفسير إذ تلتقي والاتجاه الحديث الذي عول فيه المحدثون على المعنى كثيرا[1].

1- توظيف نظرية العامل لتوجيه المعنى.

تناول الرازي نظرية العامل في إطارها العام وأولاها اهتماما كبيرا، فهي تقوم -عنده- على الإعراب والعامل؛ ذلك أن ظاهرة الإعراب ونظرية العامل وجهان لعملة واحدة، وهما من أهم الدعائم التي يقوم عليها علم النحو، فقد وظف الرازي كما من المصطلحات المتعلقة بها وحدد مفاهيمها سواء اللغوية أم الاصطلاحية مدعما كل ذلك بالآيات القرآنية وبالأمثلة.

1/ -الإعراب:

الإعراب سمة من سمات العربية وله فوائد وأغراض حرمت منها اللغات المبنية، وقد وُجدت اللغة للتواصل وللتعبير عن المعاني، والمعاني تحملها التراكيب المختلفة، حيث أن كل تركيب يتكون من وحدات، وكل وحدة لا بد وأن يكون أثر العامل بارزاً على آخر حرفها؛ وإدراكا منه لأهمية الإعراب فقد خصص الرازي بابا في مقدمة تفسيره وسمه بـ: **(في تقسيم الاسم إلى المعرب والمبني، وذِكْر الأحكام المفرعة عن هذين القسمين وفيه مسائل)**، عالج في هذا الباب مسائل عدة وضح فيها أقسام الاسم وأصوله، كما عرّف بالحركات الإعرابية والبنائية.

ومن أهم المصطلحات الواردة في هذا الباب والتي أولاها الرازي اهتماما بالغا الآتي:

***- الإبانة:**

---

[1]-ينظر: نظرية النحو العربي، ص64-66.و:مستويات التحليل اللغوي - دراسة نظرية و تطبيقية في سورة الفاتحة، عبد المنعم عبد الله، مطبعة السعادة، ط01، 1989، ص147.

(أن يكون مأخوذا من قولهم: "أعرب عن نفسه" إذا بين ما في ضميره؛ فإن الإعراب إيضاح المعنى)[1]

***- إزالة الفساد ورفع الإبهام:**

يقول الرازي:"أن يكون أعرب منقولا من قولهم: "عربت معدة الفصيل" إذا فسدت فكان المراد من الإعراب إزالة الفساد ورفع الإبهام، مثل أعجمت الكتاب بمعنى أزلت عجمته"[2].

ثم يعرف الإعراب قائلا: (في لفظ الإعراب وجهان: أحدهما: أن يكون مأخوذاً من قولهم: "أعرب عن نفسه" إذا بيّن ما في ضميره، فإن الإعراب إيضاح المعنى)[3].

أما من حيث المفهوم الاصطلاحي، فذكر الرازي عدة مفاهيم مبينا حقيقته، فقال: (إذا وضع لفظ الماهية، وكانت تلك الماهية مورداً لأحوال مختلفة، وجب أن يكون اللفظ موردا لأحوال مختلفة لتكون الأحوال المختلفة اللفظية دالة على الأحوال المختلفة المعنوية، كما أن جوهر اللفظ لما كان دالاً على أصل الماهية، كان اختلاف أحواله دالا على اختلاف الأحوال المعنوية؛ فتلك الأحوال المختلفة اللفظية الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية هي الإعراب).[4]

***-حقيقة الإعراب عند الرازي:**

بيّن الرازي ما المقصود حقيقة بالإعراب بقوله:" الإعراب ليس عبارة عن الحركات والسكنات الموجودة في أواخر الكلمات، بدليل أنها موجودة في المبنيات، والإعراب غير موجود فيها؛ بل الإعراب عبارة عن استحقاقها لهذه الحركات بسبب العوامل المحسوسة، وذلك الاستحقاق معقول لا محسوس، والإعراب حاجة معقولة لا محسوسة[5]؛

1- التفسير الكبير ، ج1، ص 54.
2- المصدر نفسه، ص55.
3- المصدر نفسه، ص57.
4- المصدر نفسه، ص 59.
5- المصدر نفسه، ص61.

ثم يضيف مفهوما آخرا للإعراب مستدلا بقول عبد القاهر الجرجاني، ومبينا في الوقت نفسه الفرق بينه وبين المبني، قائلا:" الإعراب اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل: بحركة أو حرف تحقيقا أو تقديرا، أما الاختلاف فهو عبارة عن موصوفية آخر تلك الكلمة بحركة أو سكون بعد أن كان موصوفا بغيرها، ولا شك أن تلك الموصوفية حالة معقولة لا محسوسة، فلهذا المعنى قال عبد القاهر النحوي"[1]، ثم يوضح مقصوده من اختلاف العوامل قائلا: (...فاعلم أن اللفظ الذي تلزمه حالة واحدة أبدا هو المبني، وأما الذي يختلف آخره فقسمان:أحدهما: ألا يكون معناه قابلا للأحوال المختلفة كقولك:" أخذت المال من زيد" فتكون (من) ساكنة، ثم تقول: "أَخذْتُ المالَ مِنَ الرّجُلِ" فتفتح النون، ثم تقول: "أخذْتُ المالَ مِنِ ابنِكَ" فتكون مكسورة، فها هنا اختلف آخر هذه الكلمة إلا أنه ليس بإعراب؛ لأن المفهوم من كلمة (من) لا يقبل الأحوال المختلفة في المعنى. وأما القسم الثاني: وهو الذي يختلف آخر الكلمة عند اختلاف أحوال معناها فذلك هو الإعراب)[2].

وبعد ذلك يتحدث الرازي عن أقسام الإعراب الثلاثة وهي: الإعراب بالحركة، والإعراب بالحرف، ثم الإعراب التقديري، ويتعرض لكل قسم بالشرح والتحليل والتعليل وضرب الأمثلة عن كل حالة بهدف التوضيح والإفهام، يقول الرازي: (أقسام الإعراب ثلاثة: الأول الإعراب بالحركة، ويضيف الرازي: (أما القسم الثاني من الإعراب: ما يكون بالحرف والقسم الثالث: الإعراب التقديري، وهو في الكلمة التي يكون آخرها ألفا وتكون الحركة التي قبلها فتحة، فإعراب هذه الكلمة في الأحوال الثلاثة على صورة واحدة، تقول: "هذه رَحَا" و"رأيتُ رَحَا" و"مررتُ برَحَا"[3]، ثم يواصل حديثه عن أصل الإعراب؛ فيبين أنه بالحركة ذاكرا العلة في ذلك حيث، يقول: (أصلا أن يكون الإعراب بالحركة؛ لأنا ذكرنا أن الأصل في الإعراب أن يجعل الأحوال العارضة للفظ دلائل على الأحوال العارضة

1- التفسير الكبير، ج1 ،ص62.

2-المصدر نفسه، ص63.

3-المصدر نفسه ، ص65.

للمعنى، والعارض للحرف هو الحركة لا الحرف الثاني؛ أما الصور التي جاء إعرابها بالحروف، فذلك للتنبيه على أن هذه الحروف من جنس تلك الحركات"[1].

حاول الرازي في تفسيره أن ينظر إلى النص القرآني نظرة وصفية تراعي جانب المعنى فلم يقف على تخريج الحركة الإعرابية فقط وإنما اهتم بالمعنى وكانت له رؤية في كثير من المواضع، من ذلك وقوفه على إعراب كلمة "قائما" في قوله تعالى﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۚ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[2] ، يقول:" قائما بالقسط منتصب، وفيه وجوه: أحدها:التقدير: شهد الله قائماً بالقسط، وثانيهما:يجوز أن يكون حالا من هو، تقديره لا إله إلا هو قائما بالقسط، ويسمى هذا حالا مؤكدة.
الوجه الثاني أن يكون صفة المنفي كأنه قيل لا إله قائما بالقسط إلا هو، والوجه الثالث: أن يكون منتصبا على المدح"[3].

2/-العامـل:

الأساس الثاني الذي تقوم عليه نظرية العامل عند الرازي هو العامل، وقد سماه مرة بلفظه ومرة بالفاعل، يقول الرازي مبينا ماهية الفاعل وحقيقته: (إذا قلنا في النحو فعل وفاعل، فلا نريد به ما يذكره علماء الأصول لأنا نقول: "مات زيد" وهو لم يفعل، ونقول من طريق النحو: مات فعل وزيد فاعله، بل المراد أن الفعل لفظة مفردة دالة على حصول المصدر لشيء غير معين في زمان غير معين، فإذا صرحنا بذلك الشيء الذي حصل المصدر له فذاك هو الفاعل...)[4]، ثم قسم الرازي العامل إلى لفظي ومعنوي:

أ/-**العامل اللفظي**:ذكر الرازي في تفسيره أنواع العوامل اللفظية وصورها كما ناقش جملة من القضايا المتعلقة بهذه الصور ومن أبرزها الآتي:

1-التفسير الكبير، ج1، ص66.

2-آل عمران، 18.

3-التفسير الكبير، ج7، ص222.

4-المصدر نفسه، ص66.

*-**الفعل يعمل الرفع والنصب متقدما أو متأخرا** : والأصل في الفاعل أن يلي الفعل لكنه قد يفصل بينهما فاصل لأغراض يفرضها السياق والمقام[1]، وقد تعرض الرازي في معرض حديثه عن عمل الفعل إلى ما يسمى في النموذج اللساني الحديث بـ"**البنية العميقة والبنية السطحية**"، وذكر أن الفعل يرفع الفاعل، سواء كان تاليا له أو مؤخرا عنه وبين صوره، ومنها تقدم المفعول عن الفاعل في الصورة لا في المعنى) وبهذا التقديم يكون الفاعل في نية التأخير ومثاله (ضرب غلامَه زيدٌ) يقول الرازي: (... وهو أن يتقدم المفعول على الفاعل في الصورة لا في المعنى، وهو كقولك: "ضرب غلامَه زيدٌ"، فغلامه مفعول، وزيد فاعل ومرتبة المفعول بعد مرتبة الفاعل، إلا أنه وإن تقدم في اللفظ لكنه متأخر في المعنى)[2]، فقوله (وإن تقدم في اللفظ لكنه متأخر في المعنى) هو تحديد عميق لما يصطلح عليه الآن بـ (**البنية العميقة**) وهي الموجودة في ذهن المتكلم (معنى)، فزيد هو الضارب والغلام هو المضروب، وعليه فجملة (ضرب غلامَه زيدٌ) متحولة عن جملة (ضرب زيدٌ غلامَه) وهي البنية السطحية،أي الترتيب الأصلي لعناصر الجملة (الجملة الأصلية)، فارتفاع لفظة (زيد) في كلتا الحالتين هي الفاعل في البنية العميقة لدى المتكلم، وهي الوظيفة النحوية لهذا العنصر في هذا التركيب، ومثل هذه الصور كثيرة في تفسير الرازي- كما سيرد في النماذج-، لأن كثيرا من الآيات -حسب الرازي - لا يمكن الوصول إلى معانيها إلا بالتقدير، والتقدير عملية عقلية وهو عند التحويليين يمثل البنية العميقة.

*- **قضية (عامل النصب في المفاعيل):**

أورد الرازي قضية عامل النصب في المفاعيل في أربعة أقوال :محاولا تحليلها وهو كثيرا ما يفصل في القضايا النحوية ويناقش الآراء بهدف خدمة النص القرآني للوصول إلى المعاني المقصودة، فأما القول الأول فهو: أن البصريين يرون أن رفع الفاعل ونصب المفعول من تأثير الفعل وحده، وحجتهم أن العامل لا بد وأن يكون له تعلق بالمعمول،

1-ينظر: التفسير الكبير، ص68.

2-ينظر: المصدر نفسه ، ص66-67.

وأحد الاسمين لا تعلق له بالآخر فلا يكون له فيه عمل البتة، وإذا سقط لم يبق العمل إلا للفعل .وأما القول الثاني فهو قول الكوفيين أن نصب المفعول ناتج عن مجموع الأثرين: الفعل والفاعل، وحجتهم أن العامل الواحد لا يصدر عنه أثران، لما ثبت أن الواحد لا يصدر عنه إلا أثر واحد. والثالث وهو لخلف الأحمر –وهو من الكوفيين– إذ يرى أن العامل في الفاعل هو معنى الفاعلية، وفي المفعول معنى المفعولية، وحجته أن الفاعلية صفة قائمة بالفاعل، والمفعولية صفة قائمة بالمفعول، ولفظ الفعل مباين لهما، وتعليل الحكم بما يكون حاصلا في محل الحكم أولى من تعليله بما يكون مباينا له، وردّ الرازي على خلف الأحمر بقوله: (... إن الفعل أمر ظاهر، وصفة الفاعلية والمفعولية أمر خفي، وتعليل الحكم الظاهر بالمعنى الظاهر أولى من تعليله بالصفة الخفية)[1].

***قضية التنازع في العمل** : وهي قضية اختلاف بين المدرستين، حيث أفاض الرازي في الشرح والتحليل فيها وقسمها إلى أربعة مباحث ذاكراً صوره ومستعرضاً مذهب كل فريق وحججه؛ لكنه رجح مذهب البصريين في قولهم إن إعمال الأقرب أولى ونجد الرازي في بيان موقفه من هذه القضية يستعمل مصطلح "القابل "وا"لمؤثر" تأثرا بالمنطق الأرسطي.

-**صور إضمار العامل:** إن علاقة الوحدات ببعضها أفقيا أثناء التركيب هي إطار نظرية العامل عند الرازي، وهي في حدودها تقارب ما توصل إليه الوظيفيون اليوم ، إذ يرون أن النحو يقوم أساسا على العلاقات بين عناصر التركيب، وذلك بالاعتماد على مبادئ عديدة منها العلاقة والرتبة، ومن أبرز صور إضمار العامل يذكر الرازي :

-**حذف الفعل:** يوضحه الرازي قائلا: (الفعل قد يكون مضمراً، يقال من فعل؟ فتقول: زيد، والتقدير فعل زيد ومنه قوله تعالى:﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾[2]، والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين)[3].

1-التفسير الكبير، ج1، ص69.

2-التوبة، 06.

3-التفسير الكبير، ج13، ص 71.

ومن الآيات التي وقف عندها الرازي أيضا تفسير قوله تعالى:﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِن شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾[1]، فقد اختلف معربوا القرآن الكريم ومفسروه في إعراب "الأوليان" في الآية اختلافا كبير، إذ لا عاملَ ظاهرا في الآية يتوجه إليه عمل الرفع، لهذا السبب ذهب النحويون إلى تأويل الأوليان، يقول الرازي عارضا لتلك التأويلات النحوية المختلفة:" أما قوله الأوليان ففيه وجوه:

-الأول أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير هما الأوليان وذلك لأنه لما قال فآخران يقومان مقامهما، فكأنه قيل : ومن هما فقيل الأوليان.

-الثاني: أن يكون بدلا من الضمير الذي في يقومان والتقدير فيقوم الأوليان.

الثالث: أجاز الأخفش أن يكون قوله "الأوليان" صفة لقوله " فآخران" ، وذلك لأن النكرة إذا تقدم ذكرها ثم أعيد عليها الذكر صارت معرفة كقوله تعالى: ﴿كمشكاة فيها مصباح﴾[2]، فمصباح نكرة ثم قال المصباح ثم قال في زجاجة، ثم قال الزجاجة، وهذا مثل قولك: رأيت رجلا ثم يقول إنسان من الرجل فصارت بالعود إلى ذكره معرفة.

الرابع: يجوز أن يكون قوله:" الأوليان بدلا من قوله "آخران"، وإبدال المعرفة من النكرة كثير"[3].

-**صور العامل المتعلق بالظرف:** يوضح الرازي هذه الصورة عند تفسيره قوله تعالى:﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾[4]، حيث ذكر أن العامل في نصب كلمة "حَوْلَهُ" نصبان: نصب في اللفظ، ونصب في المحل، والعامل في النصب اللفظي ما يقدر في الظرف، والعامل في النصب المحلي هو النصب على الحال[5].

---

[1]-المائدة، 107.

[2]-النور، 35.

[3]-التفسير الكبير، ج12، ص127.

[4]-الشعراء، 34.

[5]-التفسير الكبير، ج1، ص 72.

ب/- العامل المعنوي:وظف الرازي العامل المعنوي كثيرا في تفسيره، من ذلك ذكرها لأسباب الداعية إلى ارتفاع الفاعل وانتصاب المفعول وجر المضاف إليه وحصرها في ثلاثة أوجه؛ وجهان منطقيان والثالث نفسي فيزيولوجي[1]، يقول الرازي: (السبب في كون الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا والمضاف إليه مجرورا وجوه :الأول: أن الفاعل واحد والمفعول أشياء كثيرة، لأن الفعل قد يتعدى على مفعول واحد وإلى مفعولين وإلى ثلاثة ثم يتعدى أيضا إلى المفعول له وإلى الظرفين وإلى المصدر والحال، فلما كثرت المفاعيل اختير لها أخف الحركات وهو النصب، ولما قل الفاعل اختير له أثقل الحركات وهو الرفع، حتى تقع الزيادة في العدد مقابل الزيادة في المقدار فيحصل الاعتدال)[2]، والوجه الثاني منطقي فلسفي قياسا إلى مفهوم الموجودات في الكون ودرجة التأثير والتأثر، يقول: (الثاني: أن مراتب الموجودات ثلاثة :مؤثر لا يتأثر وهو القوي وهو درجة الفاعل، ومتأثر لا يتأثر وهو الأضعف وهو درجة المفعول، وثالث يؤثر باعتبار ويتأثر باعتبار وهو المتوسط وهو درجة المضاف إليه، والحركات أيضاً ثلاثة: أقواها الضمة وأضعفها الفتحة وأوسطها الكسرة، فألحقوا كل نوع بشبيهه، فجعلوا الرفع الذي هو أقوى الحركات للفاعل الذي هو أقوى الأقسام، والفتح الذي هو أضعف الحركات للمفعول الذي هو أضعف الأقسام، والجر الذي هو المتوسط للمضاف إليه الذي هو المتوسط من الأقسام.[3]
أما الوجه الثالث فيتعلق بالناحية الفيزيولوجية لعملية التصويت، وهو ما يسمى بالاقتصاد اللغوي لأن المتكلم يميل إلى التقليل من الجهود العضلية التي يبذلها في التخاطب، يقول الرازي: (الثالث: الفاعل مقدم على المفعول: لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل، وقد يستغني عن المفعول، فالتلفظ بالفاعل يوجد والنفس قوية، فلا جرم أعطوه أثقل الحركات عند قوة النفس، وجعلوا أخف الحركات لما يتلفظ به بعد ذلك)[4]، ويعلل ذلك أنه إذا أخذنا نصا وأجرينا عليه عملية إحصائية فإننا نجد الفاعل قليلا والمفعول كثيرا، فلما قل الفاعل

---

[1]- ينظر :التفسير الكبير، ج1، ص 75-76.

[2]- التفسير الكبير، ج13، ص105.

[3]-المصدر نفسه، ص 113.

[4]-المصدر نفسه، ج28، ص 132.

خص بأثقل الحركات وهي الضمة وأعطي للمفعول الأضعف وهي الفتحة حتى يكون هناك تناسب واعتدال في الجانب التصويتي.

3-التقديم والتأخير عند الرازي:

تخضع كل لغة من اللغات إلى نظام من العلاقات، تنتج عنها سياقات متآلفة تكشف عن دلالة النص، واللغة العربية في أساليبها المختلفة والمتنوعة تعدُّ من اللغات المعروفة في أنظمة العلاقات اللغوية القائمة بين تراكيبها المختلفة، فالتقديم والتأخير، يرتبط بالعلاقات القائمة بين المسند والمسند إليه ومتعلقاتها في نطاق الجملة عند القدماء، وتتجاوز نطاق الجملة أحيانا إلى الفقرة فالمقطع فالنص بأكمله، وقد اعتمد النص القرآني آليات عديدة تتعلق بأحوال الجملة وخاصة التقديم والتأخير والذي تتنوع صوره في النصوص القرآنية بحسب السياقات.

وقد تناول فخر الدين الرازي أكثر تلك الأنماط والصور الموجودة في القرآن، والتي تتعلق بالصناعة النحوية، والتي يتقدم فيها اللفظ على عامله، أو على ما هو أحق منه بالتقديم من أجزاء الكلام من ذلك:

- **تقديم المفعول على فعله:** كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[1]، ففي وقوفه عند هذه الآية يطرح الرازي تساؤلا عن الحكمة في تقديم المفعول على الفعل، بعد أن ذكر أن الأصل تقديم العامل على المعمول، ولو قال: بنينا السماءَ كان أوجز لفظاً، ثم يجيب عن تساؤله محاولا الوقوف على الأبعاد الدلالية التي يحملها هذا الترتيب، فيقول: "الصانع قبل الصنع عند الناظر في المعرفة فلما كان المقصود إثبات العلم بالصانع قدم الدليل، فقال: والسماء المزينة التي لا تَشكُون فيها، بَنَيناها فاعرفونا بها إن كنتُم لا تعرفوننا"[2]، وهنا يقدم الرازي مسوغا آخر من مسوغات التقديم، وهو الدليل على وجود الله وقدرته، متمثلاً في الآية الكريمة بذكر السماء قبل البناء، إذ

---

[1]-الذاريات، 47.

[2]- التفسير الكبير، ج28، ص226.

يتجه المعنى نحو آية من آيات القدرة الإلهية وهي خلق السماء، فاقتضى تقديم المفعول وتأخير الفعل؛ لأنه يأتي في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام والتركيز المعنوي.

وقد يكون وضوح الدليل مسوغا لتقديمه في حال ورود دليلين وهذا ما تنبه إليه الرازي في تفسيره لقوله تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[1]، ففي هذه الآية تقدمت الحياة على الموت، فقدم تعليلا مناسبا لهذا التقديم قائلا: " المقصود من ذكر الدليل إذا كان هو الدعوى إلى الله وجب أَن يكون الدليل في غاية الوضوح، ولا شك أن عجائب الخلقة حال الحياة أكثر واطلاع الإنسان عليها أتم، فلا جرم وجب تقديم الحياة ههنا في الذكر"[2].

-**تقدم الاسم على الجار والمجرور**: بين الرازي تقدم الاسم في قوله تعالى﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[3]، في قوله (لا ريب فيه)، على حين حصل العكس في آية أخرى، وهي: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[4]، إذ تقدم المتأخر (الجار والمجرور) وتأخر المتقدم (الاسم)، وقد ذكر الرازي العلة في ذلك، وهي الأسبقية في الأهمية، فيقول: "لأنهم يقدمون الأهم، فالأهم، وههنا الأهم نفي الريب بالكلية عن الكتاب، ولو قُلتَ: لا فيه ريب لأوهم أَن هناك كتاباً آخر حصل الريب فيه لا هاهنا، كما قُصدَ في قوله: (لا فيها غول): تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا، فإنها لا تغتال العقول كما تغتالها خمرة الدنيا"[5].

ويشير إلى تقديم ما هو أولى، أو ما هو موضع عناية واهتمام من نوع معين[6]، ملتفتا بذلك إلى الغاية البيانية للتغيير الذي يطرأ على التركيب.

1-البقرة، 258.

2-التفسير الكبير، ج7، ص25.

3-البقرة، 02.

4-الصافات، 47.

5-التفسير الكبير، ج2، ص09.

6-ينظر: التفسير الكبير: 129/8، 13، 117/18، 184/32 في السور:آل عمران،83، يوسف، 24، الإخلاص، 1.

-**وجوب تقديم الفعل على الفاعل**، سواء كان الفعل إثباتا أو نفيا؛ فإنه يقتضي أمرا ما يكون هو مسندا إليه، وحجته في ذلك عقلية، يقول: (... فحصول ماهية الفعل في الذهن يستلزم حصول شيء يسند الذهن ذلك الفعل إليه، والمنتقل إليه متأخر بالرتبة عن المنتقل عنه؛ فلما وجب كون الفعل مقدَّما على الفاعل في الذهن، وجب تقدمه عليه في الذكر...)[1].

فالفعل عامل وهو عامل لفظي، والابتداء عامل وهو عامل معنوي، وحرف النداء عامل وهو عامل لفظي، والرازي قد أحاط بالحدود العامة لكيفية البناء اللغوي، وذلك من خلال معرفة الوسائل والأدوات التي تنشأ عنها اختلافات في البنية اللغوية، ولا شك أن هذه المعرفة لا تتأتى إلا من خلال الإحاطة بنظرية العامل، لذلك اهتمم الفخر الرازي بنظرية العامل، واعتمد عليها في تخريج كثير من القضايا النحوية فهو يعتبر العامل المعين على التفسير والتعليل، والتأويل لكثير من الظواهر التركيبية في القرآن الكريم، وفي كلام العرب.

يتضح مما سبق أن الرازي وضع إطار النظرية العامل ممثلا في علاقة الوحدات ببعضها أفقيا أثناء التركيب، وهي رؤية تقارب في حدودها ما توصل إليه الوظيفيون إذ يرون أن النحو يقوم على العلاقات بين عناصر التركيب، وذلك بالاعتماد على مبادئ عديدة منها العلاقة والرتبة، كما قارب الرازي في معرض حديثه عن عمل الفعل ما يسمى في النموذج اللساني الحديث بـ"**البنية العميقة والبنية السطحية**"، فهو يرى بأنه لا يمكن الوصول إلى معاني الآيات القرآنية إلا بالتقدير، والتقدير عملية عقلية وهو عند التحويليين يمثل البنية العميقة.

---

[1]-التفسير الكبير، ج13، ص133.

إن أساس نظرية العامل عند الرازي يتمثل في مصطلحي: الإعراب والعامل، وقد وظف مصطلحات لها دلالات خاصة عنده لكنه لم يبتعد عما قدمه النحاة، وتمثلت في:

الإعراب=الإبانة، العامل=مرة بلفظه ومرة= الفاعل، المعمول=المفعولية.

المبحث الثاني

المستوى البلاغي عند الرازي

سيخصص هذا المستوى لتناول الأساليب الطلبية وغير الطلبية، التي وظفها الرازي للوصول إلى المعاني الكامنة والدلالات التي تحملها السور والآيات.

أولا: دلالة الأساليب الطلبية:

1- دلالة الأمر والنهي:

يقوم بحث الرازي لدلالة الأمر على نظرة أصولية واضحة، تتجلي من خلال اعتماده على التقابل الدلالي والالتزام العقلي بين صيغتي الأمر والنهي، إذ أن "الأمر بالشيء نهي عن ضده[1]".

و"كل من نهى عن شيء فقد أمر بتركه"[2]، ومن ثم "فدلالة أحدهما على الآخر بالالتزام"[3].

ورأيه هذا يعود في أصله إلى ما تعارف عليه الأصوليون القدماء[4]، حول دلالة هاتين الصيغتين، وهو أن مفاد صيغة النهي: الطلب، وكذلك صيغة الأمر، إلا إن الأخير يدل على طلب الفعل، والنهي يدل على طلب الترك.[5]

---

[1]- التفسير الكبير، ج6، ص117.

[2]-المصدر نفسه، ج20، ص45.

[3]-المصدر نفسه،ج30، ص258.

[4]-ينظر: المستصفي في علم الأصول، الغزالي، ص 59، 65.

[5]- ينظر: مباحث الدليل اللفظي، ج3، ص11.

إن بحث دلالتي الأمر والنهي على هذا النحو، يعود في أصله إلى المنهج الأصولي الفقهي الذي كانت للرازي مشاركة واضحة فيه، لتداخل مباحث علمي أصول الفقه والمعاني[1].

ويتضح هذا التداخل في تناوله لدلالة هذين الأسلوبين في النص القرآني كدلالة الأمر على الوجوب أو الندب، أو دلالته على التكليف، أو الإباحة، ودلالة النهي على التحريم أو التنزيه، وما إلى ذلك من أحكام فقهية كان بعضها موضع خلاف عند الأصوليين، والذي كان أساسا للخلاف عند البلاغيين في بعض ما يتعلق بهذين الأسلوبين، لاتصال صيغتيهما بمسائل فقهية توجب الحذر في الدراسة والاستنتاج.وكانت ترجيحاته وتوجيهاته الدلالية فيما عرض له من آيات الأحكام ومسائل التشريع تعود إلى المنطلقات الفكرية الأصولية التي كان يتبناها، وقد تبين هذا التأثر الأصولي، مثلا في تحديده لدلالة هذين الأسلوبين، وقد ذهب فيه الأصوليون مذاهب شتى وقالوا بوجود وجوه كثيرة.[2]

وقد تبنى الرازي، أحد تلك الوجوه وانتهى فيه إلى أن الأمر بالشيء نهي عن ضده، وعليه تكون دلالة أحدهما على الآخر بالالتزام، وبسبب هذا التقابل والالتزام بين صيغتي الأمر والنهي –في رأيه– كان قوله تعالى: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ [3]﴾، وقوله في الآية الثانية: ﴿وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[4]، موضعا للاجتهاد التفسيري في نفي صفة التكرار في هاتين الآيتين، فالنهي في الآية الأولى يقتضي الأمر في الآية الثانية، وفي ذلك

[1]– ينظر :أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، قيس إسماعيل الأوسي، ص 84.

[2]– ينظر :المرجع نفسه، ص84–85.

[3]–هود،84.

[4]–هود، 85.

يقول: "إنه تعالى جمع بين الأمر بالشيء وبين النهي عن ضده للمبالغة، كما تقول: صل قرابتك ولا تقطعهم، فيدل هذا الجمع على غاية التأكيد".[1]

ويعرض الرازي جانبا آخر من جوانب دلالة صيغتي الأمر والنهي، يتعلق باقتضاء هاتين الصيغتين التكرار والاستمرار، أو اقتضاءهما المرة الواحدة–هذه المسألة من مسائل الخلاف عند الفقهاء والمتكلمين والبلاغين، فكانت لهم فيها آراء متباينة–[2].

أما الرازي فيرى أن "الأمر لا يفيد إلا مرة واحدة، فلا يتناول كل الأوقات، أما النهي فإنه يتناول كل الأوقات"[3]، فالنهي برأيه "يوجب الدوام والتكرار"[4]؛ لأنه لا يقتضي إيجاد الحدث أساسا على حين ينبغي ترتيب صيغة الأمر على الحدث، لذا ليس شرطاً فيه أن يتكرر في كل زمان يلي زمان المتكلم، وفي موضع آخر من التفسير أشار إلى هذا الفارق الدلالي، فقال:"إن الترك مقدم على الفعل، لأن الترك عبارة عن بقاء الشيء على عدمه الأصلي، والفعل هو الإيقاع والتحصيل، ولا شك أن عدم جميع المحدثات سابق على وجودها، فكان الترك قبل الفعل لا محالة"[5].

ولم يغفل عنصر القرينة الذي يتدخل في تحديد مقتضى صيغة الأمر يأتي الأمر بلفظ "يدل على أنه يبقى دائما"[6]، وأن يرد الأمر في سياق عرض شرعي، وهو في مثل هذه الحالات إما أن يقتضي التكرار أو يقتضي الفور[7]، وهذه القرينة ذاتها تحدد ما إذا كانت صيغة النهي تدل على كون المنهي فاعلاً للمنهي عنه أم لا.[8]

---

[1]–التفسير الكبير، ج18، ص42.

[2]–ينظر:الإحكام في أصول الأحكام، ج 2، ص273.

[3]–التفسير الكبير، ج6، ص117.

[4]–المصدر نفسه، ج16، ص65.

[5]–المصدر نفسه، ج6، ص219.

[6]–المصدر نفسه،ج4، ص101.

[7]–ينظر: المصدر نفسه، ج 13، ص224.

[8]– ينظر: المصدر نفسه، ج11، ص34.

وذهب الأصوليون في تقسيمهم للأمر إلى مراعاة القرائن التركيبية، والعرفية، فقسموه إلى دلالة الوجوب، ودلالة الندب، ودلالة الإباحة[1]، ففي قوله تعالى:﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[2]، ذكر الرازي الخلاف في دلالة الأمر: هل هو أمر تكليف أو إباحة، ورجح أَن يكون الأمر في هذه الآية يشتمل على الدلالتين معاً، فقوله (اسكن): "مشتمل على ما هو إباحة وعلى ما هو تكليف، أما الإباحة فهو إنه عليه الصلاة والسلام كان مأذونا في الانتفاع بجميع نعم الجنة، وأما التكليف فهو أن المنهي عنه كان حاضرا، وهو كان ممنوعا عن تناوله"[3]. تناوله"[3].

وفي الآية ذاتها يرد النهي في مقابل الأمر، يقول تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[4]، ويذكر ويذكر الرازي الخلاف حول حقيقة النهي: هل هو نهي تحريم أم نهي تنزيه، إذ ذهب بعضهم إلى أنه نهي تنزيه، لأن الصيغة وردت تارة في التنزيه وأخرى في التحريم، وذهب بعضهم الآخر إلى أنه نهي تحريم، ولكلٍ حججهم[5].

أما الرازي فيرى أن:" النهي وإن كان في الأصل للتنزيه، ولكنه قد يحمل على التحريم لدلالة منفصلة".[6]

وبذلك يتبين لنا إن معنى النهي في صيغة (لا تفعل)، والذي يراد به (طلب ترك الفعل)، هو القاسم المشترك الذي يجمع هذه المعاني، وهو الذي يؤدي إلى الاختلاف في صيغة النهي المطلقة فيما إذا كانت موضوعة لطلب الترك الجازم، وهو التحريم، أو

---

[1]-ينظر:الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، ج2، ص208-211-211، و: مباحث الدليل اللفظي، ج2، ص17-18-19.

[2]- البقرة، 35.

[3]-التفسير الكبير، ج3، ص02.

[4]-البقرة، 35.

[5]-ينظر:التفسير الكبير،ج3، ص4- 5.

[6]- المصدر نفسه، ص5.

لطلب الترك غير الجازم، وهو الكراهة، أو إنها للقدر المشترك بينها، أو إنها للتنزيه، وما إلى ذلك من المعاني التي ترددت بينها هذه الصيغة.

وكذلك في صيغة الأمر التي تعددت المعاني التي تؤديها في السياقات المختلفة، إذ تخرج فيها عن مجرد كونها صيغة لطلب القيام بالفعل إذ لابد من تحديد المعنى المراد أو بيان نوع الأمر كان يقال، مثلاً، أهو أمر تكليف أو إباحة؟

فيكون الفاصل في ذلك القرائن السياقية التي يكشف عنها السياق اللغوي أو الحالي. كما في قوله تعالى:﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾[1].

وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[2].

تدل صيغة الأمر في قوله (فانتشروا) على الإباحة، أيضا ويرى أَن إباحة الانتشار كانت" زائلة بفريضة أداء الصلاة، فإذا زال ذلك عادت الإباحة، فيباح لهم أن يتفرقوا في الأرض ويبتغوا من فضل الله، وهو الرزق".[3]

وقد ورد استعمال صيغة الأمر للدلالة على الإباحة، لما بينهما من علاقة وهي: مطلق الإذن، لذا عده بعضهم مجازا مرسلا، وهو من باب استعمال اسم الأخص في الأعم، لأن صيغة الأمر وضعت للمأذون فيه المطلوب طلباً جازماً، فاستعملت في المأذون فيه من غير قيد بطلب، وأجازوا أن تكون العلاقة بين الأمر والإباحة (التضاد)، لأن إباحة كلّ من الفعل والترك تضاد إيجاب[4]، ومهما يكن من أمر فإن الإباحة من المعاني التي تؤديها صيغة الأمر، ويستدل عليها من سياق الكلام، وقرائن الأحوال.

وإذا كانت تلك هي الوظائف الأساسية للأمر والنهي، فإن ثمة وظائف دلالية أخرى إذ يقتضي السياق انصراف المعنى إلى جهات أخرى غير مقتضاهما في الأصل، وهما:

---

[1]-البقرة، 58.

[2]- الجمعة، 10.

[3]-التفسير الكبير، ج30، ص09.

[4]-ينظر :من بلاغة النظم العربي، ج 2، ص73.

طلب القيام بالفعل، وطلب الكف عن الفعل، وفي معالجته بحث الأمر والنهي توصل الرازي إلى فكرة الجهات الدلالية المجازية لهما، والتي وصلت إلى اثني عشر وجها أو ستة وعشرين وجها في صيغة الأمر.[1]

وللرازي وقفات متأنية عند تلك المعاني التي يؤديها الأمر والنهي، من ذلك: انصراف الأمر إلى معنى التهديد، ويكون في مقام عدم الرضا بالمأمور به، إذ لا يراد من الأمر الامتثال، وإنما يراد التهديد،وينبه الرازي إلى قرينتين في مستوى الخطاب، الأولى: مكانة المتكلم بالنسبة للمخاطب، (السيد، والعبد)، والثانية: حال المتكلم (الغضب)، فيقول:" كما يقول سيد العبد الجاني لمن ينصحه: دعه فإنه سينال وبال جنايته"[2]، أو على حد ما يقول السيد الغضبان لعبده: "افعل ما شئت فإني لست عنك بغافل."[3].

ومن صيغ الأمر التي انصرفت إلى التهديد، قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾[4]، ففيه خرج الأمر إلى دلالة التهديد والوعيد، مستدلاً عليه بقرينة سياقية، ف " طريقة هذا الأمر على طريقة قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[5]، وهي تفويض الأمر إليهم على سبيل التهديد".[6]

إن في التعبير بالأمر في مقام التهديد في السياق القرآني دلالة على أنه تعالى لشدة غضبه عليهم كأنه يأمرهم بما يوجب عقابهم لينكل بهم أشد تنكيل، لهذا يشير الرازي إلى أن طريقة هذا الأمر جاءت على طريقة قوله تعالى:﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾؛ لأن في ذلك دلالة على التخلية والتسجيل على المأمور به بأنه لا يأتي منه إلا

---

[1]-ينظر: دراسة المعنى عند الأصوليين، ص 69-72.

[2]-التفسير الكبير، ج28، ص270.

[3]- المصدر نفسه، ص255.

[4]- الأنعام، 135.

[5]- فصلت، 40.

[6]-التفسير الكبير، ج 13، ص203.

الشر فكأنه مأمور به وهو واجب عليه حتم، وقد بين الرازي الأمر الدلالي الذي يؤديه النفي في مقابلة الأمر في سياق الآية نفسها، فيرى أن " الغرض منه بيان إن قوله اعملوا على مكانتكم تهديد وتخويف، لا إنه أمر وطلب، ومعناه إن هؤلاء الكفار لا يفلحون، ولا يفوزون بمطالبهم البتة"[1]، فكانت قرينته السياقية للاستدلال على خروج الأمر إلى التهديد والتخويف، هي صيغة النفي التي جاءت بعد صيغة الأمر في سياق الآية القرآنية.

وقد يأتي النهي بصيغته الحقيقية ليدل على الأمر[2]، ولاسيما إذا ورد في سياق الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[3] فقوله : (ولا تموتن) جاء فيه " لفظ النهي واقعا على الموت، لكن المقصود الأمر بالإقامة على الإسلام"[4]، إذ يقصد من أسلوب النهي نهيهم عن كونهم على خلاف حال الإسلام إذا ماتوا، وحثهم على الثبات على الإسلام، والمعنى: إنهم لما تمكنوا من الثبات عليه، وأدركهم الموت وهم على هذا الحال، صار الموت على الإسلام بمنزلة ما قد دخل في إمكانهم.[5]

ثم يشير الرازي إلى ورود صيغة الأمر للدلالة على النهي والزجر والمنع، كما في قوله تعالى: ﴿كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلًا إِنَّكُمْ مُجْرِمُونَ﴾[6]، فقوله (كلوا وتمتعوا) " وإن كان في اللفظ أمرا إلا أنه في المعنى نهي بليغ، وزجر عظيم، ومنع في غاية المبالغة"[7]، فيبين في في هذا النص إلى أن دلالة الأمر المجازية في القرآن الكريم إنما هي لأغراض بلاغية إعجازية، إذ كان لها وقع في قلوب السامعين، فهذا سرّ من أسرار التراكيب والصيغ القرآنية في إعجازها وبلاغتها.

---

[1]- التفسير الكبير، ج1، ص203.

[2]- ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، إسماعيل الأوسي، ص481.

[3]-آل عمران، 102.

[4]-التفسير الكبير، ج8، ص173.

[5]- ينظر: المصدر نفسه، ص173.

[6]-المرسلات، 46.

[7]-التفسير الكبير،ج30، ص283.

وقد يأتي الأمر للدلالة على الخبر[1]، كما في قوله تعالى:﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ() ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾[2]، فقوله تعالى: ﴿ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾ أمر في اللفظ، خبر في المعنى، "ومجيء الأمر بمعنى الخبر كثير في كلامهم، كقولهم: إذا لم تستح فاصنع ما شئت"[3]، وفي ورود الخبر على لفظ الأمر دلالة على وجوب مضمون ذلك الخبر وقيامه لا محالة.

ومن أساليب الأمر في العربية، الأمر بصيغة الخبر، كما في قوله تعالى على لسان يوسف –عليه السلام–:﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾[4]، فقد عبر عن الرؤيا بقوله (تزرعون)، وهو خبر بمعنى الأمر كقوله تعالى:﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[5]، والدليل على كونه في معنى الأمر، قوله: (فذروه في سنبلة) وقوله: (دأباً)، فاستدل الرازي على ورود الخبر بمعنى الأمر بسياق الكلام، وما يستوجبه من إلزام[6]، ثم ذكر الغرض من هذا الأسلوب بقوله:"إنما يخرج الخبر بمعنى الأمر، ويخرج الأمر في صورة الخبر للمبالغة في الإيجاب، فيُجعل كأنه وجد فهو يخبر عنه"[7].

وعليه فإن الغاية من مجيء الأمر بصيغة الخبر، هي المبالغة في إيجاد المأمور به، فيجعل كأنه يوجد فهو يخبر عنه، وقد عدّ هذا الأسلوب من المجاز.

وهكذا خرج الأمر عن دلالته الحقيقية ليفيد معان مجازية أخرى في غير موضع من القرآن، فوقف عندها الرازي مبينا الفرق بين هذه المعاني المجازية، وبين دلالة الأمر الحقيقية ومن أهم ما ورد في تفسيره المعاني الآتية:

---

[1]- ينظر: الخصائص،ج2، ص301.

[2]- الفجر، 27-28.

[3]-التفسير الكبير،ج31، ص176.

4- يوسف، 47.

[5]- البقرة، 228.

[6]- ينظر: التفسير الكبير،ج18، ص150.

[7]-ينظر:المصدر نفسه، ج18، ص150-151.

-الدعاء[1]: في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[2].

- التعجيز[3]: في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.[4]

-الاستهزاء[5]: في قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[6].

ومما تقدم يتضح إن صيغتي الأمر والنهي، وتحديد دلالتيهما، من الموضوعات التي شغلت الدارسين في كثير من المجالات، ولاسيما الفقهاء والأصوليين، لاتصال هاتين الصيغتين بالوجوب والندب، والتحريم والكراهة، وقد نحا الرازي منحى الأصوليين فكان بحثه لأسلوبي الأمر والنهي بحثا دقيقا جمع فيه جوانب البحث الأصولي واللغوي والبلاغي فعند تحليله للنص القرآني، يعمد إلى تفحّص الصيغة في إطارها ليصل إلى ما يقع في نفسه من معنى حقيقي أو مجازي، مدركا أهمية تأمل السياق اللغوي والحالي وما يقدمه من قرائن في تحديد دلالة هذه الصيغة أو تلك، وعلى هذا الأساس كان يستدل على دلالة الأمر والنهي بصيغ غير صريحة في الدلالة عليهما نحو الاستدلال على دلالة طلب الفعل (الأمر) بأساليب أخرى كالخبر، والنهي واستدلاله على دلالة ترك الفعل (النهي) بأسلوب الأمر.

2- دلالة الاستفهام:

الاستفهام في القرآن يختلف عن الاستفهام في كلام البشر؛ لأن من المتعارف عليه أن المستفهم غير عالم، إنما يتوقع الجواب فيعلم به، والله -جل شأنه- منفي عنه ذلك، والاستفهام منه محال، لأنه تعالى لا يستفهم خلقه عن شيء، فالاستفهام في القرآن غير

---

[1]- ينظر: التفسير الكبير، ج 1، ص257.

[2]-الفاتحة، 6.

[3]- ينظر: التفسير الكبير، ج7، ص26-28.

[4]-البقرة، 258.

[5]- ينظر: التفسير الكبير، ج27، ص252.

[6]- الدخان، 49.

حقيقي؛ لأنه واقع ممَن يعلم ويستغني عن طلب الإفهام، فيخرج هذا الأسلوب في القرآن الكريم إلى دلالات غير حقيقة في السؤال عن شيء معلوم يحتاج إلى إجابة بالنفي أو الإثبات، تحقيقا لأهداف بلاغية مقصودة في السياق القرآني، كأن يخرج مخرج التوبيخ والتقريع، فالله سبحانه وتعالى يستفهم عباده ليقررهم ويذكرهم إنهم قد علموا حق ذلك الشيء، فإذا استفهموا أنفسهم عنه يجدونه، عندها تخبرهم به[1].

لم تقتصر وقفة الرازي عند أسلوب الاستفهام ببحث دلالة أدوات الاستفهام وحروفه، وإنما كانت له وقفة عند وظائفه الأساسية وأغراضه الحقيقية، ومن ثم خروجه إلى الدلالات والأغراض البلاغية، فأما وظائفه الحقيقية فيجملها الرازي في الآتي:

1-طلب ماهيات الأشياء وحقائقها:

"تقول: ما الملك؟ وما الروح؟ وما الجن؟ والمراد طلب ماهياتها وشرح حقائقها، وذلك يقتضي كون المطلوب مجهولا"[2].

2- طلب معرفة ما يثبت على خلاف المقتضى، فإن ما يكون فيه اقتضاء شيء، "ويترتب عليه مقتضاه، لا تطلب النفس له سببا، لأن من يرى المتعيش في السوق، لا يقول: لمَ دخل السوق؟ وما يثبت على خلاف المقتضى تطلب النفس له سببا، كمن يرى ملكاً في السوق، يقول: لِمَ دخل؟".[3]

3- طلب معرفة حال من أحوال الشيء، أو صفة من صفاته؛ "لأن الاستفهام إنما يكون عن الأفعال والحوادث"[4].

من خلال هذه الثلاثة يرى الرازي أن التراكيب الاستفهامية تؤدي ثلاثة أغراض أساسية بالنسبة للمستفهم وهي: طلب معرفة حقائق الأشياء، وطلب معرفة عللها، وطلب معرفة أحوالها وصفاتها، وهو بذلك يخضع النحو وأساليبه إلى منهجه المنطقي العقلي.

---

[1]-ينظر :أساليب الاستفهام في القرآن الكريم،ص203.

[2]-التفسير الكبير، ج31، ص02.

[3]-المصدر نفسه، ج25، 159.

[4]- المصدر نفسه ،ج8، ص129.

وعند تحليل الرازي للآيات القرآنية التي ورد فيها أسلوب الاستفهام، نجده يوجه دلالة التركيب الاستفهامي، وأداته على وفق ما يقتضيه السياق القرآني، فهو يعرض للأغراض الدلالية التي يخرج إليها هذا الأسلوب وأثرها في المعنى العام للنص القرآني.

وقد أدرك الرازي دور التنغيم إلى جانب أدوات الاستفهام التي تشكل جزءا مهما في هذا التركيب، بل هو أرسخ قاعدة، وأثبت ركنا من بعض الأدوات الاستفهامية في أداء دلالة الاستفهام، ففي بعض الآيات القرآنية، ولاسيما في بعض قراءاتها، قد تسقط همزة الاستفهام، استغناء بالتنغيم؛ لأن الدلالة قائمة مع الحذف، مثال ذلك: رأيه في جواز حذف حرف الاستفهام عندما يكون في أول الكلام، ومنه حذف الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾[1]، إذ يرى جواز إلغاء همزة (أرأيت)، فتكون: (رأيت الذي يكذب بالدين)؟ ومع هذا الحذف، يبقى معنى الاستفهام قائماً بالتنغيم.[2]

ثم يبين الغرض البلاغي الذي خرج إليه الاستفهام في هذه الآية، وهو المبالغة في التعجب، فيقول:"واعلم أن هذا اللفظ، وإن كان في صورة الاستفهام، لكن الغرض بمثله المبالغة في التعجب، كقولك: أرأيت فلانا ماذا ارتكب، ولماذا عرض نفسه؟".[3]

وهكذا يخرج الاستفهام عن حده اللغوي، الذي أَقره اللغويون بطلب المعرفة بسؤال يقتضى إجابة قائمة أحيانا على النفي أو الإيجاب، إلى دلالات مجازية يخرج بها الاستفهام عن معانيه الحقيقية، باستغنائه عن طلب الإفهام فتتولد منه معان ودلالات أخرى، تعرف بقرائن مستنبطة من سياق النص، وهذا ما تنبه إليه الرازي في تفسيره الآيات القرآنية، مشيرا إلى أن هذا الأسلوب لا يراد منه في كل الأحوال طلب الفهم، وإنما يكون المراد منه، في الغالب، إلزام دلالة معينة يخرج إليها، نحو دلالته في قوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[4]، فهو يرى أن الاستفهام غير واقع في

---

[1]-الماعون،01.

[2]- ينظر: التفسير الكبير،ج32، ص111.

[3]- المصدر نفسه، ص111.

[4]- الصف، 2.

هذه الآية؛ لأن "الاستفهام من الله تعالى محال، وهو عالم بجميع الأشياء، فنقول هذا إذا كان المراد من الاستفهام: طلب الفهم، أما إذا كان المراد إلزام من أعرض عن الوفاء بما وعد، أو أنكر الحق، وأصر على الباطل فلا".[1]

ثم يعرض الرازي الأغراض التي يخرج إليها أسلوب الاستفهام أهمها، وقبل عرضها تجدر الإشارة إلى أن الرازي يفصل في كل جزئية من جزئيات الأسلوب والآيات لذلك والتي قد تستنفذ بحثا منفصلا لذلك سنكتفي بإيراد آية أو آيتان ونحيل إلى المواطن الأخرى في أجزاء تفسيره:

***-الإنكار:**

يعد الإنكار من أكثر أغراض الاستفهام ورودا في القرآن[2]، فالاستفهام الإنكاري له من المزايا التي تجعله أبلغ أثرا وأوقع في النفس من النفي الصريح،وقد وقف الرازي عند هذا المعنى في مواطن كثيرة من تفسيره[3]، كما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾[4]، فبين أن المراد استنكار أن يفعلوا ذلك، أو تقرير أنهم يفعلونه.[5]

ومن خلال توجيهه لمعنى الاستفهام في هذه الآية، بكونه للإنكار أو التقرير، يؤكد الرازي على أن ثمة خصائص ودلالات مختلفة تكمن وراء هذا التركيب القرآني، تستخرج وفق مقتضيات السياق، وفي ذلك دلالة على أن المعاني التي يشير إليها هذا الأسلوب ليست محددة، وإنما هي دلالات متجددة تشيعها السياقات والتراكيب، لذلك ذهب الرازي

---

[1]-التفسير الكبير، ج29، ص311.

[2]-ينظر:المعاني في ضوء أساليب القرآن، ص161.

[3]-ينظر:التفسير الكبير،ج3، ص117، 135، 142، و:ج 4، ص77، و:ج7، ص10، 63، و:ج9، ص47، و: ج12، ص179، و: ج13، ص49، ج14، ص63، ج15، ص19، ج17، ص4و 141، ج29، ص50، 172،ج31، ص91.

[4]-آل عمران، 83.

[5]- التفسير الكبير، ج8، ص129.

إلى أن الغاية من الاستفهام في هذه الآية الكريمة هي: الإنكار أو التقرير وهي إشارة عامة إلى المرمى العام من السياق.

ثم يعرض إلى ظاهرة مهمة في هذه الآية ترتبط بمسألة التقديم والتأخير في التراكيب الاستفهامية، والتي تقتضي وجوب تقديم أدوات الاستفهام في هذه التراكيب، أو تقديم أحد عناصر التركيب على العناصر الأخرى بعد أداة الاستفهام، لأغراض دلالية ففي قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾، الهمزة للاستفهام، يقول الرازي:" وموضع الهمزة هو لفظة يبغون، تقديره: أيبغون غير دين الله، لأن الاستفهام أينما يكون على الأفعال والحوادث، إلا أنه تعالى قدم المفعول الذي هو (غير دين الله) على فعله؛ لأنه أهم من حيث الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجه إلى المعبود الباطل"[1]، إنَّ هذا التقديم والتأخير، يوجه دلالة الاستفهام عموما، إلى من يقع عليه ذلك الاستفهام، أو من هو مخصوص بطلب التصديق، ومن هذه الظاهرة التحويلية استنتج الرازي أن دلالة الإنكار تقع على المفعول به لا على فعله في هذه الآية.

حاول الرازي أن يلم بأبعاد هذه الظاهرة التحويلية، بأن الاستفهام إذا وقع على المفعول فإن الإنكار منصب عليه، وإذا وقع على الفعل بتقديمه على المفعول، فالسؤال يقع على حصول الفعل، أو عدمه، أي أن الإنكار منصب على الفعل لا على المفعول، وهو في ذلك يحذو حذو الجرجاني من قبله والذي أَم بأبعاد هذه الظاهرة، وفصّل القول فيها.[2]

ثم يذكر الوجه الدلالي الذي يختص به حرف العطف (الفاء)، الذي ورد بعد همزة الاستفهام لعطف جملة على جملة في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾، فالتقدير معها إما أن يكون: "فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون"[3]، أو أن "تكون هذه الآية

[1]-التفسير الكبير، ص129- 130.

2- ينظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص 111.

3- التفسير الكبير، ج 8، ص130.

منقطعة عما قبلها، والاستفهام على سبيل هذا الميثاق لما كان مذكوراً في كتبهم، وهم كانوا عارفين بذلك...فلم يبق لكفرهم سبب إلا مجرد العداوة والحسد".[1]

ويرى أنه يجوز أن يأتي في مقام (الفاء) حرف عطف آخر، مثل: (الواو)، ولكن (الفاء) كانت أبلغ في تأدية دلالة الإنكار في هذا المقام، فيقول: "واعلم أنه لو قيل: أو غير دين الله يبغون، جاز، إلا أن في الفاء فائدة زائدة، كأنه قيل أ فبعد أخذ هذا الميثاق المؤكد بهذه التأكيدات البليغة تبغون".[2]

وهكذا ينظر الرازي في تحليله الدلالي لهذه الآية، إلى كل جزء من أجزاء التركيب، سواء كان من الأجزاء الأساسية في التركيب الاستفهامي كأدوات الاستفهام، أم ما يلحقها أو يسبقها من عناصر النص الأخرى كحروف العطف، محاولا بيان أثرها في الكشف عن معاني النص القرآني، والوقوف على ما تؤديه من أغراض دلالية كالتأكيد والمبالغة وما إلى ذلك، مفرقاً بين أثر هذا الحرف أو ذاك في المعنى، والتغير الدلالي الحاصل في حال استبدال حرف بآخر.

وفي مواضع عديدة من التفسير يفرق الرازي بين دلالة التراكيب الاستفهامية في حال دخول همزة الاستفهام على حرف العطف أو عدمه، وما يضيفه هذا الحرف من دلالة على التركيب الاستفهامي، من ذلك ما ورد في قوله تعالى:- ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾[3].

- وفي قوله عز وجل:﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[4].

وفي قوله تعالى أيضا:﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾[5].

1-التفسير الكبير، ج8، ص130.

2-المصدر نفسه، ص130.

3-يس، 81.

4- الأحقاف، 33.

5- ق، 06.

ففي هذه التراكيب الاستفهامية وفي غيرها، يرى الرازي أن: "همزة الاستفهام تارة تدخل على الكلام، ولا واو فيه، وتارة تدخل عليه وبعدها واو، فهل بين الحالتين فرق؟ نقول: فرق أدق مما على الفرق، وهو أن يقول القائل: أَزيد في الدار بعد وقد طلعت الشمس؟ يذكره للإنكار، فإذا قال: أو زيد في الدار بعد وقد طلعت الشمس؟ يشير بالواو إشارة خفية إلى أن قبح فعله صار بمنزلة فعلين قبيحين ... لأن الواو تنبئ عن ضيف أمر مغاير لما بعدها، وإن لم يكن هناك سابق لكنه يومئ بالواو إليه، زيادة في الإنكار"[1].

فزيادة حرف العطف بعد همزة الاستفهام، سواء أكان (واوا) أم (فاء) –في رأي الرازي– لها وظيفة دلالية في التراكيب الاستفهامية كأن تكون لمعنى زيادة الإنكار والمبالغة فيه، وتوكيده.

ولم تقتصر وقفته عند دلالة حروف العطف بعد همزة الاستفهام، وإنما تجاوزتها في الدقة والتفصيل، إلى إيضاح الفروق الدلالية بين ورود (الفاء) بعدها أو (الواو)، فلكلٍّ دلالتها التي تختلف فيها عن الأخرى إذا ما وردتا للعطف في الجملة الاستفهامية.

نستنتج من ذلك أنّ للأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية أثرا في بيان الدرجات الدلالية في تأدية معنى الإنكار، كما أن الخصوصية الدلالية لكل حرف من حروف العطف لها أثر واضح في إيضاحها والكشف عنها، فتظهر أهمية هذه الحروف في المبالغة في دلالة الإنكار، وتكثيره وتأكيده، فضلا على ما تؤديه من دلالات أخر، فيكون أسلوب الاستفهام هو الأبلغ في أداء هذه الدلالات.

***- النهي:**

قد يخرج الاستفهام إلى النهي، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾[2]، وعدّ الرازي خروج الاستفهام في قوله تعالى:﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ إلى دلالة النهي، من المجاز إذ يقول: "وإن كان استفهاما في الظاهر إلا أن المراد منه هو النهي

---

[1]-التفسير الكبير، ج28، ص155.

[2]-المائدة، 91.

في الحقيقة، وإنما حسن هذا المجاز؛ لأنه تعالى ذم هذه الأفعال وأظهر قبحها للمخاطب، فلما استفهم بعد ذلك عن تركها لم يقدر المخاطب إلا على الإقرار بالترك... فصار قوله: فهل أنتم منتهون جاريا ... على وجوب الانتهاء مقروناً بإقرار المكلف بوجوب الإنتهاء"[1]، فالنهي في هذه الآية، " فيه إشارة إلى التقاعد عن الانتهاء والحرص الشديد على تعاطي المنهي عنه"[2]، لذلك جاء النهي في صورة الاستفهام ليكون أبلغ في أداء المعنى من النهي الحقيقي.

***-التوبيخ والتقريع:**

يخرج الاستفهام في التركيب القرآني إلى معنى التوبيخ والتقريع، عندما يراد تأنيب المخاطب وتقريعه على أمر ما كان ينبغي أن يكون واقعا في الماضي، أو أمر يخاف أن يقع في المستقبل، كأن يكون المخاطب بصدد أن يفعله، فقرينته أن يكون المقام للتأنيب.[3]

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾[4] فقد حلل الرازي التركيب الاستفهامي القائم على قوله تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا﴾ بقوله:"الواو في (أولو) واو العطف، دخلت عليها همزة الاستفهام المنقولة إلى معنى التوبيخ والتقريع، وأينما جعلت همزة الاستفهام للتوبيخ؛ لأنها تقتضي الإقرار بشيء يكون الإقرار به فضيحة، كما يقتضي الاستفهام الإخبار عن المستفهم عنه"[5]، وكأن الإجابة عن الاستفهام في الآية هي: نَعَمْ كان آباؤهم لا يعقلون، وهذه الإجابة هي الإقرار بجهلهم، وهو فضيحة لهم.

بين الرازي -في عدة مواضع من التفسير وفي عدة سور قرآنية[6]- معنى أن يؤدي الاستفهام دلالة التوبيخ في النص القرآني إن ذلك هو سر من أسرار الإعجاز فيه[7]؛ لأن

---

[1]-التفسير الكبير،ج12، ص81.

[2]-المصدر نفسه،ج7، ص288.

[3]-ينظر: من بلاغة النظم العربي،ج2، ص115-117.

[4]-البقرة، 170.

[5]-التفسير الكبير، ج5، ص07.

[6]-يونس، 51، المؤمنون، 115، المدثر، 49.

[7]-ينظر: التفسير الكبير، ج17، ص109، و:ج 23، ص126، ج30، ص211.

"الكلام إذا كان ظاهرا جليا ثم ذكر على سبيل الاستفهام، وتفويض الجواب إلى المسئول كان أبلغ وأوقع في القلب"[1]، فسر التعبير بالاستفهام مكان التوبيخ في الآية الكريمة إثارتهم، ولفت انتباههم، وطلب الجواب منهم لعلهم يفكرون في حالهم، ويصلون بأنفسهم إلى الحقائق التي تصلح حالهم، وبذلك يحقق قمة الإبلاغ عن المعنى، أو المبالغة في رسم صور التعبير القرآني، فتأتي وظيفة الاستفهام لتؤدي هذا الغرض الإعجازي دون غيره من الأساليب.

***- التعجب:**

يؤدي أسلوب الاستفهام معنى التعجب، عندما يأتي في مقام يتعجب فيه المتكلم من أمر يتضمنه الكلام، وقد عدّ هذا الاستعمال مجازا مرسلا، ولاسيما ما ورد منه على صيغة (أرأيت) فهو –في رأي البلاغيين- مجاز مرسل أبدا، و"علاقته، إما السببية؛ لأن الرؤية أيا كانت من أسباب العلم، أو اللازمية؛ لأن الرؤية من لوازمه كذلك"[2].

وقد تعددت صور الاستفهام بالهمزة الداخلة على فعل الرؤية في القرآن الكريم[3]؛ لذلك أطنب العلماء في الكلام حولها، من حيث الصناعة النحوية، أو الدلالات البلاغية، إذ تستعمل (أرأيت) في البيان العربي استعمالين:

أحدهما: أن يكون على معنى الرؤية البصرية.

الثاني: أن تكون على معنى الرؤية العلمية، فهي بمعنى (أخبرت) وتكون القرائن، ودلالات المقامات هي الفاصل في اختيار هذا المعنى أو ذاك[4]؛ لذلك عدها بعضهم من

1- التفسير الكبير، ج7، ص288.

2- التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم:، ج1، ص64، وينظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص 84.

3- ينظر على سبيل المثال لا الحصر :الإسراء: 62، الفرقان: 43، العلق: 9، 11، 13، الماعون: 1.

4- ينظر :التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم، ج1، ص60.

الألفاظ المشتركة بين معنيين أو أكثر، إذ تأتي مرة للسؤال عن الرؤية الحقيقية، ومرة للتنبيه، فلا تقتضي مفعولا[1].

ومن المعاني البلاغية المتفق عليها في قولهم: (أرأيت)، هي: الاستخبار عن حالة عجيبة، والمراد: استحداث العجب عند المخاطب، لأن المقام يستدعيه، كما في قوله تعالى:﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا﴾[2]، وفيها يذهب الرازي إلى أن همزة الاستفهام في (أرأيت) أفادت معنى التعجب، لأن رأيت "على معناه الأصلي، وقد جاء هذا الكلام على ما هو المتعارف بين الناس، فإنه إذا حدث لأحدهم أمر عجيب، قال لصاحبه: أرأيت ما حدث لي؟ كذلك ههنا، كأنه قال: أرأيت ما وقع لي منه، إذ أوينا إلى الصخرة؟ فحذف مفعول أرأيت لأن قوله نسيت الحوت يدل عليه".[3]

فقد تواردت المعاني البلاغية على قوله: (أرأيت)، لجواز وروده في مخاطبة من لم يَرَ ولم يسمع، لذا جرى معه الكلام مجرى المثل في معنى التعجب، وهذا ما أشار إليه الرازي في تفسيره لهذه الآية.

***- التعجيز:**

من المعاني التي يؤديها الاستفهام أيضا التعجيز، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ (8) وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ (9) وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾[4].

وفي تفسير هذه الآيات يجري موازنة بين تراكيبها، محاولا بيان النكت الدلالية التي تنضوي وراءها، من خلال ورود هذا الأسلوب في قوله تعالى في أصحاب الميمنة: (ما أصحاب الميمنة)؟، بالاستفهام، بما يؤديه من معنى الإعجاز إذ جعله موردا للاستفهام،

---

[1]- ينظر: الصاحبي، ابن فارس، ص 456.

[2]- الكهف: 63.

3 -التفسير الكبير، ج21، ص147.

4-الواقعة، 8-10.

وعدم وروده في قوله: (السابقون السابقون)، فلم يقل: (ما السابقون)؟ معللا ذلك بقوله: لأن الاستفهام الذي للإعجاز يورد على مدعي العلم، فيقال له: إن كنت تعلم فَبيّن الكلام، وأما إذا كان يعترف بالجهل، فلا يقال له: كذبت، ولا يقال: كيف كذا؟ فكذلك في (السابقون)، ما جعلهم بحيث يدعون فيورد عليهم الاستفهام، فيبين عجزهم، بل بنى الأمر على أنهم معترفون في الابتداء بالعجز".[1]

ومما تقدم نستنتج وضوح معالم منهج الرازي، في بيانه لوظائف أسلوب الاستفهام الأساسية وأغراضه الحقيقية، فهي عنده: طلب ماهيات الأشياء وحقائقها، وطلب معرفة ما يثبت على خلاف المقتضى، وطلب معرفة صفات الأشياء وأحوالها.

وكان لخروج هذا الأسلوب عن معانيه الحقيقية إلى معان وأغراض بلاغية يُنبئ عنها سياق الكلام، ومقتضيات الأحوال، دور في إعطاء الكلام حيوية تزيد في الإقناع والتأثير، لما فيه من إثارة للسامع، وجذب لانتباهه، ودعوة للتفكير ليصل بنفسه إلى الحقائق دون أن تملى عليه.

كما يتضح تداخل المعاني، والأغراض البلاغية التي يخرج إليها هذا الأسلوب فيؤدي التركيب الاستفهامي غرضين أو أكثر، وفي ذلك تأكيد على أن ثمة خصائص ودلالات مختلفة تكمن وراء هذا التركيب القرآني، فالمعاني التي يشير إليها السياق ليست محددة وإنما هي دلالات متعددة بتعدد السياقات والتراكيب ومرد هذا الأمر عظمة الأسلوب القرآني وإعجازه البلاغي وغنى أسلوب الاستفهام فيه.

وفي ضوء ذلك عالج الرازي هذا الأسلوب بدلالاته المختلفة، على أنه صيغة معبرة عن أغراض النص القرآني، ومقاصده السامية، وما إلى ذلك من الحقائق التي قُصِدَ تثبيتها في ذهن المتلقي والمتدبر، وترسيخها في نفسه، فاستدل عليها لينبه العقول، ويقرر النفوس.

1-التفسير الكبير، ج29، ص145، 146.

3- دلالة التمنِّي:

تنبه الرازي إلى أن التمني ذو طبيعة خاصة فهو من المعاني التي تتعلق بها القلوب سواء كانت بعيدة، أم مستحيلة، لذا يرى أن لفظه مشترك بين التمني الذي هو المعنى القائم بالقلب وبين اللفظ الدال على ذلك المعنى، كقول القائل ليتني مت، وأداته الأصلية (ليتَ)[1]، ثم بين أن "التمني في لغة العرب لا يعرف إلا ما يظهر منه، كما أن الخبر لا يعرف إلا ما يظهر بالقول، والذي في القلب من ذلك لا يسمى بهذا الاسم"[2]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾[3]، أو لكونه لا يطمح في نيله لبعد مناله، كما في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾[4]، وقد ورد التمني بـ (ليت) في مواضع متعددة في القرآن الكريم[5]، وكان في الغالب على لسان العباد، مثال ذلك: ما جاء على لسان المشركين النادمين على ما فاتهم من طاعة الله تبارك وتعالى، بعد أن رأوا العذاب، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[6]، والمعنى: إنهم قد تمنوا أن يردوا إلى الدنيا،وذكر الرازي في هذا التمني قولين:

الأول: "إنه داخل في التمني، والتقدير:إنهم تمنوا أن يردوا إلى الدنيا، ولا يكونوا مكذبين، وأن يكونوا مؤمنين"[7].

1- ينظر: التفسير الكبير، ج3، ص190.

2- المصدر نفسه، ص191.

3- النبأ، 40.

4-القصص، 79.

5-السور والآيات التي ورد فيها التمني: النساء، 73، الكهف، 42، مريم، 23، الفرقان: 27، 28، يس: 26، الزخرف، 38، الحاقة، 25-27، الفجر، 24، ومواضعها عند الرازي ينظر: التفسير الكبير،ج10، ص179، ج 21، ص128، 129، 203، ج 24، ص76، ج25، ص19،ج26، ص60، ج27، ص213، ج30، ص113، ج31، 175ص.

6-الأنعام، 27.

7-التفسير الكبير،ج 12، ص191.

والثاني: "إن التمني تم عند قوله: (يا ليتنا نرد)، وأما قوله: (ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين)، فهذا الكلام مبتدأ، وقوله تعالى في آخر الآية: (وإنهم لكاذبون)، عائد إليه، وتقدير الكلام: يا ليتنا نرد، ثم قالوا: ولو رددنا لم نكذب بالدين وكنا من المؤمنين، ثم إنه تعالى كذبهم وبين أَنهم لو ردوا لكذبوا ولأعرضوا عن الإيمان".[1]

وقد وافق الرأي الأول، ثم ساق ما يمكن أن يكون اعتراضا على ما قرره، فقال: وإن قيل إنه قول باطل؛ لأن المتمني لا يوصف بكونه كاذبا، والله سبحانه وتعالى حكم عليهم بكونهم كاذبين في آخر الآية، فقال: ﴿بَلْ بَدَا لَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾[2]، ثم يجيب على هذا الاعتراض مبينا رأيه في تخريج هذه الآية قائلا:"لا نسلم إن المتمني لا يوصف بكونه كاذبا؛ لأن من أظهر التمني فقد أخبر ضمنا كونه مريدا لذلك الشيء فلم يبعد تكذيبه فيه ومثاله أن يقول الرجل: ليت الله يرزقني مالاً فأحسن إليك، فهذا تمن في حكم الوعد، فلو رزق مالا ولم يحسن إلى صاحبه لقيل إنه كذب في وعده".[3]

5- دلالة النداء:

بحث الرازي أسلوب النداء بحثا دلاليا دقيقا، تناول فيه كل عناصر التركيب، في سياق تفسيره للآيات القرآنية، التي ورد فيها هذا الأسلوب. والمتتبع لبحثه هذا يجده يدرجه تحت مقولة (التنبيه)، ورأيه هذا يتأتى من اهتمامه بعنصر الإفادة في الخبر، فإذا لم يقصد المتكلم إفادة الخبر، كان ذلك دليلا على أن هذا التركيب يساق لتنبيه السامع لا لإخباره بشيء جديد، فهو يرى أن " لفظ النداء لم يُجعل دليلاً على شيء آخر بل هو يجري مجرى عمل يعمله عامل لأجل التنبيه".[4]

1- التفسير الكبير، ص 192.

2- الأنعام: 28.

3-التفسير الكبير، ج12، ص191.

4-المصدر نفسه، ج2، ص83.

وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[1]، لم يرجح الرأي الذي يذهب إلى أن حرف النداء (يا) قائم مقام فعل محذوف[2]،وعليه يكون التركيب: (يا أيّها الناس) جملة سدَّ حرف النداء فيها مسد الفعل، والفاعل محذوف.

يقول: " فأما الذين فسروا قولنا: (يا زيد)، يا نادي زيداً، يا نادي زيداً، أو أخاطب زيداً، فهو خطأ من وجوه:أحدها: إنّ قولنا: أُنادي زيداً، خبر يحتمل التصديق والتكذيب، وقولنا: يا زيد لا يحتملها، وثانيها: إن قولنا: يا زيد يقتضي صيرورة زيد منادى في الحال، وقولنا: أنادي زيدا لا يقتضي ذلك، وثالثها: إن قولنا: يا زيد يقتضي صيرورة زيد مخاطبا بهذا الخطاب، وقولنا: أنادي زيدا إخبار عن النداء، والإخبار عن النداء غير النداء، والنداء هو قولنا: يا زيد، فإذن قولنا: أنادي زيداً، غير قولنا: يا زيد. فثبت بهذه الوجوه فساد هذا القول".[3]

ثم يفصل القول في موقعية حرف النداء (يا) قائلا:"فهو حرف وضع في أصله لنداء البعيد، وإن كان لنداء القريب، أيضا، لكن لعلة موجبة، إذ استعمل في نداء من سها وغفل وإن قرب تنزيلا له منزلة البعيد"، ويبين أن وظيفة هذه الأداة تتضح من خلال السياق، ومقتضى الحال الذي ترد فيه، ففي مقام الدعاء تؤدي وظيفة دلالية تختلف عما هي عليه في الأصل، فانتهاؤها بالألف الملازمة للمد جعلها أداة لنداء البعيد لإمكان امتداد الصوت ورفعه بها، لذا استعملت في نداء البعيد حقيقة أو حكما، ولا تستعمل في القريب إلا مجازا، لتنزيله منزلة البعيد[4].

وينتقل إلى الجزء الآخر من تركيب النداء : (يا أيها الناس)، فيفصل القول في (أي)، التي قصد بها الفصل بين حرف النداء وما فيه (ال)، وأي: اسم مبهم غير دال على ماهية معينة محتاج في الدلالة عليها إلى شيء آخر، يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه إلى مخصصه، فيقول: «أي: وصلة إلى نداء ما فيه

1-البقرة، 21.

2-ينظر: الكتاب، سيبويه، ج2، ص182.

3-التفسير الكبير، ج 2، ص83.

4- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص83.

الألف واللام...وهو اسم مبهم يفتقر إلى ما يزيل إبهامه، فلابد أن يردفه اسم جنس أو ما يجري مجراه يتصف به حتى يحصل المقصود بالنداء".[1]

و(ها): لازمة لـ (أي) للتنبيه، واقعة بين الصفة وموصوفها لفائدتين:

الأولى: معاضدة النداء ومكاتفته بتأكيد معناه.

والثانية: وقوعها عوضا مما يستحقه (أي) من الإضافة.[2]

بين الرازي الغاية من ورود التركيب (يا أيها) في مواضع متعددة من القرآن الكريم، ويرجعه إلى الزيادة في التأكيد والمبالغة فيقول: "وإنما كثر في كتاب الله تعالى النداء على هذه الطريقة، لاستقلاله بهذه التأكيدات، والمبالغات، فإن كل ما نادى الله تعالى به عباده من الأوامر والنواهي، والوعد والوعيد، واقتصاص أخبار المتقدمين بأمور عظام وأشياء يجب على المستمعين أن يتيقظوا لها، مع أنهم غافلون عنها، فلهذا وجب أن ينادوا بالأبلغ الآكد".[3]

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[4]، يشير الرازي إلى دلالة أخرى يفيدها النداء بـ (يا أيها)، وهي: خطر خطب المنادى له، بعد أن فرق بين النداء والمنادى بقوله: يا رجل، ويا أيّها الرجل، قائلا:"قول القائل يا رجل يدل على النداء، وقوله يا أيها الرجل يدل على ذلك أيضاً، وينبئ عن خطر خطب المنادى له، أو غفلة المنادي"[5]، وبعد أن أوضح الدلالة على غفلة المنادى بحث الدلالة على خطر خطب المنادى، قائلا: إن "قوله (يا أي) جعل المنادى غير معلوم أولا فيكون كل سامع متطلعا إلى المنادي فإذا خصَّ واحدا كان في ذلك إنباء الكل لتطلعهم إليه، وإذا قال: يا زيد، أو يا رجل، لا يلتفت إلى جانب المنادى إلا المذكور".[6]

1-التفسير الكبير، ص83.

2-ينظر:المصدر نفسه، ص84.

3- المصدر نفسه، ص84.

4-الأحزاب، 1.

5-التفسير الكبير، ج25، ص189.

6- المصدر نفسه ، ص189.

وبعد أن بين الاعتبارات التي يوجه على أساسها النداء، التي يخص بعضها المنادِي، ويخص بعضها الآخر المنادَى، وهي اعتبارات يُلتَفت فيها إلى مقتضى حال ومقام كل من المنادِي والمنادَى، وجّه دلالة النداء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ إلى خطر خطب المنادى، قال: "إذا عُلِم هذا فنقول: (يا أيها)، لا يجوز حمله على غفلة النبي؛ لأن قوله: (النبي) ينافي الغفلة؛ لأن النبي – صلى الله عليه وسلم– خبير فلا يكون غافلا، فيجب حمله على خطر الخطب".[1]

ثم بين الحكمة من نداء المبهم، والإتيان بالوصف بعده كما في: (يا أيها الرجل)، و(يا أيها الناس)، وهي في رأيه: "أن المنادي يريد صون كلامه عن الضياع، فيقول أولاً: يا أي نداء لمبهم، ليُقبِل عليه كل من يسمع، ويتنبه لكلامه من يقصده، ثم عند إقبال السامعين يخصص المقصود، فيقول: الرجل".[2]

وفي قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾[3].

كشف الرازي عن سر حذف النداء في قوله تعالى:﴿وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾، فيتساءل قائلا: لمَ لم يذكر هنا لفظ ربنا؟ ويجيب عن ذلك بقوله:"النداء إنما يحتاج إليه عند البعد، أما عند القرب فلا، وإنما حذف النداء إشعارا بأن العبد إذا واظب على التضرع نال القرب من الله تعالى، وهذا سر عظيم يُطلع منه على أسرار أخر".[4]

وهكذا فقد استوعب الرازي في تناوله لأسلوب النداء أهم ما ينضوي عليه هذا التركيب من معان حقيقة ومجازية، كما بحث أهم نقاط الخلاف المثارة حول تقدير الفعل

---

[1]–التفسير الكبير ص189.

[2]–المصدر نفسه، ج29، ص111.

[3]– البقرة، 286.

[4]– التفسير الكبير، ج7، ص160.

(أَدعو)، أو (أُنادي)، في مقام أداة النداء وعدم تقديره، محللا عناصر التركيب، مظهرا فكره حول توظيف المفردات، أو الجمل وما يطرأ عليها في الأسلوب القرآني، فلم يقف عندما قدمه السابقون من نحويين وبلاغيين بل أبدى آراءه وأيدها بالحجة.

ثانياً: دلالة الأساليب غير الطلبية.

1- دلالة القسم:

القسم جملة يؤتى بها لتوكيد جملة أخرى، وإزالة الشك عن معناها أو يؤتى بها لتحريك النفس وإثارة الشعور.[1]

ومن هنا ركز الرازي على الوظيفة الدلالية الأساسية لجملة القسم، وهي إن هذه الجملة "لاتساق إلا تأكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها"[2]، ومن خلال هذه الوظيفة الدلالية يعلل تسمية هذا الباب بمصطلح القسم، فيقول: "إنما سمي اليمين بالقسم؛ لأن اليمين موضوعة لتوكيد الخبر الذي يُخبر به الإنسان: إما مثبتاً للشيء، وإما نافياً، ولما كان الخبر يدخله الصدق والكذب احتاج المخبر إلى طريق به يتوسل إلى ترجيح جانب الصدق على جانب الكذب، وذلك هو الحلف، ولما كانت الحاجة إلى ذكر الحلف إنما تحصل عند انقسام الناس عند سماع ذلك الخبر إلى مصدق به ومكذب سَمُّوا الحلف بالقسم وبنوا تلك الصيغة على –أفعل– فقالوا: أقسم فلان يقسم إقساما: وأَرادوا أنه أكد القسم الذي اختاره، وأحال الصدق إلى القسم الذي اختاره بواسطة الحلف واليمين".[3]

وهو في هذا النص يربط بين الدلالة اللغوية لكلمة (قسم) التي تذهب إلى أن أصلها من أقسَمَ يُقسِمُ: وهو الحلف واليمين بالله تعالى[4]، والدلالة الاصطلاحية لها، كما أنه يكرر الوظيفة الدلالية لهذا التركيب، والغاية التي يساق لأجلها في الخطاب القرآني، وهي توكيد الحقائق والأخبار، لتثبيتها في النفوس وإضعاف ما يخالفها.

---

[1]–ينظر: التراكيب اللغوية في العربية (دراسة وظيفية تطبيقية)، ص237.

[2]–التفسير الكبير،ج14، ص147.

[3]– المصدر نفسه، ج13، ص143.

[4]–لسان العرب، ابن منظور، ج 12، (قسم)، ص481 .

ثم يورد الرازي الآراء المختلفة التي قيلت في توجيه قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ (75) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[1]، متسائلا في بداية كلامه عن معنى قوله: لا أقسم؟ مع أنك تقول: إنه قسم؟ ويجيب عن ذلك بذكر الوجوه التي تمثل أهم تلك الآراء، وهي:

1- إنها زائدة والمعنى: أُقسم بمواقع النجوم.

2- إن أصلها لام تأكيد أُشبعت فتحتها فصارت (لا)، فالأصل: لأقسم.

3- إنها نافية، والمنفي بها مقالتهم ثم ابتدأ القسم كأنه قال: لا، والله لا صحة لقول الكفارة أقسم عليه.

4- إنها نافية على معناها غير أن في الكلام مجازا تركيبيا، وتقديره أن نقول لا في النفي هنا كما في قول القائل: لا تسألني عما جرى عليَّ، يشير إلى أن ما جرى عليه أعظم من أن يشرح فلا ينبغي أن يسأله، فلا يكون غرضه من ذلك النهي إلا بيان عظمة الواقعة، أي أن الغرض هنا تعظيم القسم بالنجوم.[2]

ثم بين رؤيته في توجيه القسم في هذه الآية، وما شاكلها، ذاكرا في ذلك اتجاهين، مشيرا فيهما إلى سبب ورود التركيب (لا أُقسم)، وهو، إما لكون الواقعة في غاية الظهور حتى أنه سبحانه يقول: لا أُقسم على هذا الأمر لأنه أظهر من أن يُشهر وأكثر من أن يذكر، وعليه يكون الغرض منه الإعلام بأن الواقعة ظاهرة. وإما لكون المقسم به فوق ما يقسم به والمُقسِم صار يصدق نفسه، فيقول: لا أقسم بكذا مريداً لكونه في غاية الجزم، كقوله: لا أقسم يميناً بل ألف يمين، والدليل عليه إن هذه الصيغة لم ترد في القرآن، والمقسم به هو الله تعالى، أو صفة من صفاته، وإنما جاءت، أمور مخلوقة، ولا يرد الإشكال إن قلنا: إن المقسم به في جميع المواضع: رب الأشياء، كما في قوله (والشمس)، المراد منه رب

[1]- الواقعة، 75، 76.

[2]- ينظر: التفسير الكبير، ج 29، ص 187.

الشمس، والصافات والقيامة إلى غير ذلك، وعليه يكون قوله تعالى (لا أقسم بمواقع النجوم)، أي الأمر أظهر من أن يُقسم عليه وأن يتطرق الشك إليه.[1]

وهكذا فقد تنبه الرازي إلى هذه الظاهرة وحاول أن يعالجها بما يمليه عليه حسه اللغوي بما يتسق والمعنى القرآني، وإنه قبل أن يوضح رؤيته أمام هذا النص نسب إلى كثير من النحويين أنهم يذهبون إلى أن (لا) نافية زائدة، وقد أنكر عليهم هذا القول انطلاقا من مبدأ: لا زيادة في القرآن الكريم.

والتفت إلى ظاهرة حذف المقسم عليه، مشيرا إلى الدلالة الأُسلوبية التي تكمن وراء حذفه، محاولا بيان الحكمة من الاختصار في هذا الأسلوب، إذ يحذف أحيانا ركنا أو أكثر ويؤتى بأمر لا يفهم إلا بعد التفكير. ويعلل ذلك بأن "الترك في بعض المواضع يفهم منه ظهور لا يفهم مع الذكر"[2]، في إشارة منه إلى أن الحذف في بعض مواضع القسم أبلغ من الذكر وأَدل على القسم، ثم يبين أن حذف أي جزء من أجزاء الجملة القسمية لا يتم إلا بعد إقامة ما ينبئ عن المحذوف أو يشير إليه من القرائن الحالية أو المقالية، ففي قوله تعالى:﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ (1) بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ (2) أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾[3]،يذكر أن القرآن مقسم به، ثم يتساءل عن المقسم عليه ما هو؟ محاولا افتراض الأوجه التي يمكنها الكشف عن المطلوب، وترجيح الوجه الأنسب والأقرب إلى دلالة النص القرآني، فيقول: "فإن قلنا بأنه مفهوم من قرينة مقالية متقدمة، فلا متقدم هناك لفظا إلا (ق) فيكون التقدير: هذا (ق، والقرآن المجيد)، أو (ق) أنزلها الله تعالى (والقرآن)، كما يقول: هذا حاتم والله: أي هو المشهور بالسخاء، ويقول: الهلال رأيته والله وإن قلنا إنه مفهوم من قرينة مقالية متأخرة، فنقول: ذلك أمران: أولهما: المنذر.

والثاني: الرجع.

---

[1]- ينظر: التفسير الكبير، ص189.

[2]- المصدر نفسه، ج28، ص149.

[3]-ق، 1-3.

فيكون التقدير: والقرآن المجيد إنك المنذر، أو: والقرآن المجيد إن الرجع لكائن...".[1]

ثم يرجح الرأي الأول، لأن المنذر أقرب من الرجع، ولأن الحروف وردت مع القرآن[2]، ثم يتناول القرائن المقالية المتقدمة والمتأخرة، في تحليله لأسلوب القسم الوارد في هذه الآية قائلا: "وأما إن قلنا: إنه مفهوم بقرينة حالية فهو كون محمد – صلى الله عليه وسلم – كان الحق وبكلامه صفة الصدق، فإن الكفار كانوا ينكرون ذلك، والمختار ما ذكرناه".[3]

ثم ينتقل الرازي إلى صيغة أخرى في القسم عند وقوفه على لقوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[4] وتفسيره، فقد تتبع النحاة في آرائهم بأطراف تركيب القسم، في هذه الآية كالمقسم، والمقسم به، وألفاظ القسم، قائلا: "قال النحويون ارتفع قوله: لعمرك بالابتداء، والخبر محذوف، والمعنى: لعمرك قسمي، وحذف الخبر، لأن في الكلام دليلاً عليه، وباب القسم يُحذف منه الفعل، نحو: بالله لأفعلن، والمعنى: أحلف بالله، فيحذف لعلم المخاطب بأنك حالف".[5]

ويشير إلى الأنماط التي جاء عليها أسلوب القسم في القرآن الكريم وهي قطعا لها خصوصيتها من بين أنماط القسم السائدة في العربية فمنه أن تركيب القسم في القرآن الكريم قد يأتي على غير نمط واحد، باعتبار القراءة لهذا التركيب، مثال ذلك قراءة قوله تعالى:﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (82) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ (83) قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ (84) لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[6].

فالنمط الأول: هو القسم بحرف القسم (الباء) بقوله (فبعزتك) "وهو قسم بعزة الله وسلطانه"[7]، وهو تركيب يتكون من أطراف جملة القسم جميعها:

---

[1]–التفسير الكبير، ج28، ص148، 149.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ص149.

[3]–المصدر نفسه، ص149.

[4]–الحجر، 72.

[5]–التفسير الكبير، ج19، ص203.

[6]–ص، 82–85.

[7]–التفسير الكبير، ج26، ص234.

حرف القسم (الباء)، والمقسم به (عزة الله)، وجواب القسم المؤكد باللام، وهو قوله تعالى (لأغوينهم أجمعين).

أما الأنماط الأخرى وهي التي تحددها قراءة التركيب القرآني الذي يحتوي على القسم، نحو قراءة قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ (84) لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، بالرفع، وفي هذه القراءة يكون القسم قائم على الحذف، وتقديره: (فالحق قسمي).[1]

أما قراءة هذا التركيب بالنصب (فالحقَ والحَق أقول) فيأتي نمط القسم فيه بالمصدر النائب عن فعله، فقد جوز النحاة أن يفيد المصدر المنصوب القسم سواء كان معرفاً بالألف واللام أم مجرداً منهما، فنقول، مثلاً: (حقاً لآتينك) وهو بمنزلة (حمداً لله)، كما يجوز أن يكون النصب في هذه القراءة (فبالحق)، كقولك: والله لأفعلن)[2].

وفي تفسره قوله تعالى:﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا (1) وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا﴾[3]، يرى الرازي أن دلالة القسم في هذا التركيب القرآني خرجت إلى "الترغيب في الطاعات والتحذير من المعاصي، وإقسامه –تعالى– ببعض مخلوقاته، دليل على أنها من عظيم آياته "[4]، ويرى أن تكرار تراكيب القسم في هذه السورة القرآنية إنما هو لتقوية القول الأول أو تأكيده، فكل الظواهر الكونية التي أقسم بها الله تعالى بعد الشمس إنما هي لتقوية القسم الأول، والتأكيد على عظمة الخالق، بذكر أنواع مخلوقاته، ليتأمل المكلف فيها، فكل الظواهر التي أقسم بها الله تعالى، وكرر القسم في هذه السورة إنما هي مما يحصل له وقع في القلب فتكون الدواعي إلى تأمله أقوى، ومن هنا كانت خصوصية القسم في القرآن الكريم بتأديته هذه الدلالات.[5]

1–ينظر: التفسير الكبير ، ص235.

2– ينظر:المصدر نفسه، ص235.

3–الشمس، 1، 2.

4–التفسير الكبير،ج31، 88.

5 ينظر:التفسير الكبير،ص188–191.

2- **دلالة المدح والذم:**

أشار الرازي إلى الوظيفة الدلالية لتركيب المدح والذم، بعدما ذكر الألفاظ التي تؤدي هذه الوظيفة، وما يلحق بها، وهي في عرف النحويين: (نعم، وبئس)، وقد اختلف النحاة في اسميتهما وفعليتهما وتابعهم الرازي في ذكر هذا الخلاف[1]، وما يجري مجراهما من ألفاظ تؤدي معنى المدح والذم، نحو (حَسُن وساء)، فهي من ملحقات (نعم وبئس) في أداء وظيفتهما الدلالية، فنعم وبئس، أصلان للصلاح والرداءة، ويكون فاعلهما اسماً يستغرق الجنس أما مظهراً أو مضمراً -وكأنه بذلك يقرُّ بفعليتيهما- وأصل أوزانهما الصرفية: (فَعِل)، مثل: (عَلِم)، يفتح الأول وكسر الثاني، وقد علل تسكين الثاني على طريقة تسكين الحرف الحلقي، ونقل كسرته إلى ما قبله، فيقال: (نِعْمَ)، ويعلل هذا التغيير، قائلا:"إن هذا التغيير الأخير وإن كان في حد الجواز عند إطلاق هاتين الكلمتين إلا إنهم جعلوه لازما لهما لخروجهما عما وضعت له الأفعال الماضية من الإخبار عن وجود المصدر في الزمان الماضي وصيرورتهما كلمتي مدح وذم، ويراد بهما المبالغة في المدح والذم، ليدل هذا التغيير اللازم في اللفظ على التغيير عن الأصل في المعنى"[2]، وهو بذلك يشير إلى فكرة التلازم المنطقي بين الألفاظ والمعاني.

ثم يبين الرازي أن المبالغة في المدح والذم هي الوظيفة الدلالية لهذا الأسلوب، وتشير فكرة المبالغة فيهما إلى أن اختيار هذا التركيب يحمل درجة دلالية معينة من درجات الإخبار، مثله في ذلك مثل سائر التراكيب اللغوية.

ونظرا لعدم استعمال النص القرآني لألفاظ المدح والذم الأخرى، مثل (حبذا ولا حبذا)، فإن الرازي لم يعرض لهما، إذ أورد الاستعمال القرآني: (نعم، وبس)، وملحقاتهما، لإنشاء المبالغة في المدح العام أو الذم العام، فوردت على أنماط تركيبية مختلفة باختلاف الحال والمقام.

1-ينظر: التفسير الكبير، ج3، 182.

2-المصدر نفسه، ص182.

ففي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ (135) أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾[1].

ورد أسلوب المدح بـ (نعم) في سياق ذكر تدارك المتقين لما فعلوه من ذنوب واستغفارهم المولى –عزَّ وجل–، فكان جزاؤهم غفران الله لهم، ووعدهم بجنات تجري من تحتها الأنهار، فنعم هذا الجزاء، والمدح هنا جاء لإنشاء مدح الجزاء المرتب على حال هؤلاء المتقين، أي أنه سبحانه قد رتب بفضله وكرمه غفران الذنوب لمن أخلص في توبته ولم يصرّ على ذنبهن فكان جزاؤهم غفران الله لهم ودخول جنته.[2]

والملاحظ أن أسلوب المدح في هذه الآية جاء لمدح مضمون جملة الاستئناف: (أولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم)، وفي هذا الاستئناف إشارة إلى سداد عمل هؤلاء المتقين والمخصوص بالمدح محذوف لدلالة ما تقدم عليه؛ لغرض التعظيم والتشريف والإيجاز، والتقدير: نعم أجر العاملين ذلك الأجر، ويرد هذا التركيب في سياق قرآني آخر، وهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَغْشَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ وَيَقُولُ ذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (55) يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ (56) كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ (57) وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾[3]، إذ يجري سبحانه مقابلة يبين فيها حال المؤمنين وهم فيما وعدهم الله من الجنان، في غرف تجري من تحتها الأنهار، وحال الكافرين في العذاب، من فوقهم نار ومن تحتهم، مبيناً أن ذلك أجر عمل المؤمنين بقوله: (نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ)، في مقابلة ما تقدم من جزاء عمل الكافرين، يقول: (ذوقوا ما كنتم تعملون، ففي هذه الآية قال تعالى:﴿ذُوقُوا﴾ لإيلام قلوبهم بلفظ الأمر، وقال هنا:﴿نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾،

---

[1]–آل عمران، 135–136.

[2]– ينظر: التفسير الكبير، ج9، ص9–11.

[3]–العنكبوت، 55، 58.

لتفريج قلوبهم لا بصيغة الأمر، وذلك لأن لفظ الأمر يدل على انقطاع التعلق بعده، فإن من قال لأجيره: خذ أُجرتك يفهم منه أن بذلك ينقطع تعلقه عنه..."[1].

لذا يُعَدُّ أُسلوب المدح في هذه الآية مما يرجح فيه جانب الاسمية على الفعلية، إذ يفيد ثبوت أجر المؤمنين ودوامه واستمراره وهو غرف في الجنة تجري من تحتها الأنهار، وإن هذا الأجر لا تغير فيه، ويُحتَمل أن تكون جملة فعلية دالة على التجدد مرتبطة بالعمل والحدث وإن كان يرجح فيها جانب الاسمية بناء على ربطها بسياقها، فقبلها قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾[2]، وهو ما يدل على أن كل نفس ستموت وسترجع إلى الله ثم تأخذ عقابها أو ثوابها.

وفي سياق ذم المنافقين، وذم بني إسرائيل، ومن ثم أمْرُ الله لرسول بمجاهدة الكفار، والمنافقين، والإغلاظ عليهم، تأتي جملة الذم في آخر الآية مبينة حالهم أو معترضة لإنشاء الذم، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾[3]، ففيه جرت (بِئْسَ) مجرى الوعيد، فلم تقتصر على معنى الذم، ويرى الرازي أن "عادة الله تعالى في هذا الكتاب الكريم جارية بذكر الوعد مع الوعيد، لا جرم ذكر عاقبة وصف المؤمنين بالصفات الشريفة الطاهرة الطيبة ووعدهم بالثواب الرفيع والدرجات العالية ثم عاد مرة أخرى إلى شرح أحوال الكفار والمنافقين".[4]

وهو بهذا يجري مقابلة دلالية بين أُسلوب المدح والذم في السياق القرآني الواحد، فكل منهما يختص بذكر صورة من الصور، إذ خصصت أداة المدح لتصوير حال المؤمنين ووعدهم بالثواب وخصصت أداة الذم لتصوير حال المنافقين والكفار ووعيدهم بالعقاب.

---

[1]-التفسير الكبير،ج25، ص85، 86.

[2]-العنكبوت، 59.

[3]-التوبة، 73.

[4]-التفسير الكبير،ج 16، ص134.

وعليه يتضح في بحث الرازي لأسلوب المدح والذم إنه أشار إلى فكرة التوازي المنطقي بين الألفاظ والمعاني، عندما ساق تعليله لتسكين الحرف الثاني من الفعلين (نعم وبئس)، بعد أن بين صلتهما بأحد أوزان الأفعال في العربية.

ولم يغفل الإشارة إلى التنوع الأُسلوبي للقرآن الكريم في أسلوب المدح والذم، إذ ذكر أنماط وسياقات هذا الأسلوب الذي يأتي فيه الفعل (نعم أو بئس) مجردا تارة وملحقا بـ (ما) تارة أخرى في (نعمّا، بئسما)، وقد يأتي ما جرى مجراهما من الأفعال كـ (حَسُن وساء)، وما إلى ذلك من الأنماط التي تبين تنوع هذا الأسلوب للدلالة على المبالغة في المدح والذم.

وقد وقف عند الجملة الاسمية والفعلية وعلاقتهما بالدلالة على الثبوت أو التجدد، وقد ذهب إلى فعليتهما وكان يجري في الغالب، مقابلة دلالية بين المدح عندما يأتي في سياق الحديث عن وصف حال المؤمنين وثوابهم، في مقابل مصير الكافرين وعقابهم.

ووقف عند المخصوص بالمدح والذم، الذي ذكر أحيانا، وحذف أَحيانا أُخر، إذ ذكر في المواضع التي ورد فيها المدح أو الذم في سياق التأكيد وعدم اللبس بالبيان والتحديد، وحذف في سياقات أُخر لسبق ذكره أو دلالة السياق عليه مع انتفاء اللبس لغرض دلالي يرتبط بالسياق، نحو: التعظيم والتحقير، فضلا على الإيجاز والاختصار.

3- دلالة التعجب:

يعرف الرازي التعجب بقوله: "هو استعظام الشيء مع خفاء سبب حصول عِظم ذلك الشيء فما لم يوجد المعنيان لا يحصل التعجب، هذا هو الأصل".[1]

فاجتماع المعنيين هو أصل حصول التعجب على حد قوله، ولكن قد تستعمل لفظة التعجب للاستعظام من غير خفاء السبب، و من غير وجود سبب لحصول العظمة.[2]

وهذا التعريف قائم على منطق عقلي يسوّغ فيه وجود مثل هذه الأساليب، والتراكيب في اللغة، وعليه فهو يقف عند هذا الأسلوب وقفة نحوية متميزة فيذكر صيغه القياسية، وهي: (ما أَفعل) و(أَفعل به)، ثم يذكر اختلاف البصريين والكوفيين في إعراب صيغة (ما

[1]-التفسير الكبير، ج5، ص32.

[2]-ينظر:المصدر نفسه ،ج5، ص32، و:ج 21، ص220.

أَفعل)، ويبدو من خلال توجيهه للآراء وتضعيفه لقول البصريين، وما أورده من حجج للكوفيين، أنه يميل إلى رأي الكوفيين. وهو أن (ما) للاستفهام، و(أفعل) اسم وهو للتفضيل، ثم يورد في دعم هذا المذهب عشرة أدلة على اسمية (أفعل)، وهي من أدلة الكوفيين، وللبصريين ثلاثة أدلة على فعليتها يتبعها بالرد عليها وإبطالها[1].

أما صيغة (أفعل به)، فيشير إلى موقف النحاة منها، إذ أجمعوا على فعلية (أَفعل)، ثم ذكروا فيها وجهين:

الأول: إن (أَفعل) على صورة الأمر ومعناه الخبر، وعليه يكون أصل التركيب في (أكرم بزيد): "أكرم زيد": أي صار ذا كرم إلا إنه خرج على لفظ الأمر ومعناه الخبر، كما خرج على لفظ الخبر ما معناه الأمر".[2]

والثاني: يجعله أَمر الكل واحد بأن يجعل المتعجب منه موصوفا بما تدل عليه هذه الصيغة، فقولهم: مثلا: أكرم بزيد، أمر لكل أحد أن يصفه بالكرم.[3]

وفي كلا الوجهين يحكم بزيادة (الباء)، ثم يأتي برأي ثالث نسبه إلى بعض الأدباء، "وهو أن قولك: (أكرم بزيد)، يفيد أن زيداً بلغ في الكرم إلى حيث كأنه في ذاته صار كرما، حتى لو أردت جعل غيره كريماً فهو الذي يلصقك بمقصودك ويحصل لك غرضك"[4]، و(الباء) في هذا التأويل ليست زائدة، فالصيغة صيغة أمر على صعيدي الشكل والمعنى.

وهذه المحاولة في معالجة التركيب التعجبي، إنما تقوم على أُسس دلالية، لابد أن يستند إليها اللغوي أو المفسر عند وقوفه عند هذا التركيب أو ذاك، لذا اعتمد الرازي هذا البحث الدلالي الدقيق في وقفاته التفسيرية للآيات التي ورد فيها هذا التركيب، نحو قوله تعالى:﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[5]، إذ استبعد الرازي دلالة قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾، على التعجب، وموقفه هذا يعود

1-ينظر:التفسير الكبير، ج5، ص32 -35.

2- المصدر نفسه،ج21، ص221.

3- المصدر نفسه، ص221.

4-المصدر نفسه ، ج21، ص222.

5- البقرة، 175.

إلى مفهوم التعجب، وهو الاستعظام مع خفاء السبب، وهذا يستحيل إطلاقه في حقه تعالى؛ لأن العلم من صفاته القديمة، لذلك فإن "معنى التعجب في حق الله تعالى مجرد الاستعظام، وإن كان في حق العباد لابد مع الاستعظام من خفاء السبب، كما أنه يجوز إضافة السخرية والمكر إلى الله لا بالمعنى الذي يضاف إلى العباد"[1]، ثم ذكر قولين في دلالة قوله تعالى:"فما أصبرهم على النار":الأول: "إن (ما) في هذه الآية استفهام بمعنى التوبيخ، معناه: ما الذي أصبرهم وأي شيء صبرهم... وقد يكون أصبر بمعنى صبر، وكثيرا ما يكون أفعل بمعنى فعل، نحو: أكرم وكرم، وأخبر وخبر".[2]

والثاني: "إنه بمعنى التعجب، وهذا القول عنده "ضعيف لوجوه: أحدهما: أن الله تعالى وصفهم بذلك في الحال، فصرفه إلى أنه سيصيرون كذلك خلاف الظاهر. وثانيها: أن أهل النار قد يقع منهم الجزع والاستغاثة"[3]، وعليه رفض الرازي هذا القول لأنه خلاف الظاهر، ودلالة التعجب لا تتحقق فيه.

وكما أن لحمل (ما) على معنى معين أثر في اختلاف دلالة هذا التركيب فإن لمعنى (الصبر) أثر آخر في توجيه المعنى وترجيح دلالة على أُخرى، لذلك يرى الرازي حمل (الصبر) على معناه المعجمي (الحبس) في هذه الآية خلاف للظاهر، وعلى هذا المعنى يكون في الآية مجاز بصورة الحقيقة.

من خلال معالجة الرازي للتعجب في هذا الموضع يوضح أن ثمة تفاعل قائم بين الوظيفة النحوية والدلالة المعجمية[4] للفظ الذي يشغل هذه الوظيفة، ويؤدي هذا التفاعل مع دلالة الموقف (المقام) دلالة الجملة، وبهذا يكون التفسير الدلالي النحوي لهذه الآية مركباً من المعنى الأساس، وهو المعنى الذي يكمن وراء العلاقات بين الوظائف النحوية بشروطها، وما يحكمها من نظام عقلي، والذي يمثله في هذه الآية الكريمة التركيب التعجبي، أو الاستفهامي -كما يراه الرازي-، ومن المفردات التي تشغل هذه الوظيفة

---

1 -التفسير الكبير، ج5، ص32.

2-المصدر نفسه، ص31.

3-المصدر نفسه، ص31.

4-ينظر: النحو والدلالة -مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي-، ص 19، 162.

نحو(الصبر) وما يدل عليه، لذلك فإن الدلالة النحوية التي يؤديها النظام النحوي الذي ينضوي وراء المفردات المنطوقة مع الدلالة المعجمية الأولية للكلمة يشكلان معا المعنى العام للنص القرآني.

والصيغة القياسية الثانية التي يبنى عليها التركيب التعجبي: هي صيغة (أَفعل به)، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[1]، فقوله: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) على معنى: (ما أَسمعهم وما أبصرهم)، لكن "التعجب على الله تعالى محال كما تقدم، وإنما المراد: إن إسماعهم وإبصارهم يومئذ جدير بأن يتعجب منها بعدما كانوا صماً وعميا في الدنيا...".[2]

ثم يتناول الرازي صيغا سماعية أخرى لا ضابط لها وإنما تحددها القرائن الدالة في السياق، مثل (كلمة كيف) في نحو قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[3]،يقول الرازي:"وكلمة كيف تعجب، والتعجب إنما يليق بمن لا يعلم السبب، وذلك على الله محال، والمراد منه المنع والتغليظ، وذلك لأن آيات الله عليهم حالا بعد حال مع كون الرسول فيهم...كالمانع من وقوعهم في الكفر، فكان صدور الكفر من الذين كانوا بحضرة الرسول أَبعد من هذا الوجه"[4].

ويتحدث أيضا عن صيغة سماعية أخرى وهي(كبرت)والتي تفيد معنى التعجب أيضا في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[5]، قائلا: " كأنه قيل: ما أكبرها كلمة".[6]

1- مريم، 38.

2-التفسير الكبير، ج21، ص221.

[3]- آل عمران،101.

[4]- التفسير الكبير، ج8، ص170.

[5]- الكهف، 5.

[6]-التفسير الكبير،ج21، ص78.

وهكذا يقف الرازي عند أسلوب التعجب بصيغه القياسية وغير القياسية، إذ تؤدي دلالته بصيغ وأساليب أُخرى، تفهم دلالتها على التعجب من القرائن الدالة في السياق القرآني.

المبحث الثالث

الإعجاز القرآني في تفسير فخر الدين الرازي

1- حقيقة الإعجاز القرآني عند الرازي:

يتصل إعجاز القرآن بعلم المعاني اتصالا وثيقا، ذلك أن إعجاز القرآن يتحقق بتراكيبه ونظمه، والنظم كما عرفه عبد القاهر هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم، ويقصد بمعاني النحو تعلق الكلام بعضه ببعض.[1]

وعلم المعاني يبحث في أحوال اللفظ العربي في هيآته المختلفة، وعلى هذا فإن أحوال اللفظ العربي تتولد من تعلق الكلام بعضه ببعض فيشمل التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والتأكيد والحذف وغير ذلك، وهذه الأبواب هي أبواب علم المعاني.

ولا يعد علم البيان أصلا في الإعجاز، لأنه جزء من النظم، ولا تجري مباحثه في كل آيات القرآن، يقول عبد القاهر:"ولا يمكن أن تجعل "الاستعارة" الأصل في الإعجاز وأن، يقصر عليها، لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الإعجاز في آي معدودة من السور الطوال مخصوصة[2].

إذن فالإعجاز يتحقق بعلم المعاني، ويتصل به اتصالا وثيقا ولذلك فقد درست إعجاز القرآن عند الفخر الرازي، وأنا بصدد الحديث عن مباحث علم المعاني في تفسيره.

تتعدد أوجه الإعجاز عند الفخر في تفسيره، وقد حاولت لم أشتاتها المتفرقة في المواضع المختلفة، والنظر في كل رأي وتحريره، وأول كلام له في الإعجاز جاء في سورة البقرة وهو يفسر قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ

---

[1]- ينظر: دلائل الإعجاز، ص81.

[2]- التفسير الكبير، ص291.

﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[1]،فقد بين أن وجه الإعجاز في القرآن يعرف من طريقين:

الأول : أن القرآن كان في مستوى كلام العرب بقدر ينقض العادة.

الثاني : أن القرآن إن لم يكن معجزا ببلاغته فهو معجز بالصرفة.

وقد استرسل في حديثه في الوجه الأول عن وجود وجوه في القرآن تقتضي نقصان بلاغته، وهي مصيبة في كلام البشر لكنها لم تعب في القرآن، وبها بلغ النهاية في الفصاحة.

فيقول مبينا مكانة القرآن من الكلام البليغ:" واعلم أن كونه معجزا يمكن بيانه من طريقين: الأول: أن يقال: إن هذا القرآن لا يخلو حاله من أحد وجوه ثلاثة: إما أن يكون مساويا لسائر كلام الفصحاء بقدر لا ينقض العادة، أو زائدا عليه يقدر ينقض. القسمان الأولان باطلان فتعين الثالث.....وأن التفاوت بينه وبين كلامهم ليس تفاوتا معتادا هو إذن تفاوت ناقض للعادة فوجب أن يكون معجزا"[2].

ثم تحدث عن الوجوه التي قامت عليها بلاغة العرب وخلا منها القرآن فبلغ النهاية في الفصاحة والبلاغة، وحصرها في سبعة وجوه.

يقول: "واعلم أنه قد اجتمع في القرآن وجوه كثيرة تقتضي نقصان فصاحته، ومع ذلك فإنه في الفصاحة بلغ النهاية التي لا غاية لها ورائها فدل ذلك على كونه معجزا.

أحدهما: أن فصاحة العرب أكثرها في وصف المشاهدات مثل وصف بعير أو فرس أوجارية أو ملك، أو ضربة أو طعنة أو وصف حرب أو وصف غارة، وليس في القرآن من هذه الأشياء شيء، فكان يجب أن لا تحصل فيه الألفاظ الفصيحة التي اتفق العرب عليها في كلامهم"[3]، فالقرآن الكريم يخلو من كل هذه الموضوعات التي تناولها الشعراء وأفاضوا فيها في دواوينهم، وهذا يعني أن في القرآن موضوعات جديدة لم يعتدها العرب في أشعارهم، بلغ بها القرآن الغاية التي لا تدرك.

---

[1]-البقرة، 23.

[2]- التفسير الكبير،ج2، ص126.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص126.

والوجه الثاني: الذي لا يوجد في القرآن ويوجد في كلام العرب الكذب الذي يحسن في الشعر.

يقول: " ثانيها: أنه تعالى راعى فيه طريقة الصدق وتنزه عن الكذب في جميعه، وكل شاعر ترك الكذب التزم الصدق نزل شعره ولم يكن جيدا، ألا ترى أن لبيد بن ربيعة وحسان بن ثابت لما أسلما نزل شعرهما ولم يكن شعرهما الإسلامي في الجودة كشعرهما الجاهلي وأن الله تعالى مع ما تنزه عن الكذب والمجازفة جاء القرآن فصيحا كما ترى"[1].

ثم يذكر الرازي الوجه الثالث لخصائص القرآن، ويدور حول ما جاء عليه القرآن من علوم البلاغة على درجة لا يتسرب إليه الضعف والفتور الذي يصيب البشر في كلامهم.

يقول: " إن الكلام الفصيح والشعر الفصيح إنما يتفق في القصيدة في البيت والبيتين والباقي لا يكون كذلك، وليس كذلك القرآن، لأنه كله فصيح بحيث يعجز الخلق عنه كما عجزوا عن جملته"[2].

وهذا الوجه الذي ذكره الرازي سبقه الباقلاني إلى القول به وهو يتحدث عن أوجه إعجاز القرآن يقول:" ليس للعرب كلام مشتعل على هذه الفصاحة والغرابة، والتصرف البديع، والمعاني اللطيفة، والفوائد الغزيرة، والحكم الكثيرة، والتناسب في البلاغة، والتشابه في البراعة، على هذا القول، وعلى هذا القدر، وإنما تنسب إلى حكيمهم كلمات معدودة وألفاظ قليلة، وإلى شاعرهم قصائد محصورة يقع فيها ما نبينه بعد هذا من الاختلال"[3].

ويبدو أن الفخر أخذ منه هذا الوجه وغيره من الوجوه التي ذكرها، لأن الباقلاني اهتم كثيرا بالموازنة بين القرآن وبين غيره من ضروب الكلام لمعرفة الفرق بينهما.

ثم يذكر الفخر الوجه الرابع، مؤكدا للوجه الثالث، لأنه يبين فيه اطراد فصاحة القرآن، واستواء، على نمط واحد من البراعة والحسن يقول:

---

[1]- التفسير الكبير، ص126.

[2]- المصدر نفسه، ص126.

[3]-إعجاز القرآن، الباقلاني، 60.

ورابعها: أن من قال شعرا فصيحا في وصف شيء فإنه إذا كرره لم يكن كلامه الثاني في وصف ذلك الشيء بمنزلة كلامه الأول، وفي القرآن التكرار الكثير ومع ذلك كل واحد منها في نهاية الفصاحة ولم يظهر التفاوت أصلا[1].

أما الوجه الخامس لخصائص القرآن كما يراه الفخر فهو: أنه اقتصر على إيجاب العبادات، وتحريم القبائح، والحث على مكارم الأخلاق، وترك الدنيا، واختيار الآخرة، وأمثال هذه الكلمات توجب تقليل الفصاحة[2].

وهذا الوجه يرتبط بالوجه الأول لأنه يتعلق بموضوعات القرآن، فإذا كان الوجه الأول يبحث في موضوعات الشعراء التي بها تكون بلاغة العرب، فإن هذا الوجه يتصل بالمعاني الجديدة التي وإن كانت تنقص من بلاغة البلغاء فإنها لا تنقص من بلاغة القرآن.

ثم يذكر الرازي الوجه السادس والذي يتعلق باطراد الفصاحة في كل موضوعات القرآن الكريم، وانقطاعها عند العرب، يقول:" إنهم قالوا إن شعر امرئ القيس يحسن عند الطرب وذكر النساء، وصفة الخيل، وشعر النابغة عند الخوف، وشعر الأعشى عند الطرب، ووصف الخمر وشعر زهير عند الرغبة والرجاء، وبالجملة فكل شاعر يحسن كلامه في فن فإنه يضعف كلامه في غير ذلك الفن، أما القرآن فإنه جاء فصيحا في كل الفنون على غاية الفصاحة"[3].

ويبدو تأثر الفخر بالباقلاني واضحا في هذه الوجوه الستة، حيث ذكرها وهو يتحدث عن وجوه الإعجاز، فقد ذكر أن من وجوه إعجاز القرآن ما يرجع إلى الجملة وذلك أن نظم القرآن على تصرف وجوهه واختلاف مذاهبه خارج عن المعهود من نظم جميع كلامهم، ومباين للمألوف من خطبائهم، وله أسلوب يختص به ويتميز عن أساليب الكلام المعتاد.

وبعد أن ذكر الرازي الوجه السادس دعمه بآيات قرآنية تدل على علو الفصاحة في سائر أبواب المعاني في القرآن، يقول: أما القرآن فقد جاء فصيحا في كل الفنون في غاية

---

[1]-التفسير الكبير، ج2، ص126.

[2]-المصدر نفسه، ص126.

[3]-المصدر نفسه، ص127.

الفصاحة ألا ترى أنه سبحانه وتعالى قال في الترغيب: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[1]، وقال تعالى:﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[2]، وقال في الترهيب:﴿أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا﴾[3]، وقال:﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ، أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾[4]، وقال: ﴿وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾إلى قوله:﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾[5]، وقال في الزجر ما لا يبلغه وهم البشر وهو قوله:﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾إلى قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا﴾[6]، وقال في الوعظ ما لا مزيد عليه: ﴿أَفَرَأَيْتَ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ﴾[7]، وقال في الإلهيات: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ﴾[8]، وبعد أن يدلل الفخر بهذه الآيات على الوجه السادس، يذكر الوجه السابع لخصائص القرآن، وهو لا يتصل بالوجوه السابقة، لأنه يتحدث فيه عن اشتمال القرآن على أصول جميع العلوم.

يقول: "إن القرآن أصل العلوم كلها، فعلم الكلام كله في القرآن، وعلم الفقه كله مأخوذ من القرآن، وكذا علم أصول الفقه، وعلم النحو واللغة، وعلم الزهد في الدنيا، وأخبار الآخرة، واستعمال مكارم الأخلاق، ومن تأمل كتابنا في دلائل الإعجاز علم أن القرآن قد بلغ في جميع وجوه البلاغة إلى النهاية القصوى"[9].

2-رؤية الرازي في خصائص الإعجاز القرآني:

يرجع الرازي الإعجاز إلى فصاحة اللغة وشرف المعنى وإلى ترتيبات القرآن، التي تتبعها تتبعا دقيقا، وحرص على بيان دقائقها في أكثر آيات القرآن، ويرى ما في تسلسلها

---

[1]-السجدة، 17.

[2]-الزخرف، 71.

[3]-الإسراء، 68.

[4]-الملك، 16-17.

[5]-إبراهيم، 15-17.

[6]-العنكبوت، 40.

[7]-الشعراء، 205.

[8]- الرعد،08.

[9]- التفسير الكبير، ج2، ص127.

وترابطها من الدقائق واللطائف الخفية، بل يسميها نظما، يقول عند تفسير آخر آيات سورة البقرة: " ومن تأمل في لطائف نظم هذه السورة، وفي بدائع ترتيبها علم أن القرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه فهو أيضا معجز بحسب ترتيبه ونظم آياته، ولعل الذين قالوا إنه معجز بحسب أسلوبه أرادوا ذلك، إلا أني رأيت جمهور المفسرين معرضين عن هذه اللطائف غير متنبهين لهذه الأمور، وليس الأمر في هذا الباب كما قيل:

وَالنَّجْمُ تَستَصغِرُ الأبصار   والذّنب للطَّرفِ لا للنَّجْم في الصِّغَر"[1]

يقصد بفصاحة اللفظ وشرف المعنى البلاغة القائمة في القرآن، والتي يسميها دائما الفصاحة.

ثم يرجع الفخر الإعجاز ثانيا إلى الترتيب ونظم الآيات، أي المناسبات القائمة بين كلمات الآية الواحدة، وما بين الآية وآية أخرى، ثم ما بين أغراض الكلام في السورة الواحدة وهكذا حتى يمتد ليشمل مناسبة سورة مع سورة، و التي حرص على أن يسميها نظما.

***-الربط بين الأسلوب والإعجاز**

بين الرازي اختصاص القرآن الكريم بطريقة نظم لا يوجد لها نظير في كلام الناس المعتاد من نثر وشعر، ثم ذكر الأسلوب ورد إليه الإعجاز، قائلا: " أن يكون "أي الإعجاز" بحسب النظم في الأسلوب، وذلك لأن القرآن ليس من جنس الشعر، ولا من جنس الخطب ولا من جنس الرسائل بل هو نوع يخالف الكل[2].

ويقول عنه أيضا: "لعل الذين قالوا إنه معجز بسبب أسلوبه أرادوا ذلك"[3].

قد يكون تفرد القرآن بهذه الطريقة من الترابط يشبه أسلوب القرآن أي طريقته التي تفرد بها في النظم، ولذلك شبهه بها.

وهكذا فالإعجاز عنده يظهر من طريقين:

---

[1]- التفسير الكبير، ج7، ص139.

[2]- المصدر نفسه، ج26، ص268.

[3]-المصدر نفسه، ج26، ص265.

1- إعجاز من حيث فصاحة ألفاظه وشرف معانيه.

2-من حيث نظم كل جملة مع أختها بالنظر إلى ترتيبها والمناسبة بينهما.

ويبين الرازي أن القرآن معجز بألفاظه ومعانيه في موضع آخر من التفسير وهو بصدد تفسير قوله تعالى:﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾[1].

يقول: " كون القرآن أحسن الحديث إما أن يكون أحسن الحديث بحسب لفظه أو بحسب معناه.

القسم الأول: أن يكون أحسن الحديث بحسب لفظه وذلك من وجهين:

الأول: أن يكون ذلك الحسن لأجل الفصاحة والجزالة.

الثاني: أن يكون بحسب النظم في الأسلوب، وذلك لأن القرآن ليس من جنس الرسائل بل هو نوع يخالف الكل مع أن كل ذي طبع سليم يستطيعه ويستلذه.

القسم الثاني: أن يكون كونه أحسن الحديث لأجل المعنى وفيه وجوه:

الأول: أنه كتاب منزه عن التناقض....ومثل هذا الكتاب إذا خلا عن التناقض كان ذلك من المعجزات،الوجه الثاني: اشتماله على الغيوب الكثيرة في الماضي والمستقبل".[2]

في موضع آخر يجمع إلى الإعجاز بالبيان الإعجاز بالإخبار عن الغيوب والإعجاز لاشتماله على العلوم الكثيرة مستنبطا هذه الوجوه من سياق الآية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ وَإِنَّهُ لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾.[3]

يقول: بين الله تعالى أولا كونه معجزا من وجوه:

أحدهما: أن الأقاصيص المذكورة في القرآن موافقة لما كانت مذكورة في التوراة والإنجيل..."

ثانيها: قوله: " وإنّه لهدى ورحمة للمؤمنين" وذلك لأن بعض الناس قال: إنا لما تأملنا القرآن فوجدنا فيه من الدلائل العقلية على التوحيد والنبوة وشرح صفات الله تعالى،

---

[1]-الزمر، 23.

[2]-التفسير الكبير، ج26، ص268.

[3]-النمل، 76-77.

وبيان نعوت جلاله ما لم نجده في شيء من الكتب..... ووجدنا ما فيه من الشرائع... ووجدناه مبرأ من التناقض...فكان هدى ورحمة من هذه الجهات.

وثالثها: إنه هدى ورحمة للمؤمنين لبلوغه في الفصاحة حيث عجزوا عن معارضته وذلك معجزا[1].

وهكذا ظل الرازي يعدد وجوه الإعجاز في كثير من الآيات من تفسيره ، كلما تحدث عن المعجز أو التحدي أو عن معنى آية تتحدث عن صفات القرآن وقد وصل وصلت عنده إلى خمسة وجوه كما في تفسيره لقوله تعالى:﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[2]، فقد ذكر القرآن معجز من خمسة وجوه، البلاغة والإخبار عن الغيوب، والبراءة من النقص، واشتماله على أنواع العلوم[3]، فهو في أكثر المواضع حريص على أن يجعل البلاغة أو الفصاحة إحدى وجوه الإعجاز، سائرا في ذلك على نهج أكثر علماء العربية.

وهكذا فإن الرازي أرجع الإعجاز في القرآن الكريم إلى: الفصاحة والأسلوب والسلامة من العيوب مقترنا بالتحدي، وفي مواضع إلى الإعجاز في المناسبات.

ومن خلال مباحث فصل تجليات المستوى التركيبي عند الرازي نخلص إلى أن الرازي وظف آليات التركيب في شقيه الثابت (النحوي) وفي المتغير(البلاغي) ووجه كل ذلك إلى الوصول إلى المعاني والدلالات التي تحملها الآيات والسور.

---

[1]-التفسير الكبير، ج24، 215-216.

[2]-الفرقان، 6.

[3]-ينظر التفسير الكبير، ج24، 51-52.

خــاتمـــة

خاتمة

بعد بحث المستويات اللغوية في التراث العربي وفي رحاب تفسير الرازي، أمكن البحث الوصول إلى النتائج الآتية:

– الدرس اللغوي في التراث العربي وفي إطار النص القرآني منفتح على كل المستويات اللغوية، وقد قارب الدرسُ اللغوي الحديث الجهودَ اللغوية التراثية في كثير من التجليات والرؤى.

– قدّم علماء العربية جهودا رائدة في مختلف جوانب الظاهرة اللغوية تشهد لهم بالأصالة والسبق والتميز، وقد تجلى ذلك من خلال فصول الباب الأول.

– تناول الرازي اللغة بالدرس من القاعدة، وليس من قمة الهرم، فبدأ الدرس اللغوي بما يجب أن يبدأ به، فكانت مقدمة تفسيره صوتية تناول فيها دراسة الأصوات وأشار إلى (الحروف) التي تتألف منها مفردات اللغة؛ فقد كان الرازي منهجيا بإدراكه الواقع، إذ اتخذ "الصوت" وهو الجانب المادي المدرك بالدرجة الأولى من قبل الحواس وخاصة (السمع) كمنطلق قاعدي ، وكأنه كان يؤسس لعلم الفيزياء الصوتية عندما كان يختبر الأصوات على مستوى علاقة اللفظ بالمعنى، لينتقل منه إلى الجانب التشريحي والعضوي عند تصنيفه لمخارج الحروف والأصوات، ليتجلى بعدها الجانب الوظيفي للأصوات في ثنايا تفسيره من خلال الظواهر الصوتية المتناثرة في أجزائه، فوجّه كل تلك الأسس والمعلومات الصوتية للوصول إلى المعنى.

– وظّف الرازي في معالجة المستوى الإفرادي كل التصورات والتعريفات والتقسيمات الدلالية الخاصة بالمفردة في العربية على مستوى الصرف والمعجم، وفي ذلك دلالة على إحاطته بالتراث اللغوي السابق له، ولقد امتدت هذه الإحاطة إلى معالجات علماء الكلام

وعلماء الأصول والفلاسفة والمناطقة، ويظهر ذلك خاصة في تناوله للعلاقات الدلالية كالترادف والمشترك فكانت له رؤى ووقفات وجّهت المعنى وبيَّنت دلالته .

– أكّد الرازي على العلاقات الدلالية وشرحها في كل موضع، وفي ذلك دلالة على درايته بالمعاني وتمكنه في طريق تجليتها.

– اهتمّ الرازي بنظرية العامل اهتماما ملفتا في تفسيره ووظّفها خدمة للمعاني، وتجلى ذلك من خلال تفصيله في مضمون هذه النظرية وتوظيفه عديد الأمثلة، وحرصه على تطبيقها في كثير من المواضع بهدف حسن تفسير القرآن الكريم وتأويله.

–حرص الرازي على بيان الإعجاز القرآني؛ وذلك بالوقوف على المفردة والتركيب وحسن النظم.

– عرض الرازي في المستوى التركيبي جملة من المسائل والآراء التي تمس عمق البحث اللغوي بشقيه النحوي والبلاغي، إذ قدّم في كل قضية لغوية تخريجا متميزا يتوافق وفكره وعلمه الغزير، فتجلى فيها الحضور العلمي والمعرفي للرازي.

– قدّم الرازي نظرات بلاغية متوسع فيها، تذوقية بعيدة عن الأحكام العقلية خاصة في باب علم المعاني عند تطبيقها على آيات القران الكريم.

–ضمّ تفسير الرازي جملة من الوقفات اللغوية والقضايا المتصلة بمختلف المستويات اللسانية أهّلته إلى أن يكون لبنة أساسية في الدرس اللغوي العربي، فهو من بين العلماء الذين خدموا الأمة فكريا ولغويا بشكل خاص.

–كشف البحث من خلال التدرج في تجليات المستويات اللغوية في تفسير الرازي عن الحس اللغوي المرهف الكبير عند الرازي، فقد كان عالما بالنحو والصرف والبلاغة والمنطق، ومتمرِّسا في القراءات من خلال ربطها بعلم الصوت.

الـمـلاحــق

الملحق 01

حياة فخر الدين الرازي:

1- حياته

هو شيخ الإسلام العلامة الفقيه المفسر الفيلسوف المتكلم المناظر المؤرخ عالم اللغة الطبيب والشاعر مجدد القرن السادس الهجري الإمام فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي القرشي التيمي البكري، الطبرستاني الأصل، الرازي المولد، الشافعي الأشعري.

ولد في مدينة الري شهر رمضان عام 544 هـ، والرازي نسبة إلى مدينة الري التي ولد فيها، والطبرستاني نسبة إلى بلدة طبرستان، نسب إليها لأن أسرته كانت فيها قبل مغادرتها للإقامة في الري، والقرشي نسبة إلى قبيلة قريش، والتيمي نسبة إلى تيم قريش قبيلة أبي بكر الصديق .وبهذا يتضح أن فخر الدين الرازي عربي الأصل، يصل نسبه إلى أبي بكر الصديق.

نشأ الرازي نشأة علمية في أحضان والده ضياء الدين عمر الخطيب، أخذ عن والده، وهو أحد أئمة الإسلام مقدما في علم الكلام، أخذه عن أبو القاسم الأنصاري تلميذ إمام الحرمين وكان فصيح اللسان فقيها أصوليا متكلما صوفيا خطيبا محدثا وأديبا، وكان والده من تلامذة البغوي وبعد وفاة والده تتلمذ الرازي على الكمال السمعاني، والمجد الجيلي، وغيرهم من العلماء الذي عاصرهم. جمع كثيراً من العلوم ونبغ فيها، فكان إماما في علم التفسير، علم الكلام، العلوم العقلية ،علوم اللغة العربية الكلام، العلوم العقلية، علوم اللغة العربية والفلسفة والأصول والفقه والتاريخ ولفلك الرياضة والهندسة الطب والكيمياء، ويرها من العلوم والاختصاصات مما يشير إلى سعة دائرة معلوماته وثقافته.

وكان عارفا بالأدب، له شعر بالعربي وشعر بالفارسي وله تصانيف ومؤلفات كثيرة، مما جعله من علماء الإسلام القلة ذوي الإنتاج العلمي الضخم، وتذكر له كتب التراجم مؤلفات عديدة، أشهرها تفسيره الكبير، وكتاب المطالب العالية من العلم الإلهي، تأسيس التقديس، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، المحصول في علم أصول

الفقه، المسائل الخمسون في أصول الدين، معالم أصول الدين، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، غير أن كتبه لم تصل كلها، فلقد فُقد عدد منها ضمن ما فقد من كتب التراث الإسلامي؛ وقد اختلف المهتمون بالتراجم وجمع التراث الإسلامي في تعداد كتبه؛ فقد جعلها البعض 76 كتابا، في حين جعلها البعض الآخر تصل إلى مائتي كتاب، ثم إن الحقبة التي ولد بها الإمام الرازي كانت قلقة سياسياً، إلا انها شهدت نشاطاً علمياً كبيراً حيث ازدهرت فيها العلوم المتنوعة التي اتصل بها الرازي وكوّن شخصيته الثقافية من خلال الاحتكاك بها، وقد انعكست هذه الحركة العلمية على تفكير الرازي ومنهجه، وكانت واضحة في نتاجه العلمي الذي اتسم بالموسوعية والتنوع المعرفي. قال عنه الزركلي :"الإمام المفسر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. وهو قرشي النسب، أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته"، وقال عنه صلاح الدين الصفدي في الوافي بالوفيات: "وكان شديد الحرص جدا في العلوم الشرعية والحكمة اجتمع له خمسة أشياء ما جمعها الله لغيره فيما علمته من أمثاله وهي سعة العبارة في القدرة على الكلام وصحة الذهن والاطلاع الذي ما عليه مزيد والحافظة المستوعبة والذاكرة التي تعينه على ما يريده في تقرير الأدلة والبراهين، وكان فيه قوة جدلية ونظره دقيق، وكان عارفاً بالأدب له شعر بالعربي ليس في الطبقة العليا ولا السفلى وشعر بالفارسي لعله يكون فيه مجيدا".

وقد توفي الإمام الرازي بهراة في يوم الإثنين، الأول من يوم عيد الفطر سنة606 هـ.

2- وصية الإمام فخر الدين الرازي

أملى فخر الدين الرازي في شدة مرضه وصية على تلميذه إبراهيم بن أبي بكر بن علي الأصفهاني، وذلك في يوم الأحد الحادي والعشرين من شهر المحرم سنة ست وستمائة، وامتد مرضه إلى أن توفي يوم العيد غرة شوال من السنة المذكورة وانتقل إلى جوار ربه رحمه اللّه تعالى وهذه نسخة الوصية: بسم اللّه الرحمن الرحيم يقول العبد

الراجي رحمة ربه الواثق بكرم مولاه، محمد بن عمر بن الحسين الرازي وهو في آخر عهده بالدنيا وأول عهده بالآخرة ، وهو الوقت الذي يلين فيه كل قاس ويتوجه إلى مولاه كل آبق ، إني أحمد تعالى بالمحامد التي ذكرها أعظم ملائكته في أشرف أوقات معارجهم ونطق بها أعظم أنبيائه في أكمل أوقات مشاهدتهم، بل أقول كل ذلك من نتائج الحدوث والإمكان فأحمده بالمحامد التي تستحقها ألوهيته ويستوجبها لكمال الموهبة، عرفتها أو لم أعرفها لأنه لا مناسبة للتراب مع جلال رب الأرباب وأصلي على الملائكة المقربين والأنبياء المرسلين وجميع عباد اللّه الصالحين.

ثم أقول بعد ذلك اعلموا إخواني في الدين وأخداني في طلب اليقين إن الناس يقولون الإنسان إذا مات انقطع تعلقه عن الخلق، وهذا العام خصوص من وجهين الأول أنه إذا بقي منه عمل صالح صار ذلك سبباً للدعاء والدعاء له أثر عند اللّه، والثاني ما يتعلق بمصالح الأطفال والأولاد والعورات وأداء المظالم والجنايات؛ أما الأول فاعلموا أني كنت رجلاً محباً للعلم فكنت أكتب في كل شيء شيئاً لا أقف على كمية وكيفية سواء كان حقاً أو باطلاً أو غثاً أو سميناً إلا أن الذي نظرته في الكتب المعتبرة لي إن هذا العالم المحسوس تحت تدبير مدبر منزه عن مماثلة المتحيزات والأغراض، وموصوف بكمال القدرة والعلم والرحمة ، ولقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن العظيم ، لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال بالكلية للّه تعالى، ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات وما ذاك إلا العلم بأن العقول البشرية تتلاشي وتضمحل في تلك المضايق العميقة والمناهج الخفية.

فلهذا أقول كلما ثبت بالدلائل الظاهرة من وجوب وجوده ووحدته وبراءته عن الشركاء في القدم والأزلية والتدبير والفعالية،. فذاك هو الذي أقول به وألقى اللّه تعالى به وأما ما انتهى الأمر فيه إلى الدقة والغموض فكل ما ورد في القرآن والأخبار الصحيحة المتفق عليها بين الأئمة المتبعين للمعنى الواحد، فهو كما هو والذي لم يكن، كذلك أقول

يا إله العالمين إني أرى الخلق مطبقين على أنك أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين، فلك ما مر به قلمي أو خطر ببالي فاستشهد علمك وأقول إن علمت مني إني أردت به تحقيق باطل أو إبطال حق، فافعل بي ما أنا أهله وإن علمت مني إني ما سعيت إلا في تقرير ما اعتقدت أنه هو الحق وتصورت أنه الصدق فلتكن رحمتك مع قصدي لا مع حاصلي، فذاك جهد المقل وأنت أكرم من أن تضايق الضعيف الواقع في الزلة، فأغثني وارحمني واستر زلتي وامح حوبتي، يا من لا يزيد ملكه عرفان العارفين ولا ينتقص بخطأ المجرمين وأقول ديني متابعة محمد سيد المرسلين، وكتابي هو القرآن العظيم ،وتعويلي في طلب الدين عليهما .

اللّهم يا سامع الأصوات ويا مجيب الدعوات ويا مقيل العثرات ويا راحم العبرات ويا قيام المحدثات والممكنات، أنا كنت حسن الظن بك عظيم الرجاء في رحمتك وأنت قلت: أنا عند ظن العبد بي وأنت قلت: أمن يجيب المضطر إذا دعاه ، وأنت قلت وإذا سألك عبادي عني فإني قريب، فهب أني ما جئت بشيء فأنت الغني الكريم وأنا المحتاج اللئيم وأعلم أنه ليس لي أحد سواك ولا أجد محسناً سواك وأنا معترف بالزلة والقصور والعيب والفتور فلا تخيب رجائي ولا ترد دعائي واجعلني آمناً من عذابك قبل الموت وعند الموت وبعد الموت وسهل علي سكرات الموت وخفف عني نزول الموت ولا تضيق علي بسبب الآلام والأسقام فأنت أرحم الراحمين .

وأما الكتب العلمية التي صنفتها أو استكثرت من إيراد السؤالات على المتقدمين فيها فمن نظر في شيء منها فإن طابت له تلك السؤالات فليذكرني في صالح دعائه على سبيل التفضل والإنعام وإلا فليحذف القول السيئ فإني ما أردت إلا تكثير البحث وتشحيذ الخاطر واعتمادي فيه على اللّه تعالى وأما المهم الثاني وهو إصلاح أمر الأطفال والعورات فاعتمادي فيه على اللّه ، فرأيت الأولى أن أفوض وصاية أولادي إلى فلان وأمرته بتقوى اللّه تعالى فإن اللّه مع الذين اتقوا والذين هم محسنون،.... وسرد الوصية

إلى آخرها ثم قال وأوصيه ثم أوصيه ثم أوصيه بأن يبالغ في تربية ولدي أبي بكر فإن آثار الذكاء والفطنة ظاهرة عليه، ولعل اللّه تعالى يوصله إلى خير وأمرته وأمرت كل تلامذتي وكل من عليه حق إني إذا مت يبالغون في إخفاء موتي، ولا يخبرون أحداً به ويكفنوني ويدفنوني على شرط الشرع، ويحملونني إلى الجبل المصاقب لقرية مزداخان ويدفنوني هناك، وإذا وضعوني في اللحد قرؤوا علي ما قدروا عليه من آيات القرآن، ثم ينثرون التراب علي وبعد الإتمام يقولون: يا كريم جاءك الفقير المحتاج فأحسن إليه وهذا منتهى وصيتي في هذا الباب، واللّه تعالى الفعال لما يشاء وهو على ما يشاء قدير وبالإحسان جدير.

الملحق 02

منهج الرازي في التفسير الكبير

أ-طريقة الرازي في البحث والتحليــــل:

عرف الإمام الفخر بدقة البحث، وشدة التحري، والنقد والتمحيص للآراء، كما تميز بقدرته الخارقة على" جمع أطراف الموضوع وتقديمه في نسق منظم أنه إذا عرض لمسألة كلامية أو مشكلة فلسفية يقدم وجهات النظر المختلفة مع ربط محكم لكل ما يتصل بالموضوع من موضوعات أخرى، وقد يجر الموضوع الكلامي أو الفلسفي إلى أبحاث لغوية أو تفسيرية في عرضه لها دون أن يفلت منه زمام الموقف، وهو إذ يناقش وجهات النظر التي يعرض لها يحدد موقفه الذي يعتقد أنه الحق ويدافع عنه."[1]

اعتمد التبويب والتقسيم والتفريغ وكان في هذا المنهج مبتكرا مخترعا، فقد أوتي قوة في الفكر، وبراعة في البحث والاستقصاء، وفق الرازي في منهجه، بالرغم من صعوبة المسائل التي أوردها، وتشعب فروعها بأسلوب علمي تقريري خال من الزخرف اللفظي، مركزا على التأصيل والتفريع، والاستطراد، فانفرد بالتصنيف والتأليف، واجتهد في التأويل والتلخيص، ويثبت مالم يقف عليه أحد ممن تقدمه، يقول: " فإني إنما أوردت من كل كلام زبدته، ومن كل بحث نقاوته وأن بالعاقبة نرد على كل رأي ونزيف كل رواية سوى ما اختاره أهل السّنة والجماعة، ونبيّن بالبراهين الباهرة، والأدلة القاهرة، أن ذلك هو الذي يجب له الانقياد بالسمع والطاعة."[2]

وهو إذ يمارس بحثه بمبدأ المنطق التجريبي الأرسطي، يهيأ الفكر ليدرك تحصيل العقيدة أو المعرفة من المدركات الحسية إلى المجردات أي المدركات العقلية[3].

---

[1]- التفسير الكبير، ج1، ص16.

[2]- المصدر نفسه، ص39-40.

[3]-الإمام الحكيم فخر الدين الرازي من خلال تفسيره،عبد العزيز مجدوب، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، 2008، ص87.

ويجدر القول أن منهجه العام تمثل في التفسير الكبير، الذي شمل جل المسائل النقلية والعقلية الدينية والكلامية والنفسية، والعلمية .

ب- مميـــزات منهج الرازي في التفسير.

من المعلوم أن لكل مفسر منهج يتبعه، ونحاول في هذا الصدد تقديم طريقته في التفسير الكبير أو "مفاتيح الغيب" والمذهب الذي احتذى فيه، لأن "جميع فرق الإسلام مقرون بأنه لابد من التأويل في بعض ظواهر القرآن والأخبار"[4].

إن القول بالتأويل في تفسير القرآن أمر أكيد عند أصحاب التفسير العقلي الاجتهادي، ففي المتشابه نجد ألفاظا تحتمل أكثر من معنى، سلك الرّازي طريق التأويل، ولكنّه لم يكن مغاليا كأهل الاعتزاز، وتأثر بالإمام الأشعري حربه مع مختلف الطوائف، وعضّد أهل السنة، كما أخذ بالتفسير العلمي، أي نظر في خلق الله مع التّعمق في آيات النص القرآني وما فيها من علوم متأثرا بالإمام الغزالي[5].

ظهر التفسير الكبير في أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجري وكان بحق موسوعة جمعت العلوم العقلية، النقلية بمقتضاها فسّر القرآن، ومن الناحية الكلامية سلك نفس طريق الأشعري في تفسيره "المختزن"، ومن الناحية العلمية اختار منهج الغزالي في "جواهر القرآن"، وتناول الناحية اللغوية والبلاغية مستفيدا من المأثور من الأحاديث والتفسير والقراءات[6].

جاء تفسيره ردّا على الخطر الذي لمسه من انتشار مذهب الكرامية، وتفسير الزمخشري المعتزلي صاحب الكشّاف، هذا الكتاب الذي سحر الألباب بأسلوبه وتحليله المبتكر للبيان القرآني، الذي اعتمد النكات البلاغية وإيراد الإعجاز القرآني بطابع عقلي معتزلي. وقد تصدى الرّازي للمتحمّسين له في خوارزم، ولما استقر بهراة عقد العزم على إصدار تفسيره معارضا ومفنّدا لما جاء فيه من أصناف التأويل، وأظهر الوجه الحقيقي المتمثل في إشاراته الكونية وآياته العلمية.

---

[4]- الرازي من خلال تفسيره، المجدوب، ص54.

[5]-التفسير ورجاله،محمد الفاضل بن عاشور، دار الكتب الشرقية، الطبعة الثانية، 1972، ص127-128.

[6]- المرجع نفسه، ص 127-128.

وقد صحح محمد الفاضل رأي المشككين في نسبة التفسير للرازي حين قال: "والذي يبدو في نظرنا فيصلا بين ذلك كله أن الرازي لما انتصب في آخر حياته لتصنيف التفسير تمكن من إخراج شيء منه في تحريره النهائي، وبقي شيء في "الأمالي" والمسودات بين تلاميذه، فأقبل على تصنيفه وتحليله، وألحق في ذلك الفرع بالأصل"[7]

ويقرر في الأخير أن الكتاب كله من تحرير الرازي فهو وضعه في الأول وتلميذه "الخوبي".

نستطيع القول أن الرازي التزم بشروط التفسير التي عقد فيها الزركشي فصلا في كتابه " البرهان": "لطلب التفسير مآخذ كثيرة، أمهاتها أربعة:

الأول: النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

الثاني: الأخذ بقول الصحابة.

الثالث: الأخذ بمطلق اللغة.

الرابع: التفسير بالمقتضى من المعنى والمقتضب من قوة الشرع"[8].

فالرازي يذكر في تفسيره لكل آية ما يروى من أحاديث، ثم عن واحد من الصحابة أو أكثر وينتقل بعد ذلك لفظا لفظا، فيأخذ بمطلق معناه في اللغة، ولا يلجأ إلى التأويل إلا إذا قام لديه الدليل، وكان يحرص متحرزا من صرف الآيات إلى ما لا يدل عليه كثير من كلام العرب. كما استند على أئمة اللغة وعلماء البلاغة والنحو أمثال: "الزّجاج، الكسائي، والزمخشري وسواهم معتمدا المقارنة والتحري، من كلام العرب وأمثالهم وأشعارهم.

---

[7]- التفسير ورجاله، ابن عاشور، ص 127-128.

[8]- البرهان في علم القرآن، الزركشي، ص 156-170.

إن المطلع على مفاتيح الغيب يدرك أن فخر الدين متضلع في العلوم الطبيعية، الحكمية، والكلامية، والمنطق إلى جانب فقهه بعلم اللغة والنحو والتصريف والاشتقاق والبلاغة والقراءات وأصول الدين والفقه وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ[9].

كما أنه اعتمد على علم أحوال البشر في تحليله النفسي والخلقي والفطري للإنسان، فحلل الخوف والمحبة، وصوّر الفضائل والرذائل ونوازع الفطرة والميول العقدية متأثرا بالفلسفات القديمة، وتعاليم الإسلام.

لقد تميّز عمله التّفسيري بالموسوعية فهو القائل:" أن المسائل القليلة يمكن استنباط منها المسائل الكثيرة"[10].

ويمثل بعبارة "أعوذ بالله"، تشتمل على الألوف من المسائل الحقيقية واليقينية"[11].

وفي إيراد المسائل والمباحث يفصل الآية لفظا متوسعا إلى أبعد الحدود ليكشف عن استيعاب القرآن لكل ألوان حياة الإنسان، ومثال عن ذلك تفسيره لقوله تعالى في الآية: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[12]:" ثم إن العالمين عبارة عن كل موجود سوى الله، وهي ثلاثة أقسام: المتحيزات والمفارقات والصفات، أما المتحيزات فهي إما بسائط أو مركبات... والعوالم ... فهو قادر على أن يخلق ألف ألف عالم خارج العوالم"[13].

إن القارئ للتفسير يجد فيه كل شيء من تفصيل وتخريج وتوسيع في العلوم العقلية والمباحث الفلسفية، فيوجد فيه كل ماله صلة بالتفسير[14].

---

[9]- المباحث الشرقية- في علم الإلهيات والطبيعيات-،الرازي، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الطبعة01، المجلد1، 2000، دار الكتاب العربي، ص 43.

[10]-التفسير الكبير، ج1، ص4.

[11]-المصدر نفسه، ص6.

[12]-الفاتحة، 02.

[13]-التفسير الكبير، ج1، ص06.

[14]-ينظر: الرازي من خلال تفسيره،عبد العزيز مجدوب، ص83.

إن أنصف ما قيل في طريقة تفسير الرازي للنص القرآني كلمة ابن عاشور، وقد أجمل فيها منهج الرازي بقوله: " ... على أن الفخر الرازي لم يكن فيما أورد من مسائل العلوم جاليا إياها على وجه الاستكثار والاستطراد، وإنما هو سائر في ذلك على طريقة قويمة، تيسر على اعتبار أن المطلوب الأول إنما هو معنى الآية، إذ يأخذ في بيان مفادها الأصلي موقفا على محل استخرجه في التركيب بحسب قوانين العربية ونكت بلاغتها مقتصدا في ذلك غير مسرف، ثم يذهب في تربية ذلك المعنى وتوسيعه مذهب الإبانة والتفصيل"[15].

وقد كان الرازي يمعن في التحليل والاستطراد، وقد تبلغ الآية عشرا أو أقل أو أكثر من مسألة، فيوضحها بأسباب النزول، واختلاف أوجه القراءات متناولا المسائل اللغوية والنحوية والبلاغية.

وقد استرسل ابن عاشور في بيان اجتهاد الرازي في "ربط أوصال الكلام، وإحكام تسلسل المعاني، والتنبيه على تولد بعضها من بعض حتى تنتهي بذاتها إلى المساس بمطالب حكمية ومسائل علمية، يسوقها حينئذ على أنها حلقة متممة سلسلة المعنى المرتبط بأصل المفاد القرآني على أحكم وجه من الربط"[16].

لقد تجلى الربط في نظرة الرازي المتكاملة إذ تمثل السور وحدة موضوعية على اختلاف أغراض الآيات، وهو يعترف أن للعقل حدودا يقف عندها ويعجز فيها، لذلك وقف متحرزا في تأويل الآيات خشية أن يحمل الآيات القرآنية من المعاني ما ليس مراد الله تعالى.

---

[15]-التفسير ورجاله، محمد الفاضل بن عاشور، ص114-115.

[16]- المرجع نفسه، ص115.

ج- نمــوذج من طريـــقته ومنهجه في التفسيـــر.

النموذج الأول:يتبين منهج الرازي في التفسير من خلال قوله تعالى:

﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ يحللها كالآتي: الآية فيها مسائل:

المسألة الأولى: فيها ثلاثة أمور.

المسألة الثانية: فيها وجهان:

الوجه الثاني: فيه قولان.

المسألة الثالثة:

المسألة الرابعة: فيها وجهان:

الوجه الثاني: فيه ثلاثة وجوه.

المسألة الخامسة: فيها أربعة وجوه.

المسألة السادسة: فيها ثلاثة أقسام: الكتاب والسنة والمنقول:

أما الكتاب: ففيه وجوه:

الأول: فيه أربعة أوجه.

الثاني:

الثالث:

الرابع: فيه أربعة أصناف.

الخامس: فيه خمس مناقب.

أما الأخبار: ففيها (13) وجهاً. ثم يلحق بها الآثار ويقسمها إلى (24) وجها يتفرع بعضها إلى فروع.

وقد شغلت المسألة السادسة لوحدها عشرين صفحة من تفسيره، كانت حافلة بالتفريعات والتقسيمات الرئيسية والثانوية، بحيث يجد القارئ صعوبة في استيعاب العناوين الأصلية للبحث.

المسألة السابعة: يناقش فيها الفخر الرازي تعريف العلم، فيورد تعريف العلم على أقوال بعض العلماء، ثم يناقشها بوجوه، ويورد الخلل في أمور عديدة، ويفرع على ذلك وجوه.

وقول آخر: فيه ثلاثة وجوه أيضا

وقول ثالث: فيه أربعة وجوه.

الوجه الرابع منه: فيه ثلاثة وجوه.

المسألة الثامنة: فيها ثلاثون فرعاً. بعضها يتفرع إلى فروع ثانوية من الوجوه والأقوال.

المسألة التاسعة: خالية من التفريعات

النموذج الثاني:

عند تفسير الرازي لقوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلالاً طَيِّباً وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾[17]، يتبين المنهج والطريقة التي استخدمها الرازي من خلال التفريعات التي اعتمد عليها في تحليله:

المسألة الأولى يقول: "اعلم أنّه تعالى لما بيّن التوحيد ودلائله"[18]، ثمّ يفصّل الآية عبارة عبارة أو لفظة لفظة وأحيانا حرفا حرفا، وقسّم قوله تعالى: ﴿يا أيّها النّاس كلوا ممّا في الأرض﴾، إلى ثلاث مسائل:

* "المسألة الأولى: أسباب النزول.

* المسألة الثانية: في الشرح اللغوي "الحلال، المباح"

*المسألة الثالثة: في الإعراب شارحا مسألة نحوية"[19]

ثم يستطرد مفصلا في مباحث ومسائل هذه المسألة من خلال أقوال كثيرة.

النموذج الثاني:

عند تفسير الآية: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ

---

[17]-البقرة، 168-169.

[18]-التفسير الكبير، ج5، ص02.

[19]-المصدر نفسه، ص02.

الْعَظِيمُ﴾[20]، يفسّر كلمة "الله" و"الحيّ القيّوم" مقسّما ذلك إلى البراهين العقلية والنّقلية والمباحث اللغوية ثم يشرح كل مسألة.

فمثلا في كلمة الكرسي يعرض أربعة أقوال:

القول1:-" الصحابة: ابن عباس: الكرسي موضع القدمين أو ملك آخر عظيم الروح.

القول2:- المراد بالكرسي السلطان والقدرة والملك.

القول3:-هو العلم لأن العلم موضع العالم.

القول4:-القفال: تصوير عظمة الله وكبريائه"[21].

وبعد تقديم الأقوال وأهم المعاني وغيرها، يقدم نظرياته مفنّدا أو معارضا وشارحا أو مؤيدا.

التزم الرازي المنهج التفريعي في البحث وهو منهج ينم عن مميزات "مفاتيح الغيب" وما انطبع به عمله من مباحث في الكلام والمنطق، والطبيعيات والكونيات، فقد تناول مختلف فروعها تناولا إسلاميا، حيث أخضع الفلسفة لأحكام العقيدة، وسخر الحكمة لخدمة القرآن مدعّما أهل السنة والجماعة، وكان له الفضل في ظهور المنهج القرآني العلمي.

ويمكن القول أن عمل الرازي التفسيري اتسم بالموسوعية بتبويبه المحكم، وتصنيفه الفريد ومهما قلنا في تصنيفه لن نوفيه حقه. ومن قول ابن تيمية-الآنف الذكر- ننتحي المنحى الإيجابي منها لذلك خصصناه بالدراسة والبحث في الجانب اللغوي، من خلال عرض لأهم جهوده في مستويات البحث اللساني.

النموذج الثالث : صورة من التفسير الكبير

---

[20]-البقرة، 255.

[21]- التفسيرالكبير، ج7، ص12ومابعدها.

(٩٧) سورة القدر مكية
وآياتها خمس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾﴾ وفيه مسائل:

المسألة الأولى: أجمع المفسرون على أن المراد: إنا أنزلنا القرآن في ليلة القدر، ولكن تعالى ترك التصريح بالذكر، لأن هذا التركيب يدل على عظم القرآن من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه أسند إنزاله إليه وجعله مختصاً به دون غيره. والثاني: أنه جاء بضميره دون اسمه الظاهر شهادة له بالنباهة والاستغناء عن التصريح، ألا ترى أنه في السورة المتقدمة لم يذكر اسم أبي جهل ولم يخف على أحد لاشتهاره، وقوله: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾﴾ [الواقعة] لم يذكر الموت لشهرته، فكذا ههنا. والثالث: تعظيم الوقت الذي أنزل فيه.

المسألة الثانية: أنه تعالى قال في بعض المواضع: ﴿إِنِّي﴾ كقوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] وفي بعض المواضع ﴿إِنَّا﴾ كقوله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾﴾. ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١]، ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾﴾ [الكوثر]. واعلم أن قوله: ﴿إِنَّا﴾ تارة يراد به التعظيم، وحمله على الجمع محال، لأن الدلائل دلت على وحدة الصانع، ولأنه لو كان في الآلهة كثرة لانحطت رتبة كل واحد منهم عن الإلهية، لأنه لو كان كل واحد منهم قادراً على الكمال لاستغنى بكل واحد منهم عن كل واحد منهم، وكونه مستغنى عنه نقص في حقه فيكون الكل ناقصاً، وإن لم يكن كل واحد منهم قادراً على الكمال كان ناقصاً، فعلمنا أن قوله: ﴿إِنَّا﴾ محمول على التعظيم لا على الجمع.

المسألة الثالثة: إن قيل: ما معنى إنه أنزل في ليلة القدر، مع العلم بأنه أنزل نجوماً؟ قلنا: فيه وجوه: أحدها: قال الشعبي: ابتداء بإنزاله ليلة القدر لأن البعث كان في رمضان. والثاني: قال ابن عباس: أنزل إلى سماء الدنيا جملة ليلة القدر، ثم إلى الأرض نجوماً، كما قال: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴿٧٥﴾﴾ [الواقعة] وقد ذكرنا هذه المسألة في قوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥] لا يقال: فعلى هذا القول لم لم يقل: أنزلناه إلى السماء؟ لأن إطلاقه يوهم الإنزال إلى الأرض، لأنا نقول: إن إنزاله إلى السماء كإنزاله إلى الأرض، لأنه لم يكن ليشرع في أمر ثم لا يتمه، وهو كغائب جاء إلى نواحي البلد يقال: جاء فلان، أو يقال

قــــائمــة

المصــادر والمراجــع

القرآن الكريم – رواية حفص.

المصادر والمراجع

1. الإبدال، أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العربي دمشق ، 1960-1961، ج1.
2. أبنية الصرف في كتاب سيبويه- معجم ودراسة-، خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، 2003، مكتبة لبان ناشرون، بيروت.
3. أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى، 1408هـ -1987م، مكبة الخانجي، القاهرة.
4. أثر الترجمة في أسلوب التقديم والتأخير في القرآن الكريم (اللغة الانجليزية)، هناء محمود شهاب، مجلة قسم اللغة العربية، جامعة الموصل، بغداد، 2009.
5. الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي علي بن محمد، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، الجزء1، الطبعة الثانية،1402هـ، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان.
6. أساسيات علم الصرف، عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، ج01، الطبعة الثانية، 1999، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
7. أسرار البلاغة، الجرجاني عبد القاهر تحقيق محمود شاكر، ط1، 1991، مطبعة المدني، جدّة.
8. أسس النحو العربي والصرف والمهارات التحريرية في الكتابة العربية، شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، 2006.
9. أسس علم اللغة – ماريو باي، ترجمة أحمد مختار عمر، الطبعة 02، 1983، دار الكتب، القاهرة.
10. أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب العين، أحمد محمد قدور، طبعة مزيدة ومنقحة ، الطبعة الثانية، 2003، دار الفكر، دمشق.

11. الأصل والجذر في الدرس المعجمي قراءة في المصطلح والمفهوم، صابر مجيد البياتي، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد19، مايو2016، العراق.

12. الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1979.

13. الأصوات اللغوية- رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، سمير شريف استيتية، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

14. الأصول - دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب- النحو- فقه اللغة- البلاغة، تمام حسان، عالم الكتب، 2004، القاهرة.

15. الأصيل والجديد عند رواد المدارس الصرفية، مختار بوعناني، الطبعة01، 1990، مطبوعات جامعة وهران -كلية الآداب واللغات والفنون.

16. الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم - دراسة نظرية تطبيقية لصيغة الكلمة-، عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، 2008، عالم الكتب الحديث، اربد.

17. الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة - دراسة تفسيرية، محمود عبد السلام شرف الدين، الطبعة الأولى، 1984، دار مرجان للطباعة، القاهرة.

18. الإمام الحكيم فخر الدين الرازي من خلال تفسيره، عبد العزيز مجدوب، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، 2008.

19. الإيضاح في علم البلاغة، القزويني، ط1989، الشركة العالمية للكتاب، بيروت.

20. البحث البلاغي عند العرب، شفيع السيد، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

21. أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث ، توفيق الزيدي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984.

22. البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، الطبعة08، 2003، دار عالم الكتب، القاهرة.

23. البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية، عباس فضل حسن، ط1، دار النور، بيروت، 1989.

24. البلاغة تطور وتاريخ، شوقي، ضيف ، ط(د.ت) ،دار المعارف، القاهرة.

25. البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني)، فضل حسن عباس، الطبعة04، 1997، دار الفرقان للنشر والتوزيع.

26. البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر، طه حسين، (د ت ط)، المكتبة العلمية، بيروت

27. البيان والتبيين، الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، ج1، الطبعة الخامسة، 1985، دار الكتب، القاهرة مصر.

28. البيان في روائع القرآن، تمام حسان، الطبعة01، 1993، عالم الكتب، القاهرة.

29. التأثير الفلسفي في شروح التلخيص، فايز الداية، مكتبة كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1976م (مخطوط).

30. التجريد لمعجم مصطلحات التجويد، إبراهيم بن سعيد الدوسري، دار الحضارة للنشر والتوزيع، 2008.

31. تحت راية العربية- بحوث ومقالات في العربية ورجالاتها-، محمد حسان الطيان، الطبعة الأولى، 2008، دار الثقافة والتراث، دمشق- سوريا.

32. التحولات الصوتية والدلالية في المباني الإفرادية، سعاد بسناسي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، 2012، إربد-عمان.

33. التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2005.

34. الترادف في القرآن الكريم -دراسة لغوية في ضوء نظرية الملامح الدلالية-، يهوذا محزة أبو بكر، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2012.

35. التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

36. التشكيل الصوتي في اللغة العربية، سلمان حسن العاني، ترجمة : ياسر الملاح ، الطبعة الأولى 1403هـ/ 1983م ، جدة- المملكة العربية السعودية، د- دار نشر.

37. تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، صالح سليم عبد القادر الفاخري، مؤسسة الثقافة الجامعية- مكتبة الاشعاع، دت، الإسكندرية.

38. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش،الطبعة02، 1992، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس.

39. التصريف الملوكي، ابن جني، تحقيق دريزة سفال، الطبعة01، 1419هـ، دار الفكر العربي، بيروت.

40. التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، الطبعة الأولى، 2008، دار الميسرة، عمان.

41. التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث – قراءة في كتاب سيبويه- عادل بيري الحساني، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، بغداد، 2009.

42. التفسير ورجاله، محمد الفاضل بن عاشور، دار الكتب الشرقية، الطبعة الثانية، 1972.

43. التلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، ضبط وشرح: عبد الرحمن البرقوقي، (د ت ط)، دار الفكر العربي، بيروت.

44. التمهيد في علم التجويد لابن الجزري، تح: غانم قدوري، الطبعة الأولى، 1986، مؤسسة الرسالة، بيروت.

45. التنغيم في التراث العربي، عليان بن محمد الحازمي، مجلة جامعة أم القرى العدد19.

46. التنغيم وأثره في اختلاف المعنى ودلالة السياق، سهل ليلى، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع، جوان 2010، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

47. التنغيم ودلالته في العربية، يوسف عبد الله الجوارنة، مجلة الموقف الأدبي – مجلة أدبية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد369، 2002.

48. الجامع لفنون العربية والعروض، عرفان مطرجي، الطبعة الأولى، 1987، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

49. جدل اللفظ والمعنى –دراسة في دلالة الكلمة العربية–، مهدي أسعد عرار، الطبعة الأولى، 2002، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

50. الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أوس إبراهيم الشمسان، الطبعة الأولى،1981.

51. الجملة العربية "مكوناتها– أنواعها– تحليلها، محمد إبراهيم عبادة، الطبعة3، 2007، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع.

52. الجملة العربية والمعنى، فاضل صالح السامرائي، ط1، 2000، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

53. جهد المقل، محمد المرعشي، تحقيق : أبو السعود الفخراني، 1418هـ/ 1998م ، المكتبة القرآنية..

54. جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، غنيم الينبعاوي، المكتبة التجارية، الطبعة الأولى ، 1995، مكة المكرمة.

55. حجة القراءات، ابن زنجلة أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد،تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان، ط5، 2001.

56. خصائص العربية وإعجاز القرآن في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، أحمد شامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

57. الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، فريد بن عبد العزيز السليم، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ، 1427هـ، القصيم.

58. دراسات في اللسانيات العربية-المشاكلة – التنغيم- رؤى تحليلية- عبد الحميد السيد، الطبعة الأولى، 2004.

59. دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، الطبعة 02، بيروت.

60. دراسات لغوية في التراث القديم، صرف نحو، تركيب دلالة معاجم مناهج البحث، صبيح التميمي، الطبعة01، 2003.

61. دراسة في علم الأصوات، حازم علي كمال الدين، الطبعة الأولى، 1999، مكتبة الآداب، القاهرة.

62. دراسة السمع والكلام – صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك، سعيد مصلوح، الطبعة1، 2000، عالم الكتب، القاهرة.

63. دراسة نظرية وتطبيقية في سورة الفاتحة، عبد المنعم عبد الله، مطبعة السعادة، ط01، 1989.

64. الدرس الصوتي عند أحمد بن محمد الجزري، ميرفت يوسف كاظم المحياوي، الطبعة الأولى، 1431هـ -2010م، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

65. دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث- دراسة للوظائف الصوتية والبنوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق، عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، (د ط)، 1991، دار الكتب، القاهرة.

66. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، 1992م.

67. دور التنغيم في تحديد معنى الجملة، سامي عوض وعادل علي نعامة، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (28)، العدد 01، 2006.

68. دلالات للتقديم والتأخير في القرآن الكريم – دراسة تحليلية، منير محمود المسيري، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، 2005، القاهرة.

69. ذاكرة المعنى دراسة في المعاجم العربية، عيسى برهومة، ط1، دار فارس للنشر، عمان، الأردن، 2005.

70. رسالة أسباب حدوث الحروف، ابن سينا الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله، تحقيق: محمد حسّان الطيّان ويحي منير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، (بدمشق)، سورية، ط1، 1403هـ/ 1983م.

71. رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء، إخوان الصفا، بيروت، الدار الإسلامية .

72. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني ، تح: محمد حسن محمد حسن، ج1، ط2، 2007، دار الكتب العلمية، بيروت.

73. الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق:حسن أحمد العثمان، المكتبة الملكية، 1415هـ.

74. شرح الرضي على الكافية: الاستربادي، ج1، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران، 1398هـ – 1978م.

75. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستربادي، ج1، 1356هـ، مصر.

76. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش الموصلي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت. ط).

77. الشفاء والخطابة، ابن سينا أبو علي الحسن بن عبدالله، تحقيق: محمد سليم سالم، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1954 م.

78. الشكل والدلالة-دراسة نحوية للفظ والمعنى، عبد السلام السيد حامد، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع 2002، القاهرة.

79. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تح: أحمد صقر الحلبي، 1977.

80. الصرف الكافي، أيمن أمين عبد الغني، الطبعة الأولى، 2000، دار الكتب العلمية، لبنان.

81. صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة،ط1، 1998.

82. الصرف، حاتم صالح الضامن، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991.

83. الصوت اللغوي في القرآن الكريم، محمد علي الصغير، دارالمؤرخ العربي، لبنان، بيروت.

84. الصيغ الإفرادية العربية -نشأتها وتطورها، محمد السعود المعيني، جامعة البصرة، 1982.

85. الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي بن حمزة العلوي، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.

86. العبارة، الفارابي، تحقيق محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986.

87. العربية وعلم اللغة الحديث، محمد محمد داوود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، 2001.

88. العلاقة بين الدلالة والتركيب -دراسات تطبيقية لبعض آيات النفس في القرآن الكريم-، عطية سليمان أحمد، الجزء الأول، المدار للنشر والتوزيع، 2010_.

89. علم الأصوات اللغوية، أحمد عزوز، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران.

90. علم الأصوات النطقي – دراسات وصفية تطبيقية–، هادي نهر، الطبعة الأولى، 2001، عالم الكتب الحديث، اربد– الأردن.

91. علم الدلالة في المعجم العربي، عبد القادر سلامي، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

92. علم الدلالة والمعجم العربي، عبد القادر أبو شريفة– حسين لافي– داود غطاشة، الطبعة الأولى، 1989، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

93. علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، الطبعة الأولى، 2010، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.

94. علم الصرف بين النظرية والتطبيق، مجدي إبراهيم محمد إبراهيم، الطبعة الأولى، 2007، نور الإيمان للطباعة.

95. علم اللسان العربي– فقه اللغة–، عبد الكريم مجاهد، الطبعة الأولى، 2005، دار أسامة، عمان –الأردن.

96. علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، محمد السعران، دار المعارف، القاهرة.

97. العين، الخليل الفراهيدي، تح:عبد الحميد هنداوي، ج1، الطبعة01، 2003، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.

98. الفروق اللغوية في المعاجم العربية – كتاب " الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري–أنموذجا–، سوهيلة دريوش، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، 2011، تيزي وزو.

99. فقه اللغة في كتب العربية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت.

100. الفكر النحوي عند العرب– أصوله ومناهجه–، الياسري، الدار العربية للموسوعات، بيروت– لبنان.

101. فكرة الصوت الساذج وأثرها في الدرس الصوتي العربي، غانم قدوري الحمد، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الرابع، 2007، العراق– تكريت.

102. في البلاغة العربية–علم المعاني، عبد العزيز عتيق، الطبعة الأولى، 2009، دار النهضة العربية ، بيروت

103. في الصرف العربي، عبد الفتاح الدجني، الطبعة 02، 1403هـ، مكتبة الفلاح، الكويت.

104. في اللسانيات العربية –الصوائت عند فخر الدين الرازي، خثير عيسى، الطبعة الأولى، 2014، عالم الكتب الحديث، الأردن.

105. في فقه اللغة وقضايا العربية ، سميح أبو مغلي، الطبعة الأولى، 1987، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان –الأردن.

106. في النحو العربي – نقد وتوجيه –، مهدي المخزومي، دار الرائد، ط2؛ بيروت، لبنان، 1986.

107. كتاب الصناعتين، الحسن بن سعيد العسكري، تح: محمد البجاوي، ط1، 1952، القاهرة.

108. **الكتاب، سيبويه، (تح :عبد السلام هارون)، ج 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 /1988.**

109. الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، ج2، دار عالم الكتب، بيروت، 1983.

110. 1991.

111. لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة1.

112. اللغة العربية –دراسات في اللغة والنحو والأدب، إبراهيم صبيح وآخرون، الطبعة الثالثة، 2004، دار المناهج للنشر، عمان – الأردن.

113. اللغة بين البلاغة والأسلوبية، مصطفى ناصف، النادي الأدبي، جدة، 1989.

114. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.
115. المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني- نشأتها وتطورها حتى القرن السابع هجري، أحمد جمال العمري، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1996.
116. المباحث الشرقية – في علم الإلهيات والطبيعيات-، الرازي، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الطبعة01، المجلد1، 2000، دار الكتاب العربي.
117. مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، منشورات كلية الدراسات العربية والإسلامية، دبي، الطبعة الثانية، 2013.
118. مبادئ اللسانيات العامة، خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة للنشر، 2000.
119. المثال السائر في أدب الكاتب ابن الأثير، مج1، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية. لبنان.
120. محاضرات في الألسنية العامة، فردينان دو سوسير، ترجمة يوسف غازي، الطبعة الأولى،1986 ، المؤسسة الجزائرية للطباعة الجزائر.
121. محاضرات في علم الصرف، عبد الواحد توفيق الدويك، جامعة قناة السويس- قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، 2008.
122. محاضرات في علم الصرف، محمد ربيع الغامدي، الطبعة الأولى، 2007، خوارزم العلمية، جدة.
123.
124. مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، طبعة مدققة ، مكتبة لبنان، 1986.

125. مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية، 1993، الاسكندرية. الكلام إنتاجه وتحليله، عبد الرحمن أيوب، الطبعة1، منشورات جامعة الكويت، 1984.

126. المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، أحمد خليل، دار النهضة العربية، 1968، بيروت.

127. مراتب النحويين البصريين، أبو الطيب اللغوي (ت 351)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة 02، 1974، دار نهضة للطبع والنشر، القاهرة –مصر.

128. مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية، 1993، الإسكندرية.

129. المقتضب، أبو العباس بن محمد بن يزيد المبرد، تح: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية –لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة 01،

130. معجم مقاييس اللغة (صوت)، أبي الحسن أحمد ابن فارس بن زكريا، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ج 3، (د. ت .ط).

131. مفتاح العلوم، يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى، 1983

132. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث – دراسات–، علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، الطبعة الأولى، 1986.

133. مدارس اللسانيات، السباق والتطور، جفري سامبسون ، ترجمة محمد زياد كبة، النشر و المطابع/ جامعة الملك سعود، 1994.

134. المدخل إلى علم الأصوات العربية، غانم قدوري الحمد، الطبعة01، 2004، دار عمار للنشر والتوزيع.

135. مدخل إلى علم الدلالة الألسني، مورس أبو ناصر ، مجلة الفكر المعاصر، عدد 18-1982،19.

136. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، ط1، 1403هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

137. مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء، 1998، القاهرة.

138. المدخل إلى علم النحو والصرف، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت.

139. المزهر في علوم اللغة وأنواعه، السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته: محمد أحمد جاد المولي، علي محمد البحاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دار الجيل – بيروت– لبنان.

140. المستصفي في علم الأصول، الغزالي ، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1324هـ.

141. مستويات التحليل اللغوي– رؤية منهجية في شرح ثعلب على ديوان زهير، فايز صبحي عبد السلام تركي، الطبعة الأولى، 2010، دار الكتب العلمية، بيروت.

142. مستويات التنظير في الصرف العربي، أحمد كروم، الطبعة الأولى، 2007، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش.

143. المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، خديجة الحمداني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن.

144. المصباح في المعاني والبيان والبديع ،ابن الناظم، تح: حسني عبد الجليل، مكتبة الآداب –القاهرة، 1989.

145. معاجم الأبنية في اللغة العربية، أحمد مختار عمر، الطبعة 01، عالم الكتب، القاهرة، 1995.

146. معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 2002.

147. معاني النحو، السامرائي صالح فاضل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1423هـ/2003.

148. معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، ج3، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي القاهرة، 1969.

149. المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2003، بيروت.

150. معرفة اللغة – تأليف جورج بول– ترجمة :محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 1995.

151. مفتاح العلوم، السكاكي، طبعة الحلبي الثّانية، القاهرة، 1990.

152. مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997

153. الممتع في التصريف، ابن عصفور تح: فخر الدين قباوة، 1970، حلب.

154. من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، 1986.من بلاغة النظم العربي، عبد العزيز عبد المعطي عرفة، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، (ج1، ج2)، الطبعة الثانية، 1984، عالم الكتب، بيروت – لبنان.

155. من وظائف الصوت الغوي–محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، أحمد كشك، الطبعة01، 2006، دار غريب، القاهرة.

156. مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، أمين الخولي، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1961.

157. مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1979.

158. المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، أبو الفتح عثمان ابن الجني، ج01، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط02، 1954، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

159. المنهج الصوتي للبنية العربية- رؤية جديدة في الصوت، عبد الصبور شاهين، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1986.

160. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي محمد علي الفاروقي، تقديم ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، الطبعة01. 1996، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

161. نبر الكلمة وقواعده في اللغة العربية - دراسة صوتية-، عبد الحميد زاهيد، ط01، 1999، دار وليلي للطباعة والنشر.

162. النحو الوافي، عباس حسن، ج1، ط5؛ مطبعة دار المعارف، القاهرة، د.ت.

163. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباري عبد الرحمن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 2003، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

164. نشأة الدرس اللساني العربي الحديث - دراسة في النشاط اللساني العربي-، فاطمة الهاشمي البكوش، الطبعة الأولى، 2004، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر.

165. نشأة المعاجم العربية وتطورها (معاجم المعاني - معاجم الألفاظ)، دريزة سفال، الطبعة الأولى، 1991، دار الفكر العربي.

166. النظرية اللغوية في التراث العربي، محمد عبد العزيز عبد الدايم، الطبعة الأولى، 2006، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ،الإسكندرية.

167. نظرية جعفر دك الباب اللغوية العامة، تقديم: محمد العيد رتيمة- عمار ساسي، مخبر اللغة العربية وآدابها- جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010-2011.

168. النكت في إعجاز القرآن، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، الرماني، علي بن عيسى (386هـ)، تحقيق محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلاّم، 1968، دار المعارف، القاهرة.

169. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، تح:بكري شيخ أمين، ط1، 1985، دار العلم للملايين، بيروت.

170. نهاية القول المفيد في علم التجويد، محمد مكي نصر، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1349هـ.

171. هندسة المستويات اللسانية من المصادر العربية ، مكي درار، الطبعة الأولى، 2012 ، عالم الكتب الحديث.

المراجع الأجنبية :

172. Dictionnaire de linguistique, George Mounin, 2éme édition, Paris ;Quadrige,1995.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البسملة.

الإهداء.

مقدمة .... أ-هـ.

الباب الأول : المستويات اللغوية ص06

توطئة ص07

الفصل الأول : المستوى الصوتي ص12

المبحث01 : الدراسة الصوتية العربية ص12

المبحث02 : مفاهيم صوتية ص27

المبحث03 : الجهاز النطقي والمخارج الصوتية ص36

الفصل الثاني : المستوى الأفرادي ص49

المبحث 01 : المستوى الصرفي ص50

المبحث 02 : الدرس الصرفي العربي القديم والحديث ص63

المبحث03 : المستوى المعجمي ص75

الفصل الثالث : المستوى التركيبي ص94

المبحث01 : المستوى النحوي ص97

المبحث02 : المستوى البلاغي ص113

المبحث03 : بين النحو والبلاغة ص121

الباب الثاني : تجليات المستويات اللغوية في تفسير الرازي ص131

الفصل الأول : تجليات المستوى الصوتي عند الرازي ص133

المبحث01 : تجليات المستوى الصوتي في مقدمة تفسير الرازي ص134

المبحث02 : الظواهر الصوتية عند الرازي ص146

المبحث 03 : ظواهر صوتية متفرقة ص154

الفصل الثاني : تجليات المستوى الافرادي عند الرازي ص166

المبحث01 : المستوى الصرفي عند الرازي ص166

المبحث02 : الاشتقاق عند الرازي ص173

المبحث03 : المستوى المعجمي عند الرازي ص176

الفصل الثالث : تجليات المستوى التركيبي في تفسير الرازي ص191

المبحث01 : تجليات المستوى النحوي في تفسير الرازي ص192

المبحث02 : تجليات المستوى البلاغي في تفسير الرازي ص204

المبحث03 : الإعجاز القرآني في تفسير فخر الدين الرازي ص240

خاتمة ص248

الملاحق ص251

ملحق 01 : حياة فخر الين الرازي ص252

محلق 02: منهج الرازي في تفسيره ص257

قائمة المصادر والمراجع ص266

فهرس المحتويات ص284